٣٧٥٧

٤١٥

ح.ل حاشية اللاري على الفوائد الضيائية للجامي على الكافية لابن الحاجب، تأليف عبد الغفور اللاري الحنفي (-٩١٢هـ).
بخط ملا ...بن على بن محمد حاجي، سنة ١١٨٤هـ.
٥٦ق ١٧س ٢١،٨×١٥،٥سم
٢٧٥٧ نسخة حسنة خطها تعليق، كلمة قوله بالحمرة، بها آثار رطوبة وتلويث وأكثارضة، طبع.
معجم المؤلفين ٥: ٢٦٩، الأزهرية ٤: ١٨٦
١- النحو، لغة عربية أ- اللاري، عبد الغفور اللاري -٩١٢هـ
ب- الناسخ ج- تاريخ النسخ.

٢/٧٨٥ف
م١٤-٠/١٥١٦

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

الرقم ٣٧٥٧

العنوان حاشية اللاري على الفوائد الضيائية على الكافية (ط)

المؤلف عبد الغفور اللاري - ٩١٢ هـ

تاريخ النسخ ١١٨٤ هـ

اسم الناسخ سلاى بن علي بن مرحاجي

عدد الأوراق ١٥٩ ق ٢١,٨×١٤,٥ سم

ملاحظات ٤١٥

ل٠٩

هذا كتاب عبد الغفور صاحبه مصطفى لالای

قاعده
المنكفة لمنزلة لا اللعار

اذا دخل الغاية في المغاية يكون الى الاسقاط ما وراء
واذا لم يدخل الغاية في المغاية يكون الى مد الحكم قاعده
فهو من الاليه

من قرء هذه الدعا قبل الدرس يكون عالما
بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم اخرجنا من ظلمات الوهم واكرمنا
بنور الفهم اللهم فتح علينا ابواب رحمتك
يا ارحم الراحمين يا رب العالمين

والفرق بين المشابهة والمشاكلة ان المشابهة
يقع في المحسوسات وغيرها والمشاكلة يقع في المحسو

والفرق ما الموصول ومن الموصول ان ما الموصول
يستعمل في ذو العقول وغيره ومن الموصول يستعمل
في ذوا العقول فقط

بيت
مطلسمدر روی جنجی نه وصل نگار ای دل
فدای کبش جان استراجلمز کمذوکندویه
قسایه حضرت افراسیابه بندی شدلوارز
قدح دعواتنی استراجلمز کمذوکندویه

من كتب هذا الشكل في كتاب آمن من الغرق

ب	لاه
و	د
ح	ا ب

قد كتبه واستصحبه زمانا ثم وقفه
لاولاده سلامي القريمي
ثم التبريزي عفي عنه الباري

الحمد لله والمنة وصل هذا الكتاب الشريف
الى يد الفقير محمد نجيب بن عبد الباقي بن
سلامي القريمي بن علي بن محمد صاحب
غفر لهم الملك الباقي بكرمه
العالي وبعد وفاتي
فلينتقل هذا الكتاب بالشقة
الى اولادي كما وقفه
وجيه هدي المرحوم
سلامي افندي
القريمي
١٢١٢

هذا بيت چلبي افندي رحمة الله عليه

اصل

بو عقدنی عقد ایتمشدی نفعی ایچون بدایتده ‌ ‌ بو حلّ عقد ایدر بو لنمز هیچ نهایتده

بنیاد قبری ایچون بو بله روای حیدوم معمارلی ‌ ‌ که زیرا رفع طینیی وضع دین بولنماز دیانتده

عمل خلد فری بن لوره هم برگزیده رکلم ‌ ‌ سؤال ایدر جواب آلورلر هر وقت ساعتده

سؤال ورجم اندکده جواب الماد لرسن فی ‌ ‌ نه و برخشد ایدرکه دلرجیبی حاجتده

بحمد الله نه بورکلو زکی کیدک هم لو جوکی یاره ‌ ‌ تنوی منصب تبری دولت بزی هب قورخسارتده

بولندر دی که هر وقت بلا یاد خشد ایتده ‌ ‌ بولندر جاهلر اصلا که ایراهی ولایتده

الم تیمز بنم دامن اغبار ده ‌ بولون ‌ ‌ بقلی نجه یقاسیین برتادز یاریبن قباحتده

بولاریلک قول اخالیین یرده بشر ایلیم برگز ‌ ‌ بولا شهرته الی یوم الغیام آدی شرارتده

سر شلکمون صو ایچمش تیغ آه ایدرم دار ‌ ‌ قمو جران شمشیر خیانم دار سلامتده

دلکیلر جهار ساه مرز و فتلاق غز ‌ ‌ نخ القلب غنی طبعز سرفراز قناعتده

حبالم بو قدر اعادی جبالم واده لگافی ‌ ‌ بیله بو نفس بو خوی بزی لکاه قور حرارتده

مطلسم دخم حل ایچون دلدی اوشتو تزیکه ‌ ‌ بزه اول غدائی کبشی جان عوض غنابتده

رفع الله تعالى شأنكم

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الحمد مصدر معلوم واللام للجنس او للاستغراق اى كل حمد من الازل الى الابد
من اى حامد كان ويحتمل ان يكون مصدر المجهول او كفوره ستائش كرده شده حيث
المصدرين فان حامد حمده سبحانه بلا شبه الاستيعاب كما يلايه الاستغراق ويحتمل ان
يكون الحاصل بالمصدر بمعنى سپاس وستايش قوله لوليه اى للمحرى بجنس
الحمد لا يخفى ما فى ترك التصريح باسمه سبحانه من التعظيم والاجلال وادعاء التعين وان
الوهم لا يذهب الى ان يجوز بالحمد غيره تع وتعليق الحمد على المشعر بالعلية وهي
الالكمالات التي تجلب الطباع اليه فلكون الحمد به لذيذا قوله والصلوة اى الرحمة والافاضة
الخير نازلة من علو جنابه بحق سبحانه قوله على نبيه من النبوة بمعنى الرفعة وهو في
الشرع عبارة عن انسان بعثه الله على عباده للتبليغ وبظهر بما ذكرنا في الفقرة
السابقة وجه ترك التصريح باسمه صلى الله عليه وسلم على ان فيه حسن المشاكلة
قوله وعلى آله اهل بيته قوله واصحابه جمع صاحب كطاهر واطهار او جمع صحب بسكون
الحاء كنهر وانهار او صحب بكسر الحاء كنمر وانمار فخفف صاحب بناء على ماقيل من ان فاعلا
لا يجمع على افعال قوله هماهو بين ناد ابد الاباد بنكاه داشته جمع هر جزاى المز
نسبة فيما بينهم التادب بالاباد ولا انحصار في جنبة لغاية هم في شأنه صلى الله عليه وسلم

قوله فرقها اى ماسبق عليك قوله فوائد جمع فائدة من الفيد بمعنى ابه كرفته و دوش و از دانش
دماغ قوله بحل مشكلات الكافية المشكل من الاشكال بمعنى الاشتباه وانما سمى لحقه الخفى مشكلا
لانه يشبه الباطل والتاء للكافية للمبالغة او النقل والتانيث باعتبار الرسالة قوله للعلامة التاء
للمبالغة ولم يطلق على الله سبحانه مع انه اجدر بذلك لتوهم التانيث قوله فى المشارق والمغارب
كناية عن جميع الارض كما فى قوله تع رب المشارق والمغارب ونوجه الجمع ان للشمس من اول
السرطان الى اول الجدى فى كل يوم مطلق وهى مائة واثنان وثمانون ثم يعود على مطالعها
كذلك وكذا الحال المغارب وقد وقع تثنية المشرق والمغرب ايضا كناية عن جميع الارض كما فى
قوله سبحانه رب المشرقين ورب المغربين والتثنية بناء على ارادة مشرقى الذهاب والعود
مشتا ولين للكل وكذا الحال المغربين قوله الشيخ جواد قوله تغمده الله قال قدس سره
فى الحاشية التغمد ستر الله ماكان منه بغفرانه اللائق بجنابه او الغاشى من محض فضله
من غير سابقة عمل ويجوز ان يجعل كناية عن الاحاطة اى احاطه الله بغفرانه وجعله شاملا
له قال فى التاج التغمد كناه بوشيدن فلا يرد ح ما فى التجريد اذا لم يتعدد باضافة الغفران
اليه سبحانه ماذكرناه كما فى قوله تع اسرى بعبده ليلا قوله والسكنة بحبوحة جنانه بكسر الجيم
فعل بجزم اسكن فى اى ثبته بحبوحة الدار وسطها وهى من كل شىء وسطه وخياره انتهى
يعنى جعل الخيار جنانه مسكنى له قوله نظمتها وانتظم در رشته كشيدن جواهر المنتثر
لتأليف بسيط كلام متضمنة المعانى المتناسبة الدالة على ماتقتضيه سلامة الطبع وفى
عرف الاعادة الاشارة الى ان بسيط كلامه كالدرة فى الصفاء والغلاء وانما

الوزیر ج

وانما قال ذلک ترغیبا لطلبة قوله فی سلک التحریر السلک رشته والتحریر قرار دادن
والاضافة فی باب اختتام المشبه بالمشبه قوله وسمط التحریر السمط بکسر السین رشته مروارید
یا نشبه بیوان والتحریر نقش خط برکشیدن وبمراد کتابة والاضافة کاضافة السلک قوله
للمولی الوزیر ارجمند وگرامی دکم یجب قوله کضیاء الدین کضیاء البیت وسراجه کان ضیاء یهتدی
به الا الدین یعنی موجبات التلهف دریغ خوردن وانده سکین سند التاسف دریغ
قوله والتاسف التلهف ج
دوره خوردن قوله لا له لهذا الجمع والتالیف وکالعلة الغائیة ای لا فی السبب والبعث
لهذا التالیف کالعلة الغائیة التی یکون باعثة فیکون نسبة الفوائد الیه قبل نسبته الی
الباعث فیکون نسبة الفوائد الیه المحرک قوله وما توفیقی الا بالله التوفیق جعل الاسباب
موافقة للمطلوب قوله وهو حسبی حسب بسنده بودن وخرسند کردن ونعم
الوکیل الوکیل انکه کار بوی گذارند وکلمة عطف علی جملة وهو حسبی والمخصوص محذوف او عطف
علی حسبی لتضمنه معنی الفعل والمخصوص معنی الفعل هو الضمیر المتقدم قوله مخفی انه تنحیل ان
کتابا ای ترکه ذلک الجعل کسر النفوس عن الکسر بتحمیل ان کتابه من حیث حسنه لا من حیث
اشتماله علی کسائل لم یبلغ مرتبة کتب السلف حتی یلزم بذلک الترک حق انفسهم فانهم کانوا
یستحسنون جمع جزء فی مایقتنون به بسبب نه وما هو فی مرتبة کتبهم لکن یبقی توهم
ترک الاشتغال بالحدیث الدائر علی الالسن وهو ان کل امر ذی بال لم یبدأ فیه بحمد الله
تعالی فهو اجزم اقطع لا یتم فرفعه بقوله ولا یلزم وحاصله ان المعتبر التلفظ
سواء کان فی الکتابة اولا ولا یلزم من ترک الاول ترک الثانی قوله وبداء بتعریف

نہی

الکلمة والکلام وبداء بتقسیمهما ایضا لانه من تتمة تعریفهما او لتحصیل اقسام المحکوم
عنهما قوله لانه یبحث فی هذا الکتاب عن احوالهما ای عن احوال منسوبة الیهما من حیث انهما منسوبة
الیهما سواء انتبت لا لنفسهما او لما فیهما من حیث انهما ف بهما وفیه اشارة الی
انهما موضوع النحو ورد علی من قال ان موضوع الکلمة والکلام لعدم البحث اختصاص البحث
بواحد منهما وجعل البحث عن احوالهما راجعا الیهما تکلف قوله فتی لم یعرف ای لم یتصور
لم یصح البحث عن الاحوال المنسوبة الیهما من حیث انها منسوبة الیهما ولما ثبت وجوب تصور
ماعرف التحصیل ما هو الواجب ان قیل کواجب حاصل قبل التعریف لتوقف تعریف کل
شیء علی تصوره اجیب بان ذلک التوقف بالقیاس الی المعلم متعکر لا بالقیاس الی المتعلم

قلنا لایلزم من لزوم علم المخاطب

ان قیل المتعلم ایضا عالم بالمعرف قبل التعریف لان لام التعریف یشیر الی المعلوم المخاطب
فلزوم علم المتعلم لجواز ان یکون المتعلم سامعا غیر مخاطب فان التعریف بالقیاس
الیه یفید اصل المعرفة وبالقیاس الی المخاطب زیادة المعرفة قوله وقدم الکلمة لکون افراده

٢

جزء من افراده الی ای سواء نظر الی افرادهما او الی مفهومهما وجه التقدیم فی
جانب الکلمة ولا یخفی ان التقدم بحسب الوجود الخارجی اقوی فی الکتابة توافقت
فی التقدم الوجودات الاربعة اعنی الکتبی واللفظی والذهنی والخارجی وان التقدم بحسب
الوجود الذهنی او التقدم فی الکتابة توافقت فی التقدم الوجودات ما عدی الخارجی الی
قوله قیل الکلام مشتقان من الکلم اعنی الاشتقاق ان تجد بین اللفظین
تناسبا فی احد الاصول الثلثة والمشترکان فی جمیع الحروف الاصلیة مرتبا او غیر مرتب

او شهر كما في اكثر الحروف الاصلية مع تقارب ما بقي في المخرج كنعق ونهق وقد استدل النجد
هذا الاشتقاق بقوله قيل وفيه نظر لان التأثير المناسب لان يشبه بالجرح تأثير يصحبه الالم
ولا يخفى ان هذه مناسبة بعيدة عن الفهم غير لازمة مع ان المناسب ان يقال انه شبهها اي تأثيرها
بقرع الاسماع ونقش الصورة في الاذهان وما يترتب عليهما من الافعال والانفعالات
على اي وجه كان من مستتبعات القوة التي هي مدلول الكاف واللام والميم فان تقليبها كلها
لا يخلو عن قوة وشدة فالكلمة والكلام صادرة لا اقدام في ان تأثيرهما للقوة المفهومة
من جوهر تلك الحروف قوله وهو الجرح الجرح بفتح الجيم مصدر كذا قوله وقد عبر بعض الشعراء
يعني ان ذكر التشبيه علاقة معتبرة قوله جراحات السنان جمع جراحة بكسر الجيم فهي كلمة
السنان كسره وعطاه ونيرهم حيز قوله جنس واليه ذهب الجمهور لكن لم يستعمل الا
في ما فوق الاثنين قوله بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب فانه لو كان جمعا لوجب التأنيث
وبدليل انه ليس من اوزان الجمع قوله وقيل جمع واليه ذهب صاحب الكشاف وابن الحاجب
اللباب قوله والكلم الطيب مأول ببعض الكلم فان الصاعد الى محل الغرض ليس الا بعض الكلم
وهو الطيب ككلمة التوحيد لا الخبيث فجاز ان يعبر عنها ببعض الكلم فتأويل كتأويل
الرحمة بالاحسان في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين قوله واللام فيها للجنس
هذا الوجه هو المختار لان المقام يقتضي تعريف المصطلح عليه لا تعريف الفرد النوعي للمعنى اللغوي
او لما يطلق عليه هذا اللفظ كما في صورة لام العهد الخارجي ولا بيان الماهية حتى يكون
اللام للاستغراق والتعريف ليس الا للطبيعة من حيث هي هي فاللام للجنس والطبيعة

قوله

قوله والتاء للوحدة ولقائل ان يمنع ذلك في المعنى اللغوي خصوصا عند من عدل في تعريف
الكلمة عن اللفظ الى اللفظ وقال الوحدة غير مراعاة ولئن سلم فيجوز القول بتجريدها
عن معنى الوحدة كما تجرد في مقام التعريف اسماء الاجناس عن الوحدة على تقدير وضعها
للفرد المنتشر وليس التاء نصا في الوحدة حتى يمتنع التجريد بدليل كلمتين وتمرتين
قوله ولا منافاة بينهما هذا جواب عن تقرير التنزل وتسليم ما معناه قوله لجواز اتصافها
بالوحدة طبيعية كانت او وضعية او غيرها وفيه نظر لان هذه الوحدة مغايرة للوحدة
التي هي مدلول التاء فانها فردية لا جنسية ويمكن ان يجاب بان الكلمة اللغوية اذا خصصت
خصصت بما هو مصطلح النحاة صارت الوحدة التي في الكلمة اللغوية وحدة جنسية
ويلزم منه ذلك ان لا يكون نسبة الكلمة الاصطلاحية الى الكلم كنسبة تمرة الى التمر
قوله والواحد بالجنس ينبغي ان يبين ذلك في الواحد نصا وما فيجوز ان يكون كنسبة
الاصل والواحد وصفا وان يعكس قوله اللفظ في اللغة الرمي ورمي شيء من الفم
والتكلم قوله ثم نقل في عرف النحاة المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان اللفظ في الاصل
مصدر بمعنى التكلم ثم استعمل في الملفوظ به واشتهر او اريد فعلى هذا لا يكون فيه
نقل لا يقال يلزم على هذا التقدير خروج المعنوي عن تعريف الكلمة لانا نقول المراد با
باللفظ الملفوظ حقيقة او حكما ولعل ارتكاب النقل فيه مبني على ان النحاة لم يريدوا به
باللفظ الا المعنى الشامل للملفوظ به حقيقة او حكما ابتداء فيكون من قبيل
تسمية المسبب باسم السبب او من قبيل تسمية المتعلق بفتح اللام باسم المتعلق بكسر

بونه

اللام وليس فيه نقود النقل قوله او بعد جعله بمعنى الملفوظ فيكون من قبيل تسمية الخاص
باسم العام وهذا اقرب ويجوز ان يجعل منقولا من اللفظ بمعنى الرمي من الفم او بمعنى التكلم
ابتداء او بواسطة قوله اي ما يتلفظ به والتلفظ التكلم والباء للتعدية وليس فيه دور
لان التلفظ مشتق من اللفظ اللغوي الذي هو التكلم والمعرف هو اللفظ الاصطلاحي اعلم
انهم اختلفوا في ان الحركة الاعرابية كلمة اولا فمن ذهب الى الثاني اشكل عليه صدق تعريفها
وقد اجيب عنه بما ذكرناه من تحقيق معنى التلفظ وفيه بحث اذ الظاهر قوله او حكما يوجبها
انما فيه بتقريب تصور اللفظ من الفم قوله او حكما اي تلفظا حكميا وذكر في
شرح الملفوظ به في الاحوال قوله مهملا كان او موضوعا قال قدس سره في الحاشية
انما قال موضوعا ولم يقل مستعملا كما في عباراتهم المشهورة تنبيها على ان مرادهم بالمستعمل
هو الموضوع والمنقسم الى الواسطة بين المهمل والمستعمل وهو لفظ وضع لمعنى قبل ان يستعمل
انتهى قوله قبل ان يستعمل اي قبل ان يطلق فيراد منه معنى فالمستعمل في عباراتهم بمعنى
ما يصح استعماله او من قبيل تسمية العام باسم الخاص قوله او مركبا قيل انما يصح اطلاق اللفظ
على المركب من الحروف لان في الاصل مصدر قوله واللفظ اي الملفوظ به بتحقيق قوله فانه
ليس من مقولة الحرف والصوت الذي اعم من الحرف ولا ادري ان هذا اي مقولة هو قال
المصنف في الايضاح ان المستتر هو محذوف لكن عبر عن المحذوف الذي هو الفاعل بالمستتر
صونا للسان عن حذف الفاعل ولم يوضع له صيغ لفظ ولم ينقل وقد يوضع له
لفظ خاص به فكما لا يكون مذكورا ينبغي لا يكون مذكورا بعبارة حاصة دالة عليه لكن

جعلوا مثل هو وانت كناية عنه فهو عارية قوله واجروا عليه احكام اللفظ عطف على قوله
ليس اي اجروا عليه احكام الاسناد كالعطف وتاكيده والابدال عنه وكونه ذا حال لا غير ذلك
قوله وكم من لفظ حقيقة اذ على تقديره وجوده في الخارج يتلفظ به الانسان قوله
وكلمات الله داخلة فيه اي في اللفظ بمقتضى هذا التعريف لانها مما يتلفظ به الانسان في بعض
الاحيان وان كانت بالقياس اليه سبحانه لا يصدق او لان من شانها ان يتلفظ بها
الانسان او لانها مما يتلفظ بها حكما كالمنويات وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن
لا يقال على كل من الوجهين الاولين ان ما يتلفظ به الانسان مغاير لما يتلفظ به ما تكلم به الحق
فكيف يصح صدق ما ذكر عليها لانا نقول هذا التدقيق فلسفي غير ملتفت عنه لاهل
فان اختلف المحل عندهم لاختلاف المكان ثم لا يخفى ان هذا الاعتذار انما يحتاج اليه
اذا اشتمل لكلمات الله سبحانه قبل ما به وهو خلاف ما عليه المحققون او نقض بما هو فيه
علمه من كلمة او بما يظهر في غير الانسان قوله والنصب جمع نصبة وهي ما نصب للتعيين
في فتح او طريقة قوله غير داخلة في اللفظ الذي هو اول اجزاء التعريف ولم يدخل فيه
لم يحتج في تصحيح التعريف الى اعتبار اخراج بعيد حتى يلزم عليه ارتكاب تعسف كما تعسفوا
حيث قالوا ان الجنس والفصل اذا كان بينهما عموم من وجه جاز الاحتراز بالجنس
لجواز ان يعتبر الفصل جنسا والجنس فصلا قوله لانه لم يقصد الوحدة اجمالا ان منع
عدم كونه علة اخراج الكلمة عنه وخارج عنها عنده قال لفظ وانما لما سياتي قوله
لعموم الاشتقاق ومطابقة الخبر للمبتدأ فشروط المطابقة شروط الاشتقاق ووفاق حكمه

او بعض

والاسناد الى الضمير الراجع الى المبتدا وعدم تساوي التذكير والتانيث كما يجيء وقد انتفت ههنا
لانت باسرها قوله الوضع في اللغة جعل الشيء في حيز فكان الواضع بتعيينه يجعل المعنى في حيز
اللفظ قوله تخصيص شيء ملحوظ بخصوصه او بعمومه كهيئة المفردات والمركبات بشيء سواء
كان ملحوظا بخصوصه او بعمومه ولا يدخل في الموضوع المحرف لان المحرف لاول لم يقصد
قبل جعله بل قصد معنى به بتوهم انه مجعول له ان قلت ان كانت الباء داخلة على المقصور
خرج عنه وضع المرادف لعدم انحصار معناه في واحد من مفرداته فيلزم لوجوده في كليهما
وان كانت داخلة على المقصور عليه خرج وضع المشترك لعدم انحصاره في شيء من معنييه
لوجوده في كليهما وكما ان كثيرا ما الشيء الذي يفيده التخصيص لا يوجد في كل وضع
فلما يمكن ان يجاب عنه بتجريد التخصيص عن جزئه السلبي وبان التخصيص بحسب
الجعل لا بحسب الحكم وبما كان لا وضع في المشترك وكالفاظ المترادفة لم يتحقق في
الا ذاته المترتبة لا وضاع الا المجعول الواحد والمجعول له الواحد وبان التخصيص
اضافي لا حقيقي وبان كل من المترادفة فيه من حيث انه من افراد جعل ذلك المراد في
ولا يوجد في المرادف الاخر وان المشترك بحسب كل جعل لا يوجد الا في معنى واحد ومما
ذكرناه يعلم الجواب عن الشبهة في ما كان وضعه عاما وما وضع له خاصا قوله بحيث اي
حال كون ذلك الشيء المخصص ملابسا لتلك الحيثية التي مضمونها الشرطية وبه يخرج
تخصيص حروف الهجاء لغرض التركيب قوله متى اطلق وسمع او احس بغير السمع وفيه
تنبيه على قسمي الموضوع من اللفظ وغيره كالدوال الاربع والا فكيف ان يقال متى اطلق

ان قلت الكلية غير صادقة الا بعد انفهام العلم بالتخصيص الى الشرط قلنا لا يبعد
كل البعد ان يقال هذا الانفهام مراد ومفهوم من العبارة اذ العبارة ظاهرة في ان
التخصيص علاقة بها تثبت الدلالة وفي المفهوم ان لا بد في الدلالة من العلم بالعلاقة فكانه
قال متى اطلق او احس وعلم ذلك التخصيص قوله فهم منه ان لم يكن مفهوما او فهم منه
فهم قصد ولا التفات فلا يرد شبهة تحصيل الحاصل ويخرج عنه وضع الحرف وكذا وضع
الفعل لانه اعتبار دلالته على نسبة كالحرف وكذا وضع الاسماء المتضمنة معنى الحرف كمتى
وما كان وضعه عاما وما وضع له خاصا كاسماء الاشارة ويجاب عنها كالجواب
عن الحرف قوله واجب ولا يجاب بان المفهوم اللازم لادراك الموضوع فهم المعنى بوجه لوجه
حالة وضعه ولا شبهة في تحققه قبل انفهام المعنى لان قوله متى اطلق اشارة الى نهاية
الجعل وهذا الفهم ليس غاية له قوله ولا يبعد ان يقال يعني انه لا حاجة الى التقييد فان المتبادر
من الاطلاق الكامل في المقاصد والاستعمال فيها لا يكون بدون القرينة قوله بمعنى ما
يقصد بشيء حسيا او حرفيا او خفيا او ثبتا سواء كان بحسب الوضع او لا فدخل فيه
المعنى المطابقي والتضمني والالتزامي وغيرها كما اذا استعملت وارث حصور ك
وقال بعضهم معنى ما يقصد يصح ان يقصد بشيء قوله اسم مكان من المقصد والمعلوم
او المجهول او مصدر ميمي للمعلوم او المجهول قوله بمعنى المفعول يجوز ان لا يعتبر نقله اليه
فيتوقع ... النقل قوله او مخفف معنى تخفيفا غير قياسي والذي جرى على هذا الاحتمال
لا يرى بعده لفظ المعنى الى جانب المعنى واستعمال الكثير بمعنى المخفف فيقال معنى الكلام

ومعنى واحد قوله فذكر المعنى بعده مبني على تجريده يكون مرادا تخصيص شيء بدون شرطيته
ايضا لانها قيد فيعبس الى الشيء المتروك فذكره مستلزم لتركها وبذكر المعنى بعده صح الوضع
لان تخصيص شيء لمعنى ان يجعل بحيث يدل كل شيء هو كالوضع وانما قيل بالتجريد لان ارتباط ط
المعنى بالوضع مما لا يتصور الا لاشتماله عليه لانه لا حاجة اليه كما قيل ارتكاب التجريد اقرب
من جعل الوضع بمعنى الموضوع مجازا كما قيل لقربه من الحقيقة وشيوع امر التجريد في امثاله
وفيه كشف لاحتراز بكل منه جزئي الوضع على ذكر اللفظ فيغني عن الموضوع ان ما فيه اللفظ
الا الموضوع فلا فائدة في ذكره الا التعلق به فوقوله المعنى قوله والالفاظ الدالة بالطبع وكذا
الالفاظ الدالة بالعقل فقط كما يدل عليه الدليل ولك ان تجعل الطبع في مقابلة الو ضع
قوله وبقيت حروف الهجاء اي حروف تعدد باسمها كالالف با تا ثا او هي حروف المباني
المقابلة لحروف المعاني قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ فيه انما هو بعين عموم
تغير المعنى قوله وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا اي في مقام نقض تعريف
الكلمة بالالفاظ وكلمات المعدودة قوله اي الفاظ مخصوصة اي مشخصة من حيث انها
مشخصة سواء كان في انفسها مفردة او مركبة وذلك لان النقض الاول انما يجب
على تركيبها ولو حال او مركبة قوله فليس ههنا اي في مقام دفع النقض الا الالفاظ
المخصوصة او مركبة قوله ما لا يدل جزء لفظه من حيث انه جزء له لفظ ممعنى حيوان
ناطق حال كونه علما لشخص انسان مفرد لانه ليس السمالة كل شيء الا باعتبار
وضعه العلمي وجزء بهذا الاعتبار لا يدل على جزء المعنى قوله وفيه انه يوهم ان اللفظ
كموضوع

موضوع الخ وذلك لانك اذا عبرت عن شيء بما فيه معنى الوصف وعلقت به معنى مصدريا اما في
صيغة فعل او غيرها فهم منه في عرف اللغة ان ذلك الشيء موصوف بتلك الصفة حال تعلق ذلك
المعنى به لا بسببه وانما قال يوهم مع ان القاعدة تقتضيه اقتضاء بينا لظهور المراد ههنا قوله كما في نحو
في مثل قتل قتيلا وهو مجاز بطريق المشارفة هكذا في المعرفة قوله ومفهوم ما لا يدل جزؤه على جزء معناه
من حيث انه لا يدل جزؤه على جزء معناه مفهوم من كلام الشيخ الرضي ان الافراد صفة للفظ عند
المنطقيين وصفة للمعنى عند النحاة لكن المشهور ان الافراد في عرف النحاة صفة للفظ بالذات
وبالعرض للمعنى قوله وكان النكتة فيه التنبيه وكان النكتة ايضا في تقديم الوضع على الافراد او
كانه لا حسن لاعتبار الافراد الا بعد اعتبار الدلالة او يستلزمها وهو كالوضع قوله حيث
اتى بصيغة الماضي فاستعمل صيغة السبق الزماني للسبق الرتبي قوله فعلى انه حال فيه ان ذلك
في وضعها التكلف لو كان حالا منه لكان كبيئة كما في ضربت قائما زيدا قلنا لا نسلم لزوم ذلك
عند الكل فان بعضهم يراعون مرتبة الحال وهي التأخير عن الفاعل والمفعول به ولئن
سلم فذلك اذا لم يكن قرينة دالة على تعيين ذي الحال وقد تحققت ههنا لان الافراد صفة
للفظ بالذات او اذ التعيين المعنى على تقديم جعله حالا عما يليه لا خفاء في ان الافراد المعنى
يؤول الى افراد اللفظ قوله او منه المعنى تبع الشارح الرضي في تجويز الحال عن النكرة من غير تنزيه ط
سببه كره لا يجال ليكون حالا عنه تقدم عليه لان صاحب الحال مجرورا فان تقديمها عليه
ممتنع عند اكثر النحويين كما يفهم من كلام المصنف في الايضاح قوله فانه مفعول المعمول واللام
واسطة في كونه مفعولا ومعمولا قوله فاتحد عامل الحال وصاحبها قوله هذا جمع كتابه لان الحكم كتابة الفا ط

فيه ان هذا البيان لا يدل الا على تقدم الزمان لا على الرتبي الذي هو مقصوده الا ان يقال بانه صحح قصد التقدم الزماني ههنا استعارا بما يدل على التقدم الزماني للدلالة على التقدم الرتبي عصمة رحمه

نكرة لانا نقول هذا اذا لم يكن صاحب الحال

غاية ما قيل ان العامل عامل الحال وضع وعامل معنى حرف الجر فلم يتحد عامل الحال وصاحبها مع انه شرط في وقوع الحال حالا عنه عصمة رحمة الله عليه

موضوعة بالوضع النوعي كما اشرنا اليه قوله فخرج بعض هذه الكلمة مثل الرجل ومثل رجل ايضا
فان لام التعريف والتنوين من حروف المعاني اتفاقا واما تاء التانيث المتحركة والف
وياء النسبة وعلامة التثنية والجمع مسلمان ومسلمون فذهب الشيخ الرضي وجماعة
الى انها ايضا من حروف المعاني وذهب جماعة الى انها من حروف المباني وجعلوا مجموع
الصيغة دالا على المعنى المقصود الا ان تلك الدلالة لما كانت بزيادة تلك الحروف نسبت الدلالة
اليها كما نسب الطلب الى سين استفعل والمطاوعة الى نون انفعل قوله واعربت باعراب
واحد كان المراد بالاعراب معنى يشمل الحركة الاعرابية وكتابته وفي حمراء لم يعتبر الكل
من الجزء بعد هاته الا انه فان الحرف الاخر في قائمة لم يستحق الاعراب بل البناء
المستحق للاعراب هو قائم فجعل المجموع كلمة واحدة فاعرب باعرابها ولا يخفى ان
هذا ظاهر في قائمة وبصري وحبلى وحمراء دون الرجل ورجل ومثنى والجمع بالواو والنون ن
فان المعرب في الاول ليس الا الجزء الثاني وفي الثاني الجزء الاول وكذا في المضمرين فالحق ان علامة
التثنية والجمع فيهما اعراب بالحقيقة وفيه تامل قوله مع انه معرب باعرابين ان قلت
ما توجيه الاعرابين لكلمة واحدة وتعدد الاعراب ليس الا لتعدد المقتضى ولا تعدد للمقتضى
في كلمة واحدة في الاطلاق واحد قلنا قد يعتبر في الاعلام الاحوال التي تقتضيها الوضع [illegible]
وهو باعتبار الوضع السابق كلمتان وقال صاحب اللباب ان الاعراب الاخر محكي كما في
تابط شرا وما كان الاخر مشغولا بالاول فادغا اظهار اعراب في الجزء [illegible] اظهر
اعراب ما بعد غير في الاستثناء في الغير فليس بعيد الى على الا اعراب واحد قوله ولا يخفى الخ

اعلم

ولا يخفى ان هذا الاهمال واقع في قائمة وبصري
وحبلى وحمراء الا في مثل الرجل فان جزؤه الاول [illegible] فالحكم
مبني على حاله والجزء الثاني معرب كما [illegible]
ل بانعكاس الامر على وجه ما ذكر [illegible]
على ما ينبغي عفي عنه

اعلم ان الغرض من علم النحو معرفة احوال اللفظ وتصحيح اعرابه فاهمال جانب اللفظ
وتكميل الجانب المعنى لا يلايم ذلك الغرض ولا يخفى ان ذلك الاهمال لا يجري في كل ما يعد
لشدة الامتزاج لفظا واحدة بل فيما اعرب باعراب الكلمة الواحدة قوله فانه لا يقال
له لفظ واحد هكذا اقول وفيه انه ان اريد باللفظ اي ما يطلق عليه اللفظ كهمزة
الاستفهام لم يدخل في التعريف الا نادر من الكلمات وان اريد ما له نوع واحد لم يخرج
عنه مثل عبد الله علما وان اريد شخص واحد فلا يدل اللفظ عليه ان قلت اللفظ
للمرة والمفهوم منه ما تكلم به كذلك الا ان يقال المراد بالمرة ما تكلم به مرة وليس فيه
ما يصح ان يتكلم به مرتين فخرج عنه عبد الله علما لاشتماله على كلمتين يصح ان يتكلم
بهما مرتين قوله وبقي قائمة وبصري الى قوله داخل اي خارجة وهي نقص لان لو لا انه
تكون كذلك بحيث يفهم منه شيء اخر وهي ثلاثة اقسام وضعية ان كانت بسبب جعل
جاعل وطبيعية ان كانت بسبب صدور الدال عن الطبيعة عند عروض حالة لها و
عقلية ان كانت بغيرها كذلك قوله دلالة لفظ من المسموع من وراء الجدار انما فيه او
لو سمع من زيد حال سماعه لم يظهر دلالة او لم يعتبر كما قال السيد قدس سره
فان وجود اللافظ يعلم بالمشاهدة لا من اللفظ قوله اي منقسمة الى هذه الاقسام [illegible]
في تشبيه القسمة تباين احوال الاقسام واختلافها مادة وصورة للكلام قوله
منحصرة يفهم منه السكوت في معرض بيان الاقسام ويتعلق به ن لانها قبل هذا الحصر عقلي
وتوجيهه انه في قوة تقسيمين كل منهما دائر بين النفي والاثبات كما يرشدك الدليل

وان ابيت عن ان يعقل الظاهر قطعي اولي ليس لتلك الاقسام مفهومات محصلة سوى
ما اخرجه التقسيم قوله اما فحسنتها قبل التقدير بهكذا الان حالها او دلالتها او لاتها اما
فانه قولان ولا يخفى ان تقديره كشرح مما يقبله الطبع السليم غاية القبول اما التقدير بالحال و
الدلالة فلا يناسب مقام تقسيم الكلمة ولا القول بان الثاني حرف والاول اسم وفعل و
يستدعي عموم صحة الحصر على الاول وعدم صحة الحمل على الثاني لان حال الكلمة لا ينحصر
في الدلالة وعدمها ودلالتها لا يصح حمل عدم الدلالة عليها مع ان الضرورة التي دعت الى
التقدير انما نشأت من الثاني فلا يبقى الا التأويل فيه لا في الاول واما تقدير الذات فيحتاج الى
ما اقتضاه زيادة ان وكذا جعل ان يدل بمعنى الدال قال السيد قدس سره التقدير في هذا
المقام مبني على ما حكموا به من ان الفعل مع ان في تأويل المصدر ولو صح بهما في المصدر
بلا احتياج الى ما ذكر لكن النظر الى المعنى يغني عنه اولي في معنى المصدر حقيقة ولا يخلو
عن حدثه قوله من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى او تركيب اليها قوله الثاني الحرف استئناف
لانه لما قال اي كذا او كذا كان سائلا قال ما الاول وما الثاني الحرف والاول اما كذا
او كذا العطوفا على كذا لاستئنافية ولك ان تعطف اولا ثم تجعل المجموع جوابا وكذا الكلام
في قوله الثاني الاسم والاول الفعل قوله لان الحرف في اللغة الطرف يقال حرف الوادي
اي طرفه قوله اي جانب مقابل للاسم والفعل لم يقل او في جانب من الكلام لانه قد
يقع جزءا له كزيد لا حجر قوله ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم
عنها لما اعتبر المقارنة في الفهم عن عدم الفعل ما يقترن بما هو الازمنة بحسب التحقيق

كضرب

كضرب مصدرا او ما يكون بينه وبين الزمان ترتب في الفهم كضارب المشتق وما يتوهم
مقارنا لكن لا يكون فهمها من كلمة كما اذا انتقل مع فهم ضارب فهم الزمان قوله مأخوذا
من السمو اي سمي اسما حال كونه مأخوذا من السمو واصله سمو بجر كانه السين حذفت
الواو ثم نقل حركة السين الى ما بعدها ليصح الوقف عليه ثم اتى بهمزة الوصل لئلا يلزم الابتداء
بالساكن قوله لاستعلائه على اخويه ولانه يرفع مسميه قوله وعند الكوفيين من الوسم وهو العلامة ق
سمي وجه على اسماء فانه لو كان كما قيل لكان فعلا وسم وجمعه اوساما وارتكاب القلب
بعيد قوله لتعلقه الفعل فيكون تسمية الدال باسم المدلول قال وقد علم الواو للاعتراض
للتنبيه من لا يجوبه الاشارة او للعطف على الحضرة اليها او للعطف على علم بالانحصار
الذي افاده الدليل اي علم انحصار الكلمة وقد علم بذلك توجيه وعلى هذا التقدير يحتمل
ان يكون حالا او للحال قوله بذلك اتى بالاستعانة وضع اسم الاشارة موضع الضمير لزيادة
التمكن في الذهن وكمال التمييز واختار ذلك دون هذا اشارة الى استحقاقه
التعظيم لبعد رتبته قوله حد كل واحد منها اضافة الحد الى الكل بمعنى اللام ويجوز التصريح بها
واضافة كل اليها الى واحد بمعنى اللام لكنه يمنع التصريح بها كما حقق قدس سره في بحث
الاضافة فيه انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص
الذي هو مدلول اللام كيوم الاحد قوله وليس المراد بالحد هنا ادنى هذا الفن فان الحد عندكم ما
هو بمعرف جامع مانع اي في هذا المقام لان المركب من ما به الاشتراك وما به الامتياز
لا يستلزم ان يكون حدا مقابلا للرسم قوله وهو في اللغة المنع وفيه

خير كثير عند العرب فاريد به الخير يعني ان فيعال في الذم لا در دره اي كثير خيره وفي المدح
لله دره وذلك ان العرب اذا عظموا اشياء نسبوها الى الله سبحانه قصدوا الى ان غيره
لا يقدر عليه واللام للتعجب والدر اللبن ومعنى تعجبوا انه ليس ام ربته به كاملا في العلم
او كونه الخير وكذلك في هذا الكتاب قوله الكلام لم يعطف على كلمة لانه مجموعا فهو
في الكلام قوله في اللغة ما يتكلم به ثم استعمل اسم في مصدر فقيل كلمته كلاما كما عطى اعطا.
وهو في الاصل لما يعطى قوله لفظ تضمن يتضمن لكل الجزئية قوله اي يكون كل واحد منهما
في نفسه فان التثنية اختصار العطف فكانه قال كلمة وكلمة قيل لو صحت الثانية لما ن
لم يحتج الى هذا التاويل لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد والمتضمن
مجموع الكلمتين ولو صحت بمعنى مع احتيج الى تاويل بان يقال المتضمن بالفتح كل واحد
من الاجزاء المذكورة ولا يخفى ان هذا القول مبني على جعل الكلمة جزء للكلام ويلزم ح ان لا يكون
الكلام لفظا حقيقة بل مسامحة ولو لم يجعل جزء له كما في الشرح احتيج الى التاويل قوله فلا
يلزم اتحادهما فيما اذا تركب الكلام من الكلمتين فقط قوله اي تضمنا حاصلا بسبب الاسناد
ويجوز ان يكون الباء للالصاق اي تضمنا ملتصقا بالاسناد قوله والاسناد نسبة احدى
الكلمتين اي ضم احدى الكلمتين او نسبة مدلول احدى الكلمتين قوله حقيقة او
حكما الكلمة حكما ما يصح وقوع مفرد موقعها لا يقال يخرج عنه الاسناد الذي في الجملة
الشرطية لان الشرط قيد للجزاء على زعم النحو وزعمهم ولذا قالوا ان الاسناد في
في خواص الاسم وقال ولا يتاتى ذلك الا في اسمين او في فعل واسم ولو جعل الرابطة
بين

بين الشرط والجزاء كما حققه السيد قدس سره يخرج عنه قطعا اذ لا يصح التعبير عن
طرفي الشرطية بمفرد والدليل على الرابطة بينهما لا يعد في حد ذاته قوله كان خرج من غير
وان لم يوجد تكلم العرب قوله بحيث يفيد المخاطب اي من شانه ان يقصد به افادة معنى
فائدة يصح السكوت عليها اي لو سكت المتكلم عليها لم يكن لاهل العرف مجال للطلب
ونسبة الى المقصود في باب الفائدة فدخل فيه اسناد الجملة الواقعة خبرا او صفة او صلة
ودخل ايضا اسناد الجملة التي علم مضمونها المخاطب قوله خرجت المهملات العرفية اذا تركب
من كلمتين ومهمل فلم يخرج قوله سواء كانت خبرية اي محكية بها عن الواقع
قوله انشائية اي غير محكية بها عن الواقع قوله في المفردة لان النسبة في غير المركبة
مجملة فيجوز التعبير عنها بما يفيد الاجمال وهو المفرد قوله اعني جاء من الاب او فاء فانه في
حكم هذا اللفظ ولا يصح القول بان الالفاظ موضوعة لانفسها حتى لا يحتاج الى
هذا التاويل كما حققه السيد الشريف من ان الالفاظ غير دالة على انفسها بل يحضر
بانفسها لا به دال في اهل الاصطلاح فيحكم عليها ولئن سلمنا فليست بالوضع لثبوتها
في الالفاظ المهملة ودعوى وضع المهملات لانفسها مما لا يقدم عليه من له مسكة في قياس
الالفاظ ان قلت اذا لم يكن الالفاظ موضوعة لانفسها لم يكن اسما فكيف
يصح الاخبار عنها ولحوق التنوين لها قلنا ان الالفاظ لما صارت في تاويل الاسم
المفرد قلت احكامه وخواصه من الاخبار عنها ولحوق التنوين لها فاز الكلام
لا اختصاص للاسم بمعنى انهما لا يوجدان في غير الاسم اذ لو كان ذلك الغير موضوعا لمعنى

بتكلم
طلب
حكم الكلمة
يعني دال

ويستعمل فيه اما اذا لم يكن كذلك فيجوز الاخبار عنه ولحوق التنوين له ولا لفاظ كلها
مساوية لا قدام في ذلك مثل ان يقول دع من حرف جر وضرب فعل ماض وجسق مهمل
قوله اعلم ان الكلام لما صح ظاهر في ان نحو ضرب زيدا قائما مجموعه كلام لا يخفى انه يلزم عليه
ارتكاب تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب قوله اخبارا او اوصافا او جملة قسمية
فان الكلام هو جواب القسم والجملة القسمية للتأكيد او شرطا فان الكلام هو الجزاء
على زعمهم اما على التحقيق فليس شيء من الشرط والجزاء كلاما بل الكلام هو المجموع
قوله بخلاف الكلام فانه لا يصدق عليها لان الاسناد فيها وسيلة لما هو المقصود بذاته
قوله وذلك اي الكلام اشارة بذلك الى الكلام لا الى التعريف الى التخصيص اولا الاسناد كما قيل
لان الكلام مسبوق للكلام وبعده ولان هذه لا يتأتى الاشارة الى تقسيم الكلام بعد
تعريفه وانما صرح فيه بأداة الحصر للعناية بشأن الحصر لان التركيب العقلي فيه الثنائية
يرتقي الى ستة قوله الا في ضمن اسمين حقيقة او حكما وذلك من قبيل تحقق العام في ضمن
الخاص فلا يلزم ان لا الظرف ونحوه وانما قدم هذا القسم لاستحقاقه جزئيته
للتقديم قوله او في ضمن اسم انما قدم الاسم على الفعل مع انه اشارة الى الجملة الفعلية
لاستحقاق الاسم للتقديم واما تقديم الفعل على الاسم كما في بعض النسخ فهو موافق
الذكر للواقع لتقديم الفعل على الفاعل قوله بتقديره عن المنقول الى الانشاء قبل
التقدير او بعده ليس قوله اي كلمة والا دخل في التعريف المركب والدوال الاربع
والقرينة على ذلك جعل الاسم من اقسام الكلمة قوله كائن في نفسه جعل صفة معنى لساء

رجع

رجع ضميره الى الموصول اي ما او الى معنى ولم يجعل ظرفا لغويا بدلا او حالا من ضميره حتى يكون
معناه على الاول ما دل في نفسه او في حد ذاته وعلى الثاني ما دل حال كونه معتبرا في حد ذاته
لان في جعل في بمعنى كل باختلاف المذهب مما روي غير مشهور في التعريف ولا ان الدلالة
ليست صفة غير ثابتة للفظ في حد ذاته بل هي ثابتة بالقياس الى الواضع مع ان
حين تملك المعاني مبنية على قصور في الدلالة اي في دلالة الحرف ولا قصور الا في معناه
لاحتياج تصوره او التفاته الى الغير وذلك لاحتياج قبل بوضعه يدل على الدلالة
وبالوضع لم يثبت حاجة اخرى بالذات ولا يلزم منه ذلك قصور في الدلالة فان كثيرا
من المعاني الاسمية يتوقف على تصور الغير وكثيرا منها يحتاج في فهمها الى قرينة كتقديم
المرجع في ضمير الغائب والخطاب والتكلم في ضمير المخاطب والمتكلم والاشارة ونحو ذلك
وبالجملة توقف فهم المسمى على شرط لفظا كان او غيره لا يستلزم قصورا في الدلالة
كما لا يستلزم ذلك المقصود يتوقف على القابل والفاعل قوله ما دل على معنى باعتبار في
نفسه الملحوظ في حد ذاته لا في ضمن غيره كما في مقابلته كقولك الدار في نفسها اي الدار
الملحوظة في حد ذاتها او الملحوظة في حد ذاتها او بنسبة اليها بهذا الحكم في حد ذاتها
لا باعتبار امر خارج عنها ككونها في وسط البلد او قريبة من بيت الغلام الخ اعترض
عليه الشيخ الرضي بان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره يناقض قولهم على معنى
في نفسه لا يقال في مقابلته قولك قيمة الدار في نفسها كذا وقيمة الدار في غيرها كذا بل يقال
لا في نفسها ويمكن ان يجاب عنه بان ليس مقصوده ان قوله في غيره في نحو قيمتها
لفظا

واحد بل لا يتصور ذلك لان كون المعنى ملحوظا فى نفسه وملحوظا فى غيره معقول بخلاف
الدار فانها باعتبار حالة لان ينسب الى الغير يعنى مع كونه منشأ لحكمها وكونها محكوما بل مخصوصة
التشبيه بينهما باعتبار الخارج تارة وعدم اعتباره تارة اخرى وان امتاز قوله كما فى الخارج
موجوده الخ يعنى ان الموجود فى الخارج قد يكون وضعا لامر تابع له وقد لا يكون كذلك كالموجود
فى الذهن قد يكون تابعا لامر فى الملاحظة وقد لا يكون وفيه تشبيه المعقول بالمحسوس
ويظهر منه وجه اخر لاستعمال لفظة فى وهو انه لما شاع المعنى الحرفى التابع لامر كالعرض العام
فى ظهوره كالتابع له صح ان ينسب اليه ذلك الامر بلفظة فى كما ينسب العرض الى محله بلفظة فى
والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح ان يقال انه كائن فى نفسه بمعنى انه لم يكن فى غيره
كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره قوله واذا لوحظ بغيره بهذا المعنى
والمراد بالغير هو المتعلق قوله فلا يصلح شىء منهما اى الصالح لهما لا يكون الا ما هو
ملتفت بالذات مدركة قوله ملحوظا فى ذاته تفسير لقوله مستقلا بالمفهومية قوله
غير جائز الى ذكره لان المتعلق الاجمالى الذى لا يتصور الابتداء بدونه وهو شىء
ما مفهوم من لفظ الابتداء ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات بل ملتفت بالتبع
لنقوله لالته هذه بخلاف ما لو كان ملتفت بالذات فانه لا بد ح من ذكر متعلق بضم
كلمة اخرى ليدل عليه قوله لا حاجة فى الدلالة عليه منه الى ضم كذا ح وهذا هو مراده
بقولهم ح يعنى ان ليس مرادهم بكون المعنى فى نفس الكلمة انه دون لو لها حتى يخلو
الكلام عن الجهة وسيحضر الحرف فيه بل معناه انها اذا انتقلت وحدها الى الذهن كما مع

انتقل

لكنه بيان

انتقل معها المعنى اليه فكانت قالب الكلمة كظرف اذا انتقل بما فيه ولذا قيل ان المعنى فى نفس الكلمة
وما يقال من ان للحرف معنى كائنا فى غيره فمعناه انه اذا انتقل وحده الى الذهن كما انه
لم ينتقل معها المعنى فالحرف كظرف خال فلا يقال معناه فيه بل يقال انه فى غيره اى به
فكانت ح
يظهر من حيث هو حالة بين السير والبصرة لا من حيث هو هو نحو هو معنى قائم بالسير
والحيات الى البصرة قوله وجعلها آلة لتعرف حالهما اى لتعرف نفسه لا من حيث
هو هو بل من حيث انه حال للطرفين ومن نسبة بينهما ح كان معنى غير مستقل بالمفهومية
اى معنى ملتفت بالتبع قوله لا يمكن ان يتعقل الا بذكره اى لا يمكن ان يتعقل التابع
يتعقل ح
الا بتعقل متعلقه بخصوصه وذلك بين لان تعقل النسبة بخصوصها بخصوصها بلا يتصور
بدون معقد الطرفين بخصوصهما وذلك التعقل لا يمكن الا بذكر متعلقه حرفيا لكون ملتفتا
بالذات والعموم وضع من قال كان وضعه عاما لا يفيد الخصوص بدون ضميمة وهى
متعاوية تجب بموضوع كتقدم مرجع ضمير الغائب والتكلم فى ضمير المتكلم والاشارة
فى اسم الاشارة الى غيره لكن ذكر المتعلق فى الحرف بمنزلة الضمايم ح واللفظ موضوعة
لكل واحد من جزئيات لانها لا تستعمل الا فى الجزئيات ويعلم الوضع بالاستعمال والعقل بانه
مجاز لا حقيقة له لاحتمال ضرورة فيه ثم الظاهر ان تلك الجزئيات اضافية لا حقيقية كما قيل
لانها خصيصة لمفهوم الابتداء ولو خصت تبعا واثبات الافراد لها كما شاع ان هو عليه اللفظ
ايضا انها يجوز ان يلاحظ قصدا لكن لا يبقى ح معنى حرفيا قيل ان معنى من الجزئيات
الابتداء بل الابتداء من لوازمه وانه فى نفسه يأبى عن الالتفات اليه قصدا ح واعترض

هذا علمت وعلمت ايضا ان كينونة المعنى في غيره من المعاني او في كلمة اخرى عدم الاستقلال
بالمفهومية **قوله** ظاهرة في معنى الاخير اى كون المعنى ملحوظا في نفسه فذلك لتقريب المرجح ورد
العبارة الى ما هو المشهور وحملها على ما هو ملاك امتياز الحرف عن اخويه **قوله** فارجاع
الضمير الى المعنى اى لم يعرف عن الظاهر بارجاع الضمير الى ما كما في عبارة هذا الكتاب لعدم
مسبوقيتها الخ **قوله** لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية لا يقال لو كان كذلك
يصح الاخبار عن فوق وتحت وقدام وخلف والاخبار مع انها لازمة للظرفية لانا نقول
المفهوم المستقل يقتضى صحة الحكم عليه او به اذا اخذ في حد ذاته ولا يقدح في استقلاله امتناع ع
الحكم عليه او بها بعارضه سواء كان ذلك العارض جزءا لمدلول ما يدل عليه بمعنى او خارجا
عنه كالظرفية المذكورة فان معنى الظرفية داخل في الاول خارج عن الثاني **قوله** لكن
لما جرت العادة باستعمالها الخ يعنى ان العادة جرت بان يستعمل تلك الالفاظ في مفهوماتها تها
الكلية وان ساعده الخصوصية من الاضافة بخلاف الحرف فانه لا يجوز ان يكون مستعملا
في مطلقه وان ساعده الخصوصية من ضم مع ضميمة والا لصح الاخبار عنها عنه كما انها
يصح الاخبار عن ابتداء السير بالبصرة وفيه تأمل **قوله** باعتبار معنى التضمنى يعنى اذا اريد بالمعنى
ما يشمل المعنى التضمنى فيدخل فيه الفعل ويحتاج الى اخراجه بقوله غير مقترن ولو اريد
المعنى المطابقى للفعل باعتبار اشتماله على النسبة غير مستقل فلم يحتج الى ان يخرج بقوله
غير مقترن **قوله** باحد الازمنة الثلثة يعنى زمانا انت فيه وزمانا قبله وبعده والشهرة
اغنيا كلفة مؤنة التعبير **قوله** وهو صفة بعد صفة او حال عنه وهو بعيد **قوله** والمراد
بعدم

بعدم الاقتران اى المراد بعدم المعنى المستقل ان يكون ذلك والعدم بحسب الوضع الاول
اى الوضع لغير المستقبل سواء ذلك الوضع وضع اسم او فعل او مركب فدخل فيه نحو زيد و
يشكر علمين لان معناهما العلمي غير مقترن باحد الازمنة الثلثة في الفهم عنها بحسب
الوضع الاول وذلك وضع الفعل ودخل فيه ايضا اسماء الافعال لان معانيها المقترنة نه
باحد الازمنة بحسب الوضع الثاني غير مقترنة باحد الازمنة في الفهم عنها بحسب الوضع الاول
وهو وضع اسم او مركب اضافي او جار او مجرور كما سيظهر وخرج عنه الافعال المنسلخة
عن الزمان لان معانيها وهي منسلخة عن الزمان مقترن باحد الازمنة في الوضع
الاول وفيه بحث لان معانيها بعد الانسلاخ انشائية وتلك المعاني الانشائية
غير مقترن باحد الازمنة بحسب الوضع الاول ويمكن ان يدفع بان المراد لما كان اقتران
المعنى المستقل خرجت عنه تلك الافعال لان المعنى المستقل في تلك الافعال ليس الا ما يقع زنه
صفة الانشاء وهو بحسب الاول مقترن ولك ان تقول المراد بعدم الاقتران عدم
اقتران المستقل بحسب اصل الوضع فيدخل فيه نحو زيد ويشكر علمين لانهما بحسب الوضع
العلمي غير مقترنين باحد الازمنة ودخل ايضا اسماء الافعال اذ لا وضع لها بازاء
المعاني الفعلية وقد يكون الحكم باعتبارها بحسب الوضع لكن بنا على التغليب فانها بحسب
هذا الوضع قد يكون مركبا وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان بناء على ان لا
وضع لها بازاء المعاني الانشائية ولما كان القول بان لا وضع لاسماء الافعال في المعاني
الفعلية وللافعال المنسلخة في المعاني الانشائية بعيدا غير مرضى للمص كما يقتضيه ظاهر

عبارته لم يسلك هذه الطريقة ولهذا لم يكتف ابن الحاجب بتشبيه اسماء الافعال بانها بمعنى المصادر
التي لوحظت مع الافعال وبانها موضوعة للافعال الاصطلاحية لا لمعانيها قال الشيخ
الرضي الغزي اوضح اي كالنص ربما يقول حينئذ مع انه لم يخطر ببالهم لفظ السكت قوله فدخل
فيه اسماء الافعال التي حملهم على ان قالوا انها ليست بافعال هي لفظها الافعال صيغة وقبوله
بالم يقبل الافعال كالتنوين ولام التعريف وكون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا قوله نحو
زيد فانه يستعمل مصدرا نحو رويد زيدا وهو مصغر ارواد مصدر ارود واي رفق تصغير ترخيم
اي ارفق رفقا ولو كان صغيرا قليلا قوله او غير مصدري اي لم يثبت استعماله مصدرا لكن ينبغي
ان يكون مصدرا وينبغي ان يكون اصلها المصادر للمناسبة بينهما وزنا ودلالة فهنا باخواتها
نحو رويد زيدا قوله على وزن قوقاة اصل هيهات هيهية لغو فيه قال قدس سره الوجاه
نفعو في اي تصحيح قوقاة وقيقاة على فعلل وفعللة وفعلال قوله نحو امامك زيدا اي تقدم
وعليك زيدا اي الزمه قوله فانه على تقدير الاشتراك وهو الترجيح على ما قيل منه انه للحال
حقيقة وللاستقبال مجازا او بالعكس قوله ومن خواصه ضمير تقدم للاهتمام به او للتقصير
او مبتدأ كما قال صاحب الكشف في قوله ومن الناس من يقول آمنا ولا يبعد ان
يقال نفهم مع ان المذكور اقل من العشرة قوله بصيغة جمع الكثرة على كثرتها التي يتجاوز
العشرة قالوا انها تبلغ قريبا من الثلثين قوله ومع التبعية بقرينة وصولها
على جمع فلو دخلت على نحو ... لكانت ابتدائية اتصالية يشهد عليه قوله هذا منه
الكثيف الانسان الذي فيه الفاسق لا يقال نفهم منه انه لو لم ... لكان الحكم ...

لكنه

لكنه عارض التنبيه مع انه لا يصح لان مرتبة اقل جمع الكثرة عشرة لانا نقول لا نسلم
لزوم ذلك ولئن سلم فلا نسلم ان اقل مرتبة القلة اول فرق بينه وبين جمع
القلة ولئن سلم مختبرا ما يقوم كل منهما مقام الآخر فذلك مجاز نحو قوله في جانب القلة
وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره تفسير لا يستفيد خبيره من الجزء السلبي
وانما لم يقل ما يوجد في الشيء ولا يوجد في غيره اشارة الى المناسبة بين معنى اللغوي
وكما في باقي ... ولم ينبه ... من كون التعريف بالعم لان المقصود اشتراطه
عن بعض ما عداه وهو يختص ... العرض العام وذلك ان تخصيص لفظها بالى رجع
المحمول بمساواة المثال ولا يخفى ان خاصة لو كانت بالمعنى العرفي كما هو ظاهر
اللام واطباق الشراح عليه ويؤيده لفظ احد لكان عدم المذكورات منها من قبيل ...
المشهورة وهي ذكر المبتدأ وارادة المشتق قوله دخول اللام اي اللام باعتبار
دخولها وانما قال ذلك لان المقصود منه الحكم بالاختصاص اي يكون ذلك بسبب
لا اتصاف ولا انعاف للاسم بها وتنوينها قوله اي لام التعريف احتراز عن لام
الامر فيها يفعل ولام الابتداء فكان اللام فيها بدل من المضاف اليه وللعهد الخارجي
او للذهن والتفسير للواقع لا بيان لما استعمل اللفظ قوله لكان شاملا
للمبهم في لغة حمير وهي قبيلة من طي وشامل ايضا لحرف النداء لكنه لم يتعرض له
لظهور اختصاصه بالاسم عقلا فان القابل للنداء ليس الا بعض الاسمي قوله في مثل
قوله عليه السلام في جواب حميري قال ام امبر امصيام في امسفر قوله لعدم الشهرة

والاختصاص ببعض اللغات ولجواز ان يقال ان الميم ليست للتعريف بل هي بدل
من لام التعريف قوله وفي اختياره اي في ضمن اختيار اللام على حرف التعريف او في
اختياره اللام على الالف واللام هذه اشارة الى وحدها لان نفس التعريف [illegible]
ومدخوله حرف ساكن وكذا اوليس تقتضيه فيتوافق النقيضان في الدلالة ويتوافق
الدليلان قوله زيدت عليها همزة الوصل مفتوحة مع انها مكسورة في سائر المواضع
لان الخفة فيها مطلوبة لكثرة استعمالها قوله اي انها ال كهل وايضا لو لم يكن كهل
لكان المناسب كسر الهمزة وفيه ان عدمه قد يسبق الى انها الهمزة بخفيفة شيوع
حذفها في الوصل والاخفية لا تحذف لانه للتعيين يعني سمعت عن بعض الافاضل ناقلا عن
بعض شروح مختصر الذي صنف الزمخشري ان اللام الداخلة على اللفظ الذي اريد
به معناه فهي لتعيين المعنى المستعمل منحصرة في الجنس والعهد لا اللام مطلقا فانها
قد يدخل على اللفظ ولا تعيين فيه فلا عهد ولا جنس كاللام الداخلة على المعرف
بالتعريف اللفظي قوله يدل عليه اللفظ مطابقة هكذا قالوا وفيه انه ان اريد بالمطابقة
معناه الحقيقي لزم انه لا يدخل اللام على الاسم المستعمل في معناه المجازي وليس
كذلك ولو اريد بها ما [illegible] لزم جواز دخول اللام على الفعل المجرد
عن الزمان والنسبة دخولا قياسيا اللهم الا ان يقال ان هذا التعليل وان اقتضى
جواز دخولها عليه لكن ابى عن دخولها عليه الحالة التي اقتضاها وضعه بخلاف
الاسم فان حالته مصححة او يقال لا يصح تجريد الفعل عن النسبة قوله وكذلك سائر

الخواص

قوله وهي اللام ح

تحفة

الخواص قوله اعلم ان نحو الخواص كما انها ليست [illegible] الكثير منها خاصة حقيقة
بل اضافية لوجوده في غير الاسم اذا لم يرد به معناه نعم اذا اريد به معنى لا يوجد في غيره
طوي بيان الاطراد والانعكاس ثم اعلم ان اختيار هذه الخمسة لان كلا منها متضمنة
لخواص كثيرة فان اللام متضمنة لانواع التعريف والجر متضمنة لاختصاص حروف الجر
[illegible] والتنوين لاختصاصه اضافة ومعانيه والاضافة لاختصاص كونه
مضافا ومضافا اليه والتعريف والتخصيص والتخفيف والاسناد اليه لاختصاص كونه موصوفا
وفاعلا ومفعولا وتمييزا وايضا لتلك الخواص [illegible] وخواص كثيرة عجيبة في علم المعاني
لا يوجد في غيرها من الخواص قوله ومن دخول الجر اي دخول الجر كما هو الظاهر الدال على
الاضافة اليه ومع يكون عطفا على اللام لفظا [illegible] ولو اريد بالجر [illegible] لكان عطف
على دخول اللام وقس عليه التنوين وانما قدم الجر على التنوين مع ان بينه وبين لام التعريف
مناسبة التمام لانهما اذا اجتمعا في كلمة كان التنوين متأخرا عنه في الوجود واما تقديم
اللام عليهما فلان الحصر موضعها واما تقديم الفتح على ما بقي فلانها لفظية وهي اظهر
من المعنوية في الدلالة على الاختصاص واما تقديم الاسناد اليه على الاضافة فلانه اصل
الكلام وتتضمن خواص كثيرة قوله لانه اثر حرف الجر اي حرف اثره الجر او حرف يجر بمعنى
معنى الفعل الى الاسم ويعضده الاول حرف الجزم قوله واما الاضافة اللفظية اي اما الجر
الذي ليس اثر حرف الجر كما في الاضافة اللفظية فلانها فرع او لانه لا يكون الا فيما كان
فاعلا او مفعولا والفعل والحرف لا يكونان كذلك قوله بان يختص بيان المبالغة بانها
للمعنى

فعلى هذا يكون الاضافة من قبيل اضافة الموصوف الى الصفة ح

قوله ويعضده الاول اي التفسير الاول حرف اثره الجزم فقط [illegible] لانه لا معنى له وفيه نظر [illegible] حرف يجزم الفعل [illegible]

مقصورة على وجهين احدهما ان يختص بقسم مقابل للاسم وهو الذي يختص به كالفتح
المضموية وذلك القسم مقابل ليس الا الفعل لان الحرف لعدم استقلال معناه غير صالح
لان يضاف اليه شي وثانيهما ان يزيد على الاسم بان يدخله والفعل قوله والمراد بنوع
الشي مسند اليه لا كون الاسم مسندا اليه كما يقتضيه سياق الكلام والا فلا الحكم عن
الفائدة وتوجيه ذلك ان نحو قد يكرر ويراد الحكم عليه بالخصوصه بنوعه فكذا ذلك
والاسناد الى نوع الاسم مطلق وفائدة هذه الارادة انه اخصر من ان يقال كون هذا
الشي مسندا اليه وان لا يعرض فيه لما لا دخل له في الاختصاص وهو كونه شيا وان
الحكم المتعلق بالمضاف قد يعتبر قبل الاضافة ثم تعتبر الاضافة كما يقال في غلام الرجل
انه والمعنى مضاف اليه مختصة به فالاضافة لتاكيد الحكم فكذا يقول ههنا ان معناه
من خواص الاسناد الى الشي وذلك الشي هو الاسم وبالجملة يجب ان ينظر الى المطلق
حتى يكون الحكم فيه اسواء كان ذلك النظر قبل النظر الى خصوص المضاف
اليه او بعده والقول برجع الضمير الى الشي المذكور في الطباع او الى اللفظ بعيد
قوله لان الفعل يعني ان العرب لاحظت معنى الفعل منسوبا الى امر تنبطه به لا بغير
بخلاف معنى الفعل الاسم فانه لاحظته عاما على وجه منسوب الى الشي او نسب ما اليه شي
فلذا كان صالحا للمقابلين قوله من التعريف والتخصيص المراد بالتخصيص تقليل
الاشتراك لا افراد ولا ايراد بالفعل الا الطبيعة فلا يفيد التخصيص وفيه تامل لجواز
ان يقول ضرب اليوم مريدا به نفس الطبيعة ولا شبهة في ان هذه الاضافة للتخصيص

وكا

ولا يخفى ان هذا النوع من التخصيص جار في الفعل كتخصيصه بالظرف والحال ان قلت
جريانه فيه باعتبار معناه جريانه باعتبار معنى المصدري وهو معنى اسمي فلم يوجد الا
في الاسم قلنا المعنى المصدري سواء كان في غالب المصدر او الفعل صالح لذلك التقييد
وكيف والمعنى المصدري مدلول عليه بالفعل وايضا لو صح ذلك لم يصح التفسير
الاتي بمررت بزيد فان المرتبط بمدلول الباء الى الاسم انما هو المرور وزيد قوله
والتخفيف وذلك بحذف التنوين او ما يقوم مقامه ولا يوجد شي من ذلك في اخويه
واما الحسن كوجه فمحمول على طرد الباب قوله وانما فسرنا الاضافة بكون الشي
مضافا اي لا بمعنى باعث المضاف والمضاف اليه جميعا وانما لم يحمل في مقابلة كون الشي
مضافا اليه اولا دليل على تقدير المضاف اليه والعطف على الاسناد بعيد ولقول قدس
سره فالاضافة يتقدم حرف الجر مطلقا ولان المصدر وعبارة المفصل بين نهوين
الاحتمالين حيث قال والاضافة كذلك يعني من الخواص الا انه لم يرد بها الاضافة مطلقا
فان اسماء الزمان يضاف الى الفعل وانما اراد المضاف اوارا والجميع من الاضافة لانه انما
فلا اشتبه في ان نجد بين المضافين حالة تعينه تارة الظرف وتارة الى غيره
فلعل ندعي انها يجوز ان يتصور مجردة عن خصوصية الطرفين وان لفظ الاضافة
موضوعة لها او ندعي ان اطلاق الاضافة على قدر مشترك بينهما مجاز فيه وحمل الجميع
على ارادتهما على سبيل التبديل بعيد قوله لان الفعل او الجملة اشارة الى اختلاف
القولين فذهب المصنف الى الاول كما نقلناه وذهب بعضهم الى الثاني قال الشيخ الرضي

ول

الظاهر ان المضاف اليه لفظا في نحو اتيتك يوم قدم سيبويه الجملة الفعلية لان الفعل وحده
لما كان لا يصح في قولك اتيتك زمن الحجاج كان امير هي المضاف اليه والحاصل حيث المعنى فالمضاف
هو المضاف اليه الزمان في الجملتين قوله وقد يقال هذا ابتداء ويل المصدر ينبغي ان يكون
هذا القول مرضيا لبلاغة اذا قال يقتضي اختصاصه بحرفان يجر لازم للاضافة اليه
واختصاص اللازم يستلزم لاختصاص الملزوم وليلا يخالف قول المصنف فيما سيأتي المضاف
اليه كل اسم ولان معنى الفعل كما ذكرناه يأبى عن المضاف اليه كما يأبى عن الاسناد اليه
قال الشيخ الرضي قيل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل
من التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد الحار او البارد واما انا فلا اظن صحة هذا المثال
ومجيء مثله في كلامهم قوله وهو معرب من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد ووجه
محل الاظهار المعاني وازالة فساد الالتباس او من اعربت الكلمة او اصلحت الاعراب فيها
والوجه ظاهر لانه الاعراب العرفي باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه لان القياس معرب
بكسر الراء كذا في الايضاح وفيه انه لو جاز اخذ صيغته منه مجازا ان يكون اسم مكان
لا صيغة حتى يكون القياس ما ذكره قوله ومبني من البناء فيه القرار وعدم التغير وذلك
لان شبهه صوته في غالب هيئته لا يتغير بالبناء قوله فالمعرب لغة الموضوعة للتغير
والمصحح لدخول الفاء الموضوعة للتعقيب على المعرب كون ذلك المعرب بعد ذكر المعرب
قوله الذي هو قسم الاسم يعني ان اللام الداخلة على هذا القسم للعهد والاشارة الى القسم
الذي هو الاسم المعرب وذلك لانه ذكر احوال الاسم واقسامه قوله اي الاسم بقرينة المقام

العامل ح

ويندفع

ويندفع بما يقال ثم ان التعريف غير مطرد لانه يصدق على مبني الاصل انه مركب لم يشبه
مبني الاصل لان الشيء لا يشبه ولا يناسب نفسه وكما يندفع به حكي النقض يندفع بقوله
تركيبا تحقق معه عامله او لا عامل بمبني الاصل فذكر الاسم ح للتحقيق وقيل فيه وفيه
انا لا نسلم لزوم مشابهة الشيء لنفسه لان انواعا مختلفة يشبه بعضها بعضا
وفيه بحث لجواز ان يقال ان مشابهة المبني علة والا لزم الدور ولزم ان يكون
بناؤه لعارض مشابهة لا بنفسه قوله الذي ركب مع غيره المركب يطلق على معنيين
المضموم الى الشيء ويستعمل بمع وعلى مجموع المضمومين ويستعمل بمن فالمركب بالمعنى
الاول زيد في قام زيد وبالمعنى الثاني مجموع قام زيد كما يقال للاحد من الزوجين زوج و
لمجموعهما زوج واعترض عليه بان المتبادر منه المركب هو المعنى الثاني والالفاظ في
التعريفات محمولة على المتبادر فالظاهر صدق التعريف على مثل بعلبك قوله تركيبا يتحقق
معه عامله لم يقل تركيبا مع عامله ليعم المعنوي ويبعد ان يراد بتركيبه مع العامل انضمامه
معه بمعنى تحقق معه قوله الذي لم يشبه اي لم يناسب فسر الشبه بالمشابهة الذي هو
المشاركة في الكيفية بالمناسبة التي هي اعم منه لان المحصور [illegible] كذلك لان مانع
الاعراب هو الثاني لا خصوصية الاول ولذا احال المبني ما ناسب قوله مناسبة مؤثرة
في منع الاعراب مبنية في بحث المبني فلا يلزم في التعريف جهالة كما يلزم فيه اذا فسر
المناسبة بالمناسبة التي لها قوة ولم يبين فان للقوة عرضا واسعا وليس لتعريفه
مراد قوله اي المبني الذي هو كالاصل في البناء لم يعرف كما اصله البناء لانه بهذا المعنى لا

ذهو المناسبة الموجبة للبناء وهي مشابهة منتفية ح

اصل
للمجيء في اللغة. لان جميع الافعال المبنية، وانما الاعراب فيها بعارض مشابهة بالاسم ولان
حرف العبارة عن الظاهر لان المتبادر منه ينبغي الاصل انه مبني وذلك يجب كالاصالة وان
العروض والمتبادر من ما اصله البناء ما يبنى سواء بني كما هو اصله او عرض له الاعراب.
قوله وهو الحاضر الخ كما زعمه وذراه بعضهم لجهل منه حيث سهى جهل قوله فاعتبر فيه الكلية
يعني ان العلامة اكتفى في تحقق المعرب بكونه قابلا لوجود اسباب الاعراب فيه بسهولة وجود
كزيد في قام زيد او لم يوجد كزيد وحده لم يكتف به بل زاد مع القابلية وجود الاسباب
التي بها يستحق الاسم لان يعطى الاعراب وهي التركيب وتحقق العامل معه وعدم مشابهة
لمبني الاصل قوله عند ارباب ... وقعوا في ذلك في لفظ المعرب ووجود الاعراب في
من التعريف المشهور كأنهم معنى المعرب الذي اعرب وهو لا يكون الا في الاعراب بالفعل
افراده فهو ان حقيقة المعرف ذلك ولم يعرفوا انه من عوارضه المفارقة قوله
فان العارف باحكامها كذلك اي معرفة بتتبع والسماع فهم مستغنون عن تعلم ما جمعه
اهل الصنع ورتبه بخلاف من لم يتتبع اصلا وتتبع ولم يعرف احكامها فانه محتاج الى تعلم
اهل الصنعة وذلك التعلم ان كان مع الدليل فذلك التعلم علم النحو اتفاقا وان لم يكن معه
فهو علم النحو او حكاية عنه على اختلاف فيه قوله فالمقصود من معرفة المعرب الخ اشارة به
الى ان ليس في نفس التعريف دور بل الدور في المقصود من التعريف وبيانه
ان المقصود من تعريف المعرب ان يعلم المعرب بوجه صالح لان يكون وسطا للحكم
بان هذا او ذلك مما يختلف آخره باختلاف العوامل بان يقال هذا معرب وكل معرب
مما يختلف آخره باختلاف العوامل فهذا مما يختلف آخره به والشبهة في حصول الوجه الصالح

من

١٩

من تعريف المعرب لصح ان يقول زيد في قام زيد معرب اي مركب لم يشبه مبني الاصل
وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل فزيد مما يختلف آخره باختلاف العوامل
بخلاف تعريف الجمهور فان الوجه الحاصل فيه غير صالح لان يكون وسطا للزوم تقدم
الشيء على نفسه في ضمن الدور او لا فيه وذلك لانك اذا قلت زيد في المثال المذكور معرب
اي مما اختلف آخره باختلاف العوامل وكل معرب مما اختلف آخره باختلاف العوامل فزيد
مما اختلف آخره باختلاف العوامل لزم ان يكون الصغرى عين النتيجة والصغرى
مقدمة والنتيجة متأخرة عنها ابتداء او بواسطة الدليل فيلزم تقدم الشيء على نفسه
وقد اشار الى الصغرى بقوله من معرفة المعرب اي من معرفة ان هذا او ذاك او ذلك
معرب والى النتيجة بقوله ان يعرف انه اي ما عرف انه معرب مما اختلف آخره باختلاف
العوامل والى الوسط بقوله حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به اي بسبب مفهوم
الاختلاف وتعريفه مفهوم به فان التصديق بان هذا معرب متوقف على تصور المعرب
الحاصل بسبب تعريفه بالاختلاف لاجمال الصغرى مجملة والنتيجة مفصلة فلا يلزم
تقدم الشيء على نفسه لانا نقول لا دخل للتفصيل في التوقف فان الحكم بنفسه
مفهوم الاختلاف متوقف وهي واحدة في صورة الاجمال والتفصيل وهذا ظاهر
لا سترة عليه قوله حقيقة او حكما الخ او بالتبدل الحقيقي تبدل ذات بذات وبالتبدل
الحكمي تبدل حالة المقصودة مع بقاء الذات فان هذا التبدل في حكم تبدل الذات
قوله او صفة اي حالة شبيهة بالصفة لا صفة حقيقة لان الحركة لا تقوم بالحرف

بل يقوم بما يقوم به الحرف لكنها تابعة له قوله لا يختلف العوامل ان قيل ان فاعله اذا كان
جمعا لا يجمع على فواعل فكيف جاء جمع عامل على عوامل اجيب بانه صار اسما قوله الداخلة
عليه ما يخرج عن حكم المعرب اختلاف معنوي وبناء ويجب باختلاف العوامل الداخلة على
المستفهم عنه كما زيد ورايت عمروا ومررت ببكر قوله وانما خصصنا اختلاف منها بكونه في
الاخر كما ينبئ عنه العنوان قوله اي يختلف لفظ آخره اي صورة آخره او تقديره اي
يختلف آخره بحسب التقدير تغير الاخر فقط كما في مسلمي او تقديره كآخر وتقدير حقيقة كما في
عصا او قاضي او بحسب تقديره بالحقيقة فقط كما في حبلي وغلامي فان آخرهما لا يمتنع من
ف قبول الاعراب بحسب الغرض والحكم وان كان يمتنع عن قبوله بحسب الخارج قوله اي يختلف اختلا
لفظا او تقديرا اي اختلافا منسوبا الى الصورة او الى التقدير على ما مر وانما لم يجعل
اختلافا ملفوظا او مقدرا بحسب الموصوف لان كل اختلاف ملفوظا مجازا باعتبار سببه و
سببه لو جعلت الحركة لفظا ولم يجعل قول لفظا او تقديرا تفصيلا للعوامل اي سواء كانت
العوامل ملفوظة او مقدرة لان العامل لا ينحصر في الملفوظ والمقدر لانه قد يكون معنويا
ولانه لا يلائم قوله الآتي في التقدير واللفظ في بيان ضبط اعراب الاسماء فوائد لان الظاهر
انه اشارة الى ما يشير اليه قوله لفظا او تقديرا قوله رايت احمد ومررت باحمد ورايت حبلى
ومررت بحبلى قوله قولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين اي ذو كونهما مثنى الصورتين
فان ظهر شموله للمثنى والمجموع قوله علامة النصب اي علامة هي النصب الذي دل عليه على المعنوية
وقد حمله على انه اخر قوله فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل اذا

ركب

ركب لا فرق مع عامله ابتداء وان قلت التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان العامل
لفظيا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء مسبوقا بالتركيب الذي يتحقق مع عامل
معنوي بان يتحقق الاختلاف في آخر المعرب وفي العوامل اجيب بان المراد اختلاف العوامل
كما مر اختلافهما في العمل وذلك لا يوجد فيما فرض لان عمل العامل المعنوي ليس الا الرفع قوله
فلما نقيد الحكم آخر حاصله ان حكم الشيء لا يلزم ان يكون لازما له ان قلت يجوز ان يقيد
الاختلاف باحد الازمنة وحينئذ يكون لازما للمعرب وان لم يكن قبل تقييده بالظرف لازما زما
له قلنا فيه صرف عن الظاهر بلا ضرورة مع ان بعد ذلك التقييد ايضا غير لازم لجواز
ان يتحقق مع عوامل في شيء من الازمنة نعم غاية الاختلاف بالعوامل في لوازمه
ولما كان اعتبار فعلية الاختلاف لم يتعرض له قيل المراد بالاختلاف الاول معنى يشمل
الاختلاف الذي مبداه حالة البناء وفي الاختلاف الثاني الوجود قد عبر عنه بالاختلاف
لكنه كله وبالعوامل جنس العامل فان اللام الداخلة قد تبطل الجمعية ولا يخفى بعد
ذلك كله قوله غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه المسئلة اي خواص الاختلاف
بالقياس الى المبني وانما قلنا ذلك لوجوده في المضارع ولذلك قال ههنا حكمه ولم يقل
خاصة ولا يخفى ان القول بانه ليس من خواصه المسئلة مبني على ان لا يتحقق في الصورة
المفروضة عوامل في شيء من الازمنة ولو تحقق فيها عوامل في الازمنة كان خاصة
مسئلة لكل ما هو معرب لكنها ليست مسئلة لكل وقت قوله اي حركة او حرف
كان القرينة عليه شهرة امر الاعراب بانه حركة او حرف او ما سنذكره في ضبط الاعراب

الاسماء ولا يخفى بعده   اختلف اخره به اعترض عليه بان التعريف غير جامع لان تغير مسلمان
ومسلمون ليس في الاخر اذ الاخر هو النون واجيب عنه بان النون فيهما كالتنوين
في المفرد ولعلهم ارادوا ان هذه الكلمة وجدت فيه في بعض الادوات جاز اي ان يجعل
الحرف السابق عليه بالنظر الى هذه الكلمة في حكم الاخر وان كان بالنظر الى كونه علامة
للتثنية والجمع ليس في حكم الاخر وانما قلنا في بعض الاحوال لانه قد لا يكون بمنزلة التنوين
وذلك في المثنى والجمع المعرفين باللام لامتناع اجتماع اللام والتنوين   ق اما او
صفة اما اختلاف الاخر تحوله واما الكلمة تتحول واو ابوك والف اباك واما تحول صفة
فكما يتحول ضمة زيد الى الفتحة   لا بد والعامل المقتضي وكذا وصف كونه معربا قال قدس
سره في الحاشية لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرف واحد كالباء الجارة فالاولى
ان يسند اختلاف الى السببية الوجوبية المفهومة من الباء الجارة وابقاءها الموصولة
على عمومها انتهى لجواز ان يجعل الباء للالة فيسند اختلاف اليه اما خروج العامل
فلان النحاة جعلوه بمنزلة العلة المؤثرة ولهذا سموه عاملا وليس علة مؤثرة
بالحقيقة لان التاثير للمتكلم وهو علامة للتاثير واما خروج المقتضي فلان الشيء
سببه قريبه والمقتضي ليس كذلك ولا يخفى ان قول السيد لو جعل نائما لكه فتح خروجا
بف لكان حسن لكن فيه لم يبعد من تمام   خروجا بالسببية فلا ان قيل ينتقض التعريف
ح بالعلة التامة للاختلاف فانها سبب قريبه فطالب هي للعلة التامة السببية الا سببية
اجزائها واجزائها مركبة من قريب وبعيد نعم لو ثبت سبب قريبه سوى الاعراب يصح

النقض

النقض به لا يقال لو كان المراد السبب القريب لزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي تركيبه
انتبه اولا لانا نقول السبب القريب للشيء بسبب العقد علاقة العلية بينه وبين ذلك الشيء لا بينه
وبين سببه ولا يخفى انه لا ينتقض استلزام الحسبي لا يقال فالعبارة الصحيحة ان يقول
ما يختلف بدل ما اختلف لانا نقول لم يرد بصيغة الفعل في التعريفات الزمان فلا فرق
بين الصيغتين ان قيل يمكن ان يجاب ايضا بان الاختلاف ليس عبارة عن التحول عن
الحرف المخصوص بل اعم منه ومن التحول من السكون الى الحركة ومنه التحول من عدم
الدلالة كما في الاسماء الستة ومن كونه علامة لامر الى كونه علامة لامرين كالف المثنى
وواو الجمع فانهما قبل التركيب علامة للتثنية والجمع وبعد التركيب علامة لهما وللفاعلية
ومنه على اي علامة كما في التثنية والجمع قلنا هذا الجواب غير مرضي عنه تمحله وغير ظاهر منه
العبارة فان قلت ما ذا ترجع ضمير قوله اخره الى المعرب ان لا اختلاف بطرفيه بعد كونه
معربا قوله خرج حركة نحو غلامي وان يحل اخره من الاعراب الى الكسرة وكذا اخرج حركة
نحو ربنا واصحابه وسكم واحلكم واما حركات ما قبل هذه الادوات ليست
٥ معربة وان ابت عن ذلك فخرج بقيد الكلمة قوله ليس من حيث انه معرب لوجوده
قبل عامل الجر بل قبل نطلب العامل وكذا الحال في المعمول مذكورة قوله ليدل على المعاني
جمع معنى يعني ما يقوم بالشيء ومعانيه العين قوله واللام في ليدل الخ معطوف على
الاسماء وضعها قوله يعني وضع الاعراب اي وضع الاعراب في الاسماء ليدل على المعاني وينفتح
بالمعاني في انفس الكلمات استعانة الى العامل والقرينة وذلك للاغنيا بعيخ نهايته قوله فانه بعيد او لا نظر الى وضعه لا قصد

لا قصدا ولا تبعا قوله ليدل الاختلاف فيه ان الاختلاف لو كان دالا على هذه المعاني لكان كل آخر
فهو الاختلاف كما ذهب اليه بعض المتأخرين الى ما به الاختلاف كما صرح به في هذا الكتاب وفي شرحه
اللهم الا ان يقال ان نسبة الدلالة الى الاختلاف بجزء بين المسامحة ووجه ذلك ان اختلاف
المعاني المدلول عليه بقوله المعتورة عليه لما كان مستندا الى الاعراب من حيث اختلافه بسبب
الدلالة اليه قال المص انما احترز بهذا التعريف على تعريف بعض المتأخرين لان الاختلاف ليس
موجودا في اي درج وما به الاختلاف موجود وانه كموجود في الخارج اولى بان يجعل علامة
ولان الاختلاف هو التحول من حركة حرف الى غيره فانه يلزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم
الذي ركب اولا ويمكن ان يقال ايضا ان الاعراب ما يوضح المعاني ويزيل فساد الالتباس
والموضح والمزيل كالكشف بالذات هو الحركات والحروف قال الشيخ الرضي في اصطلاحهم
ان الاعراب هو الاختلاف الا يرى ان البناء هو ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا
يطلق البناء على الحركات وفيه نظر لان في الموجب سببين اختلافا وسببه وقد بين ان
الاختلاف لا يناسب لا يصح ان يجعل اعرابا فتعين ان يكون سببه اعرابا واما المبني
فليس فيه الا عدم الاختلاف اي البناء على حالة واحدة اذ لا حاجة فيه الى سبب يقتضيه
بل يكفيه عدم سبب الاختلاف فتعين ان يكون نفس البناء وليس الحركة والسكون في آخره
سببا لعدم الاختلاف حتى يطلق البناء على الحركات والتقابل بين عدم الاختلاف وبين
سبب الاختلاف من حيث هو كذلك حاصل في الجملة وذلك كاف في جعلهما متقابلين قوله
بمعنى الفاعلية قال الشيخ الرضي المعاني المعتورة هي كون الاسم عمدة وفضلة بلا واسطة حرف

قوله

قوله المعتورة على صيغة اسم الفاعل لا صيغة اسم المفعول كما توهم بعضهم حتى يكون المعنى
ان الاسماء تأخذها على سبيل المناوبة وذلك لان توصيف المعاني بهذا الوصف ليس الا لان
المعاني باعتبار هذا الوصف يقتضي الاعراب والوصف الذي به اقتضاء الاعراب هو كون احدها
طاريا ابدا الا كون احدها يطرأ عليه فانه يتعين الكسر يوافقه ايضا الرواية ويرشدك
الى ما ذكرناه ما قال الشيخ الرضي وهو ان معاني الكلمة قد يطرأ بعضها على بعض ولابد
للطاري من علامة مميزة له عما طرأ عليه ومن ثم احتاج الى ذلك الاعراب والطاري كغير
اللازم لا يلزم له اخذ العلامات بل قد يغير له صيغة الكلمة كما في التصغير والتكسير وقد يجتلب له حرف
كما في التثنية وقد يكون كلمة مستقلة كالمضاف اليه الدال على معنى في المضاف وان كان ظرفا ان
المعنى لازم للكلمة فان كان الطاري واحدا كون النفر علامة في ما تركت له ومن
غيره فلا حاجة الى العلامة لانها يطلب للملتبس بغيره وان كان الطاري كلازم احد
الشيئين او كالشيئين فحكمه ان يطلب له اخف علامة ممكن كلازم ومثل هذا المعنى انما يكون
في الاسم فجعلت علامة الطاري من حروف المد التي هي اخف الحروف وجعلت في بعض الاسماء
حروف المد التي لم يجتلب ومن هذا التقرير يظهر وجه ما يقال ان الاصل في الاسماء الاعراب وفي
الافعال البناء والحروف المبناء قوله على تخمين مثل معنى الورود والاستيلاء فان اخذ الاسم
الشيئين متناول ومشتمل عليه ومثل الطريان قوله يقال اعتوروا الشيء الاعتوار
دست بدست كردن چيز را والتعاور والعتور مثله وقد جعل ههنا مستعارا لتعلق
المعاني بالاسماء على سبيل المناوبة او مجاز مرسل عن تناوب قوله وانما جعل الاعراب

في آخر الكلم اي جعل الاعراب الذي هو الاصل حالا في الآخر او جعل مطلق الاعراب في الآخر تحقيقا للحال
في المحل كما في الاعراب بالحرف او جعل او جعل في جانب الآخر لا يقال على التقدير الاول لم يعلم
موضع الاعراب بالحرف لانا نقول اذا تعين موضع الاصل تعين موضع فرعه وهو جانب الاسفل
بقدر الامكان والا لزم تقديم الفرع وتأخير الاصل قوله والاعراب على صيغة اي صيغة اسم
المفعول وذلك بناء على ان الفاعلية ومقابلها صفات للمدلول وجعلها الشيخ الرضي صفات
ف للدال وهي كونه عمدة او فضلة فقال جعل الاعراب في الآخر لان الدال على الوصف بعد الموصوف
قوله فالانسب ان يكون الدال عليها متأخرا عن الدال عليه فان قيل ان الحركات الاعرابية
مع الاواخر وكذا حروف الاعرابية انفس الاواخر فلم يتأخر الدال عليها عن الدال عليه والايجاب
بان المراد بيان حال الاعراب بالحركة الذي هو الاصل والمراد بالتأخر الذاتي لا الزماني ولا شبهة
في تأخرها الذاتي لانها تابعة للحرف لانا نقول تأخرها الذاتي لازم لها اينما وقعت بل يجاب
بان المقصود بيان الاعراب بالحركة لما ذكر وهي متأخرة بحسب الزمان عن الحرف كما صرح
به الشيخ الرضي وقال ان الحركات ابعاض حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة اتيان بعده
بلا فصل ببعض الواو وقس عليه اخويه فالحركة اذن بعد الحرف لكنها فرط اتصالها به
يتوهم انها معه لا بعده واذا اشبعتها صارت حرف مد ويمكن ان يجاب ايضا بان
المراد التأخر عن الدال بقدر الامكان او التأخر عما هو الحرف الاخير فالتأخر عن الاكثر
في حكم التأخر عن الكل قوله ثلثة اشارة الى ان مجموع قوله رفع ونصب وجر ضمها صفة
ليصح الحمل على قوله انواعه فيكون العطف مقدما على الحمل كما في قولك البيت سقف وجدار
ان

وجدار ان قوله هذه الاسماء الغلبة ثم اعلم ان الحركات الثلث تسمى ضمة وفتحة وكسرة
سواء كانت بنائية او غير بنائية اعرابية كانت او غير اعرابية لكنها فعل لحقها اذا
اطلقت بلا قرينة يراد بها الغير الاعرابية وتسمى ايضا رفعا ونصبا وجرا اذا كانت اعرابية
ولا تختص بها بل يعمها باشتمالها الحروف الاعرابية ايضا والنسبة بين الضمة والرفع عموم
من وجه وكذا بين الفتحة والنصب وبين الكسرة والجر وانما سميت الحركات بتلك الاسامي
لحصول الاولى بضم الشفتين وتبعه رفعهما عن مكانهما وحصول الثانية بفتح الفم
وتبعه نصبه فكان الفم كان ساقطا فنصبته اي قمته يعني اياه وحصول الثالثة
بجر الفك الاسفل وخفضه وهو كسر الشيء اذ المكسور يسقط ويهوي الى الاسفل
ثم الجزم بمعنى القطع وفي الجزم قطع الحركة ولذا سمي الجازم جازما والوقف والسكون
بمعنى واحد والاول مختص بالاعرابي والاخيران بالبنائي قوله ولا يطلق على الحركات
البنائية عند البصرية واما عند الكوفية فالكل في الكل قوله فانها مستعملة في الحركات
البنائية بل في الحركات الغير الاعرابية ش على قلة بالقرينة كقولهم بالمحل رفعا الخ
حقيقة او حكما وذلك اذا كان الاسم عمدة وهذا الوصف يستدعي الرفع لكن
قد تخلف عنه لعلة المشابهة بالفضلة ولا يخفى ان هذا التقسيم هو كشف وتعول بان
الرفع والنصب للفاعلية والمفعولية ويكونان في ما يشبههما بطريق الاستعارة بعيد
لا دليل عليه نعم الرفع والنصب بالفاعل والمفعول احق ومن جعل الثاني فيهما النسبة اراد
المفعول المنسوبة الى الفاعل والمفعول فتوجيهه بحسب المعنى راجع الى ما في الشرح وتوجيهه

وتوجيه الشارح اقرب منه توجيهه لا الغرابه قوله حقيقة او حكما وذلك في ا فاعل الاسم ففضلة اي نوع

الشيء مضاف اليه بقرينة المقابلة للفاعلية والمفعولية فانه مقابل لهما لا كون الشيء مضافا

وانما لم يقل حقيقة او حكما لان الجر لا يوجد في غير المضاف اليه واما نحو بحسبك زيد فلما

كان الجار زايدا فيه لم يعتد وايضا كان الجر زايدا كالجار فكانه ليس ثمة قوله لان المرفوع

لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد مبني على اصالة الرفع في الفاعل ولو ترك قوله

لانه واحد وقيل لان الرفع ثقيل والفاعل حقيقة او حكما قليل بحسب الاقسام الكثيرة

مبنيا عليها وكذا الكلام في قوله والنصب خفيف الخ ولك ان تقول لان الرفع اقوى الحركات

فناسب العمدة قوله فاعطي الثقيل للقليل اي يجعل الثقيل للفاعل ولذا جعل الخفيف

للكثير قوله والنصب خفيف او ضعيف والفضلة ضعيفة فجعل الضعيف للضعيف قوله ولما لم

يبق الخ وانما احتيج للاضافة الى علة لان المضاف اليه فضلة بواسطة الحرف فاريد تمييزها

عما هو فضلة لا بواسطة اما كونه فضلة فلانه افتقد العمدة التي هي الفعل وليس عمدة

واما انه بالواسطة فلان ايصال معنى العمدة اليه بواسطة الحرف ولما كان العمدة افتقدت

وللحرف مدخل في ذلك اعتبر عملهما اما عمل الحرف ففي ظاهره واما عمل الفعل ففي محله ولذا

جاز العطف بالنصب على محله ويظهر نصبه اذا حذف الحرف ثم يخرج الجر في موضعين عن كونه

علما للفضلة ويبقى علما للمضاف اليه فقط احدهما في ما اضيف اليه الاسم بتقدير الحرف

كغلام زيد فان الفعل محذوف نسيا فصار كانه الجر والمسند اليه به وكان قياسه المستثنى

بالا او الحال غير نوع في المفعول معه ايضا الجر لانها فضلة بواسطة الواو والا لكن

ما

ما كان الواو في الاصل للعطف وغير مختص باحد القبيلتين يعني الاسم والفعل وكان

الا يدخل في غير الفضلة كالمستثنى المفرغ لم يبرزوا عمل الحرف فبقي ما بعدهما منصوبا

كل ذلك مما استفدته من كلام الشيخ الرضي قوله العامل احتيج الى بيانه اما لاحتياج بيان

حكم المعرب بل تعريفه ايضا اليه لان العامل مذكور في حكمه مراد في تعريفه وانما اخره عن

الاعراب لانه سبب بعيد للاختلاف والاعراب سبب قريب له واما لاستيفاء العلل الاربع

التي معاحد هذا الفن كما قالوا فان المعرب مادة والاعراب صورة وكذا الاختلاف

علة غائية والعامل فاعل وتاخيره عن المادة والصورة ظ واما تاخيره عن

الغاية فلانها مذكورة تبعا للاستيفاف ببيان الصورة اليها اولانها مقصودة بالذات

والمراد بيان عامل الاسم او كان المعاني المعقودة مختصة بالاسم كما ذهب اليه كثيرة

وينبغي ان يكون تعريف العامل مطلقا عندهم ما اوجب كون اخر الكلمة فعلا او اسما

على وجه مخصوص مما اقتضاه المقتضي او الشبه التام بالاسم وايضا المراد بعامل الاسم

العامل الذي له تاثير في المعنى فخرج والنعت بالنافي بحسبك زيد قوله ما به يتقوم الخ

والمجرور للاهتمام لا للحصر اولا مدخل له في التعريف ان قلت التعريف غير جامع لصدقه

على كل من المسند وما يتقوم به معنى المقتضي والمركب منهما ومع كل مركب من العامل وحده

الا مذكورة قلنا كما للالة اي ما هو الة لا تاثير المتكلم واعتدوا انه الة وان

لم يسموه الة بل سموه مؤثرا لا يجعل فيتوقف اثبات التعريف على تتبع لعلم بابدء

الة فيفوت الغرض من تدوين النحو ويبطل ما قيل في عدول المص عن تعريف الجمهور

للمعرب لان العامل ماخوذ في تعريفه لانا نقول قد كفى ضبط الحدود وحصره كالعامل مؤنة
التتبع ولا يخفى انه لو قال العامل ما يتقوم المعنى المقتضي للاعراب لكان سالما عن الاعتراض
الاول لانه نص في الاية اعلم ان العامل قد يقال انه آلة وقد يقال انه علة لما يحدث الحكم
في اللفظ ويتفرع عليه ما ذكروه من ان رتبة العامل التقدم اما على الاول فلان الالة تقدمها
بالذات على ما هو آلة له وحق المتقدم بالذات ان يتقدم في اللفظ ليوافق الوضع
الطبع واما على الثاني فلان حق العلة من حيث هي علة ان يتقدم
على ما هي علة له ليتعرف اولا ثم يعرف ما هي علة له ومن كونه علة يظهر ايضا ما يقال ل
من ان حق العامل ان يكون لفظيا لا يقال هو آلة او علة للاعراب وحقه التقدم عليه لا على
المعرب لانا نقول تقدمه عليه لا يتصور بدون تقدمه على المعرب ولما ثبت ذلك لزم
ان يمتنع اجتماع العاملية والمعمولية بين الشيئين بمعنى ان كلا منهما عامل
في الاخر والا لزم ان يكون حق كل منهما التقدم على الاخر لا لجهتين مختلفين كما في
كلمة الشرط وكلمة شرط فان كلا منهما عامل في الاخر نحو قوله تعالى اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى
فان ايا من حيث تضمنه معنى ان وافادته معنى التعلق في الفعل صار عاملا فيه ومن
حيث تعلق وقوع الفعل عليه صار معمولا فلا تقدم ولا تأخر لجهتين مختلفين قوله
اي يحصل فسر التقوم بالحصول لا بالقيام بالغير كما تقتضيه اصل اللغة لان المتبادر منه
القيام الذي هو قيام العرض بمحله وذلك لان المعنى المقتضي ليس قائما بالعامل
قوله اي معنى من المعاني المعتورة انما قيد المعنى به لان المقتضي للاعراب ليس بحسب ذاته

بل

بل باعتبار كونه من المعاني المعتورة كما ذكرناه قوله اذ به يحصل معنى الفاعلية لانه
لا اسند عاء اسند اليه قوله اذ به يحصل معنى المفعولية اي بالفعل الذي في رتبة
لانه اسند الى التعلق قال الكوفية المجموع معنى الفعل والفاعل عامل في
المفعول لانه صار فضلة للمجموع نحو قوله مررت بزيد الباء عامل اي في لفظه و
واما في محله فالعامل هو الفعل ومحله النصب هذا لكان حرف الجر مذكورا اما اذا
لم يكن مذكورا كغلام زيد فمنهم من قال ان المقدر عامل وجاز اعمال الحرف
الجر مقدرا لوقوع المضاف موقعه ومنهم من قال ان المضاف عامل لان الحرف
صار نسيا منسيا ولذا يكتسب المضاف التعريف والتخصيص من المضاف اليه
قال الشيخ الرضي قوله فالمفرد لما ذكر الاعراب وانواعه وكان لكل من انواعه اقسام م
لتلك الاقسام محال اراد ان يذكر عقيبه تلك الاقسام ومحالها فاتى بالفاء للبيان لما
الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا المفرد في المشهور يطلق على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل
الجملة وعلى ما يقابل المضاف وعلى ما يقابل المثنى والمجموع والمراد ههنا الاخير بقرينة
المقابلة ان قيل ولا بد من تقييده بكونه غير الاسماء الستة وما الحق بالمثنى والمجموع
لانها داخلة في المفرد خارجة عن الحكم قلنا يجاب بانها غير داخلة في حكم علية بناء
على ان القضية مهملة او بان الاسماء الستة وبعض ما الحق بالمثنى غير خارجة لان شمول
الحكم يستدعي شمول جميع الافراد لا شمول جميع الافراد في جميع الاحوال لان دعائم المنضبط
يابه ان ذكر المنصرف لاخراج غير المنصرف الذي لم يضف ولم يعرف باللام

اصل الا ان اخراج غير المنصرف مطلق كما هو الظاهر بل يجاب بانه لما علم غيره اخذ في بسطه
ذكرها فيما بعد ببيان اعرابها ان قيل قد تبين فيما بعد اعراب غير المنصرف فكان
ينبغي ايضا ان يكتفي بذلك ولا يصرح بقيد الانصراف ههنا احترازا عنه لئلا يقع غلط
اجيب بان تلك الاقسام محصورة وغير المنصرف لا يكاد ينحصر لينحصر فاحتيط في الاحتراز عنه
لئلا يقع غلط في امور كثيرة واكتفي في الاحتراز عن المحصورة بادنى شيء اذ قلّ الاعتناء بها كما
كال اعتناء بما لا ينحصر مع ان الاختصار في العبارة مطلوب جدا قوله وجمع المكسر المنصرف الخ
لم يقل فالمفرد وجمع المكسر المنصرفان لانه قصد نوع تعقيب ولانه يلزم الفصل بين الصفة
والموصوف بالاجنبي حينئذ وهو المكسر او لئلا يتوهم التغليب كما قيل وهو بعيد جدا لان المقام
الفرق بين المنصرف وغير المنصرف يأبى عن ذلك ولو سلم يأبى عن توهم التغليب بأبه
عن توهم الكلمة في المذكور فيكون من قبيل قوله تعالى ... مرتفقا في مقابلة قوله
تعالى ... مرتفقا قوله الذي لم يكن الواحد سالما الا ظهر انه بيان الذي لم يسلم بكون خطها
باخر واحد واو ونون ولا الف وتاء ليظهر خروج مثل سنون وضربات عنه ويظهر دخول
ذلك جمعا المكسر فيه هما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة لخفتها ولانها ابعاض
للحروف وفيه انها ليست ابعاضا الا تواردها ولو سلم فذلك يقتضي لا صالة بحسب الذات
لا بكونها علامة قوله والفتحة نصبا قال قدس سره في الحاشية هذا التركيب
من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم مجرور واجازه عطف
صاحب التسهيل وذلك لان الفتحة عطف الصفة والعامل فيها الباء ونصبا عطف على رفعا والعامل

فيه

فيه هو الاعراب المقدر والقرينة عليه المقام لانه بصدد بيان اقسام الاعراب ومحالها ولكن
ان لا يقدر بقوله لا اعراب في نظم الكلام فان ملاحظة كافية في كونه عاملا ولكن ايضا ان
يجعل عاملا بما هو عامل في الظرف المستتر فيه ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية قال قدس
سره في الحاشية على معنى انه اعراب هو ان القسمين بالضمة حال كونهما مرفوعين او مجرورا
بالفتحة اعراب رفعا وعلى هذا القياس نصبا وجرا انتهى قد استغربه بقوله على معنى الى ملاحظة
الاعراب سواء كان في حالة المصدر او الفعل وسواء قدرها في نظم الكلام او لم يقدر ولا
يخفى ان مجرد هذه العبارة لا يفيد كون الحركات الثلث رفعا ونصبا وجرا على تقدير
الظرفية والحالية لا المصدرية فان كل اعراب كذلك هو كرفع وكنصب والجر اذا القلب بالضمة
والفتحة والكسرة وكان ذلك ... الملابسة من قبيل ملابسة العام للخاص
وافادة ذلك قوله جمع المؤنث السالم قدمه على غير المنصرف لانحطاطه عن قسم الاسم
المعرب لشبهه بالفعل وهو بصدد بيان اقسام المعرب واعرابها ولانه اكثر حملا على الاصل
من جمع المؤنث ولان جمع المؤنث حيث ترك فيه احدى الحركات مع التنوين بخلاف المؤنث
ولان جمع المؤنث السالم اكثر ارتباطا بالقسمين الاولين لانه مقابل للاول ومناسب
للثاني في اعتبار الجمع الاول وما مقابل للثاني باعتبار الجمع الثاني وليكون ذكرهما على ترتيب
ذكر مقابلهما قال قدس سره في الحاشية قوله السالم مرفوع على انه صفة للجمع المنتهي لا مجرور
على انه صفة للمؤنث حتى يمنع المؤنث الذي سلم عن التغيير اذا جمع وجاز توصيف المضاف
الى ذي لام عند الجمهور لانها في درجة من التعريف عندهم واما عند المبرد ومن تبعه فالمضاف

الكتب من المضاف الى المفعول وهنه بدل منه قوله وهو ما يكون بالالف والتاء سواء كان
واحده مونثه او مذكرا كسجلات جمع سجل ومرفوعات جمع مرفوع وسواء كان ذلك جمعا
بحسب الحال او بحسب الاصل فدخل عرفات فيه ولا يخفى ان تفسيره بما ذكر سواء كان بحسب
الحرف او بعموم المجاز كما يدخل مثل سجلات يخرج مثل شجرة وكما لا حاجة في اخراج
الاول الى تقدير مضاف وهو صيغة او معطوف وهو ما على صيغته لم يحتج الى اخراج الثاني
الى تقديره المضاف قوله غير المنصرف بالفتحة وكفتية اي اخطى وطبه كان كذلك قوله فالمراد
هنا الاسماء الستة اي لا بخصوصها بل بعمومها اذ كثيرا ما يجري حكم على شخص ويراد
الحكم على نوعه في هذا ان الاسماء الستة حكمها كذلك قيل في توجيه تلك الارادة ان اللفظ
اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بالصفة المشتهر مسماه بها
وهي كونها اسماء الستة وفيه ما مر من تزييف كون اللفظ موضوعا لنفسه قوله بالواو
رفعا اه لا بالحركة التقديرية او اللفظية وهي حركة ما قبل حروف العلة قيل للزوم كلام عرابه
في الوسط وكعدول الى خلاف الاصل وهو تقدير مع الغنى عنه قوله او مصغرا انها اي ما يصغر
منها وانما قيده بذلك لان ذو لا يصغر قوله معربة بالحركات لانه يتحرك عينه ولامه وجوبا
ليتم وزن فعيل وحروف العلة المجهول اعرابها بسبب سكونه تبعت بحركة قوله ومضافة
فيه تغيير لنظم المتن حيث آخر قوله مضافة عن قوله بالواو ونحو ذلك اما لان جعل قوله
مضافة حالا فالمستتر في الظرف عاملا فيه وح يكون العبارة محمولة على التقديم
والتأخير والا فالحال لا يتقدم على العامل المعنوي فلذا قدم ما اخره او لان الح
بغيم

وبعد التلفظ

تغيير النظم لنكتة كالعناية او حسن السجع او موافقة الاسلوب السابق الى غير ذلك ولا يخفى
ان قوله مضافة يجوز ان يكون حالا من معمول الاعراب المفهوم من المقام او المقدر في نظم
الكلام قوله ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم الخ وتفصيله ان خصوصية المضاف
اليه المذكور غير معتبر والقصد الى نفي الاضافة الى ياء المتكلم فقط في غاية الخفاء فاحتيج
الى التصريح وليس الاحتراز عن المصغر بصيغة المكبر ولا عن المثنى والمجموع بصيغة الواحد
لما يكون بينهما وبين الاحاد لان الحروف وان كانت فروعا للحركات في باب الاعراب
لثقلها وخفة الحركات الا انها اقوى لان كل حرف من تلك الحروف كحركتين او اكثر
فكرهوا ان يستند المثنى والمجموع مع كونهما فرعين المفرد الى اقوى قوله لكن بينهما
المثنى في كون معانيها مثنية بحسب تعدد لا لاخ للاخ دون نحو ولا يظهر ذلك التعدد
وخصوا ذلك بحالة الاضافة قوله ولوجود حرف صالح فاستثني ... لكلمة ...
حروف الاجنبية مع ان اللام في اربعة منها كانها مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة
قبل تسميا فهي تكون كالحركات المجتلبة للاعراب وكذا الواو في فوك لانها كانت
ساقطة منها كالميم في الافراد فلم يرد الى اصلها الا للاعراب قال الشيخ الرضي الاقرب عندي
ان اللام في الاربعة الاول والعين في الواحد فيه في حالة الرفع علم العمدة وكالالف
والنصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع كونها بدلا لانه لام الكلمة وعينها وجعل
ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف وقال بعضهم ان الواو والالف والياء مبدلة
من لام الكلمة في اربعة ومن عينها في الباقيين لان دليل الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة

لكن كذلك

بالاعراب الاقوى

والياء

فهي بدل مفيد ما لم يفده المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت مفيد التأنيث ولا ينبغي ذلك وقولك
لقيام البدل مقام المبدل منه اعترض عليه بان لا محذور في جعل الاعراب في نفس الكلمة
لغرض التخفيف كما في المثنى والمجموع وله ان تقول ان علامتي التثنية والجمع ليستا
من حروف المباني بل من حروف المعاني قوله وهو كلا وهو ليس بمثنى لانه لم يثبت كلي
في المفرد ولجواز رجوع ضمير الواحد اليه كقولك كلا الرجلين جاء قال الله تعالى كلتا
الجنتين آتت اكلها ولزوم الالف في الاحوال الثلث حال اضافته الى المظهر ولجواز
امالته فان المثنى لا يمال والفه بدل من الواو لابدال التاء منها في المؤنث ولم يبدل التاء
من الياء الا في اثنين وقال السيرافي ابدل من التاء سماع الامالة ولما يميلون سماع
غلاتها في غير الشذوذ وفي الامالة من ذوات الياء قوله وكذا كلتا على وزن فعلى والالف
للتأنيث جعل اعرابها كالالف في كلا وانما جيء بالالف التأنيث بعد التاء لان التاء لم
يتمحض للتأنيث فلذا جاز توسطها بل غيرها زائدة لكونها بدلا من لام الكلمة اللام فلهذا
لم يفتح ما قبلها ولم ينقلب هاء في الوقف ولانها ليست لمحض التأنيث
وكذا الالف لانها تتغير للاعراب جاز الجمع بينها والى في التاء بخلاف الف المؤنث افصح
من تجريده وفي قوله فلذا جاز توسطها رد المص حيث قال انها ليست للتأنيث لانها
تاء التأنيث لا تكون وسطا ويجب ان يكون ما اضيف اليه كلا وكلتا مثنى اما لفظا ومعنى
او معنى فقط كقولك كلاهما ولا يجوز تفريق المثنى الا في الشعر كقولك كلا زيد وعمرو
قوله فاذا اضيف الى المظهر يجب ان يكون معرفة قوله واذا اضيف الى المضمر الذي هو كقوله
قيل

قيل انه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب انه جار مجرى المثنى وهو موافق له معنى
ولفظا والاصل في المثنى ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا للمتبوع في الاعراب ثم ظاهره
ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جئتنا كلانا واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري
على المثنى اصلا قوله والثاني قال الشيخ الرضي كان عليه ان يذكر ان اذا لم يسمع
مفرده فان بعضهم اثبتها في التقدير اذ لو كان موزون مثنى لم يمكنه مثل ذلك ثنايان
وذلك ان مفرد ثناء لو استعمل طرف الحبل والمتجه الطرف الواحد من معنى المثنى كما لم يكن
ان يقال للمفرد اثنان اثنى اولى في المفرد معنى المثنى فالثنايان طرف الحبل المثنى به
فالمثنى في مجموع الحبل لا في كل واحد منه طرفه قوله والمجموع ما دل على لفظ فلا يكون
جمعا سالما لوجوب ان مفرده عين لفظه وكذا اولات جمع ذات لا من لفظها فلا يكون
جمع المؤنث السالم فينبغي ان يذكر اولات مع جمع المؤنث السالم ملحقا به واما ذو فهو فلذا
جمع سالم لم يعده منه ملحقا وانما قدم الواو على عشرين لانه جمع لا يدل على عدد ومعاني
كما هو مقتضى الجمع قوله وهو علامة التثنية والجمع قال الشيخ الرضي جلبت الالف علامة
للتثنية والواو علامة للجمع لمناسبة الالف لخفته لقلة عدد المثنى والواو ثقلها لكثرة
عدد الجمع وهذا الحكم مطرد في جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتموا
وهما وهم وهو كما وكموا قوله لان الضمير المرفوع للتثنية والجمع اولان كلا من المثنى والمجموع
متقدم لا محالة على اعرابه انسب الاعراب الرفع لانه علامة العمدة فجعلوا الف المثنى وواو المجموع
علامتي الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين وهي التي اولى بالمقام مقام الحركة الا

الياء للجر والنصب في المثنى والمجموع والجر اولى بها فقلب الف المثنى وواو المجموع في الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلة بخلاف الرفع وفي شرح قال الشيخ الرضي ترك فتحة ما قبل الياء في المثنى ابقاء على الحركة الثانية قبل اعراب المثنى مع عدم الاستثقال بها والضم قبل ياء الجمع كسر للاستثقال قبل الياء لكنه لو است والالتباس بالرفع بغيره وبطلان السعي لو قلب الياء لخفة ما قبلها واوا مع ان تغير الحركة ادنى من تغيير الحرف فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء الجمع ان حذف نونهما بالاضافة وكسر النون في المثنى لكونه تنوينا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر وفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المثنى بخفة الالف وثقل الكسر وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما فطارية للاعراب **قوله** الذي اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق اي في ضمن ما سبق من تقسيم الاختلاف الى اختلاف لفظا وتقديرا وانما قال ذلك ليصح تقسيم قوله التقديري واللفظي المعرف بلام العهد بما اراده كما تبين ليتصل لاحق الكلام بسابقه فعلى هذا يكون قوله التقديري الخ بيانا لمحل التقسيمين لا لهما كما قيل **قوله** ولما كان التقديري اقل سهل الضبط اشار اليه اولا والا لكان المناسب تاخيره عن اللفظي لان منه حقه التعلق الظهور **قوله** اي في الاسم المعرب اشارة الى ان ما ليست مصدرية كما قيل وذلك للاحتياج الى جعل في بمعنى اللام ان لم يقدر الوقت والى لزوم تقدير التعذر او للاستثقال في الامثلة ولفوات الملايمة لما سبق من بيان محل الاعراب ولان في قوله واللفظي فيما عداه ليست بمعنى اللام والا لكان معناه ان الاعراب اللفظي

لاجل

لاجل ما هو مغاير للتعذر او الاستثقال ولا يخفى فساده **قوله** الذي تعذر اعرابه فيه فحذف حذف العائد والضمير المستتر راجع الى الاعراب ولك ان تقول الذي تعذر اعرابه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه اعني الضمير فصار مرفوعا مستترا في الفعل **قوله** الذي في اخره اي في موضع اخره فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف ولك ان تقول ان اخر الاسم عام وكالالف خاص فلا يلزم الاتحاد **قوله** الف مقصورة سميت بها لانها قصرت ومنعت اي لانها ممنوعة من الحركة مطلقا والقصر المنع والاولى اوجه بدليل مقابلتها بالممدودة وعدم اختصاص المنع بالالف لتحققه في ميم غلامي او محذوفة وهي في حكم الثابت ولهذا لم يعرب ما قبل الالف والخفاء امر هذا القسم وظهوره قابله مثل بالاول وترك الثاني **قوله** كعصا وغلامي خبر محذوف والتقدير هو اي ما تعذر عصا وامثاله وغلامي وامثاله والتي جعلت الكاف في معنى التمثيل وامثاله او صفة مصدر محذوف اي تعذر كتعذر عصا عصا وغلامي وان جعلت الكاف اسمية جاز ان يكون كعصا وغلامي بدلا من قوله ما تعذر بيانا له وقوله مطلقا على التقدير حال منه وحاله حول الكاف والعامل فيه ما يفهم الكاف من معنى التمثيل او ما يفهم من الكلام من التعذر او تقدير الاعراب وعلى التقدير الثاني حال من اضيف التعذر محذوف او ظرف او مصدر كذلك المحذوف ومعنى كتعذره في زمان مطلق او تعذرا مطلقا وعلى التقدير الثالث حال منه قوله كعصا وغلامي والعامل فيها هو عامل في الظرف او ظرف لذلك العامل **قوله** فان الالف جاوزت الفا **قوله** وكما في الاسم المعرب بالحركة لم يقل وكما في الاسم المعرب كما قيل ليدخل فيه الجمع المكسر وجمع المؤنث لم

ولو قيل بالحركة لفظا لكان اولى ليخرج مثل عصاى فان تعذر الاعراب فيه قبل الاضافة
اعلم ان اكثر النحاة ذهبوا الى ان باب غلامى مبنى لاضافته الى المبنى وخالفهم المص لان
غلامى معرب ولان الاضافة الى المبنى لا يوجب البناء الا بشرط سبق ذكره فى اسماء الدية قوله فانه
ما اشتغل الا غوله قبل دخول العامل لان العامل انما يدخل الكلم بعد ثبوته فى نفسه وهو هنا
مضاف الى الياء فالاضافة اليها متقدمة على العامل وهى تستلزم كسرة ما قبلها قوله فالاعراب
الذى هو تابع على المتقدمة المشتانية التى يفهم من قوله لما لا على كسر ما قبله وتوضيحه ان كسرة الملائمة
متقدمة على كسرة الاعراب بمراتب لتقدمها على العامل المتقدم على المقتضى المتقدم على الاعراب
فلا يجوز ان يكون هى اياها ان قلت لما لا يجوز زوال الاولى لعروض الثانية قلت لا وجه
لزوالها لبقاء سببها مع ان الاصل بقاء الشىء على ما كان وان المناسبة بكسرة الملائمة
اكثر خصوصا اذا لم يفت جانب الاعراب بالكلية لجواز تقديره ان قلت لم لا يجوز ان يكون
علامة ايضا بعد تحقق العامل كما فى علامتى التثنية والجمع فقد اجيب عنه بانه يلزم ح توارد
مؤثرين مستقلين اصطلاحا على اثر وكما يستحيل توارد المؤثرين المستقلين حقيقة
على اثر يستحيل توارد المؤثرين المستقلين اصطلاحا على اثر ولا يخفى ضعفه فيما نحن
فيه ودون صورتى التثنية والجمع لان حمل علامتيها على الاعراب مستند الى العامل وهو مؤثر
اصطلاحا وحملها على معنى التثنية والجمع مستند الى قصد المتكلم وهو مؤثر حقيقة قوله اى فى
حال الرفع والجر يعنى ان قوله رفعا وجرا ظرف للاشتغال المقدر والمعنى لا مكان الاشتغال حاصل وقت
مرفوعيته ومجروريته او وقت رفع العامل وجره ولك ان تجعل مصدرين اى اشتغال رفع وجر

او

او حما اضيف اليه الاشتغال المقدر اى حال كونه مرفوعا ومجرورا لا غيره ولكن فيه احتمالات
الى ذكرناها هنا فى مطلعها قوله اى لا استثقال الضمة والكسرة على الياء المكسور ما قبلها قال
الشيخ الرضى ولكن محسوس لضعف الياء ونقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان
سكن ما قبلها لم يستثقل الحركتان نحو ظبى وكرسى قوله ونحو مسلمى عطف على كعاف فهو
مرفوعا ومنصوبا لا على قوله قاض اذ لو قصد صح بلفظ نحو لمثل تقدير الاعراب يستدل لا لها
المكان اياه ولو قصد يكون اللفظ مجانسا لما بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم
لم يحتج ايضا الى ذكره اذ ليس المقصود التمثيلات خصوصية المذكورات بل يراد المذكورة
واخراجها ولهذا لم يكتف من الكاف ونحوها فان اصله مسلموى قال الفاضل الهندى
ان لفظ الاعراب فى مسلمى بعد الاعلال متعذر وقبله مستثقل كما فى عصا لكن المؤثر فى التقدير
فى عصا بعد الاعلال وفى مسلمى ما قبله الاستثقال لان اعرابه بالحركة وثقله يوجب ابدال
الحرف لا الاسكان ومع تقدير الحركة قوله فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا ووجه لا امتناع
ان يكون الياء المنقلبة عن الواو بدلا عنها فى الدلالة كما جعلت كسرة جمع المؤنث السالم
بدلا عن الفتحة لان الزايل بالاعلال فى حكم الثابت فلو جعل الياء بدلا عنها لكان للكلمة
واحدة اعرابين لفظى وتقديرى بخلاف فتحة الجمع فانها غير ثابتة تقديرا فان الياء
المدغمة ايضا ياء باقية على سكونها قوله وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا فى الاحوال
الثلث او بعضها فى ما كان اعرابه بالحروف ولا فى حدة اخره ساكنا بعدها سواء كان
مضافا او لا كما فى قوله تعالى وحصيد الصلوة على قراءة النصب وانما لم يعبر ولا فى اخره لئلا ينتقض

القاعدة بعطفوا العموم ولعله انما لم يعده ثمه لانه بصدده بيان ما اعراب اللفظي والتقديري
الثابت للاسم في ذاته لا لاعتبار عارضه وان كان الثاني مثل غلامي ومسلمي لشدة اقترانها
بالكلمة ليست عارضة ان قلت فلم لم تعد في مع ان اعرابه ينبغي ان يكون بالواو تقديرا
في حال الرفع كما في مسلمي ولما لم يعده في التقديري بطل قوله واللفظي فيما عداه
اجيب عنه بانه جعله اخلا في حب عليه نظرا الى اخواته والى اللغة الاخرى فيه وهي
فمي وان كانت قليلة منقوض ايضا الاشكال في الاعلام التي يحكى في لغة الحجاز نحو من زيدا قيل
زيدا ومن زيد فانه معرب تعذر اعرابه وجوبا لاشتغال محله بحركة الحكاية وكذا في المحكي
المحكي اذا اجوز الحكاية فيه قوله واكتفى بتعريف انما صح الاكتفاء به لانحصار المعرب عنده
في المنصرف وغير المنصرف فاذا علم غير المنصرف بانه ما فيه علتان الخ علم ان المنصرف
ما لا يكون كذلك ولهذا ما سبق في تعريف المعرب بعدل عن تعريف النحو المنصرف
بانه الذي يدخله الحركات الثلث والتنوين وغير المنصرف بانه الذي يسلب عنه الجر والتنوين
لشبه الفعل ويحرك بالفتح وذلك لاستلزامه توقف الشيء على نفسه فيما هو مقصود من
التعريف وعدم انحصار المعرب فيهما لخروج ما اعرب بالحروف منهما عنهما قوله غير
المنصرف المنصرف ماخوذ من الصرف وهو الفضل والزيادة وانما سمي المنصرف به لاشتماله
على زيادة على الاعراب اعني علامة وهي التنوين او لاتصافه بزيادة تمكن ولهذا يقال
له المتمكن والعاري مقابله عن تلك الزيادة سمي غير المنصرف قوله اي اسم معرب جعل
ما موصوفة لا موصولة لان حق الخبر ان يكون نكرة ولئلا يلزم تعريف الخبر والحكم

المبتداء

المبتداء لان غير لا يكتسب التعريف من المضاف اليه وفيه ان المراد بغير المنصرف معناه العرفي
وهو مفهوم محصل لم يلاحظ فيه معنى المغايرة وله ان يقول انه يريد المعنى ايضا نكرة
لان الظاهر انه اسم جنس لا علم جنس لانه علم ضروري ولا ضرورة ههنا والقول بانه
خبر قدم يخالف الاسلوب الشايع من تقديم المعرف وجعله موضوعا والقاعدة المحفوظة
ايضا من سبق العلم بالشيء يستدعي جعله موضوعا وقد سبق العلم بغير المنصرف قوله
فيه علتان فاعل الظرف او مبتداء قدم خبره والجملة صفة ما والعلة في اللغة عارضة غير طبيعي
يستدعي حالة غير طبيعية وفي اصطلاح النحو تعني الموجب بل بمعنى ما ينبغي ان يختار المتكلم
عند حصوله اعرابا يناسبه وذلك امر مناسب يسمى بالحكم فعلى هذا يكون اطلاق العلة على
كل واحد واحد مجازا لكن صريح كلام المص في الايضاح يدل على ان اطلاق السبب على كل
من التسع حقيقة ويبنى ذلك على ان صاحب المفصل يسمي السبب على كل من تعريف غير المنصرف
حيث قال ما فيه سببان ولم يقل ما فيه سبب ولا يخفى ان هذا الوجه جاز في العلتين ايضا
فيكون اطلاق العلة على كل واحد حقيقة عنده ايضا قوله واستجماع شرايطها اتفاقا
وكذلك لئلا يبطل ما نعته التعريف بنوح وهند فانه منصرف بناء على صدق التعريف عليهما
او بما دخله اللام او اضيف كالاحمر واحمركم فانه منصرف مع صدق التعريف عليه وانما
يندفع النقض به لان من شرايط تاثير العلتين انتفاء ما يعارضهما وقد وجد المعارض
فيما ذكر اما في الاولين فان سكون الوسط يعارض احد السببين واما في الاخيرين
فلان دخول اللام والاضافة يعارض السببين او احدهما الزيادة الاختصاص

لهما بالكلام ان قلت يبقى النقض بما دخل الكسر والتنوين للضرورة او التناسب لصدق التعريف
عليه مع انه منصرف عنده بقوله ويجوز صرفه وبمسلمات ايضا على المؤنث لصدق التعريف عليه
مع انصرافه لدخول الكسر والتنوين اجيب عن الاول بما سيجئ في تحقيق قوله ويجوز صرفه
وعن الثاني بان يمنع وجود سببين مستجمعين لشرائطهما كما قاله العلامة فان
هذا الجمع ليست فتحققه للتانيث لدلالتها على الجمعية ولا مجال لتقدير التاء لان التاء الظاهرة
مانعة عن تقدير اخرى او ان يقول ان تنوين المقابلة غير ممنوع منه والكسر غير مختصة
بالجر او ان يحذف الكسرة والتنوين كما ذهب اليه بعضهم **قوله** فتسع بينه بقوله
وهي عدل الخ فلا حاجة الى تقييد العلتين بكونهما مانعتين من الصرف حتى يلزم
توقف الشيء على نفسه ويحصر فيها استقرائي **قوله** من علل تسع او فتسع علل و
والاول اوفق بقوله او واحدة وبما في اول البيت اعني قوله موانع الصرف تسع
اي العلل التسع مجموع ما في هذين وذلك باعتبار تقدم العطف على الحكم كقولك البيت
شغفه وجدران دال قد ... في الحاشية اول موانع الصرف تسع كلما اجتمعت
ثنتان منها فالصرف تصويب انتهى هذه الابيات لابي سعيد الانباري النحوي وانما
لم يذكر اولهما حتى يكون لا يخفى عن التعريف لان التعريف مستفاد منه غير جامع لعدم صدقه
على ما فيه علة تقوم مقامهما الاقرب في التلفظ بان يقال ثم او امتناع التشتت
حقيقة او حكما **قوله** بحجر كما في نحو جرة على التاء على وا ريد بجرة الحركة وذلك لان
ثبوت العلة للجمع ليس متأخرا عن ثبوتها لما سبقه وكذا الحال في التركيب **قوله** وكنون
فيه

فيه مع جعله او العلة مجموع الالف والنون **قوله** منصوب على انه حال او صفة موصوف
محذوف بتقدير اعني لان النون لما ذكرت مطلقة احتيج الى تعيين المراد ويجوز ان يكون
مرفوعا على انه صفة للنون لان اللام للعهد الذهني زيدت للمعنى فقط على الوزن بدل
عليه تنكير البواقي او بدل بحذف موصوف اي نون زائدة او خبر مبتدأ محذوف اي هي زائدة
والجملة معترضة **قوله** او الصفة ومنع النون الصرف وذلك لان قوله عدل الخ تعداد للموانع
لانه خبر محذوف اي تلك التسع او بدل من تسع او بيان لها فالعامل هو ضم المعدود
من الكلام من غير تقديره في نظم الكلام قيل يجوز ان يكون عاملها التعريف المستفاد
من اللام كما قيل في قوله تعالى والارض جميعا قبضته **قوله** وقوله الالف الخ حال من صاحب
الحال الاول فيكون من الاحوال المترادفة او من ضمير المستتر فيكون من الاحوال المتداخلة
او صفة **قوله** لو جعل الالف فاعل الفرق بين بان ما في اجعل ظرفا للزيادة او للنفي
التركيبية او على الاول يفهم زيادة ثانيها وتقدم زيادة الاول على الثانية وعلى الثاني لا يفهم
الا تقدم الاول بحسب الوضع على الثانية **قوله** ان ذكر العلل الخ فسر التقريب بالاقرب فلعله
فهم من المبالغة المفهومة من حمل المصدر على صاحبه او من الصيغة فان باب التفعيل
يجيء للتكثير وفيه انه ان كان متعديا يجيء لتكثير المفعول لا لتكثير الفعل والقول بان
كل واحد الخ الاظهر ان يقال بدل قوله علة مانع اذ ليس في كلام الناظم ذكر العلة
مع انه الظاهر ان اطلاق العلة على كل من التسع حقيقة عند المحققين بناء على ما ذكرنا
قوله وقال بعضهم اثنان لعله اراد ضم النشر والاثنان الحكاية والتركيب اما الحكاية

قوله قال بعضهم ههنا اثنان الحكاية والتركيب اما الحكاية ففي وزن الفعل مع الوصف نحو اعلم اجهل ومع العلمية نحو يزيد ويشكر واما التركيب ففي العلمية ... امتناع الصرف فيها بطريق الحكاية ... نقل السيد الشريف رحمة الله عليه

اى المنقول من الفعل الى الاسم ففي وزن الفعل مع الوصف كاعلم والعلمية كيشكر علما ولا يخفى انها لا يتناول نحو افضل علما بل نحو اعلم ايضا واما التركيب ففي البواقي وقد تكلف في التركيب ههنا تكلف لا معنى له فلا فائدة في ايراده قوله وقال بعضهم احد عشر بهذا النهج مع مراعاة الاصل في نحو احمر اذا سمي به ثم ذكر وشبه الف التانيث المقصورة وهو كل الف ليست للتانيث زيدت في اخر الاسم وصيل ذلك الاسم على سواء كانت للالحاق كارطى او لا كقبعثرى لانها بالعلمية تمنع من الصرف كالف التانيث واما الالف الالحاق الممدودة فلم تلحق مع العلمية بالف التانيث الممدودة وان كانت ممتنعة من الصرف ولعل الحصر لم يعتبر سهوا لان مراعاة الاصل منحصرة في اعتبار الوصف الاصلي وفتح حرف الثاني لم يثبت عنه وان كان القياس مقتضيه لانه اشبه بالف التانيث من الالف والنون المزايدتين قوله اشارة الى قسمي التانيث يعني ان التانيث اللفظي معتبر وان كان مع التذكير المعنوي الذي لا يعتبر بتانيث الفعل معه فلا يقال جائت طلحة وكذا المعنوي الذي خفي فيه علامة من حيث اشتماله على علتين لفظ وانث نحو قال فلان لان الحكم يضاف الى العلة حقيقة لا الى ما فيه العلة وجمع لفظ الى وجود احد الامرين من العلتين وما يقوم مقامهما في منع صرف قوله النعم قوله الا ان لا كسر ولا تنوين انما ذكر الكسر ههنا مع ان انتفائها فهو علم بقول غير المنصرف باللفظ والمعنى لانه اراد الجمع بين الحكمين فاز الغر ظبطا ولا يخفى ان ذلك الحكم لم يظهر في المنع وجمع مذكر السالم علمين للمونث الا اذا اعرب باعراب نحو ذلك ما ذهب اليه بعضهم قوله لان لكل علة فرعية اه اعلم ان الفرعية لا

لا يخفى

لا يخفى بفرعية الموقوف للموقوف عليه بل يشتمل غيرها كفرعية المرجوح للراجح وانها لا ينحصر فيما ذكر لكون الاسم مثنى الى غيره ذلك لكن لم يعتبروها ولم يعلم وجهه قوله فاذا وجد في اسم علتان الخ ولم تمنع بفرعية واحدة لان مشابهته بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها الى تكلف وكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذه العلل خفي ولم يكف واحدة الا اذا قامت مقام الاثنين قوله فشابه الفعل اعلم ان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل العمل والبناء فاذا اشابه الاسم الفعل في تمام معناه كما في اسماء الافعال يبني ويعطى عمله واذا اشابه في تركيبه وفي الاصلية في جزء معناه كاسم الفاعل ويعطى عمله ولا يبني لضعف امر الفعل في تمام معناه في البناء ولهذا اعرب المضارع بتطفل الاسم واذا اشابه بوجه بعيد بكونه فرعا فلا يبني لبعد المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى بها عمل الفعل لخلوه من المعنى اللفظي بل ينزع بها علامة الاعراب وهو التنوين ثم تبعه الكسر او بنزعان معا قوله فمنع منه الاعراب وفي تقديم الكسر على التنوين اشارة الى ذلك او منع التنوين اولا اتبع الكسر وقد جوز احد الامرين في الايضاح وقال الشيخ الرضي الى الثاني بعوده لكسر لضرورة عود التنوين وعدم ضرورة عوده ولما اتبع الكسر التنوين لان التنوين يحذف للمنع الصرف ايضا في الوجه مع اللام والاضافة ظاهرا والنصف من اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهة الفعل ومحوا صورة الكسر لازم التنوين يعني ان ... موضع يدخله التنوين يدخله الكسر فاذا انتفى التنوين من غير عوض انتفى الكسر ايضا لانه يلازمه وانما قال من غير عوض

قوله اصل ...

او لو انتفى التنوين مع العوض وهو اللام والاضافة لم يتنبهوا للكسر لان وجوه العوض وجوه
اعني اللام والاضافة
المعوض قه لان العدل فرع المعدول عنه لان الاصل بقاء الاسم على حاله قوله والوصف
اعني التنوين عنه
فرع الموصوف لتوقف معناه على ما يقوم به قه لانك تقول له قايم او فهو فرع لفظا ولما
غلب المذكر على المؤنث كان فرعا في المعنى هكذا قالوه وفيه بحث لان التانيث طار على قايم مطلقا لا عاد
من حيث هو هو ومعناه والمذكر هو هذا الذي فانه المشترك بين المذكر والمؤنث ومعناه
بالفارسية ايستاده من غير تعرض للتذكير والتانيث قه لانك تقول رجل ثم الرجل يعني التعريف
طار على التنكير غالبا اما بوضع جديد او باداة فهو فرع له لفظا ولما كان ما يعرف به مجهولا
لما كان التعريف فرعا للتنكير يعني قوله والالف والنون الزايدتان فرع ما زيدتا عليه منهم
من قال ان مضمونه للصرف لمضارعتهما بالف التانيث الممدودة في انتفاء التاء وكونهما زايدتين
معا وحذفا معا وكون اول الحرفين في كل مدة والثانية حرفا شبيها بحرف العلة ولا يخفى
ان لا بد من اثبات الفرعية بين المشبه والمشبه به قوله لان اصل كل نوع ان يبقيه فرعية
قسم الى القسم الآخر الذي في اوله احد الزوايد الاربعة قه ويجوز صرفه لا يجوز عكسه
وذلك لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا يخرج الاشياء عن اصولها ولهذا اجاز
قصر الممدود في الشعر دون مد المقصور الا انه وجوز الكوفيون وبعض البصريين
العكس للضرورة بشرط العلمية قه اي لا تمنع الجواز فيراد به الامكان الخاص وهو سلب
الضرورة عن الطرفين وقد يراد به الامكان العام وهو سلب الضرورة عن جانب
ولا يجوز ارادة المعنى الاول لوجوب الصرف في الضرورة بل يراد المعنى الثاني ويقيد بجانب

الوجوه

الوجوه فلذا افرده بقوله لا يمتنع قوله اي جعل في حكم المنصرف فان ما لا يترتب عليه
غايته في حكم العدم وبهذا التوجيه والتوجيه كالذي اندفع ما ذكر من عدم مانعية التركيب
والقول بانه وافق القدماء في الحكم بالانصراف وخالفهم في التوجيه كما بيناه بعيد جدا
قوله كقوله صبت الى الخطب رحمتي ابه قال قدس سره في الحاشية هو البيت ما قالته
فاطمة رضي الله عنها في مرثية النبي صلى الله عليه وسلم واوله ماذا على من شم تربة احمد ان
لا يشم مدى الزمان غواليا وفي حاشيتها جمع الغالية نوع خوشبو انتهى مرثية بتخفيف
الياء مغفرة مرمره سايشه كرده وكرستني بغلار نيته وتنوية ايضا التربة خاك مدى
الزمان واشد انواع الغالية قوله كقوله اعد الخ يجوز الكسر فيان ويكون الجملة استينافية
والفتح ويكون منصوبا بنزع الخافض وهو اللام وانما لم يحمل الضرورة لظهورها هنا
قوله فلنا الاحتراز اي عن الضروري فالمراد بالضرورة ما عده الشعراء ضرورة قه لان رعاية
التناسب امر مهم في السجع وغيره ولهذا يقال هناني الشيء ومراني والاصل امراني في
عدم من لم يثبت مراني وقال تعالى والفجر الفجر ثم قال قدس سره وقال يجب لموافقة
فلي قوله لتناسب المنصرف الذي يليه قد يصرف لتناسب المنصرف الذي لم يليه كقوله تع قواريرا
على قراءة التنوين فانه صرف لتناسب اواخر الآي فانها كالقوافي بعضها توافقها وتجانسها
واما او قراه بالالف فلعله نظيرا في المستشهد به لجواز ان لا يكون الالف بدلا عن التنوين بل
ان يكون للاطلاق كما في قوله تع الظنونا اعلم ان غير الفصيح في نفسه ينضم اليه فصيح فيصير
فصيحا فان سلاسلا في نفسه قبيح غير فصيح واغلالا حسن وصعد فصيحا وكذا ايدى

الخلق بجنسه فور تبع بعده والا فاللغة الفاشية بها روى ان بعض البلغاء قال لكاتب
اكتب ما جار وان تركب فقد جاز وانظم الراء فى بامار فقال الكاتب ياسيدى يا جار
بالكسر افصح فاجره بما امر به اولا واراد به ان التناسب لحسنه قوله فما المجموع بجمع المنصرف
الذى حرف ومنصرف والا لكان الانسب الاكتفاء بسلاسلا قوله وما يقوم مقامها الطائف
نقديمه على الحكم لانه بجنسه بيان لما ابهمه فى حد غير المنصرف قوله احدهما الجمع البالغ الى
صيغة منتهى المجموع اى الجمع الذى يجمع الا ان ينتهى الى وزن فيمتنع عن جمع التكسير اعلم
ان النحاة اختلفوا فى سبب قوته فمنهم من ذهب الى ان قوة قيامه مقام السببين لكونه
نهاية عن التكسير واحد وذهب الى تكرار من الجمعية حقيقة او حكما كما ذكره قدس سره
والاكثرون ذهبوا الى انها لكونه لا نظير له فى الاحاد العربية واما نحو ثمان فشاذة
واما نحو اراى فالاصل فيه خم باصل الياء واما نحو هواز فى بغيلة من قبله فمنقول
عن الجمع واما نحو ثمان وشام فى المشتق الى اليمن والشام فالالف فيهما عن احدى
ياء النسبة فهذا الوزن عارض لم يعتد به لانه سبب احدى يائى النسبة والالف الذى
هو بدل عن الاخرى وياء النسبة عارضة لا يعتد بها فى الوزن وكذا تهام بفتح التاء فى
المنسوب الى التهم بمعنى تهامة وهى بلدة قال الجوهرى انه منسوب الى تهامة لكن حذف
منه احدى ياء النسبة وانما لم يعد ياء النسبة عارضة فى نحو عوارى جمع عارية منسوب
الى العار لانه تثبت فى واحده وضع هذا الجمع على اعتبار تلك الياء فى الواحد وقيل انما ثمان
مثل يمانى منسوب الى الجزء الذى الثمن ولا يخفى بعده وقيل منسوب الى ثمانية نسبة

الممدود

الممدود الى العدد فان ثمانية فى الاصل عدد والثمان هو العدد وليس الالف والنون
الالف التى فيها غير الف المنسوب بتقدير الكون بدلا من احدى يائى النسبة وكذلك غير
الياء اسم او بل فانه عجمى او عربى معرب وسنذاه او جمع تقديرا واما نحو اكلب واحمال وان لم يوجد
لهما نظير فى الاحاد فالاعتداد فيهما انهما جمعا قلة وحكم جمع القلة حكم الاحاد بدليل
تصغيره على لفظه كما يصغر الاحاد فصار كانهما باقيان على افرادهما ولا يعتد كالاعتداد
للجمع الفعل فى الواحد نحو ازرح فى اسم موضع لكونه منقول عن الجمع ولا يا فرد انكر لانهما
اعجميان ولانه يحتمل ان يكون فاعلا ولا بالشذة لانه شذ على غير القياس او جمع لا
واحد له بدليل تانيث الفعل المسند اليه قوله كالكلاب قدس سره نسخة كالاشبة ما كالب جمع
اكلب وهى جمع كلب واساور جمع سورة جمع سوار واناعيم جمع انعام جمع نعم انتهى
السوار بارة وست وقد يلحق التاء لاساور وعليه قوله تعالى فى قراءة فلولا القى عليه
اساورة من ذهب نعم جمع بارى والكثر ما يقع هذا الاسم على الابل وارادو الجمع جمع الجمع
الا التكسير فيبطل لان جمع الجمع اما ان يراد به التكسير او الضرب المختلفة كذا فى الصراح
قوله او حكما كالجموع الى اما جعل ملحق بالقسم السابق لانه مشابهة فى وجوه ثلثة احد
انه على وزنه وثانيها انه جمع لغة وقد اسند الى بها قدس سره وثالثها انه يمنع من الجمع
مرة اخرى قوله وتمدودة الهمزة فى الممدودة منقلبة عن الالف وهى للتانيث دون
الالف التى قبلها ولما لم يفارقا احديهما الاخرى نسب الى التانيث تغليب قوله فانها
لست لازمة للكلمة اى بناؤها وان اتفق فى بعض الاستعمال ومنها كبيرة وكبارة

العدل

قوله فالعدل الفاء لتفسير العدل واخواته اي بيان نفس مفهوم السبب وشرط تأثيره

وعلته وهو في اللغة الصرف يقال اسم معدول اي مصروف عن هيئته قوله مصدر مبني للمفعول

فيصح تفسيره بالخروج لان مفهومه من ان يكون مسندا الى الاخراج اولا وان كان

اعتباره الخروج بنفسه انما لم يفسره بمصدر المعلوم لانه لا يدل على ما هو سبب للمنع الا

مجازا لان السبب قائم بالاسم اذ به يتحقق الفرعية وهو هنا صفة وليس للقائم بالمتكلم

اي خروج الاسم اي خروج مادته اذ لا يتصور خروج الكل عن جزئه قوله عن صيغته كانه اراد

بها ما يشمل صورة الكلمة الطيا فان خروج سحر معينا من السحر ليس خروجا عن صورته

الحقيقة اذ لا دخل للام فيها نعم لها دخل في صورة الكلمة لان اللام بمنزلة جزء الكلمة ولذا

لا يجوز الفصل بينهما وبين مدخولها ومع هذا يبقى الاشكال الا انها غير مغايرة الصورة

الحاصلة من او لا اضافة ولهذا تغير التعبير بانه خروج عما حقه في الصيغة او استلزام

كلمة اخرى معه وفيه انه يلزم ان يكون يوم الجمعة معدولا عن جمعة في يوم الجمعة مع انه

ليس معدولا عنه ولا يرد على تغيير المصدر اذ ليس مدخل في صورة الكلمة لجواز الفصل

بينها وبين مدخولها بالحروف الزايد ويمكن ان يقال ان ذلك الخروج غير تام لانه

المقدر في حكم الملفوظ قوله فخرجت عنه المغيرات القياسية قيل لم يدخل في الخروج لانها

مخرجة لا خارجة وفي دخول المعدول ايضا تأمل قوله واما المغيرات الشاذة كالجوع

والمصوات ونحو بات الشاذة واما التغليب كما في ياس فانه امر اعتباري

واما نحو فاخذ وعنق بسكون العين فقيل انه لم يخرج خروجا ما اذ يستعمل

على

على الصيغة لا صلية اكثر من استعماله على الفرعية واللفظ اذا اطلق انصرف الى الكامل ولا

يخفى ان الاحتياج الى هذا القيد على تقدير كون تغييره غير قياسي قوله بل انما جمع النحوس

والنايب ابتداء على احوس وانيب ولهذا ايضا فان الرباعية قيل جمعهما ولو كان مخرجين

عن احواسي وانيابي نسبا اليهما قوله واعلم انا نعلم قطعا انه كان وجه ان نظر النحاة

في تتبعهم اولا الى اعراب الكلمة وبنائها فاذا نظروا الى اعراب غث واخواته وجدوا

اعرابها اعراب منع الصرف ولما علموا بالتتبع ان منع الصرف لا يكون الا فرعيتين حقيقة

او حكما فتشوا عن حال تلك الامثلة فوجدوا فرعية ظاهرة وهي العلمية او الوصفية

ولم يجدوا اخرى فاحتاطوا الى اعتبار فرعية ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه

ثم فتشوا عن حال الاصل ففي بعضها لامثلة لم يجدوا ما يدل على ثبوت اصل الا اقتضاء

العدل المعدول عنه وفي بعضها وجدوا دليلا اخر فالثاني هو كعدل التحقيقي اي العدل

المنسوب الى ما هو محقق ليس ثابتا في الخارج قوله فانقسم العدل الى التحقيقي والتقديري اه

المشهور ان اقسام العدل انما هي باعتبار الاصل بل باعتبار ان عدل بعضها كان

ثابتا غير منع الصرف وعدل بعضها ثابت بمجرد منع الصرف ولعل وجهه ان اثبات الاصل

قصد اثبات للفرع فكانه اثبت بدليل غير منع الصرف ان اصل غث غثة ثبت

ان غث فرعه وليس فرعيه لذلك الاصل الا باعتبار المعدول عنه فقد ثبت العدل

بدليل غير منع الصرف ان قلت كيف يصح قول الاي فلا دليل عليه الا منع الصرف

قلنا اراد به ان الدليل المؤثر المثبت اولا للعدل في نظر النحاة واعتبارهم ليست

الا مع العرف او ضرورة مثله واما ثبوت العدل فيما لا ضرورة فيه كما سيجيء في باب الوصف
قوله فمثلا هذا قول تحقيق الحق وصف بحال المتعلق واما على المشهور فمعناه فروج مختصة
اي فروج مختصا كرجل سواء بمعنى رجل مستوٍ فيكون وصفا بالتحقيق وصفا بالتحقيق
بحال نفسه وكذا معنى قوله تقديرا قوله كمثنى وثلث صفة بعد صفة طروجا او خبر محذوف
اي ذلك الخروج مثنى والاصل انه اذا كان بمعنى مكررا ان لم ياخذ الدال لم يكن لهذا
اقصر مما قال الشيخ الرضي وهو ان الدليل على ذلك انا وجدنا مثنى وثلث ومثلث بمعنى وفايدتهما
تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد
في كلام العرب مكرر نحو قراءة الكتاب جزءا جزءا الكتاب في باب العدد وايضا كذلك
عملا بالاستقراء والى في للمزة فيه بالاعم الاغلب فلما وجدنا مثنى غير مكرر
لفظا بان اصله مكرر ولم يأت لفظ مكرر بمعنى مثنى الا مثنى مثنى فقيل انه اصله قوله
الى رباع اراد بالتعيين لكن الا في الاظهر الواو بل الى وفيما وراء ثمانية المسار
وعشر خلاف والصواب مجيئها قال الشيخ الرضي جاء فعال من عشر في قول الكميت وكميز
والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس
والسماع مفقود بل يستعمل على وزن فعال واحد الى عشرة مع ياء النسبة نحو الى سي
والسداسي والسباعي والثماني والتساعي قوله والسبب الآخر قول العدل والوصف
عند سيبويه وذهب جماعة الى ان السبب تكرار العدل لانه عدل فيه عن صيغة الى صيغة
وعن تكرار الى غير تكرار ادعية لا وصفية قوله لان الوصفية العرضية التي كانت في
ثلث

مثلث ثلث اعلم ان ثلث من اسماء العدد وهي موضوعة للوحدات لا لمالك الوحدات حتى
يكون اوصافا في الاصل نعم يستعمل في مالك الوحدات مجازا وذلك بمعنى مجازي
لثلث ثلث لما وضع لفظ ثلث ومثلث لصارت الوصفية اصلية بالقياس الى وضعها
ولقائل ان يمنع كون ثلث ثلث باعتبار الوضع التركيبي مجازا في المعنى الوصفي قوله واخر جمع
التفضيل بشهادة العرف نحو آخر آخران آخرون واواخر اخرى اخريان اخريات
وأخر نحو افضل افضلان افضلون وافاضل وفضلى فضليان فضليات وفضل
لان معناه في الاصل اشد تأخرا اي في وضع من المعاني ثم نقل الى معنى غير مستقل ولا استعمل
الا فيما هو من جنس المذكور اولا كما تقول جاء زيد وآخر اي رجل آخر لا رجال آخر او امرأة
اخرى قوله وقياس اسم التفضيل اي ان قلت ان اريد به ما وضع للزيادة وان لم يستعمل
فيه فلا نسلم القياس وان اريد ما استعمل منه في معنى الزيادة فآخر ليس كذلك لانه نقل الى معنى
الاغيار قلنا نختار الاول تقول ما ذكره الشيخ الرضي ان القياس في افعل التفضيل الاصل
الاستعمال باحد الوجوه الثلثة لكن عدل عما كان حقه لتعريه عن معنى الزيادة المستدعية لاحد ٢
ولما كان العدول بالقياس الى مقتضى الوضع والوضع لا يقتضي واحدا بعينه من الثلثة
بل يقتضي واحدا منها لا بعينه لا ندعي العدول عن لازم بخصوصه واحتيج الى تغيير التعبير
بما ذكر ليظهر صدق التعريف عليه على جميع التقادير قوله فقال بعضهم انه معدول عما فيه
اللام يؤيده لزوم المطابقة للموصوف افرادا وتثنية وتذكيرا وتأنيثا وهو شأن المستعمل
باللام قيل لكن يدفعه لزوم تنكيره لانه معدول ومعدول عنه تنكيرا وتعريفا واجيب عنه بجواز

عدول الجمع لفظا ومعنى كما في سحر اذا اردت سحرا معينا وهو سحر ليلتك فانه معدول
عن السحر لفظا ومعنى اما لفظا فلان كل جنس اطلق واريد به فرد معين من افراده فلا
بد من لام العهد سواء صارت بالغلبة على نحو النجم اولا فنحو فرعون الرسول واما معنى
فلانه لو كان معنى اللام ملحوظا لبني لتضمنه معنى الحرف مع انه معرب وغير منصرف في مشهور
وذلك بالعدل والعلمية المقدرة كما في حالة الرفع عند بني تميم فانه المعدول عن
الامس وغير منصرف بالعلمية المقدرة والعدل واما حالتي النصب والجر فمبني عندهم
ومعه كضحى اذا اردت به ضحى يومك عند الجوهري والقياس تقتضي ان يكون صباح
ومساء معينان كامس وسحر مع انهما منصرفان اتفاقا قوله وقال بعضهم هو معدول
عما ذكر بعد فيه نظر لانه يؤيده شيوع توافق المعدول والمعدول عنه في التعريف والتنكير لكن يبعده
عند لزوم مطابقته للموصوف مع انه يستعمل بمن لا يطابقه الموصوف وعدولها عن ظواهر المثنى
والجمع والمؤنث عن ظاهر الواحد المذكر ولا يخلو عن بعد وعلى هذا يتحقق العدل في جميع النصا
الا اخر لان تقدير من لا يوجب العدول على تفسير المصنف لما ذكرناه وعلى التقدير الاول يتحقق
العدل في جميع تصاريفه لان اللام دخل في صورة الحكاية وعلى كلا التقديرين لا يظهر
اثر العدل الا في افراده جمع اخرى لعدم احتياج اخر واخرا به وعدم منع الصرف في البواقي
قوله لانها يوجب الحكم ممنوع بما ذهب اليه الخليل في اجمع واخواته قال وان يقال
ان المضاف اليه سواء كان المضاف الثاني تكرارا للاول اولا فنحو بشرط ان يكون تابعا للاول
ولهذا احال الشيخ الرضي بدل تلك العبارة او ولانه ما اضيف اليه تابع نحو لا علانه او

بدلالة

بدلالة سابقه قوله وقياس فعلاء افعل ان كان صفة اه عليه الاكثرون واعترض
عليه بان فعلاء وانما يجمع على فعل اذا كان مذكره مجموعا على فعل ايضا او جمع مجموع او مجموعون
لا على جمع قوله وان كانت اسما ان يجمع على فعال بالتكسير او فعلاوات بالتصحيح وعليه
ابو علي وبره وعليه ان جمعا لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك يجمع على اجمعون شاذا
ولا يجمع هذا الجمع الا الوصف او العلم وله ان يقول انه علم جنس قوله والاخر الصفة
للاصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد اسما اليه ذهب المصنف واعترض عليه بانه
لو كان صفة فاما ان يكون من باب احمر حمراء او من باب الافضل فان كان الاول
لم يصح جمع اجمع على اجمعون لان جمعه باعتبار الاصل على فعل كحمر وباعتبار معناه كما يصح
افاعل كاسود وان كان الثاني لم يكن مؤنث اجمع جمعا بل يجب ان يكون مؤنثه
جمعى ككبرى واجاب عنه الشيخ الرضي بانه اسم التفضيل في الاصل فمعنى قرأت الكتاب
اجمع بانه اتم جمعا اي قرأته من كل شيء اتم ثم عن معنى الزيادة فعدل عن لوازم
اسم التفضيل فهو كاخر فصار في حكم احمر لفظا ومعنى وفيه بحث لانه قد صار اسما كما مر
والمصنف فلا يكون في حكم احمر معنى قوله وعلى ما ذكرناه في تفسير معنى الاخر وجه نفي الصفة
الاصلية وتنبيه بالاغلاط لا يرد الجموع الخ اي لا ينتقض بها قوله كيف ولو اعتبر
جمعها يعني ان اقوس وانيابا لو كانا نافيين اقواس وانياب لم يصح نسبة
الشذوذ اليهما اما من جهة انهما مجموعان للواحد على خلاف قاعدة المجموع او
من انهما بعدد لان على خلاف قاعدة المعدول لا سبيل الى الاول اذ الجمع ليس الا بغير

الواحد ابتداء ولا الى الثاني اذ ليس للمعدول قاعدة يلزمهم في لغتها الشيء و قوله
او تقديرا كعمر قال الشيخ الرضي ما ملخصه حاصله راجع الى ان فعل ثلثة اقسام جنس
غير صفة وصفة وعلم اما الاول فلا عدل فيه لا الاخر وجمع وان كان صيغة مبالغة
فاعل فاما لا يختص كحطم في مبالغة حاطم اي فاسق الارض فلا عدل فيها واما ان يختص
به نحو فاسق وهي في المذكر كفعال في المؤنث نحو يا فساق فيقال فيهما العدل عند النحو
حتى لو سمي بها مذكر لامتنع عن الصرف فيهما وتمسكوا بان لا اصل فيهما فاسق ويها لمبالغة
في عدم الاختصاص بباب وفيه منع اذ لا دليل على ان الناقص في الاستعمال معدول عن
الشايع واما الثالث فان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل فعل العلمية
فقيل العدل عن فاعل اذ لا ثبت استعمال عمر فاعل وهو اي قبيلة وانما حكم بالعدل فيه
لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرارنا الى تقدير العدل فيه كغنم
لا نثبت قائم وعلم فتيم قبل العلمية فهو معدول عن قائم اسم جنس واذا اختل احد
الشرطين انصرف ان قلت فينبغي على هذا صرف عمر وزفر لكون عمر قبل العلمية جمع عامر
وزفر جمع قبل العلمية بمعنى السيد قلنا لما سمعنا غير منصرفين حكمنا بانهما معدولان عن
فاعل ولم نحكم بانهما منقولان عن فعل الجنسي انتهى ان قلت الشرط الاول
ينافي ما قاله من ان المعدول عنه في العدل التقديري غير ثابت قلنا قوله
هذا انما يصح اذا كان المعدول عنه فاعلا اسم جنس فهو في لفظ ما هو مشهور بين
المعدول عنه فاعلا علما والظاهر ان الحق هو هذا قوله فان الاسم اعتبر العدل على زعم
بعض

بعض النحاة قوله فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء اي ينضم الى مناسبتها نزال و
ونحوها مناسبتها للعدل ليحصل البناء ونحو ذلك لان مجرد المناسبة الاولى لا يوجب البناء والا
لبني كلم وسحاب وانما عينوا البناء على الكسر لان الكسر اللازم سبب البناء او كسر الراء للصحيح
للامالة المطلوبة المستحق ولان الكسر ثقيل لكونه حرف مكررا والثقيل يستدعي الخفة و
والبناء اخف من الاعراب ولهذا اجمال الحكم في باب قطام فيها ليس محله فكان استطراد
وفيه اشارة الى تقدير العدل في غير المنصرف قد يكون للحمل على الاخوات قوله فلا يكون مما
قوله الوصف
نحن فيه حينئذ وهو غير المنصرف قوله الوصف اي بسبب تغيير الخفاف قوله وهو كون الاسم
والاقرب لا بالدال لانه هو كسبب للمنع الصرف على ذات مبهمة لم يتعين الا ببعض
الصفة التي اخذت معها وفيه نظر لان الاوصاف الماخوذة من صفات معينة الى ذوات
معينة لا يدل على ذات مبهمة بل يدل على تلك الذوات المعينة فان العاظم الماخوذة من
العيظ الذي هو كثرة الماء يدل على ما كثير لا على ذات ما لها الكثرة المائية فانه بعيد
وكذلك المصغر يدل على ذات معينة متصفة بالحقارة مع انه وصف مثلا اذ ثم مصغر دور
جمع دار يدل على ادور متصف بالحقارة مع انه وصف ولهذا كان غير منصرف بالوصفية
ووزن الفعل الذي كان في المكبر فان التصغير لا يخل بالوزن فيما اوله احدى
الزوائد فالاولى ان يقال كون الاسم دالا على ذات مبهمة لم يتعين الا ببعض الصفات
الماخوذة معها او بما قبل العلمية ان قلت اذا كان المصغر وصفا فكيف يصح منع
طلحة بالتانيث والعلمية قلنا هذا من حيث توسعاتهم حيث لم يفرقوا بين المصغر والمكبر

قوله سواء كان سهوه لها لان القرينة على التعميم قوله وشرط قوله لا الوصفي لوصفيته فانه
في معرض الزوال فكانه لم يثبت واكتسب الراسخ لاصالته وهو ههنا العرف لا يكون الا فاقها ن
راسخا قال الشيخ الرضي لم يتبين لي الى الآن دليل قاطع على عدم اعتبار الوصف الوضعي
والاستدلال بانصراف اربع مدفوع لجواز ان يكون انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل
لقبوله التاء وما يقال من ان التاء في اربعة ليست طارية على اربع كما هي طارية على
بطل لان اربعة للمذكر واربعا للمؤنث والمذكر مقدم في الرتبة على المؤنث ليس بشيء لانه
اذا كان جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلي في بطل بسبب عروض تاء لخروجه عن الوزن
فكيف بالوزن العارض في اربع مع كونه في الاصل خارجا من شرط اعتبار الوزن
قال المحشي قدس سره وليس ايضا بشيء ما قيل من ان الاربع قبول التانيث وهذه
التاء ليست للتانيث بل للتذكير لان قولك اربعة رجال او زيدين باعتبار الجماعة
انتهى مع التذكير من مفهوم من اختصاصها بجماعة الذكور ويؤيده ما قال النحاة
التاء ههنا في الوصف وعدم انصراف قولهم اربعة نصف ثمانية وقال ان التاء
الداخلة في اللاحقة قياس والتاء في اربعة ليست كذلك قوله بشرط ان يكون
الاولى ان يقول ايضا وان لا يلزم منه اعتبار المتضادين كما تم وكانه تركه لانه
يعلم فيما بعد قال قدس سره في الحاشية وانما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالات
المعتبرة عليه انتهى اي لتفرع الدلالات الثلث المعتبرة في باب الافادة والاستفادة عليه
كان الوضع اصلا لان الاصل ما يبنى عليه شيء واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرعا له

صح

صح نسبة الدلالة اليه ينبغي ان يتوهم ان اشتمال الاصل على الفرع كاشتمال الظرف على
المظروف ولك ان تعد ربطا فا والتقديري في زمان الاصل قوله فلا تخرجه الفاء للتفريع بح
قوله ومعنى الغلبة اي معنى غلبة الاسمية اختصاص الدال على المعنى الوصفي ببعض افراده
الخ او معنى الغلبة مطلقا اختصاص الدال على معنى الوصفي ببعض افراده فذهب
الشيخ الرضي الى ان غلبة الاسمية على الوصفية مشروط ببقاء المعنى الوصفي فاذن
لم يصر اللفظ الدال على المعنى الوصفي اسما محضا وان خرج عن كونه وصفا لغلبة العدم
صحة اجرائه على كل الغير الفرد وهو ظاهر والغلبة لاعتبارها في المفهوم قال المحشي قدس سره
ظاهر كلام المصنف يقتضي عدم الاشتراط لعدم تقييد الجنسية والتقييد بالصفة وفيه ان تحمل على الاطلاق
في الف اللغة في الصحاح السود بر بزرگ كبار وارقم ماربيه وقالوا ان او هم الهم
للتقييد من الكبود لف من الوهمة فالاولى ان يقال اذ بصدد تعيين الذات ولا مدخل
في ذلك تقييدها بصفة قوله فلذلك الفاء للنتيجة فيدل على ترتيب العلم واللام للتعليل فيفيد
ترتيب العلم فلا يغني احدهما عن الاخرى وفي ذلك اشارة الى ما ذكر من المجموع لا صلية
المترتب احدهما على الاخرى لان الاصل الاول ليصح عطف امتنع على صرف ووجه ذلك
ان يجعل مجموع المعطوف والمعطوف عليه متفرعا على المجموع الاصليين ويحال او لكل فرع
الى اصل على مذهب المتعلم واما قوله وضعف فهو معطوف على صرف بلا اشكال قوله صرف
نسب الصرف الى الحكم لانه صفة لخبره قوله وامتنع السود اي صرف السود وامتنع الحكم
من الصرف قوله منع افعى ماربزرگ قوله لاشتقاقه من الجدل الجدل المحكم بالفتن رسن دا

قوله للطاير قالوا هو شقراق وهو طاير اخضر يلي البط قليل الحمرة يصول على كل شئ
قال في الصراح اخيل نام مرغى كه او را بغال بردارند قوله لاشتقاقه من الخال فخال نقط
سياه وخمهات بر اندام باشد وسه اخيل اجابات قوله لا في الاصل ولا في الحال اما الاول
فظاهر لم يثبت واما الثاني فلان المستعمل لم يقصد بتلك الالفاظ الا انواعا مخصوصة
من غير ملاحظة خبث وقوة وخال وان كانت في انفسها متصفة بتلك الاوصاف قوله
بالتانيث بالتاء وهي تاء زائدة في اخر الاسم مفتوحا ما قبلها ينقلب في الوقف هاء فبناء
اخت ليست بللتانيث لانتفاء القيدين الاخرين قطعا بل هي بدل من اللام فلو سمي
باخت مذكر صرف ولو سمي بها مؤنث كانت كزينب قال الشيخ قدس سره يحتمل انها مصروفة
لان التاء الملفوظة فيها ليست متمحضة للتانيث فلا يعتبر في منع الصرف ولا يمكن تقدير
تاء اخرى معها لانه بعيد كما هو تقدير التاء مع التاء الملفوظة وان لم يكن متمحضة
قوله لانه لا شرط له للزوم الالف قوله ليس التانيث لازما اي بعد ما لم يكن لازما لان التاء
في اصل وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث وهي لا يكون ح لازمة للكلمة بما كانت
تلك الكلمة او صفة كمارة حسنة وقد يجئ على خلاف اصله وح يكون لازمة للكلمة
كحجرة ولكن لم يعتبروا هذا اللزوم قوله لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان
اعتبار شانها انما قيد بقدر الامكان لان التصرف قد يكون فيها للضرورة واما في
حكمها كما في الترخيم فانه في غير المنادى لضرورة الشعر وفي المنادى للتخفيف من
الثقل فيما هو كثير الوقوع وكما في الاعلام التي ليست من الكلم العربي فربما يعرف كلمة

التانيث

فيها

فيها بالنقص ويغير الحركة وقلب الحرف كما قالوا في جبرئيل جبريل وجبرال وجبرين وذلك
لتعسر تكلمهم بالعجم وردها الى اوزان كلمهم الخفيفة وتركيب حروفها المتناسبة
وكان يقول ان التصرف تلك الاعلام لعدم ضبطا لانهم جاهلين باوضاعهم ولذا قالوا
اعجمي فالعب به ما شئت فكانه ليست اعلاما وامراوا بالاعلام الاعلام التي هي في كلمهم
قوله التانيث المعنوي اي ما يكون تاؤه مقدرة ولا مجال لتقدير الالف للزومها قوله اي كالتانيث
تأنيث
اللفظي بالتاء لان المقدر عندهم اضعف من اللفظ وشرط الظ العلمية قوله شرط الوجوب
منع الصرف ويستلزم له او متحرك الاوسط اي بالفعل فذا كسند مع انه متحرك الاوسط
بحسب الاصل لم يخرج الكلمة بثقل واحد الامور الثلثة ان قلت هذا الثقل يوجب تحتم تاثير
كل من العلمية والتانيث وتحتم تاثيرهما فلم جعل المصنف موجب تحتم تاثير التانيث
قلنا لان الكلام سوق لبيان شرط التانيث اولان محتاج الى التقوية هو كالتانيث
لكونه معنويا دون العلمية وفي الاخرى يجب لانه لا يلايم البيان الذي ذكره الشيخ رح
علمين للبلدتين الشيخ رح يقول للبلدتين الى وجه تانيث العلمين اعلم ان الاسما لاماكن
قد يلتزم تانيثها باوبل البلدة مثل فيمتنع صرفها وقد يلتزم تذكيرها باتاويل المكان
مثل فيصرف وقد يعتبر كل منهما في الوجهان اذا عرفت هذا فنقول ان كان الاستعمال
معلوما فذاك وان لم يكن معلوما فلك فيها الوجهان وكذا اسما القبايل في تاويلها
بالقبيلة والحي قوله تمنع صرفها اي يمتنع كل منهما عن الصرف والاول اوفق لقوله
يجوز قوله بشرط الزيادة على الثلثة وههنا شروط تركها احدها ان لا يكون فلك

[illegible]

المؤنث مذكرا اجيب بالاصل فالمؤنث الذي كان منقولا عن مذكر او اسم مذكر حرفي وكذا بخلاف
فانه في الاصل لمذكر وهو الشخص لان الاصل في الصفات ان تجرد من التاء وفيها صفة المذكر
وثانيها ان لا يكون تانيثه محتاجا الى تاويل غير لازم كرجال فان تانيثه بتاويل الجماعة
وهو غير لازم لجواز تاويله بالجمع وثالثها ان لا يغلب استعماله بمعناه الحقيقي في المذكر ثم ان
تساوى استعماله مذكرا او مؤنثا تساوى العرف وفيه وان غلب استعماله مؤنثا فمنع
الصرف واجب والسر في اشتراط الاولين ان التانيث المذكور في الاول نسبته طارية
وفي الثاني بعارضه تاويل غير لازم وقد زال بالعلمية ما طرا وما عرض فلم يبق التانيث
والسر في اشتراط الثالث ان الحكم للغالب ومما ذكرنا ظهر وجه ترك الشروط لان
الحرف الرابع فيما هو اربعة احرف وكذا الخامس فيما هو خمسة احرف وبالجملة الحرف
الاخير في الزايد على الثلثة ساد مسد التاء لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلثة وثبة
ان كان بمعنى الجماعة فمحذوفة اللام واصلها ثبي وان كان بمعنى وسط الحوض فمحذوفة
العين واصلها ثوب قوله اي التعريف يجوز ايضا ان يقدر المضاف اي تعريف المعرفة
او ان يفسر الحيثية اي المعرفة من حيث انها معرفة قوله ان يكون علمية قيل لم يقل
شرطها علمية لان المراد بالمعرفة التعريف وليس علما ان يجوز ان يراد علمية ما فيه
التعريف كما اراد في قوله التانيث بالتاء شرطه العلمية علمية ما فيه التانيث قلنا انه لا
لم ابدل عن المضاف اليه وليس ههنا لم ان قلت لم لم يات باللام ههنا حتى يكون اخصر
قلنا للزوم التكرار لفظا ان قلت فيلزم التكرار في اشتراط العجمة قلنا لا نزاده

قوله

المعرفة

قوله في العجمة قوله بان يقول حاصلة في هذه الاظهر ان يقال حاصل حصول الصفة في موصوفها
ولا يخفى ان التعريف الذي يشترط تاثيره بالعلمية لا يتحقق الا بتحقق العلمية بخلاف البواقي
فان تحققها مغاير لتحقق العلمية قوله يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف فلم يبق
الا التعريف العلمي هذا مبني على ان السبب الاخر في احمد واخواته الصفة الاصلية او العلمية
لا التعريف بالاضافة المقدرة او اللام المقدرة كما ذهب اليه جمع قوله وانما جعل العلم فيه
سببا قيل فعلى هذا اجري في فتح — وما فيه علمية مؤثرة على اصطلاح غيره
او على التجوز اي بارادة العام في الخاص وفيه ان كون تاثير التعريف
مشروطا بالتحقق في ضمن العلمية او بثبوته في العلم راجع الى ان المؤثر هو العلمية وانما
الاختلاف في التعبير فليس فيه تجوز ولا تكلف باصطلاح الغير قوله لان فرعية التعريف
للتنكير اظهر لان الفرعية لمقابل التنكير والتعريف يذكر في مقابلة التنكير لا العلمية وهو
كون اللفظ مما وضعه غير العرب لا غير قوله كان في العجم اسم جنس بمعنى الجيد في لغة
الروم قوله سمي به احد رواة القراء سمي به نافع راوية عيسى قوله وانما جعل شرطها
الى تحقيق الاشتراط حاجة لان الشيخ الرضي وهو ان العجمة في الاعجمي يقتضي ان لا يتصرف
فيها تصرف كلام العرب ووقوعها في كلامهم يقتضي ان يتصرف فيها تصرف كلامهم فاذا
وقعت فيه اولا مع العلمية وهي منافية للام والاضافة فامتنعا معها جاز ان يمتنع
معهما ايضا فيها ايضا اعني التنوين رعاية لحق العجمة حين امكنت فيتبع الكسر
للتنوين فعلى هو عبارته ويبقى الاسم قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه

العجمة

فيه لما تقرر ان الطاري يزيل حكم المطرد عليه فيقبل الاعراب وياء النسبة ما ينتقل فيه كتوق
بعض الحروف وقلب بعضها نحو خرجان في كركان ووابيجان فراوزبا كانه واما اذا لم
يتغير لا عجمي في كلام العرب اولا مع العلمية قبل اللام والاضافة او لا مانع فيقبل التنوين
ايضا مع الكسر كما يقبل سائر التصرفات قوله وتحرك الاوسط فذهب سيبويه واكثر
النحاة الى ان الشرط الثاني الزيادة على الثلثة ولا اعتبار لتحرك الاوسط لان الثلاثي
خفيف ووضع كلام العجم على الطول فكان الثلاثي ليس منه قوله وهذا اختيار
المص وذهب الزمخشري الى ان نوحا كهند وكانه قاس العجمة على التانيث
المعنوي او غيره تحتم ماه وجور ولا يخفى انه فاته بما يذكره الشارح قدس سره قال
الرضي وما ذهب اليه يشتمل اذا لم يسمع نحو لوط نحيم ينصرف في شيء من كلامهم قوله
لانه امر معنوي اي ليس له علامة لفظية وشتر قيل يجوز ان يقال امتناع صرفها لتانيثها
بالنقل وفيه انه لا يستعمل الا مذكرا او لا يرجع اليه ضمير المؤنث وللتحقيق فيه مجال فلو مثل
بلمك اسم نوح النبي عليه السلام لكان اسلم قوله لا لان عرضه التنبيه على ما هو محقق عنده
يجوز ان يقال لان عرضه التنبيه على ما هو محقق عنده وعما وقع فيه النزاع في نوح وشتر
وتقديم انصراف نوح على امتناع صرف شتر لان انصراف نوح هو الذي اصل هذا الكتاب
اعني المختصر ودون عدم انصراف شتر ولان انصراف نوح جلي مما لا ينبغي ان يتنازع
فيه بخلاف امتناع شتر فانه ليس بهذه المثابة قوله الجمع اي الجمعية او جمعية الجمع او جمع
من حيث انه جمع ويجوز ان يجعل اللام في الجمع للعهد اي جمع يقوم مقام السببين ليظهر
تغيير

الجمع

تغيير الصيغة في قوله شرط بما ذكره قدس سره قال صيغة منتهى الجموع منتهى مصدر
ميمي مضاف الى الفاعل اي صيغة منتهى بها جمع التكسير يعني ان تلك الصيغة من حيث
انها هي غير قابلة التكسير فلا يرد النقض برجال بناء على انه مخصوص غير قابل التكسير
فان وزن فعال للتكسير ولهذا جمع حمار على حمير قوله وبعد الالف حرفان اولهما مكسور
او ثلثة اولها مكسور فلا يرد النقض بصحاري وكمالا لانها جمعت ابعض الصورة حقيقي
ما اي لانها صيغة جمع جمع وهو تعليل للعلية المستفادة من قوله لهذا قوله لا يكون صيغة
مصونة عن قبول التغير فيصير لازمة فيصح ان يرفع اصلها هي الفرق بغير هاء التانيث
للملائكة والغير بمعنى التغير بما هاء بل لا بهاء كما قولك كنت بغير حال فان معنى كنت
بلا حال لا يجال لانك كنت بما يغاير الحال وهو حين اخر بشرط او صفة لقوله صيغة
قوله منقلبة عن تاء التانيث الى فعل الاول يجوز قوله بغير تاء اي حالة الوقف وعلى الثاني
يكون تقييد الخلاف قوله جمع فارهة لا فارة كما قيل لان فاعلا او اذا كان صفة لا يجمع
على فواعل قال قدس سره في الاشية الفاره الحاذق ويقال البغل والحمار فاره بين
الفروهة ويقال للفرس جواد انتهى الحاذق مرو بزكي ويقال للفرس رايع ايضا
لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات ان قبل الهاء غير لازمة فينبغي ان لا يعتبر
تغير الوزن اجيب بانها وان كانت الهاء لكن لها اثر في تغيير الاوزان كما في وزن
الفعل على ان الهاء في وزن فعالة موضوعة مع الكلمة لعدم استعمال اثباعة
وفرازنه وفيه نظر لان الهاء انما يكون لازمة في فعالة اذا كان للمنسوب كما عرفت في جمع

الشعشي لانها بدل عن يا النسبة بخلاف ما اذا كانت الا عجمي كجوارب جمع جورب وايضا عدم
الاستعمال بتاء التانيث لا تقتضي الوضع مع التاء قوله ولا حاجة الى اخراج نحو مداينى بزيادة ياء
النسبة كما قيل مع انه لو زيد يخرج نحو كراسي مع انه غير منصرف قوله فانه مفرد محض لا يصح
الا مقابلة المفرد معه كتابات فرازنة فانه جمع محض لا يصح الا مقابلة الجمع معه قوله فرزين او
او فرزان وهو معرب قال واما فرازنة فمنصرف قيل ليست اما للتفصيل لعدم مسبقة الاجمال
التعدد ولا للاستيناف سبقه كلام اخر الا ان يقال الاستيناف لعدم مسبقة للاجمال وانما
لم يقل فمنصرف لان المنصرف صار اسما اعتبار الجمعية او ان المراد نحو فرازنة او ان المراد كلفظ
وهذا هو الظاهر لا يقال فعلى هذا يكون غير منصرف بالعلمية والتانيث فكيف يصح تنوينه لانا
نقول تنوينه للمناسبة ومشاكلة المسمى مع انه يجوز ان لا يكون منونا قال وصفا جم
علما للضبع ليس منصوبا بالمدح لان المنصوب لا يحتاج ولا يخلو عن مدح او ذم او ترحم
ولا يستقيم هذا المعنى ههنا لتلك المعاني بل هو منصوب على انه حال من المستتر في غير منصرف
وجاز ان يتقدم معمول ما اضيف اليه غير اذا كان بمعنى النفي فانه ح في قوة لا وجاز
فيه ما جاز في لا انه تقديم معمول المضاف وزيادة لا في ما عطف على المعمول لتاكيد النفي
ولا يخفى ما فيه من ايهام ان امتناع صرفه مخصوص بحال العلمية وليس كذلك لامتناع صرفه حال
التنكير ايضا وفي بعض النسخ علم بالرفع على انه خبر مبتدا محذوف وينبغي ان يحمل اتم الرفعية
لا حالية ليخلو الكلام عن ذلك الايهام قال بل للجمعية الاصلية الجمعية وان كانت منافية
للعلمية كالوصفية لكن اعتبارها لا يمنع اعتبار العلمية حتى يلزم اعتبار المتنافيين

في

في حكم واحد ومن قال الجمعية غير منافية للعلمية لجواز تسمية اشخاص برجال فلم يات
بشيء لان نوع ابهام منافيا للعلمية لازم لمعنى الجمعية كما ان الابهام المنافي للعلمية لازم لمعنى
الوصفية نعم يجوز ان يبقى شائبة من معنى الجمعية في العلم كما يجوز ان يبقى شائبة
من معنى الوصفية فيه كما اذا سمي شخصا احمر بالاحمر قال قدس سره في الحاشية الضبع
هي الانثى والضبعان هو الذكر والجمع ضباعين كسرحان وسراحين انتهى قال في الصراح
ضباع جمع كغبار وضبع كعمار وضبعان بالكسر كعمار نر ضبعان ماده وهذا الموافق للصحاح
فعلى هذا اندفع السوال قوله والا لكان بعد التنكير منصرفا كالفرازنة الممنوعة لجواز ان
يكون منع احمر علما اذا نكر قال قدس سره في الحاشية فعلى هذا المعنى قوله علما للضبع انه
علم الجنس شامل للضبع لا لجنس هو الضبع انتهى هذا التاويل بناء على تسليم تانيث
الضبع وقد عرفت ما فيه لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف والا فكان اعتبار الجمعية مطلقة
قوله وهو الاكثر في مواد الاستعمال او مذهب الاكثر قال العجمة شرط محذوف في حمل على نوازنه
لانه ضبر والضبر بمعنى المجانسة وانما لم يمنع من الصرف لانه المعرب بحقيقة حملا على
موازنه من افعل عملا لان جميع ما يوازنه ليس ممنوعا من الصرف كالكلبة او الجرة قوله كذلك
حكما الخ اعتذار انه بعد الحمل على موازن من الاسماء وقد يعتذر عنه بانه مبني على
سبيل الاحتمال لا على سبيل القطع قال المحقق في شرحه يلزم هولاء وان يقولوا الجمع
بالجمع وقد قال بعضهم بذلك قال تقديرا اي قدر تقديرا قوله فكانه يسمى كل قطعة
من السراويل سراويلة وهذه عبارة المصنف في الايضاح كانه لان السراويل لم يجي

بمعنى الى قطعة من السراويل بل جاء بمعنى قطعة الخرقة فيكون ممنوعا منصرفا وانما لم يجعل
جمعا لها بالمعنى الثاني حتى يكون ممنوعا متحققا لان السراويل مختص بالازار فلا يصح ان
يكون السراويلة بهذا المعنى مفرداً له ولقائل ان يقول ان سراويل منقول من المعنى الجمعي
الى هذا الجنس ولم يلاحظ فيه معنى الانقطاع اصلا فيجوز ان يكون منقولا اليه من معنى الانقطاع ع
لا من انقطاع الازار ان قيل نقل الجمع الى الواحد في الاجناس لم يجئ نعم جاء في الاشخاص
كمداين اجيب بان ذلك في الجمع المحقق لا في مطلق الجمع بان الممنوع اذا اشتمل على الانقطاع
جاز اطلاق اسم تلك الانقطاع عليه كما يقال ثوب شراذم جمع شرذمة وهي القطعة وفيه
ان ذلك من باب اجراء الجمع على الواحد لا من باب اطلاق الجمع عليه اللهم الا ان يقال اذا
الاجراء صح الاطلاق قوله واذا صرف لما كان عدم الصرف غالبا والصرف مغلوبا كان لفظة
اذا في الاول وانما في الثاني وانما موقع ان للمنع قوله بالنقض به على قاعدة
الجمع لا يخفى ان نفي جنس الاشكال بهذا المعنى لا ينافي اثبات الاشكال بوجه آخر وهو ان سراويل دبل
اذا صرف كان ينبغي ان يصرف مصابيح لانه يوازن مفرداً كما يصرف فرازنة لانه يوازن كراهية
ويمكن ان يدفع بان سراويل مفرد اعجمي ولا اعتبار بموازنة الاعجمي والبالغة والدة وبتقدير
الجمع في سراويل يطلقا صرف اولم يصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن نظر الى التقدير
منعه من الصرف ومن نظر الى وقوعه على الواحد صرفه قوله اي كل جمع منقوص وكذا كل مفرد غير منصرف
منقوص كقاض اسم امرأة واعيل مصغرا على الاعصور كما على فان الالف فيه ثابتة تحقيقا قوله في حالتي
الرفع والجر اشارة الى انهما منصوبان على الظرفية والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف قوله

الاعلال

الاعلال لكونه متعلقا بجوهر الكلمة ولان الاعلال سببه قوي وهو الاستثقال المحسوس ومنع الصرف
سببه ضعيف وهو مشابهة غير محسوسة قوله على وزن سلام فصار مثل فرازنة المشبهة بكرا سبه
قوله وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال يتوهم منه انه صار غير منصرف بجعل الاعلال مقدما على منع الصرف
سواء كان التنوين عوضا عن الياء او من الحركة وينبغي ان يكون كذلك لان منع الصرف لو كان
مقدما على الاعلال لوجب الفتح حالة الجر ويقول بان بان الفتح في حكم الكسر لانه بمعناه بعيد لكن
من قال ان التنوين عوض عن الحركة هو كسرة والمفهوم من كلام الرضي ان منع الصرف مقدم
على الاعلال عنده والاصل جواري بالتنوين لان الاصل في الاسم الصرف ثم جواري بحذفها واثبات
الحركة لاستثقال ثم جوار بتعويض التنوين عن الحركة لتخفيف الثقل بحذف الياء الساكنين قوله
وفي لغة بعض العرب اثبات الياء وهي قبيحة وعليه قول الفرزدق ولو كان عبد الله مولى هجوته
ولكن عبد الله مولى مواليا ويجوز ان يجعل الياء للمتكلم والاصل موالي ثم زيد الياء وحذفت الياء الاولى
وزيدت الالف للاشباع ولا يخفى ما فيه من المبالغة في الهجو قوله وهو صيرورة كلمتين او اكثر التركيب
كلمة واحدة لا شبهة في ان التركيب الذي يناسب ان يعد من الاسباب تركيب يوجد في الاسماء وهو
المعرف هنا لا مطلق التركيب فصح التعريف جمعا لا يقال فان لا حاجة الى الاشتراط بالعلمية
لان المركب المجعول كلمة واحدة لا يكون الا علما لانا لا نسلم الحصر لجواز ان يفعل اولا اي يفعل
جنسا او ينقل اولا الى معنى علمي ثم فينقل الى معنى جنس كما لو انكر ذلك العلم ولو سلم فنقول
العلمية شرط لتحققه وثبوته لا للاشتراط قوله من غير حرفية جزء ان قلت اعتبار هذا القيد في ما
اريد بالتركيب من غير اعتبار ذي الاضافة والاسناد تحكم قلنا الحرف لما كان شديد التصاق.

بالكلمة لم يظهر اثر تركيبها فلم يبعد ان جنس التركيب الذي بنا كيبا ان يعد سببا بخلاف التركيب

من الاسمين اسنادا كان او اضافيا ولما لم يوجد التركيب من الفعلين لم يحتج الى تعيين بوجه

قوله اما من حيث الزوال والاخلال او لتحقق سبب اخر حتى يترتب اثر المنع قوله فيحصل فيحصل له قوة

الى اللزوم قوله وان لا يكون باضافة ولا اسناد والبناء للملابسة اى لا يكون ذلك التركيب ملابسا

لهيئة الاضافة والاسناد وذلك ان لكل كلمة نقل من مركب اعرابها وبنائها باعتبار المنقول عنه

ومعناها باعتبار المنقول اليه فلا يصح اعتبار رفع صرفها باعتبار وضعها العلمي لامتناع اعتبار

حكمه قوله لان الاضافة اولان تاثيرها اما في الجزء الاول وهو باطل لما عرفت واما في الجزء الثاني

على قياس بعلبك وهو ايضا باطل لانه مشغول باعتبار الحكاية قوله فكيف يؤثر بالمضاف اليه اى

اذا كان في طباع شئ اقتضاء ام لا يجوز ان يكون فيه اقتضاء ما يضاده سيما كان في

مادة واحدة حكمى فان المركب الاضافي حكم كلمة واحدة قوله من قبيل المبنى عند جماعة عند

المعربات ومن قبيل المعرب المحكية عند جمع ولا يبعد ان يحكم بعدم انصرافه وان لم يظهر اثره لفظا

قوله كانه اكتفى انما قال كانه لان المذكور فيما بعد مع بعده حكم لما يتضمن حرف العطف بالفعل

لا لما يتضمنه بحيث الاصل ومن الحاق النبي لذا وكذا ذهب بعضهم الى ان خمسة عشر علما معرب

غير منصرف ومن ههنا ينقدح جواب اخر هو ان كلمة واقعهم في منع الصرف قوله من غير ان يصرف

بل عن غير نقل عن مركب يستعمل في منع فيكون علما على الارتجال قوله الالف والنون قبل الواو

بحكم مع ذلك اعتبار العطف او لا ثم الحكم عليه بقوله اذا كانا الخ قوله لانهما من الحروف الزوايد   الالف والنون

بالنظر خلو اعتبر لفظ نون للاصالة جاز صرفه كما ان يجوز ان يكون من الحسن كما جاز

ان

ان يكون من الحسن ويمنع قوله لمضادعتهما الف التانيث في منع دخول تا التانيث عليهما   ن

منع صرفهما كما اجرا عليه وجوه اوحد ما جعله وجه الشبه ولم يجعل غيره من الوجوه وجه الشبه

لان الوجوه الاخر سبب وهي الوزن في صدر سكران وحمراء وكون الزايدتين فيهما   ن

مختصين بالمذكر كما ان الزايد في نحو حمراء مختصا بالمؤنث وكون المؤنث في نحو سكران

صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في حمراء كذلك ولا يرد عليها منع صرفها الا يرى ان حرف

منهما مع تحقق تلك الوجوه ومنع عمران وعثمان مع عدمها قوله اما كونهما مؤيدين فزعم بعضهما

للمزيد عليه لا يظهر على هذا التقدير وجه اشتراطهم انتفاء التاء الا ان يقال وجهه ان المجرد من

التاء اصل زيد عليه التاء والاصالة ينافي الفرعية التي يؤثر ان سببها قوله واما سببيتهما

لانتفي التانيث اى في منع دخول تاء التانيث ان قلت لابد في السببية فرعية ولا فرعية على هذا

المذهب قلنا السبب اما المشابهة فان الاول فهي فرع للطرفين وهو ظاهر وان

كان الثاني فهو فرع لما زيد عليه لكنه سبب غير اصيل لتوقف على المشابهة مع ان المشبه به

عدم المشبه به فلا حاجة فيه الى اثبات فرعية مغايرة لفرعية المشبه به قوله والراجح هو القول

الثاني لان وجه اشتراط الطايفة الاولى انتفاء التاء كما غير ظاهر قوله لا الاسم العلمي ولا الاسم كما   بل

للعلمية لكنه والمقابل للمهمل والمقابل للظرف اللازم الظرفية قوله وافراد الضمير باعتبار

انهما سبب واحد او مجموع وتثنية الضمير في قوله ان كانا باعتبار تعددهما في انفسهما

قوله والشرط ذلك لان الاسم فبانه يخالف الشروط السابقة لكن يخلو عن لزوم تنافر بين اعتبار

الوحدة والتعدد كما في التوجيه الاول قوله فشرط العلمية منهم من قال انها شرط وسبب ومنهم

من قال ان ما شرط تحقق للضرورة لا سببا لانهما كالف التانيث يغيد ما ان قعام الا علتين قوله
اولیمتنع التاء او لیتحقق سبب اخر کما عرفت فی الترکیب قوله کعمران وسلمان وعثمان فقد جاز فی
الاسم حرکات الفاء وفی الصفة لم یجئ کسر الفاء وجاز فتحها وضمها ایضا لکن بمؤنثه مع التاء
قوله او فی صفة انه عطف باو علی عاملین مختلفین ولیس علی شرط فقیل الصواب الواو بدل او
لان الالف والنون یوجدان فی الاسم والصفة واجیب بان الترديد لبيان باعتبار نفس الطبيعة لا
باعتبار فردها وفردها لا یکون الا فی احدهما ویمکن ان یجاب بان او للتنویع قوله لانه کان
مؤنثه فعلی النحو هذا عند الاکثرین وجوز بعضهم اجتماعهما وحکموا بالانصراف فندمان ب
ان وجوه فعلی لیس مقصودة الذات بل المطلوب منه انتفاء فعلانة فالعدول عنه الی ما لیس
مطلوبا بغير مناسب بل غير صحيح لان المطلوب قد يحصل بغير وجوده فعلی هذا الوجه ضعیف وقد
اشار الیه ای ضعفه بقیل ان قلت اذا کان المطلوب من وجوده فعلی عندهم او انتفاء فعلانة
کان الواجب عندهم اشتراط حرف رحمن لحصول المطلوب قلنا لعل المطلوب عندهم انتفاء مؤنثه
مبنی علی دلیل لفظی والانتفاء کمبنی علی الدلیل اللفظی لا یکون الا بوجوده فعلی قوله لانه صفة فقط
لوقع ای للقائل ان یقول اختصاصه به مع فی الاستعمال لا فی الوضع فاذا نظر الی الوضع کان
له مؤنثة بحسب القیاس اما بالتاء لان الاصل فی التانیث التاء واما بالالف وهو الراجح لان
فعلان فعلی اکثر من فعلان فعلانة فعلی الاول ینبغی ان یکون منصرفا بالاتفاق وعلی الثانی ینبغی
ان یکون غیر منصرف اتفاقا اللهم الا ان یقال ان التانیث بالفعل لا بقوة لا یکفی قوله وندمان لما
کان المراد به ما ان اللفظ کان علما غیر منصرف فینبغی ان لا ینون ولا یکسر ههنا الالف کما یکسر

قوله

وزن الفعل

قوله وهو یکون الاسم علی وزن یعد من اوزان الفعل سواء کان له زیادة نسبة الی الفعل
او لا فالاضافة فی قوله وزن فعل محمولة علی النسبة لا علی زیادة النسبة والا لم یحتج الی
قوله فقط ویمکن ان یحمل علیها ویحمل قوله فقط علی شرط التحقق لا علی الاشتراط لان السببیة
لیست الا للوزنیة فلا فرعیة الا فی ماله زیادة اختصاص بالفعل قوله بالفعل لمعنی الی اخره
فی اکثر نسخ المتن به والضمیر راجع الی الفعل وضمیر تخصیصه راجع الی الوزن او بالعکس وفی البعض
کما هو مشهور وکذلک بذر من بذر کمال ای اسرف قوله وضعه بتضعیم الشیء الذی یجیء
ما فیه قوله وشمر علم رجل لا بالعبرانیة موضع بالشام یقال هو بیت المقدس ومثل ضرب
علی کتابة المفعول وزن فعل مجهولا من خواص لم یاتی فی استعمال جناب الا فی قبل له وبه وقیل العرب
قد ینقل الفعل الی استعمال جناب وان کان قلیلا کقوله علیه السلام نهاکم عن قیل وقال فیجوز ان
یکون منقولا منه من وال یعنی فی شیء باعتبار خصوصها والتنغیم للدلالة علی العلمیة کما قیل فی شمر
بالضم واما الوعل لغة فی الوعل وکوسم بمعنی الانت فی فوان قوله ولم یذهب الی منع
حرف الا بعضه النحو ذهب یونس الی ان الوزن مشترک بین کنیتین یؤثر ویؤنث
الی تاثیره اذا کان منقولا من الفعل کقوله انا ابن جلا وطلاع الثنایا ولو کان لینون جلا
وبرجانه ان کان علما الحکی مع الضمیر وهو لا یغیر وان لم یکن علما فهو صفة مقدر ای انا ابن
رجل جلا ای کشف امره او کشف الامور او یکون انما لم یقل بدله او یعاب کما قال النحو
لان فاعل اذا جعل علما لمذکر کان منصرف مع انه غالب فی الافعال ولم یجیء فی الاسماء الا خاتم
وعالم وسلم اسم شجر اسود ولان فی اثبات الغلبة زیادة مؤنة لا یقال فی اثبات اختصاصه

ايضا تلك الزيادة لانا نقول لعله لم يجد فيما بحضرته من فاكل الحجة وان قلت هذا الوزن انما
يصح سببا اذا كان له زيادة اختصاص بالفعل حتى يظهر فرعيته وزيادة الاختصاص اما
بالاختصاص بالفعل او بالغلبة قلنا زيادة تلك الحروف قياسية في جميع الافعال المتصرفة فحصل
الاطراد فيها في جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل قوله ويكون غير مختص فيه
به بقرينة المقابلة لعل وجه الشق الاول اولى بالتاثير والظاهر ان او لمنع الخلو وان
النسبة من الشقين العموم من وجه لافتراقهما في شمر واحمر واجتماعهما في نحو يزيد
ويشكر ونحو استخرج معلوما ومجهولا وامرا واستبرق اعجمي وتباعد وتبوعد وانفعل
وافتعل قوله اي اول وزن الفعل الى ما كان مرادا من وزن الفعل كون الاسم
على وزن الفعل صحيح ورجع الضمير الى الوزن والى الموزون كما هو مقصود قوله زيادة حرف
او حرف زايد على الاول صحيح لفظا في لان الصفة تنسب الى موصوفها بنفي وهو شايع وكذا
على الثاني لان النسبة بين قوله اوله وبين حروف الزايد العموم من وجه يصح نسبة العام
الى الخاص بنفي وبالعكس اي لان المراد في موضع اوله قوله من حروف اتين لو غيره فكل الحرف
لم يغير كهراق وهو من اراق ماضيا او اراق امرا وكذا لو تصرف في الوزن مع بقاء الزايد
سواء كان بالحذف كيضع او بالقلب كيبيع او بالادغام كاشد او بالحركة اي ما كان كما سميت
بفعل محذوف العين او اللام لاجل الجزم والوقف فانك ترده محذوفا لان سقوط للجزم او
الوقف الجاري مجراه لا يكون في الاسماء منقول في نقل من لم يعل واحسن الحسنين جاء بقول
الاخفش قوله غير قابل اي حال كونه الى حال من ضميره او به وانما لم يجعله شرطا للشق الاول لانه
لاختصاصه

لاختصاصه بالفعل لا يقبل التاء اصلا قوله ولو قال غير قابل للتاء كانه اراد غير قابل للتاء بحسب الوضع
فلا يرد النقض بالسوداة قياسا مؤنث ان يكون على فعلاء قوله ومن ثم امتنع احمر
وانصرف يعمل قيل في جعل وجود الشرط علة للمشروط نظرا لما تقرر من ان الشروط ثبوته
بالسبب لا بالشرط وقد يدفع بانه جعل اشتراط هذا الشرط علة للحكم بامتناع احمر وانصراف
يعمل ولا يخفى ان هذا الاشتراط سبب للحكم المذكور قوله بالسببية المحققة او مع الشرطية
لا بالشرطية المحضة عند الجمهور خلافا لجماعة حيث قالوا تاثير علمية الاسم الذي فيه الالف
والنون ليس الا لتحقق السبب فيه وهو مشابهة بالف التانيث الممدودة قوله بواحد منه
الجماعة اي مفهوم صالح لان يراد به واحد من الجماعة قوله فان اريد به مسمى بزيد
والا لم يصح توصيفه باخر لانه نكرة قوله لما تبين اي دليل ظهر بالالتزام قوله استثناء مما
نفي من الاستثناء الاول اي استثناء العدد تقييد المستثنى عنه بالاستثناء الاول فلم يلزم تعدد
الاستثناء من امر واحد بلا عطف لان الاول استثناء من المطلق والثاني استثناء من المقيد
ونظيره كل ما يقال في توجيه ظرفين من جنس اول كانا متعلقين بفعل واحد بلا عاطف
ولو جعل قوله العدل او وزن الفعل معطوفا على قوله ما هي شرط فيه لكان اظهر حالا واخصر
عبارة ولعل النكتة في الفصل اختلاف تاثير العلمية في المعطوف والمعطوف عليه تغيرا نه
الاسلوب قوله كما في عمر واحمر اتفق النحاة على ان العلمية مؤثرة عن العدل في الاسم
لم يوضع الا علما كعمر ومع وزن الفعل سواء كان غير منصرف قبل العلمية كاحمد او كاصبع
ويزيد واختلفوا في تاثيرها مع العدل في اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلاث ومثلث

فذهب اكثر النحاة الى الانصراف لان العدل تابع للوصف وقد زال بالعلمية وذهب جماعة الى عدم انصرافه اعتبارا للعدل الاصلى واليه مال الشيخ الرضى قائلا ان العدل امر محقق وهو باق واخر وجمع واخواته اعلاما فغير منصرف عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلى ومنصرفة عند الكوفيين **قال** وهما متضادان ومنع لما تبوهم من ان القاعدة المذكورة منقوضة بكلمة جامعة للعدل والوزن والعلمية فان العلمية مؤثرة فيها مع انها غير منصرفة بعد التنكير وقد يوضع ايضا بان العلمية غير مؤثرة معهما لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورودها **قوله** على اوزان مخصوصة هي اوزان ثلث ومثلث واخر وسحر وامس عند تميم وقطام ايضا عندهم **قوله** اى لا يوجد شيء من الامر الوابر يعني ان المستثنى ليس بسبب يمنع مطلقا لعدم صحة الحكم ولا السبب الذي هو احد الامرين للزوم استثناء الشيء من نفسه بل هو ما من اوّ وآ اى بين مجموع السببين واحدهما او نقول ما [illegible] وما لا يمنع مع العلمية مؤثرة ولم يكن شروطا بها وشرطا لمنع وان كان منحصرا فى احدهما لكنه اعم منه بحسب المفهوم وهذا القدر كاف فى صحة الاستثناء كما يقال فى كلمة التوحيد **قوله** ولم يبق فيه سبب ان كان لاربعة مجتمعة كما فى افربيجان **قوله** وايضا قد عرفت ثم بدفع النقض باحمر على وزن الفعل حيث قيل انه معدول عما كان مع اللام او الاضافة او من **قوله** ولما كان قول التلمية اظهر الح يبعد ان يحمل الاخفش فاعلا فى يلزم ثم جعل قول سيبويه اصلا انه مناف للقاعدة المذكورة عنده والمتناع يجب اعتبار التقدير اللام والقول بانه منصوب على الظرفية او الحالية او كونه بدل الاشتمال بتقدير **قوله** فى مثل احمر على

حال

حال من احمر لانه مفعول المبالغة **قوله** وكذلك افعل التفضيل اوكذلك غير مث **قوله** لضعف معنى الوصفية فيه بخلاف فعلان ولهذا افعل التفضيل فى الظاهر دون افعل فعلاء **قوله** حتى صار افعل اسما اى صار ملحقا به كافعل **قال** اعتبارا لجواز ان يكون مصدرا اى الف لان ذلك لكل لا اعتبار نوعى الخفة **قوله** لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بمعنى ان المعلوم يجعله كالثابت **قوله** وفيه بحث الح ان قيل جاز اعتبار شيء من الوصفية فى العلم كما فى اسود باحمر من فيه حمرة اجيب بان المقصود الاهم فى وضع الاعلام المنقولة غير ما وضع له لغة كذلك تراها مجردة من المعنى الاصلى كزيد **قوله** واما الاخفش قال الشيخ الرضى قال الاخفش فى كتاب الاوسط ان خلافه فى نحو احمر انما هو فى مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف **قوله** وهذا القول اظهر لان المعلوم من كل وجه لا يؤثر **قال** لما يلزم علة للنفى فان العلم للخصوص والوصف للعموم يعنى انه اراد بالتضاد التقابل وليس التقابل بالذات لان العموم والخصوص من صفات معنى الاعلام والاوصاف فالتقابل بينهما بالعرض في حكم واحد اى فى شان انه واحد وتحصيله **قوله** وهو منع حرف واحد منها شخصا ظاهرا واعتبار المتضادين فى منع صرف الالفاظ وهو واحد اى بالنوع ولا فى منع صرف احمر فى حالتى الوصفية والعلمية لتعدد المنع **قوله** فلا تغير احد الضدين الح بل نقول ليس فى هذا المقام ولا يتوهم اجتماع المتضادين وبيان ذلك ان لا تدافع بين الدلالة على العموم والدلالة على الخصوص وهو ظاهر ولا بين العموم والخصوص لا اصلا فى محلهما وهو المدلول ولا بين اراده العموم والخصوص ان جوز استعمال المشترك فى المعنيين وان لم يجوز

فذلك ليس للتقابل بل ولك ان تقرر الكلام على وجه لا مجال للشبهة فيه وهو ان الوجود اللفظي
بازاء الوجود العيني فكما هو ان يكون في عالم اللفظ ما يتميز في عالم العين اولا يكون
فيه في بادي النظر وهو تأثير الضدين في امر موجود واحد بالشخص سواء كان ضدان
مجتمعين اول وانما قلنا في بادي النظر لان الضدين قد يؤثران في امر واحد كالكيفيات
المتغايرة المؤثرة في المزاج وقد لا يكون تنافي فلتفت قوله كذا تشبيه فان لزوم اجتماعهما
في التصور جاز تأثيرهما في امر شخصي بمنزلة اجتماعهما في التحقق قوله اي باعتبار كحرف يعني
ان اللام للعهد قوله اي بصورة الكسر لانها من القاب البناء عند البصريين ويطلق على
الحالة الاعرابية مجازا فالظاهر ان يقول بالكسر لعدم اختصاصها بالبناء قوله اعني
اللام والاضافة دون سائر الخواص كالفاعلية والمفعولية نبل وجه ولكن انهما مغيرتان ل
لمدلول الاسم بخلاف البواقي قوله حيث وجه ضعفه المرفع في توجيه عدم سقوط الكسر ان
التنوين كالنائب لوجود خلفه اللام والاضافة اوانه محذوف لا لمنع الصرف بل للاضافة
او اللام وفيه انهم صرحوا بان الاضافة في حواج بيت الدعاقبة للتنوين المقدر قوله
ان العلمية تزول باللام وللاضافة فيه ان اللام مجامع لعلمية اذا كان الاسم العلم في
الاصل مصدرا او صفة كالفضل والحسن قوله كالصفات قال قدس سره في كتابه
الصافن من الخيل الذي يقوم على ثلث قوائم واقام الرابعة على طرف الحافر ناقلا عن
الصحاح قوله اي المرفوع الدال عليه مرفوعات دلالة الجمع على الجنس لا على فرده فعلى التقسيم
يكون حجته هو ما اشتمل منقطعة من السابق وهو ما هو فوق وقف لاشتمال المقسم كما
مذكور

مذكور في الحمل للفصل او مرفوع على انه مبتداء محذوف الخبر او خبر محذوف المبتداء والتقدير المرفوعات
هذه او هي المرفوعات واللام للاستغراق للانواع ويحتمل على التقدير الاول العهد الى ما يفهم
من السابق حيث قال وانواعه رفع ونصب وجر وفيه تأمل قوله لان التعريف انما يكون للمعنى
فمن جعل الضمير راجع الى كل واحد من المرفوعات او الى المرفوعات وقال توحيده وتذكيره بالنظر
الى خبره اغنى ما اشتمل فان المبتداء عين الخبر فيكون مطابقته له كما يجوز مطابقة المرجع لم يأت
بشيء الا ان يقال ان اللام الطلب بمعنى الجنسية واسم صيغة الجمع للاشارة الى تعدد الانواع
او يقال بان الكلام محمول على بيان الطرد علم الفاعلية لم يقل على الرفع لان الخفاء في
المرفوع ليس الا باعتبار ماخذه فاذا اخذ ما اخذ في تعريفه صار من قبيل اخذ المعرف في
تعريفه ولئن تنزل عن ذلك فلا شبهة في ايهام الدور ولانه خال عن الاشارة الى اصالة
الرفع في الفاعل وعن زيادة لا يحتاج المناسب لمقام التعريف قوله والمراد باشتمال الاسم
عليها ان يكون الاسم موصوفا بها اي كالموصوف بها لعدم استقلالها وتبعيتها للمعرب ويجوز
ان يقال ان صيغة المرفوع كصيغة المعلوم للنسبة فالمرفوع بالنسبة الى علامة الفاعلية
يكون من قبيل ملابسة الكل للجزء ونحوه او ملابسة المظروف للظرف والمراد
بالاشتمال هو هذا الملابسة قوله او معنى الرفع المحلي له في محل الى الظاهر من العبارة اي الرفع
المحلي هو هذه الحيثية ووجه الشبهة في اتصاف الاسم بها لكنها ليست على الفاعلية
نعم لو قيل ان ثبوت هذه الحيثية يستلزم التوهم برفع له لاعتبار رفع لما هو في محل ان
الاشتمال اعم من ان يكون محققا او موهوما او اعم من ان يكون الاشتمال له او لما هو في محله

لكان الامر ظاهرا قوله وكيف يختص الرفع لعل الباعث على التخصيص عدم ظهور اشتمال الاسم
على علم الفاعلية او جعل اللام للعهد كما ذكرناه انفا قوله اى لانه امر نوعى فان الكلام سوق
له ومن ابتدائية اتصالية وياتى منه قول ومنها قوله ومما اشتمل لغرضه ويجوز ان يجعل راجعا
الى امر نوعى باعتبار بعض من التاويل ويوافقه قوله ومنها المبتداء قوله لانه جزء الجملة الفعلية ولانه
لا يحذف بدون المسند وفيه انه قد يحذف كقولك ما ضرب واكرم الا انا وقولهم بدا لك اى راى
ويدفع بانه نادر لانه لا ينسخ بالعامل فيه انه قد ينسخ نحو كفى بالله ويدفع بانه نادر وغير
مطرد والحرف زايد قوله التى هى اصل الجمل لاشتمالها على ما هو موضوع للاسناد قوله ولانه
عامله اقوى لانه موجود محسوس بخلاف عامل الابتداء فانه عدمى معقول وقوة المؤثر ٥
يقتضى قوة الاثر فالعامل فى الخبر حويتيه اقوى منه المبتداء ولا يعارضه ما ذكره فى المبتداء
لانه لا يفيد قوة رفعه بل يفيد فضل حاله قوله لانه باق ولان ما عداه يصلح ان يرد اليه
فهو ام المرفوعات كما ان الف الاستفهام اصل فيه لبقائها دعام كلمات قوله ولانه يحكم عليه بكل
حكم ولانه يحكم عليه لمتعدد وفيه استيعاب والفضيلة وكمال قوله الا بالمشتق حقيقة او حكما
فان المصدر العامل فى قوة ان مع الفعل قوله اسند اليه الاسناد ههنا بمعنى النسبة تامة كانت
او ناقصة خبرية كانت او انشائية مثبتة كانت او منفية محققة كانت او مفروضة
بقرينة ذكر التوابع بعدها لا يخفى بعدها عن التعريف قوله او شبهه او للتنويع لا للشك او
التشكيك قوله ما يشبهه فى العمل او فى الدلالة على الحدث ولا يخرج فاعل الظرف لان فاعل
لعامل حقيقة قوله وقدم لجملة حالية على تقديم قد والضمير فيه راجع الى احد الامرين مستغناه

مع

من لفظة او قوله لان الاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه فى الحقيقة لانه فرع الاسناد ولو
اريد الاسناد بحسب الدلالة اللغوية لكان ذكر قوله قدم لدفع توهم الدخول واليه
مال المحشى فى الشرح قوله والمراد تقديمه عليه وجوبا لانه الفرد الكامل قوله المراد وجوبا
تقديمه نوعه بقرينة انه بصدد تعريف نوع من انواع ويجب ان يكون المعرف واجزاؤه
من لوازم المعرف والسر فى لزوم تقديم الفعل ان غرض المتكلم فى تقديم زيد على قام
تعيين محل الفائدة وان المخاطب يقع فى انتظارها وفى تقديم قام على زيد تعيين الفائدة
ل وانتظار محلها فلو قدم زيد فى قام زيد لانقلب الغرض نقل عن الكوفيين جواز التقديم ورد
بانا لو جعلنا زيد فى قام زيد فاعلا وجعلنا الكلام محمولا على التقديم والتاخير لم يحتج الى اضمار
وتغير محل موجود ادنى من اثبات المعدوم ولهذا قالوا البصريون فى زيد ضربت الا النصب
ولم يلزم عليه نصب بكونه مفعول كله لم اضع لان الفعل لا يقع عليه وكذا الحكم اخواته قوله
اى اسناده او ايقاعا اشارة الى ان قوله على جهة قيامه متعلق باسنده او صفة لمصدره قيل
٥ يحتمل ان يكون حالا بعد حال ولا يخرج عن شئ لان الفعل لا يكون على طريقة القيام بل انما
يكون كذلك قوله على طريقة قيام الفعل اى قيام مدلوله بمدلول علمت هذا الحمل على وجه ملكك
اى على طريقة طريقة وشكله قوله وطريقة قيامه بان يكون صيغة المعلوم اى ذلك علامتها
او من لوازمها وذلك لان القيام ثبوت موجود لامر واتصاف امر لامر به والتعبير
عنه ليس الا بصيغة المعلوم لان مصدر المجهول لا يوجد اصلا ومصدر المعلوم قد يوجد لكن
فيه تامل موهم او بالاسناد الذى هو على طريقة القيام ثبوت شئ لامر ثبوتا مماثل القيام ويسقط فى المعنى او فى التعبير فتغيره نعيم القيام

ان قلت فعلى هذا يخرج الاسناد الذي هو نفس القيام قلنا القيام افراد بعضها قائم
بعضها قوله واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله وان كان المسند الى المجهول
لانه في قوة ان يع الفعل المجهول قوله كصاحب المفصل والشيخ عبد القاهر فانهما
لا الى ما ذهب اليه اكثر المتقدمين البصريين قال وزيد قايم ابوه قيل لو قال ابوه لكان ن
نصا فيما قصدت لان ابوه يحتمل ان يكون مبتدا، وفيه انه لو كان مبتدا، لوجب تقديمه
على قايم كما في زيد قام قال والاصل ان يلي هو في اللغة ما يبتني عليه شيء وفي العرف
القاعدة والمراد ما سيذكره قدس سره ان قلت انما اثر هذه العبارة على قوله الاولى
ان يلي مع انه افصح واحسن لمراعات الاشتقاق قلنا لان في لفظ الاصل علما الى
ان قرب الفاعل من الفعل كانه بمنزلة قاعدة لا يجوز سهوها وانه ليس بمجرد الاولوية
بل يبتني عليه بعض الاحكام كما نباه بقوله فلذلك جاز الى ففيه زيادة تنبيه الى استماع
الحكم المعلل قوله في الفاعل وكذلك الاصل في ما هو بمعناه ان يقرب من الفعل ويتقدم
على ما ليس بمعناه كالمفعول الاول من باب اعطيت بالنسبة الى المفعول الثاني وكذا الحال
في المفعول بلا واسطة بالقياس الى المفعول بواسطة قوله اى ما ينبغي ان يكون
الفاعل الحاصل ان الفاعل من حيث هو فاعل تقتضي قربه من الفعل واجيب ان يكون
قد يزول ذلك الاقتضاء العارض تقتضي رجحان البعد او وجوبه ونظيره ذلك ما يقال
ان الماء بطبعه تقتضي البرودة لكن قد يزول ذلك الاقتضاء بعارض سخونة ان
يلي لم يعبر ان يليه مع انه اخصر واشمل لشموله شبه الفعل ايضا نوقع كما ظهر بوضع
الحصر

الحصر لزيادة التمكن في الذهن والاشارة الى ان الفعل اصل في هذه الحكم وشبه الفعل
ف ملحق به قوله لشدة احتياج الفعل اليه لان النسبة الى الفاعل مقوم لمدلول الفعل وطرف
النسبة الذي هو فاعل هنا داخل في قوام النسبة ومقوم لها ومقوم المقوم مقوم
فكما ان الهيئة لدلالتها على النسبة كان في عداد جزئه قوله يدل على ذلك دلالة ان كان
الف تدل عليه ولانه لم يدل بحنا تلك الدلالة وضع اعراب الفعل بعد الفاعل نحو
يضربان ويضربون وتضربين قال فلذلك اللام للتعليل فيفيد ان كون الولي اصلا علة لجواز
المثال الاول وامتناع الثاني والفاء اى للتفريع فيفيد ترتب العلم بالجواز والامتناع
فيهما على العلم بالاصل المذكور والتعليل فيكون من باب الاستدلال بالمعلول على العلة
فلا استدراك في الجمع بين الفاء واللام ولا يخفى ان امتناع المثال المذكور وان كان
يترتب على الاصل المذكور لكنه لا يتوقف عليه ثبوته على تقدير ثبت ويهما في المرتبة فلا
ط قوله رحمه يصح الاستدلال بالامتناع عليه لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة تقدم الشيء على مرتبة
كون الشيء بحالة تقتضيه التقدم سواء تقدم بالفعل او لم تقدم وهو حج في حكم المتقدم
لان ثبوت الشيء قوة ثبوت السبب فيكون من قبيل وضع السبب موضع المسبب قوله
خلافا للاخفش وابن جني يكون الثاني فانهما جوزا اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم
الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه الفاعل وفيه انه لا يقتضي تقدمه على الفاعل
سو/ا نعم لا يستدعي تقدمه على الفاعل قال الشيخ الرضي الاولى تجويز ذلك وليس للبصرية المنع
مع قولهم في باب التنازع انتهى قيل تجويز الاضمار قبل الذكر في باب التنازع في عمدة وفضلة

المضاف اليه غير عمدة وقيل تجويزه للضرورة اذ لو لم يغير لزم اما حذف الفاعل وهو غير جائز
او التكرار وهو قبيح وفيه ان ارتكاب القبيح اهون من ارتكاب الممتنع مع ما ذكره جار
ههنا لان حذف المضاف اليه بلا قرينة غير جائز واظهاره يوجب التكرار وقد يقال ان
اعمال الثاني يقتضي الغاء الاول في الظاهر فلو اظهر لم يظهر كونه ملغى قوله جزى ربه
الجزاء دعائية والمراد بالكلاب العاويات اما شرار الناس او حقيقتها قال قدس سره
في الحاشية عوى الكلب يعوي عواء صاح انتهى وقد تحمل جملة اخبارية وقعت على سبيل
التفاؤل بان الدعاء قد اجيب قال لفظا تميز اي اذا انتفى لفظ الاعراب قوله في ضمن
الامثلة نحو جاء ضاربه متضمن لاحضار جنس خصوصا اذا لم يكن الغرض متعلقا بخصوصه
فيه فرد كما في التثنية قوله والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة او في ضمن ذكر المقابل الذي
هو الفاعل لانتقال الذهن من احد المتقابلين الى الاخر قوله فلا يرد ان التعميم يغني عن
التخصيص قوله نحو ضرب موسى حبلى فان القرينة فيه اتصال علامة الفاعل بالفعل ومن
القرائن اللفظية الاعراب الظاهر في تابع احدهما واتصال الضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه
موسى قوله بعد الا بشرط توسطها الى اي بعد الا الواقعة بينهما في صورة التقديم الثابتة
والتاخير الذي يحكم بامتناعه يعني ان التقديم الثابت مشروط بتوسط الا بينهما
اذ لو لم يتوسط وقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين اداة الاستثناء والمستثنى
وذلك غير جائز والتاخير الممتنع ايضا مشروط بتوسط الا بينهما كما سيذكره قدس سره قوله
فللتحرز عن الالتباس المخل بالمقصود ومع رعاية النظم الطبيعي لقائل ان يقول التحرز

عن

عن الالتباس المخل يقتضي امتناع تقديم المفعول على الفعل في موسى ضرب عيسى بالالتباس
بالكلية التي يخل بالمقصود قوله فلما فات الاتصال الانفصال اي للزوم خلاف المقصود وهو
مع جواز ان يكون عمرو ونحوه بالشخص اخر هذا ظاهر في امثال المذكور ونظائره مما
كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا كقولك ما ضرب احد الا زيدا وذلك لانه لم يبق
احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا له قوله لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا كما ذهب
اليه السكاكي وجماعة من النحويين اما عند اكثرهم فلا يجوز لانهم لم يجوزوا ان يعمل ما
قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون تابعا له او معمولا لغير عاما مستثنى منه فكانه
قدس سره حمل كلامه قدس سره على ما هو متفق عليه او مال الى ما ذهب اليه الجماعة
قوله لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد احدا الا عمرا زيدا كما ذهب اليه جماعة من
النحويين اما عند اكثرهم فلا يجوز استثناء شيئين باداة واحدة وللمجوزين ان بلا عاطف
يستدلوا بقوله تع وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي اي ما
نريك اتبعك احد في حالة من الاحوال الا الذين هم اراذلنا في بادي الرأي بلا روية
قوية وقد يرد بان الظرف متعلق بفعل مقدر اي اتبعوا في بادي الرأي او بان الظرف
مما يكفيه رائحة الفعل قوله واذا اتصل به وكذا اذا اتصل بصلته او بصفته ضمير المفعول
عند من لم يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي نحو ضرب زيدا الذي ضربه
غلامه واكرم هذا الرجل ضرب غلامها قوله وجب تأخيره لم يقل وجب تقديمه اي المفعول لانه ذكر
احوال الفاعل قوله لقيام قرينة مقام الفاعل الفعل في الدلالة على ما هو المراد واللام

صدور

للوقت لا للاجل لان قيام القرينة مصحح لا باعث قوله لان تقديم الخبر الخ ولان السائل
عالم بصدور الفعل جاهل بخصوص من صدر عنه الفعل فيسأل عنه الجواب لينطبق
على السؤال تعيين للفاعل لا ذكر المبتداء وحمل شيء عليه لانه هو المقصود في الجملة الاسمية و
لان الفعل موضوع للاسناد كما عرفت وعند وضع الفعل يؤتى بالفاعل كما يؤتى
عند وضع المسند اليه بالخبر ولان السائل غير متردد في الحكم وزيد قام يفيد تقوى الحكم
بتكرار الاسناد فلا يطابق السؤال معنى قال الشيخ الرضي ان زيد في امثال هذه
مبتداء ولا فاعل ليطابق السؤال فانه جملة اسمية ولان السؤال عن القايم لا عن
الفعل ولانه تقدم السؤال عنه قوله يزيد مرفوع والاصل على يزيد لان البكاء يتعدى
بعلى لكنها تحذف لكثرة الاستعمال نقل عن العارف الرومي قدس سره ان يزيد منادى
لحذف حرف النداء والجملة الندائية معترضة وعلى كل لان المناسب للمقام ان يدعى ان
الضارع والمختبط لما وقعا في الشدة وفقد سبب فوتك يا يزيد فناسب ان يبكي عليها
دونك في الانك في رخاء ونعمة قوله بقرينة السؤال المقدر رحمه فرق السبب بمنزلة
لخصوصية اللام للاجل كما هو الظاهر ويجوز ان يراد بالخصوصية خصوصية غيره ويحتمل ان
يكون للوقت ويجعل خصوصيته وخصوصية غيره قوله متعلق بضارع وان لم يعتمد على
شيء لان الجار يكتفي برائحة الفعل لا بيبكي المقدر لان هذه البكاء الخصوصية ح لانها
ليست سببا قريبا للبكاء قوله ومختبط مما تطيح حكاية حال ماضية قد يورد كما في
بصورة الحال اذ الكان لا مرها يلا لاستقرار في الخيال مع بقاء اثره قوله ومختبط

من

من غير وسيلة اي بغير علقة وسابقة حق تعالى اختبطني فلان من خبطت الشجر
اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها والطوائح جمع مطيحة على حذف الزوائد كما يقال
اعشب فهو عاشب ولا يقال مطيحات على القياس ويجوز ان يكون جمع طائحة للنسب مثل ما وقع
يقال طاح يطوح وطاح يطيح اي ذهب قوله كلواقح اي جمع ملقحة من الالقاح
استثنى كرهن يقال رياح لواقح اي للسحاب ولا يقال ملاقح قوله وما مصدرية
لانها اقل من الموصولة بمعنى التي اهلكتها الطوائح من الاموال قوله ومما يتعلق
بمختبط قال قدس سره في حاشيته وتعلق بيبكي المقدر مما يأباه سليقة الشعر لانه لما
بين سبب الافتقار ناسب ان يبين الاختباط ايضا انتهى مع ان تعليل البكاء
باهلاك الطوائح بصيغة الجمع مما لا يحسن ان يجعل سببا للهلاك قوله اي في كل موضع
حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام فائدة وهي ان التفسير بعد الابهام اوقع في النفس
وفي كل مغنى اما فعل صريح او حرف يؤدي معناه مثل ان الدالة على الثبوت بشرط
ان يكون خبرها ماضيا فان المضارع خبرها يجيء في قوته المقدر وذلك فيما بعد لو نحو
لو ان ذات سوار لطمتني فان لو للشرط وجوابها محذوف والتقدير يسهل علي ويحتمل
ان يكون للتمني وهذا مثل يضرب لمن يتأذى عن دونه واصله ان رجلا شريفا لطمته
امة فحذفت الجملة انما يقدر جملة لانا نفهم نسبة تامة ونعم غير صالحة لان تقديرها لانها
حرف غير مستقل بالمفهومية قوله واذا تنازع الفعلان من قبيل تنازع الغوب قوله
والمقتصر على الفعل يجوز ان يراد بالفعلين العاملان على طريقة تغليب الاكثر على الاقل والاظهر

ثم يزيد مما لا يلايم لان علة البكاء هلاكه بالذات اي سبب كان وايضا الطوائح

على النزع قوله فى الكثير من الفعلين نحو كما صليت وسلمت وباركت وترحمت على ابراهيم و ح

يكون الاخير كالثانى والبواقى كالاول عند البصريين والاول هو الاول والبواقى كالثانى

عند الكوفيين قوله اقتصارا على اقل مراتب التنازع واولها قوله معمول للفعل الاول

اتفاقا فلا يجرى فيه النزاع بين الفريقين سواء اعتبر التنازع بين الفعلين كما اعتبر

بعضهم اولم يعتبر قوله اى هو يستحقه قبل الثانى او هو طالب و[اى بين البصرية والكوفية]هم مطلوب وكلام

مفقود او هو موثر وهم قابل لها والمانع مرتفع قوله ومعنى تنازعهما فيه انه يجب

المعنى بتوجهان اليه لوقوعه بخصوصه وبعمومه ظرفا لنسبتها وانما قلنا بالعموم

ليدخل فيه حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا ولا يخفى ان ذلك التوجه اما

بحسب التوجه الاصلى والطبع او بحسب التصور السابق على التحقق بمعنى تبيين انه لا نزاع

بالفعل حال تحقق الفعلين لوجوده ان كل منهما معمولة ولا حال التصور الذى هو مبدء

للتحقق قوله ويصح ان يكون هو مع وقوعه فى ذلك الموضع اى لا يأبى من حيث انه

واقع فى ذلك الموضع ان يكون معمولا لكل منهما ليتصور النزاع ولا يخفى ان منطلقا

فى حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا لا يأبى وقوعه معمولا للفعل

الثانى بل يأبى عن ذلك تثنية المفعول الاول والتخالف بين المفعولين وان

الضمير المتصل بالفعل من حيث انه واقع فى ذلك الموضع يأبى عن وقوعه معمولا لغير

ذلك الفعل بظهر الفرق بينهما قوله لانه حرف لا يصح اضماره اى استتاره كاستتار

الضمير هكذا قالوا وفيه ان الفاعل هو المتكلم وهو لا يستتر فى الماضى نعم لو كان بدل

انا

انا هو او كان الواجب هو الاتيان بالضمير الغايب لكان الامر كذلك فالانسب ان

يقال لا يمكن الاضمار اما بطريق الاتصال فلان الضمير لا يتصل الا بعامله وما هو

كجزء له والا لبطل عامله ولا جزء له واما بطريق الانفصال فلانه فى صورة تمتنع فيه

وكل من الفريقين التزموا الغاء احد العاملين الا فى المفعول لضرورة ملجئة الى ترك

الغاء فيه ولا يظهر ان الغاء الا بالحذف او بالاضمار بمخالف للمتنازع فيه هذا اذا الفعلان

متوافقين فى اقتضاء الرفع اما اذا كانا مختلفين فتعين الاضمار كقولك ما ضرب

الا انت وما اكرمت الا اياك ولا يخفى ان عدم صحة القطع فى بعض صور الضمير كاف فى

عدم صحة التعميم قوله ومراده بالتنازع الخ لانه المناسب لما هو بصدده وذلك

لانه يخالف ما يقتضيه الاصل السابق على راى البصرية فاضيع الى الاستثناء ويوافقه

على راى الكوفية فيكون فاقعا للاصل السابق واما ذكر اقتضاء المفعول فلتتميم البحث

قوله فلهذا اختص بالاسم الظاهر ان قلت حكم الاسم الظاهر الواقع بعد الا فى عدم امكان

الاضمار كالضمير المنفصل فلا بد من تخصيص الظاهر قلنا لعل المراد جوز القطع بالاضمار

قياسا لكن لم يستعمل الا بطريق الحذف كان ينبغى ان يحذف ولا يجاب بان نوعى الجملة

لا الكلية لصحة الجملة على تقدير اطلاق الاسم قوله واما على مذهب غيرها فلا يمكن قطعه

لان طريق القطع عندهم الخ قال الشيخ الرضى يلزم البصرية فى هذا المقام اى فى مقام ما

ضرب وما اكرم الا انا والا انت مخالفة الكسائى فى مذهبه لانهم يوافقون ههنا انه

اذا وجب حذف الا كالاضمار فلا يستعمل الا كذلك قوله فقد يكون الظاهر يجب

[يعنى واذا تنازع الفعلان وهو بمنزلة الاستثناء غيره ذلك الاصل السابق]

حكم ح

[نفعى قول الصحو والاصل ان يلى الفعل ومانقيضه ... عدم جواز الاضمار الا كذكر لفظا او رتبه وما ذكر نا من قطع ان تنازع باضمار الفاعل فى مخالف نقض ذلك الاصل لان قطعه على مذهب البصرية باضماره فى الاول واعمال الثانى فى الظاهر فى نحو ضربنى واكرمنى زيد فيلزمهم جواز الاضمار من طريق القطع فاضيع الى الاستثناء الاضمار صح الى نفع المحرر]

اللفظ ونه جزاء وبحسب المعنى انه يجاب القسم التنازع وح يكون الجزاء فقوله فان اعلمت

او المقدر الذي هو جاز اعمال كل منهما او فنحو ركما في بعض النسخ قوله وليس هذا قسما

ثالثا من التنازع المذكور لانه تنازع في شئ واحد كما يدل عليه افراده ظاهرا وتكثيره ايضا

قوله مختلفين حال والعامل فيه معنى فعل يستفاد من الضمير المستتر في قوله فقد

يكون من هو من التنازع الفعلين لمدلول عليه بقوله فقد تنازع الفعلان لان

العامل نفس الضمير فيكون هذا التركيب مثل هذا زيد قائما في ان العامل فيه فعل تنبيه

قوله لقربه اى لقرب الطالب من المطلوب وعدم لزوم الفصل بالاجنبي دون وجوه الاستعمال

الشايع ان قلت اذا كان القرب مرجحا كان ينبغي ان يؤتى بجواب الشرط عند

اجتماعهما اى الشرط والقسم لا بجواب القسم مثل والله ان اتيتني لاكرمنك قلنا

القرب مرجح عند تساوي مرتبتي القريب والبعيد وليس القسم واداة الشرط في مرتبة

لان القسم اقوى في اقتضاء التصدر قوله لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير

اعلم ان الغرض من التفسير ان كان منحصرا في رفع الالتباس وازالة الحيرة كما في

الشان وضمير نعم رجلا وربه رجلا فلا نزاع في جواز الاضمار قبل الذكر لان المفسر نفس

في كونه مرجعا وان لم يكن منحصرا فيه بل كان مذكورا لكونه فاعلا او مفعولا الى غير ذلك

فمنهم من منع وان كان في العمدة لان المفسر لا يتعين ان يكون مرجعا فلا تزول الحيرة

ومنهم من جوز في العمدة كما نحن فيه وقالوا ان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل

الذكر فجاز في العمدة وان لم يكن نفسا فيه قوله ولعدم لزوم التكرار بالذكر وليس على

لانه نفس غيره ح

التكرار

الكرار اظهار المفعول في نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلق لاختلاف اللفظ

افراده وتثنية قوله دون حذف ظرف لا ضمرت قوله لانه لا يجوز حذف الفاعل هذه مقولة مشهورة

قد اعترض عليها بان الفاعل قد يحذف كما في المصدر وكفاعل نحو ما ضرب واكرم الا انا وفي نحو

اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم وهو فاعل عند سيبويه وفي نحو اضربن واكرموا القوم بحذف الواو

والياء في الاول والواو في الثاني بسبب التقاء الساكنين وقد اجيب عنها اما عن الاول فبان

المصدر قد نزل منزلة الجوامد فلم يعمل لا اللفظ ولا التقدير واما عن البواقي فبانها من باب تقدير الفاعل

التنازع محذوف نسيا وفيه بحث لان المحذوف في باب التنازع لو كان كذلك لزم ان يكون منويا

في مثل ضربت واكرمت زيدا نزلا منزلة اللازم فلم يكن من باب التنازع لعدم اقتضائه المفعول ولزم وجوب الفعل

بلا فاعل في مثل ما ضرب واكرم الا زيد فالاقرب ان يعتذر عن البواقي اما في مثل ما قام واكرم الا انا

فبانه في قوة ما تستثنى وزيد من بين قوم فهو فيهم واما عن نحو اسمع بهم وابصر فبانه ليس

مما ذهب اليه الجمهور بانه من زيد مفعول للزوم لجار وكون فعله في صورة ما يلزم استتار فاعله واما

عن الاضربن فان الضمة والكسرة بعض الواو والياء فكان الفاعل غير محذوف في الحقيقة الكل

قوله خلافا للكسائي اى احد يخالف قول الاضمار قول الكسائي خلافا قوله وجاز الجملة

اعتراضية ذكرت لبيان قول الفراء قوله دون عنه تشريك الرافعين فيلزم تواردهما العاملين

على معمول واحد وذلك غير جائز وذلك لان العوامل النحوية بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم

قوله ورواية المتن غير مشهورة عنه قال الشيخ الرضي الرواية الصحيحة عنه يخالف ما في المتن

وهي ما ذكره قدس سره وكان تحمل على رواية الصحيحة بان يقول منع اضمار الفاعل في الاول

الرواية الصحيحة

مثل نعم ح

والمحذوف في باب تقدير الفاعل لانه يجب حذفه نسيا

اتصاله به ويكون معنى جاز انه جاز اتصال الفاعل بالفعل خلافا للفراء فانه لا يجوز بل يقول بما
اي الكسائي
نقلنا عنه او بان يقول جاز اعمال الثاني فقط في جميع الصور خلافا للفراء فانه لا يجوز ذلك فيما
اذا اتفق في طلب الفاعل فانه يشترك الخ قوله ان استغنى عنه بشرط استغنى عن الجزاء لتقدم ما يدل
حذف جزاءه … في تقديره هذا القول شرط
عليه قوله لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسب لان مفعوليه بالحقيقة مضمون المفعولين لانه متعلق
الحسبان والعلم فلو حذف احد مفعوليه لزم حذف بعض الاجزاء المفعول الواحد واعترض
عليه بانه يجوز في السعة وغيرها وان كان قليلا لان كلا منهما في الظاهر مفعول براسه ومنه
قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم
هو خيرا لهم قوله فليلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة اعترض عليه بان العلة المجوزة للاضمار
قبل الذكر في الفضلة في الفاعل هي امتناع حذفه وهو منتف هنا مع ان امتناع الاضمار قبل
الذكر في الفضلة لا يقتضي عدم الاضمار مطلقا لجواز الاضمار بعد الذكر لكن فيه انه يلزم الفصل بين
المبتدأ والخبر بالاجنبي وهو قبيح قوله على المذهب المختار اي الوجه المختار وهو على اتفاق الطائفتين
ولما كان الحذف وجها مرجوحا حمل قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه على اعمال الثاني والا لزم حمل
افصح الكلام على الوجه المرجوح قوله الا ان يمنع مانع اي اضمرت في جميع الصور الا وقت منع
مانع قوله وهو انه لو اضمر لكونه خالف المفعول الاول وما قبل المفعول الاول بكل واحد بعيد
قوله ولو اضمر مثنى خالف المرجع قال الشيخ الرضي جاز مخالفة المضمر للمرجع اذا لم يلتبس المخالفة
بينهما فان قيل فان كانت واحدة وقبلان كن … والضمير للاول فيجوز حسبني وحسبتهما
اياهما الزيدان منطلقا وفي التوضيح بحث للفرق البين بين الاصل والفرع قوله ولا يخفى انه لا يجوز

التنازع

ل
التنازع الا مبني على ان تأويل المفعول الاول بكل واحد محال بعبارة قوله وما استدل لا يجا
لقائل ان يقول لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول والا لزم حمل كلامه على الوجه المرجوح
وهو حذف المفعول لانا نقول الحذف لضرورة الشعر الوزن قوله لادنى معيشة المعيشة
زندگانی وانچه بان زندگی کنی واحراء هو هذا قوله وقول امرء القيس خرج باسمه
تنبيها على قوة الاستشهاد وضرورة الجواب عنه وقوله كفاني بدل او بيان لقوله قوله على تقدير
توجه كل من كفاني الخ ان قلت هذا انما كان لو لم اطلب معطوفا على كفاني اما لو كان جملة
حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية فلا يلزم هذا الخ قلنا لا يجوز الاول للزوم
تقييد الجزاء بنقيض الشرط ولا الاخيران للزوم حمل الكلام على التاكيد دون التاسيس
مع ان واو العطف والاعتراض يتبعد من … كذلك لان نفي السعي يستلزم نفي الطلب
ان قلت السعي الطلب البليغ فيكون اخص من الطلب ونفي الخاص لا يستلزم نفي العام
قلنا المراد بالسعي ههنا الطلب مطلقا لان الكفاية يحتاج الى الطلب لا الى الطلب البليغ قوله
استلزامه عدم السعي وجعل نقيض الشرط جزاء له قوله وثبوت طلب المعنى في كل منهما
اما منافاته لعدم السعي فلما مر من ان المراد من السعي الطلب واما منافاته لعدم الكفاية
راک
فلما يدل عليه صريح الشرطية قوله فعلى هذا ينبغي ان يكون ان قلت يلزم ح عدم صحة الاستد
بلو ولكن السعي قلنا لا نسلم انه معطوف على الجزاء لجواز ان يكون جملة حالية او معترضة
او معطوفة على الشرطية وحاصل البيت انه لم يطلب في الزمان الماضي قليلا من المال ولا
يجوز … يطلب في الحال … الا انه … ولو سلم فنقول صحة الاستدراک

باعتبار توصيف المجد بالمؤثل او باعتبار شهرة طلبه في الازمنة الاتية وبيان ذلك انه لما قال

طلبة المجد كان يتوهم ان يتوهم انه طلب المجد اما في بعض الازمنة الماضية او في شان

العاقل القناعة وعدم الاكتساب على طلبها يعني قد فوت ولكن اسعى لكن يجوز ان

ينافس في الوجه الاول بان القرينة على اعتبار المجد البيت الاتي وهو تقييد بالمؤثل فالمقام

تقديم المجد المؤثل لا تقدير المجد مطلقا **قوله** لشدة اتصاله بالفاعل بقيامه مقام الفاعل واشتراكه

معه في الاحكام **قوله** كل مفعول فيه ان المنظور في التعريف لجنس لا الفرد فلا يصح نقضه كل

فلعله اقحم الاشعار بالظرفية **قوله** حذف فاعله بالمعنى المذكور لا الفاعل الحقيقي فلا يرد النقض

بانبت الربيع البقل لان الفاعل بالمعنى المذكور مذكور لا محذوف **قوله** واقيم هو اي الغير

المتمكن لئلا يتوهم اسناد الفعل الى قوله مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة على الجملة لو وقعت

صفة عن الضمير **قوله** فعل اي الى المفعول المجهول يعني انه اراده بالعلم المشهور او صافه اوازاه

بالشخص **قوله** ويجوز تقديم معطوف اي الى الفعل وكونها **قوله** ولا يقع اي لا يصح وقوعه

لانه لا يقع في الاستعمال والا لكان لا انسب ان يقول لم تقع وان لا يخص الحكم بالمفعول

الثالث من باب اعلمت لان الثاني منه ايضا لم يقع في الاستعمال مقام الفاعل المفعول

الثاني نقل ان المتاخرين جوزوا وقوعه موقع الفاعل وقالوا الامتناع في ان يكون المسند

الى المسند اليه بشيء اخر نعم لا يجوز ان يكون مسندا اليه لذلك الامر **قوله** والمفعول له

والمفعول معه كذلك لم يكتف بعطف الاخر على الاخر وتقديم مع اختصاره للتنبيه على صحة اتفاق

ان الامتناع في المفعول الثاني والثالث اتم منه لان الامتناع في هذين المفعولين وان اتفق

الكل

الكل فيه وذلك لوضوح الدليل فيكون فيه مبالغة في رد من جوز قيامهما مقام الفاعل

بلا لام قيل بالام ايضا لا يقع لانه ليس من ضرورات الفعل فلا يشبه الفاعل فلا يقوم مقامه

وكذا المفعول معه **قوله** لان النصب فيه مشعر بالعلية له لانه على تقدير اللام الدالة على العلية لا

يقال ينبغي ان لا يقع الظرف ايضا مقام الفاعل لان النصب فيه مشعر بالظرفية لانا نقول

ربما يحصل الاشعار بالظرفية بنفس اللفظ نعم يجوز ان ينافس بجواز اشعار القرينة بالعلية

وقيل ان المفعول له لا يقع مقام الفاعل لكونه جواب لم ولا يصح السؤال بلم قبل تمام الحكم

ثم اعترض بانه يوجب امتناع ضرب للتاديب والمفعول بان المنصوب جواب لم دون

المجرور والحكم وللقائل ان يقول ايضا انه ليس جوابا عن سوال نشاء من الفعل المذكور كيف

ولو كان كذلك لكان معمولا للمقدر لا المذكور فمعنى قولهم ان المفعول له جواب لم انه مع عامله

يصح ان يذكر في جواب السوال عن اللمية كما اذا قيل لك لم ضربت قلت ضربت للتاديب **قوله**

تعين خلافا للكوفيين وبعض المتاخرين فانهم ذهبوا الى انه اولى لاستدلال بالقراءة الشاذة

في قوله تعالى ليجزي قوما بما كانوا يكسبون بالنصب وقراءة ابي جعفر المدني ليجزى قوما بما كانوا يكسبون

وقراءة عاصم وكذلك نجي المؤمنين على اضمار المصدر **قوله** لشدة شبهه بالفاعل قيل

لبناء الفعل المجهول وكون اسناده الى حقيقة والى غيره مجاز ولا يصار الى غير الحقيقة

مع امكانها وفيه ان معنى قولهم لا يصار الى المجاز مع امكان الحقيقة ان الكلام الذي يحتمل

بين الحقيقة والمجاز فالحمل على معنى الحقيقة متعين لان الكلام بالحقيقة متعين مع امكان

المتكلم بالمجاز فالظاهر ان يقال ان الاسناد الى ما سواه مجاز عقلي ولا يحكم بالمجاز العقلي مع وجود

والمفعول بالواسطة

قلت

مع ما هو ان ابا على قد بين لما الزمان والمكان والمصدر فلعل النسبة الى الاخيرة فظا

واما النسبة الى الاولين فلان هذا الفعل لما كان موضوعا لان ينسب الى ما هو محل للفعل

للفعل وقابل له ذلك الا ولان محلين للافعال وهى مؤثرة فيها نوع تأثير حتى يعرفا بها

وكان

كانا شبيهين بالمحل القابل واما النسبة الى المصدر فلانه اثر الفعل وذلك لان قولك سير بزيد سير

شديد فى قوة فعل سير شديد ان قلت هذا التحقيق يقتضى نقل النسبة الايقاعية الى سائر المفاعيل

عند قيامه مقام الفاعل وهذا النقل لا يتصور مع وجود حرف الجر نحو ضرب فى الدار فان النسبة

فى ليست الا ما استفيد من حرف الجر فمعنى ضرب فى الدار ان الدار مضروب فيها لا انها مضروبة

مجازا قلنا هذا النقل بالمفعول بلا واسطة اما المفعول بالواسطة فلا نقل هناك لان

الربط المستفاد من الواسطة ربط حقيقى لا مجازى تبقى هنا شيئان احدهما ان ما

ذكره يقتضى ان يكون نسبة الفعل المتعدى بالحروف الى المفعول بواسطة نسبة الى ما

هو له فينبغى ان يتعين لنيابة مقام الفاعل اذا وجد نحو مر بزيد يوم الجمعة مع ان

التصريح بخلافه وثانيهما ان نسبة الى سائر المفاعيل لما كانت بطريق النقل وجب

فى قيامه مقام الفاعل وصول الواسطة عليها ولم اجد فى ذلك نقلا اذ لا فائدة

فيه والفاعل محل الفائدة فيجب ان يكون ما يقوم مقامه محلا لها ولهذا لا يقع الزمان

والمكان المبهمان مقام الفاعل اذ لا فائدة للفعل عليهما فعلى هذا وجب تقييد قوله فالجميع

سواء بما سنذكره قوله شبهه بالفاعل بلا واسطة وانما قيده بذلك لان الظرف وان

كان معه فى المفعول فيه عند المص فلا يظهر فى القول بالتشبيه قوله وان لم يكن فالجميع

سواء

سواء قيل لو قال والبواقى سواء لكان اخصر واظهر يعنى ان البواقى سواء فى جواز

وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقعه وفيه ان حال البواقى قد علمت على

تقدير وجود المفعول به وانما المجهول حالها على تقدير عدمه للتعرض لها على تقدير وجوده

فتركه مع ان اراد التصريح به من قال ان المفعول به والبواقى على تقدير عدمه ليست

سواء كما اراد التصريح به من قال ان المفعول به اذا وجد مع المفاعيل لم يتعين فقال

واذا وجد الخ قوله اى جميع ما سوى المفعول به هو الزمان المعين والمكان المعين والمصدر

المقيد والمفعول بالواسطة ان قلت ينبغى ان يكون المفعول بالواسطة ممتنعا لان يقوم مقام

الفاعل لانه مفعول به قلنا صورة الجر لما كان منافية لحالة الفاعل اعنى الرفع فيه ان

يكون فى درجة المفعول بلا واسطة قوله سواء فى جواز وقوعها موقع الفاعل لا يخفى

ان هذا التقييد مما يسبق الى الذهن بلا شبهة يعنى انه لم يرد الاستواء الشامل لجواز وقوعها

موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقع الفاعل ان لا يكون لتر تيبه جزاء على قوله وان لم

يكن معنى له قوله لان فيه معنى الفاعلية ولا يخفى ان هذا الدليل يقتضى ان يكون الاول من باب علمت

اولى من ثانيه لانه وان كان مفعولا للاعلام فاعل للعلم قوله واما عنده فان قلت يجوز

رفع الالتباس بلزوم المفعول الثانى فى مركزه قلنا خوف الالتباس باق لان التأخير

وان دل على انه مفعول ثان لكنه كما كان مع ذلك صالحا لان يكون مفعولا اول وهو

اولى بان يقوم مقام الفاعل امكن ان يقع الشبهة والاشتباه وكثيرا ما يحترز عن ضعف اللبس

قوله ومنها المبتدأ عطف على قوله فمنه الفاعل قوله او فى جملة الخ توضيح بيان للحاصل المعنى

لا ان من للتبعيض ويحتمل ان يريد التبعيض بتقدير مضاف اى من جملة افراده قوله يعلم

ما هو الاصل فيهما اى من باب المبتداء والخبر وهو ان المبتداء مسند اليه وان ما افاد كان مسندا

فانه مبتداء باعتبار اليه بالضرورة ولهذا لم يكن قايم فى اقايم ابوه زيد مبتداء لاحتمال ان يكون

خبر الم لزيد وليس هذا القسم من المبتداء خبرا لانه مع مرفوعه كلام تام كالفعل مع فاعله فلا معنى

لتقدير خبر مسند اليه كما تكلف كثير من النحاة قوله واشتراكهما فى العامل معنوى وهو ههنا تجريد

الاسم لاسم عن العوامل اللفظية للاسناد اى اسناده الى شىء او اسناد شىء اليه قوله

هو قيل اى بصيغة الفصل الدال على الحكم ههنا ودون بكونه ان تبين مع الحكم مستفاد حصر

مقام التعريف للزوم اطراده وانعكاسه ما لانه اكتفى فى بعض الحدود بدلالة هو صورة

التمييز على صورة الكتعة اولانه اراد التعريف بالحصر ليكون ردا على من زعم ان

اسم الفعل مبتداء وفيه نظر لان صيغة الفصل تفيد حصر المسند اليه فى المسند لا عكسه فيفيد

حصره على المسند ولو سلم انه لا اصل الحصر فنقول ان اسم الفعل مبتداء عندهم فكيف يصح الحصر

على زعمه اللهم الا ان يقال اراد حصر المبتداء الذى اتفق عليه ومن الواجب ان يحمل عليه

ليصح التعريف ولا يخفى ان الحصر ليس بالحق قوله الاسم لم يرد بالاسم ما يقابل الصفة

كما يتوهم مقابلته للصفة لجواز ان يكون هذا القسم من المبتداء صفة مثل ضارب

فى زيد ضارب المحمول على زيد قوله او تقديرا او تاويلا وذلك فيما يصح الاسم موضعه كقوله

وان تصوموا وسواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم قوله المجرد قيل انما يصح لفظ التجريد

مع انه يقتضي سبق وجود لان امكان الوجود واحتماله نزل منزلة الوجود كقولك

فيه

فيه فهم البر قوله اللفظية من قبيل نسبة الجزئى الى الكلى قوله اى الذى لم يوجد فيه عامل

لفظى اصلا يعنى ان العبارة وان كانت ظاهرة فى سلب العموم لكن المراد عموم السلب

اما باعتبار ان اللام ابطلت معنى الجمعية فصار الجنس منفيا او باعتبار ان سلب العموم وان

كان اعم من عموم السلب لكن المراد هو هذا بقرينة المقام واما التوجيه بان العبارة

وان حملت على العدول افادت عموم السلب فغير ظاهر وانما اكد النفى بقوله اصلا ردا على من زعم

ان المراد بالعوامل اللفظية نواسخ المبتداء والخبر ككان وان واخواتها لئلا ينتقض التعريف بقولك

بحسبك زيد وذلك لان الذهن لا ينتقل من العوامل اللفظية الى خصوص النواسخ قوله

وكذا اراد بالعامل اللفظى ما يكون مؤثرا فى المعنى وذلك لان الظاهر ان يكون مؤثر لفظا مؤثر

معنى ولك ان تقول ايضا ان الحرف الزائد كالمعدوم وان التجرد اعم من ان يكون حقيقيا

او حكميا ان قلت ينبغى ان لا يجوز العطف على محل اسم ان بناء على كونه مرفوعا محلا بالابتداء

قلنا لعل جوازه مبنى على توهم ان اسمها كان مبتداء ولا يجاب بان ان لا يغير معنى الجملة

فكانت كالحروف الزائدة فانها لتاكيد اما اولا فلدخول اسمها فى حد المبتداء واما ثانيا

فلانه غير حاسم لمادة الشبهة لجواز العطف على محل اسم لا التى لنفى الجنس مع انها

مغيرة لمعنى الجملة ولا يصح الجواب عنه بان العطف ليس على محل اسم لا بل على المجموع لتركب

لا واسمها لان العطف سالبة لا صدقها الموضوع قوله وثانى قسمى المبتداء قد

اسناد بها ان المبتداء مشترك معنوى لا ان لفظ المبتداء مشترك لفظى كما ذهب

اليه الشيخ الرضى الا لزم استعمال اللفظ المشترك فى معنيين قوله او الصفة لفظة او

قوله فى قبيل نسبة الجزئى الى الكلى جواب عن سؤال مقدر وهو ان المغايرة بين المنسوب والمنسوب اليه لازم لئلا يلزم نسبة الشىء الى نفسه وهذه المغايرة ليس فى هذا الكلام فاجاب الفاضل عنه بهذا القول يعنى ان المنسوب جزئيات العوامل مثل كان وغيرها والمنسوب اليه اللفظى الكلى الشامل لعوامل ولغيرها فلا يلزم نسبة الشىء الى نفسه

اللفظ المشترك يدل على جميع معانيه ولا يراد شىء منها الا بالقرينة

بحال انتفاء

لانفصال الحقيقي ومن منع الخلو دون الجمع لم يات بشيء لان استحالة اجتماع القسمين
بين واما امتناع ارتفاعهما فلو ثبت كان بالاستواء اعترض عليه بان التعريف ينتقض
بقايم في اقايم ابوه زيد لصدق التعريف عليه مع انه ليس مبتدأ كما ذكرنا واجيب عنه بتقييد
الصفة ايضا بكون غير ما لم يكن صالحا لكونه مبتدأ لها ولا يخفى ان التعريف لا يدل
على نفسه ذلك قوله او جارة بمجرورها كثر بشيء فانه نفسه لا اقريش قوله الواقعة بعد
حرف النفي او الف الاستفهام الاولى صدف هذا حرف ولا الف ليكون اخصر واشمل فيدخل انما و
غيره وهل وغيرها من كلمات الاستفهام قوله وتخصيص ذكر الالف للاصالة ولا يخفى ان مثل هذا
الاعتبار لا يناسب التعريف كهل والهمزة واين ومتى وكيف وكم وايان التمثيل بهل وما
ذكرناه ظ واما التمثيل بمن فلا يصح لان منقول من قايم ابوه لان قايم صفة صالحة
لان يكون خبر المن مع ما يصلح ان يكون خبرا لا يصلح ان يكون مبتدأ ولعل تمثيله بقوله
من ضارب زيد عمرا ان من مفعول الضارب وقس عليه ما قوله او يجري مجراه بتقديم
المعطوف او من باب عموم المجاز ولكن ان تريد بالظاهر معناه اللغوي اي البارز
قوله لم يجز تثنية على اللغة المشهورة قوله كون الصفة مبتدأ الخ قيل لم يجتنبوا
عن التباس المبتدأ بالفاعل في مثل اقايم زيد واجتنبوا عن التباس المبتدأ بالفاعل في
مثل اقايم زيد واجتنبوا عن مثل زيد قام فلم يجوزوا تاخير المبتدأ فيه فاجيب بان جواز الوجهين
اذا فلم يجوزوا وهو زيد في قام زيد
ليس الا فيما كان كل من الوجهين مخالفا للاصل كما نحن فيه فان في جعل زيد في اقايم زيد
فاعلا خلافا للاصل وهو جعل الصفة المسند وفي جعله مبتدأ خلافا للاصل اخر وهو تغيير النظم

الطبيعي

والنكر ان المعنى نعلم تعريف المبتدأ في طبعه ثم قال هو المجرد عن العوامل اه او الصفة الواقعة بعد حرف النفي

وهو التباس المبتدأ بالفاعل في زيد قام على طريق التاخير

الطبيعي للمبتدأ والالتباس المحذور ليس الا فيما كان احد الوجهين موافقا للاصل فيسبق
الذهن الى ما هو الاصل من غير معارض فيورث التشويش والالتباس قوله اي هو الاسم
المجرد ولك ان تقول اي هو ذكر مرفوع مجرد الخ لانه ذكر اسم مرفوع فلا يصدق التعريف على
يضرب في يضرب زيد لانه ليس مرفوعا بالمعنى المذكور وهذا الوجه اسلم من تقدير الاسم لان المراد
بيان كان الاسم حقيقة خرج عنه بعض الاخبار وهو ما اذا كان مركبا او لفظا يراد به
نفسه كالجملة وضرب ومن وان كان الاسم حقيقة او حكما دخل فيه المثال المذكور لحقه
ايضا مع انه خرج بخلافه وذلك لصحة التعبير عنهما بالاسم ويمكن ان يقال ان المثال المذكور
لا يصح التعبير عنه بالاسم مع بقاء ربطه فان ربطه بيضرب الى زيد ليس بمعنى هو هو
وربط الاسم الذي اقيم مقامه الى زيد بمعنى هو هو ثم نفى امر صحة الفهم الا ان يراد بالاسم
الكلم لفظ بعد واحدا او يصح التعبير عنه بالاسم قوله فلا يصدق على يضرب في زيد يضرب
وكذا لا يصدق على يضرب في زيد يضرب قوله اي ما يوقع به الاسناد فيه اشارة الى
ان الباء متعلقة بالايقاع المتضمن لا بالاسناد لانه بنفسه متعلق بالمسند فلا حاجة
الى الباء قوله ولك ان تقول المراد به بالمسند به المبتدأ بقرينة انهما كانا قبل زمان
كما اشار اليه بذكرهما في العنوان قوله وتحمل الباء بمعنى الى قال قدس سره في
الحاشية وكان النكتة في تغيير العبارة ان لا يشتبه بالمسند اليه المذكور في تعريف
المبتدأ وجه يظهر بقوله فائدة والا لا حاجة اليه انتهى قد بينا وجه عدم الاحتياج
قوله وعلى التقدير ان يخرج به القسم الثاني من المبتدأ كما يخرج به يضرب في يضرب

زيد لكن فيه ان ضاربا في زيد ضارب ابوه يخرج عنه لانه مسند الى فاعله لا الى المبتدأ مع انه
خبر اللهم الا ان يقال ان الخبر هو مجموع اسم الفاعل وفاعله لا اسم الفاعل وحده لكن
لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب اجرى الاعراب على الجزء القابل للاعراب او يقال المراد
بالاسناد الى المبتدأ اعم من ان يكون اسنادا الى المبتدأ نفسه كما في زيد جسم او الى ضميره او الى متعلقه
وفيه نظر لان ضاربا لم يسند الى شيء اصلا لان الاسناد هو النسبة التامة ونسبة
ضارب الى فاعله ليست تامة ولانه يصدق على يضرب في زيد يضرب ابوه ويضرب في زيد يضرب
ويضرب في زيد ابوه يضرب مع انها ليست اخبارا لزيد قوله اي تجريد الاسم ان قيل التجريد
عدمي فلا يؤثر قال والد ان يفسر الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد
اليه او اسناده الى شيء فلان العوامل في كلام العرب علامات لا تأثير للمتكلم لا مؤثرات والعدم.
الخاص يجوز ان يكون علامة مع ان ما جعله اولى امر اعتباري فلا يصح ان يكون مؤثرا
قوله ليسند الى شيء كما في القسم الثاني من المبتدأ او يسند اليه شيء كما في القسم الاول
من المبتدأ وانما قال ذلك ليخرج التجريد الذي يكون للتعداد قوله فيعمل الابتداء
عامل في المبتدأ والخبر لطلبه لهما على السواء قوله وقال اخرون هذا الوجه قوي عند الشيخ
الرضي وههنا قول ثالث فكانه قد سقط لم يعتد بها قوله لان المبتدأ ذات والخبر حال
من احوالها غالبا فلا يرد النقض بقولك المنطلق زيد ان قيل هذا الدليل جار في الفاعل
فينبغي ان يكون اصله التقديم اجيب بان تقديم الحكم في الجملة الفعلية لكونه عاملا في المحكوم
عليه وفي رتبة العامل قبل مرتبة المعمول وانما اعتبر الامر اللفظي دون الامر المعنوي لان
الامر.

الامر اللفظي طارئ والاعتبار بالطارئ دون المحفوظ وعليه وبان الفعل محتاج الى الاسم
والاسم مستقل عن الفعل فارادوا في الجملة المركبة منهما تقديم ان قصر بالكامل قوله ومن
ثم اشارة بطريق الاستعارة الى الحكم السابق فان الحكم الذي يستخرج منه شيء شبه
بالمكان قوله جاز في داره زيد انما لم يقل في داره رجل او لاحد ان يناقش في اضافة
تقديمه لوجوب تأخيره اعلم انهم اختلفوا في جواز في داره قيام زيد منعه بعضهم لان ما
اضيف اليه المبتدأ وليس له التقدم وجوزه الاخفش لان المضاف اليه شديد الاتصال
بالمبتدأ فله حكم المبتدأ وقد جاء في الكفاية [illegible] قوله وقد يكون المبتدأ انما لم
يتقدم عليه مواضع لزوم تقديم المبتدأ على الخبر وعكسه مع انه المناسب للاصل الذي
فهو انما لئلا يلزم الانتشار بينه وبين الاصلين الاخرين وهما تعريف المبتدأ
وافراد الخبر المفهومين من لفظة قد في قوله قد يكون المبتدأ نكرة وفي قوله والخبر قد
يكون جملة ولئلا يلزم تقديم ما يبتني ابتناء على ما يبتني عليه كما يظهر عند التفصيل قوله وتخصص
المبهم القول بان الحكم على الطبيعة مستفادة من المعرف بلام الجنس فهم قوله وخص الحكم
عليها فالكل مستفاد من المنكر غير ظاهر قوله بوجه ما زائدة او صفة لما كان التخصيص منحصرا
في الاشياء المذكورة كان للنحاة ان يقول لو تخصصت بمثل ولعبد مؤمن الخ لان لفظة ما
تنبئ عن عدم الانحصار قوله بمثل اشتراكهما واصلها لا اتيهما او بتنويع قوله وحيث وصفها بالمؤ
تخصص بالصفة التخصص الجزئي بالصفة مصحح واما التخصيص النوعي بها كما في المجاز
المذكور ففي كونه مصححا مناقشة لانه لو كان مصححا لزم صحة الابتداء بانسان بالصحة

قوله وبأعم منه عطف على قوله بأن يراد أي ولزم صحة الابتداء بالأعم من الانسان أعني جسم نام
ضرورة جرمه حجر لأن الجسم هنا تخصيص تخصيصا نوعيا بالنما حسبما رحمه الله عليه

الابتداء بتخصيصه وهو حيوان ناطق وبأعم منه أعني جسما ناميا اللهم الا ان يفرق بين
التخصيص الرافع للاشتراك بالفعل والخصوصية التابعة للمفهوم في نفسه ان قلت اذا لم يكن
من باب التخصيص بالصفة فمن أي باب هو قلنا من باب التخصيص بالعموم اذ لا يشذ به
فرد ما عن هذا الحكم فالعموم فيه أظهر من عموم تمرة خير من جرادة لاحتمال خروج المعدودة وهو قسم من التمرة
عنه ان قلت لو لم يوصف العبد بالمؤمن لم يصح الابتداء به لعدم صحة الحكم قلنا فرق بين
صحة الحكم وصحة الابتداء فان الحكم بان الاربعة نصف الاثنين سقيم والابتداء بها صحيح
فيكون نظير كل رجل كافر في النار ان قلت فرق بينهما فان العموم في كل رجل جاء من قبل
كل وعموم تمثال المفروض انما جاء من قبل الصفة لان النكرة الموصوفة تعم قلنا الصفة
جاءت لتخفيف المصحح لا للتصحيح قوله فان المتكلم بهذا الكلام يعلم فيه ان هذا التخصيص
عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار ولا اختصاص فيصحح هو الاختصاص عند المخاطب
وفيه ايضا ان هذا التخصيص متحقق في رجل في الدار فينبغي ان يمتنع الابتداء به مع انه صحيح
فتثبت وتحقق يعني ان المراد بالتخصيص هنا التعيين بقطع الاحتمال او تقليلها
فلا يرد ما قيل من لا تخصيص هنا لان التخصيص ان يجعل لبعض من الجنس شيئا ليس لسائر
امثاله قوله فانه لا تعدد في جميع الافراد وخلاصة هذا الوجه جاز فيما اذا اريد بالنكرة نفس
الطبيعة فانه لا تعدد فيها بل هي امر واحد قوله نحو تمرة خير من جرادة فان فيه معنى العموم
لان الطبيعة النكرية تقتضي التفضيل على الطبيعة الجرادية فيعم الحكم كل فرد ولان
فرد من جنس اذا فضل على فرد آخر من جنس آخر من غير خصوصية علم ان التفضيل بينهما

وهاصفتان للعبد فيكون العموم في العبد
في عموم العبد باعتبار اضافة الكافر والمؤمن
مع تمييز الصفة
فتتوقف بيانا

باعتبار

باعتبار الاندراج في الجنس فيعم الكل او لان العبارة لما لم تدل على خصوص فرد كان تخصيص
ان يراد الجميع حذرا عن الترجيح بلا مرجح كما قالوا في لام الاستغراق في المقام الخطابي قوله
لتخصيصه بما يتخصص به الفاعل لا يخفى ما فيه من التكلف لانه جعل بمنزلة ما في تخصيصه خفاء
قوله او يستعمل في موضع ما اشتهر نه انات الاكثر يعني ان الكلام محمول على التقديم والتأخير
كما قالوا في انا عرفت قوله وما تخصص به الفاعل قيل ذكره قبل معنى تخصيصه الفاعل بتقديم الحكم
ان الفاعل يصير في حكم المعرفة وحالها يعني ان السامع كما لا يتنفر من اصغاء الكلام اذا حكم
على معرفة فلا يفوت الغرض من الكلام كذلك لا يتنفر عن الاصغاء اذا كان الحكم بعدها فلا يخل
النكرة بالافهام قوله فذلك يكون خيرا لا بالنسبة الى الكلب واما بالنسبة اليه فشر قوله فيتعدد
وصف يجوز ح ان يكون باب التخصيص بالصفة ولكن ان نقول ان التنوين للتعظيم فلا قادح
الى التقدير قوله علم ح تخفى ما اذا قيل قائم رجل فان قائما يحتمل ان يكون مبتدأ ولذلك خص
بالظرف وفيه بحث اذ قائم لا يحتمل ان يكون مبتدأ من قسمي المبتدأ ولكن ان نقول التخصيص
بالظرف سعة للتخصيص بالنسبة الى المتكلم فيه ان هذا الاجرى في كل ما غاية لب بمعنى ويل لك
وويل لك لان الويل الهلاك وان ويل لك لعدم الفائدة بل معناه الهلاك والقول بان المراد
بالويل دعاء الشر لك اصلاف لهم الحسب على السبب فيكون دعاء الشر لك بعيد فالاولى
ان يقال تنكير سلام لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا واما افراد الى دو مجرور وتقديم
الاهتمام الحاجة الى الخبر او اذا لو قدم الخبر لربما ذهب الوهم الى اللغة قوله او اصله سلمت سلاما
تكلم فيه ان لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كسبحت من

سبحان الله فمعنى سلمت قلت سلام عليك فمعنى مصدره قولك سلام عليك فان يكون معنى سلام
عليك بمعنى مصدر سلمك الله اى جعلك الله سالما فالاصل سلمك الله سلاما فلم يتعين تخصيصه
بالمتكلم بل بالغائب ان قلت يرد على اعتباره ان لا معنى لذكر عليك بعد استغنائه بسلم معنى قلنا
التقدير بحسب الاصل سلمك الله من دون ذكر عليك فلما حذف الفعل مع متعلقه وقصد الدوام
زيد لفظ عليك نعم يرد على تزييفه انا لا نسلم بطلان قول سلام عليك عليك لان قوله ثانيا وسلام
وسلام عليك بيان او بدل او مفعول وعليك خبر وهذا المعنى مستقيم ان قلت فيه تكرار الخطاب
قلنا الخطاب الثانى لتعيين المخاطب بالارادة من اللفظ الصالح لان يراد به كل مخاطب
فلا تكرار نعم له ان يقول ان هذا المعنى يلزم او لكن يمكن التزييف بوجه آخر على ما قيل وهو
لزوم اخذ المصدر فى المصدر فيه واو هو فى المصدر يحتاج الى التفسير مرة اخرى فيتسلسل
واجيب عنه بان معنى سلمت قلت السلام عليك وهو عين المصدر ولم يحتج الى التفسير لانه
معروف وبان معنى سلمت معناه قلت سلمك الله اى جعلك سالما ولك ان تقول ايضا
ان السلام المذكور مأخوذ فى المصدر بمعنى سلمك الله كما ان سبحان الله مأخوذ فى تفسير سبح بمعنى
قلت سبحان الله مصدر سبح بمعنى نزه قوله وعدول الى الرفع لقصد الدوام لان النصب يدل
والفعل على الحدث قوله اى سلام من قبيل فى التفسير مثل قوله هذا رجح الاضمار من النكرة
على الفائدة الضابطة فى تجويز الاخبار عن المبتدأ وكذا على سواء كانا معرفتين او نكرتين جهل
المخاطب بالنسبة فان كان جاهلا بهما صح الاخبار وان كان المخبر عنه نكرة وان كان عالما بهما لم
يصح الاخبار وان كان المخبر عنه معرفة قوله وهذا القول اقرب الى الصواب لظهور وجهه وورود [illegible]

عليه

عليه كغدو نحو وجوه يومئذ ناظرة وهل من مزيد وقول فيوم لنا ويوم علينا الى غير ذلك
مما لا يعد وارجاعها الى المخصصات المذكورة تكلف قوله ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا
بالمفرد قد عرفت ان الخبر المعرف يجوز ان يكون مطلق الخبر كما هو لفظ مفرد وقد يكون
جملة للاستعداد لتغييره وكون افراده اصلا قوله والخبر قد يكون جملة لم يقيده بكونها
جملة خبرية فكأنه تبع جمهور النحاة فى ان الانشائية ولو كانت قسمية صح ان يكون
خبر المبتدأ ومنهم من منعوا متمسكين بما لا طائل تحته وقد تبع السيد الشريف هؤلاء
متمسكا بان الخبر يجب ان يكون حالا من احوال المبتدأ والانشاء ليس حالا من احوال الاشياء وبل
مثلا اذا قلت زيدا اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم ليست من احوال زيد الا باعتبار كونه
متعلق الطلب وكونه مفعولا فى ضمنه واستحقاقه ان يقال فيه ذلك . ولم يذكر الظرفية
لم يذكر الشرطية ايضا لان الشرط عند اهل العربية قيد للجزاء كما هو المشهور والجزاء اسمية
او فعلية وهو بالآخر قوله والجملة مستقلة لاشتمالها على الفائدة وحدها فاذا لم يكن فيها
رابطة لم يكن للمبتدأ محل للفائدة اصلا فكان ذكره لغوا للفائدة التى تضمنها بخلاف ما اذا
كان فيها رابطة فانه وان لم يكن محلا لتلك الفائدة لكنه يصير محلا للفائدة التى تضمنها الرابطة
فان الشئ كما يتصف بصفاته نفسه يتصف بصفات ما يتصل به مدحا وذما وغير ذلك
فلابد فى المفرد اذا كان مشتقا او جامدا مأولا به او بالمشتق نحو هذا القاع عرفج كله القاع
المكان المستوى الحر عرفج شجر ينبت فى السهل والمعنى هذا المكان كثيري غليظ وكله
تأكيد للضمير قال الكشى لابد فى الخبر مطلقا من عائد واستدل بالاجماع على ان فى خبر كان ضميرا

حتى قالوا معنى قولهم كان زيد اخاك فان زيدا اخاك بعد ولا فرق بين خبر المبتدا وخبر
كان واجيب عنه بان في خبر كان معنى الفعل لدلالة كان على الزمان ودلالة خبره على المعنى
فثبت الدلالة على معنى مختص بزمان فصار بمعنى الفعل فلم يكن بد من الضمير قوله من عائد
خبر لا وليس متعلق باسم لا والا انتصب الاسم لشبهه بالمضاف قوله كاللام في نعم الرجل لانه
للعهد قوله ووضع المظهر موضع المضمر ان كان في موضع التفخيم جاز قياسا والا فعند
سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز مطلقا وعليه
قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا اي لا نضيع اجر ام
قوله ويكون الخبر تفسير المبتدا قيل لا حاجة الى العايد اذا كان الخبر عين المبتدا كما في المثال ل
المذكور ونحوك مقولي زيد قايم قوله اذا كان ضميرا ونحو لك الحذف قياسي ان كان الضمير
مجرورا بمن في جملة اسمية يكون المبتدا فيها جزءا من المبتدا الاول لان جزئية يشعر بالضمير
فيحذف الجار والمجرور للتخفيف وهو حسن ان كان المبتدا الثاني نكرة كما في السمن منوان
بدرهم وكذا ان معرفا باللام نحو البر والكر بستين درهما لان التعريف غير مقصود
كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الخبر والعامل
فيه الخبر وح ينبغي ان يقدر منه مؤخرا لئلا يحتاج الى القول بجواز تقديم الحال على العامل المعنوي
اذا كان ظرفا وسماعي ان كان غيره كذلك ونحو ذلك في الضمير منصوب ومجرورا في الضمير المرفوع
قال قدس سره في الحاشية الكر ذو ازدة ستون او ازدهب انتهى الكر اثنى عشر وسقا و
والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد وكما المن قوله وما وقع ظرفا له جاريا

مجراه

مجراه وهو الجار والمجرور لانه يوافقه في الاحكام ولهذا جعل بعضهم الظرف اسما لكل منه
الظرف الحقيقي والجار والمجرور اصطلاحا فيجوز ان يريد بهذا المصنف كما هو ظاهر الشرح قوله
اي الخبر الذي وقع ظرف زمان لا مكان ههنا فوايد الاولى انهم قالوا ان ظرف الزمان
لا يقع جاريا على اسم العين اي يقوم بنفسه ويعبر عنها بالجثة ايضا قيل لان العين
لا تعلق لها بالزمان وفيه ان الظرف مطلقا يتعلق بالحصول والاستقرار عندهم فكذلك
معنى وان المعنى اي ما يقوم بغيره لا تعلق له بالزمان الا باعتبار معنى الحدوث فالوجه
ان يقال لان الزمان لا يتعلق بحصول العين واستقرارها لعدم الفائدة لان
الازمنة الجزئية ظرف للمخلوقات الكائنة معها كلها فلا فائدة في تخصيص بعضها بها
بخلاف الامكنة فانها اعلى البيت ظرف الا لبعض ما وفيه ان كون الازمنة ظرفا للكل المخلوقات
لا يقتضي عدم الفائدة لجواز ان يكون السامع جاهلا بكونها معها مثل نفسه فوكل كثيرا ن
في الخريف سامع لم يعرف كونه في الخريف وثانيها ما قال الشيخ الرضي وهو ان الظرف
الزماني ان كان خبرا عن معنى باعتبار حدوثه فان استغرق ذلك المعنى جميع الازمنة او
اكثرها وكان اسم الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر لانه باستغراقه
اياه كانه هو لا سيما مع تنكيره المناسب للخبرية ويجوز نصبه وجره بفي خلافا للكوفيين
فان في عندهم للتبعيض وان كان معرفة لم يكن الرفع غالبا كالاول وان لم يستغرق
فالاغلب نصبه وجره بالاتفاق واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات فلتاكيد امر الحج ودعاء
الناس الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر وثالثها ما قاله وهو

ان الظرف المكان ضربان من اسم عين فان غير متصرف فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا
وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت منى مكان قريب اى مكانك من مكانى قريب او انت منى ذو
مكان قريب وان معرفة فالرفع مرجوح واجتمعا ما قال وهو ان كلا من الظرفين فان
والمكان يجب رفعه اذا كان متصرفا ووقع خبرا عنه او اخبر به عن اسم عين لا له
تقدير مسافة القريبة او البعيدة نحو دارى منك فرسخ ومنزلكم منى ليلة على حذف مضافين
اى ذات مسافة فرسخ وذو مسافة سير ليلة ومنى متعلق بمدلول الخبر اى بعيدة
او بعيد هذا القدر واما انتصابه نحو دارى خلفك اى في خلفك فرسخين وميلا ويوما
دليله فعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة اى بعده فرسخين فالنصب سحان
سبعان لهما اى ان اسمها في اشتراء لانا وما اما وقيل انتصابه على الحالية ويجوز انتصابه
على المصدر اى بعده فرسخين **قوله** فالاكثر الفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط فان ما في ما وقع
موصولا او موصوفا **قوله** على انه اى كائنون واقعون عليه **قوله** تقدر اى ماوّل الجملة
جعل التقدير بمعنى التاويل لتصحيح الكلام اذ لو لم يصرف عن ظاهره لم يصح نسبة التقدير
الى الظرف وذكر الباء في الجملة قيل في توجيهه ان الباء زائدة دخلت على التمييز زيد طيب
بابا اى ابا والمعنى اى الظرف مقدر من حيث انه جملة اى مفروضة انه جملة لينا به عن
الجملة وان الباء للالصاق والمعنى ان الظرف مفروض ملصقا بالجملة ويجوز ان يكون التقدير
بمعنى الالحاق يقال قدرت هذا بذاك اى الحقته به والمعنى ان الظرف ملحق بالجملة الحق
الجزء بالكل واحسن التوجيهات ما في الشرح **قوله** بتقدير الفعل وهو من الافعال العامة

للافعال

للافعال غالبا كالحصول والكون لدلالة الظرف عليه وقد يكون من الافعال الخاصة اذا انساق
الذهن اليه بحسب المقام ولا يجوز اظهار العامل لقيام القرينة وسد الظرف مسده واما نحو
فلما رآه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك **قوله** لابد له من متعلق اتفق النحاة على ذلك وفيه
بحث لان معنى مثل زيد في الدار الظرفية وهى نسبة لا تقتضى الا ظرفا ومظروفا اما الظرف
فمدخولها واما المظروف فهو زيد ولا احتياج الى اعتبار امر آخر قيل هذا انما
يصح اذا كان الحكم بوقوع الظرفية لا بهو هو والحكم فيه ليس الا بهو هو قلنا لا نسلم
ان الحكم ليس الا بهو هو لا بد لذلك من دليل … تقدير الفعل لا يصح الحكم بهو هو الا بتأويل
والاصل في العمل هو الفعل والقياس على نحو الذى في الدار وكل رجل في الدار ان
قيل تقدير الجملة في المثالين للضرورة ولا ضرورة فيما نحن فيه قلنا اعتبار … الى الذهن
من الظرف المستقر بمعنى واحد فاذا ثبت تقدير الجملة في بعض المواضع ثبت في الكل
قوله والاصل في الخبر الافراد ليتوافق الركنان ولا يخفى ان عدم افادة الترجيح والتقوية
بقوى الافراد **قوله** وجاز تأخيره للاتساع وعدم التضييق كما هو شرب العرب بهذا الكان
لغتهم اوسع اللغات **قوله** لكنه قد يجب الاصلاح آخر كما يكون في الشرح يكون في النحو
وغيره **قوله** مشتمل اشتمال الدال على مدلوله سواء كانت دلالته بنفسه او بما يؤخذ من امر
متقدم عليه نحو ازيد قائم او ام عمرو خبر عنه نحو غلام من جاءك **قوله** على معنى وجب له صدر الكلام
اى صدره او آله او صدر متعلقاته **قوله** كالاستفهام وغيره من القسم والترجى والتمنى
وضمير الشأن ولام الابتداء او كشرط او نوع تضمن مثل الذى يأتينى فله درهم بالجملة

ما يغير اصل الكلام ويجعله نوعا اخر وانما اقتضى التصدر لان السامع يبني الكلام الذي لم
يصدر بالمغير على اصله فلو جوز ان يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع ذلك
المغير لما سيجيء بعده من الكلام يتشوش لذلك ذهنه قوله وهذا مذهب سيبويه
للاشارة الى انه لم يقبل المصنف بالمثال المتفق عليه نحو من ابوك قوله وذهب بعض النحاة
الى عكس مذهب سيبويه قيل لان من زيد معناه ازيد ام الحمار مثلا والوصف يتعين للخبرية
ومعرفة الاول مضمونة لصحة الاخبار بالكلي في الجواز وكذا الثانية لصحة الاخبار عن الخياط
بزيد قوله لكونه معرفة ولا يجوز تنكير المبتدأ مع تعريف الخبر نقل عن ابن الحاجب انه ان كان
معرفة لانه في تقدير ازيد ام عمرو ام خالد ونظرا للابهام في هذه قسمتها على المتكلم لا يوجب
لها تنكيرا ولا يخفى ضعفه ونقل عن سيبويه جواز كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة اذا كانت
النكرة متضمنة للاستفهام او افعل التفضيل معرفا على ضميره وكذا حذف لما قبلها نحو مررت
برجل افضل منه ابوه قوله او كانا معرفتين الظاهر في جعل احدهما مبتدأ والاخر خبرا
ان ما يعلمه السامع يطلب العلم بكونه وصفا للاخرى يجعله خبرا قوله ولا قرينة فلو وجدت
قرينة معينة للمراد لم يجب التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذا قصد تشبيه الثاني
بالاول ومنه قوله لعاب الافاعي القاتلات لعابه قوله او تساو وبين قبيل لو زيد به
التساوي في التعريف والتخصيص كان يغني عن قوله وكانا معرفتين لكنه لم يكتف لذهاب
الوهم الى التساوي في درجة التعريف فيرد ان مثل نهاد لهم غير مهم وبعده لتشبيه في التساوي
في التخصيص فالاولى ان يقال لم يكتف به لعنوان التفضيل قوله او كان الخبر فعلا له فيه ان الخبر لا

يكون

يكون فعلا بل فعلا مع فاعله وهي جملة ودفع بان المراد فعل صورة كما جعل ابن جني ابن زيد
معرفة باعتبار الصورة ثم قال نظيره نحو قام الزيدان لان الخبر جملة صورة وفيه لا حاجة
الى النقطة الا للاحتراز عن نحو زيد قام ابوه مع انه احترز بها عنه في شرحه فالاولى ان يقال سمي الجملة
الفعلية فعلا تسمية للكل باسم جزئه المتقدم ان قلت ينبغي ان يقول ايضا او كان الخبر بعد الا او معناها
نحو ما زيد الا قائم لوجوب تقديم المبتدأ حينئذ قلنا فلكل المبتدأ المشتمل على ماله صدر الكلام كاشتماله على
النفي او معلوم حاله بالمقايسة على ما سبق لكثرة العلم بحال بعد الا او معناها قوله او بالبدل
فلم يقل بوجوب التقديم في مثل الزيدان قاما لم يلتفت الى الالتباس بالبدل او الفاعل
بناء على ان السامع لا يحمل عليه لاستلزام عود الضمير قبل ذكر مرجعه وخلاف الاصل قوله
وان تضمن الخبر الهمزة اي نفسه او نفس متعلقه لا يجب التقديم متعلقه كغلام من زيد راكب
تفنن في العبارة حيث قال تضمن ولم يقل اشتمل قوله كالاستفهام قيل الموجب لتصدر
الخبر منحصر في الاستفهام وفيه نظر لامكان المنفي نحو ما قائم زيد قوله لتصدره في جملته اعلم
ان ما يقتضي صدر الكلام يكفيه ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليه شيء من جزء تلك
الجملة ولا اما صار من تمامها من الكلم المغير لمعانيها كان وحينئذ ما تحدث معنى من المعاني
في الجملة التي يدخل بها فلا يقال ان من تضرب اضرب واما جواز ما في الذي ان تضرب تضرب فلان
الموصول لا يؤثر في صلته معنى قوله بكسر اللام يجوز فتحها بناء على ان الخبر هو المقدر والفعل متعلق
بالجار وبسبب حرف الجر قوله بنسبته يمتنع معها تقديمه انما حكم بامتناع تقديمه للزوم تقديم الشيء
على نفسه فان الخبر في المثال المذكور على تقدير عليه يلزم ذلك المحذور قوله في المبتدأ نفسه اذا كان

في صفته فلا يجب التقديم كقولهم عن التمرة زبيد فيقها لجواز تأخير الخبر بان يتوسط بين المبتدأ وصفته لجواز
الفصل بين الصفة والموصوف فيجوز ان يقال زبيد على التمرة مثلها قوله مثل صفة الجزء بالكل
انما لم يجعل الخبر الفعل المقدر والتعلق قلنا بابه تعلق المحمول بعامله لعدم ظهوره في مثل غلام
رجل تقول اذا جعلت مثله مبتدأ قوله او خبر عن ان بشرط ان لا يكون ان بعد اما نحو اما
انك خارج فلا احدث فانه لا يجب ح تقديم الخبر لعدم الالتباس لان المخففة لا تقع بعد
اما وفائها قوله او في تأخيره حذف لبس دون تقديره فانه ح تعين لان يكون خبرا
عن ان المفتوحة مع اسمها وخبرها اذ لا يجوز ان يكون مما في حيز ان المكسورة ومعنى لصداريتها
ولا مما في حيز ان المفتوحة معنى لانها موصولة ولا يجوز تقديم ما في حيز الموصول عليه فتعين
ان يكون خبرا اما لان المفتوحة مع اسمها وخبرها او لان المكسورة بعدها والكلام باطل لانها
جملة فانه غير مؤولة بمفرد فتعين الاول قوله بالمكسورة لجواز ان يكون المذكور بعدها خبرا
آخر او ظرف فالخبر بها قوله لامكان الذهول عن الفتحة وجواز الحمل على سبق اللسان
لان صدر الكلام موقع ان المكسورة قوله واما في الكتابة لم تعهد رفع لبس الكتابة بالتعميم
نعم تعهد بالزيادة نحو عمرو وفي هؤلاء على عمر فرقا بين العمر والعمرو قوله وقد يتعدد لفظة
قد للتقليل او للتحقيق قوله وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا وذلك التعدد اما
غير واجب كما في المثال المتن او واجب كقولك هذا عالم وجاهل وح يجب العطف وتوجيهه
ان يعطف اولا ثم يجعل المجموع خبرا على ارادة التفصيل اعني ... على فهم السامع ... في
المعطوفين من خبر المبتدأ لان المبتدأ معلوم تقدير فكانك قلت في المثال المذكور احدهما

عالم

عالم والآخر جاهل ولهذا جاز ان لا يجعل مما نحن فيه لان الخبر عند تعدده حقيقة
فعلى هذا جاز ان يكون قولهم كذا ... من غير تعدد الخبر عنه احترازا عنه ويؤيده قوله
فيما بعده ويستعمل ذلك على وجهين قوله فانهما في الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات
الكيفية المتوسطة الحلاوة والحموضة لا اثبات انفسهما كما قيل بناء على ان الطعمين
امتزجا في جميع الاجزاء فانكسر احدهما بالآخر فعلى هذا الفعل يكون في كل من حلو وحامض
ضمير المبتدأ وعلى ما قلناه يكون في المجموع ضمير المبتدأ وليس في شيء من الجزئين ضمير ان قلت
فيلزم خلو الصفة عن الضمير قلنا جاز اذا لم يسند الصفة الى شيء ان قلت فينبغي
ان لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث شيء من الجزئين عند تثنية المبتدأ وجمعه وتأنيثه
قلنا اجراء تلك الاحوال على الجزئين كاجراء الاعراب عليهما فان حق الاعراب اجراؤه على
المجموع لكن لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب اجرى اعرابه على اجزائه فقس عليه سائر
الاحوال اعلم انك اذا اخبرت عن شيء باحوال اجزائه المختلفة جاز ان يجعل المجموع
في حكم خبر واحد كقولك للابلق هذا ابيض اسود فانه في قوة هذا ابلق ومحكيه حكم هذا
حلو حامض وجاز ان يجعل كل منهما خبرا مستقلا باجراء وصف الجزء على الكل وح
يكون في كل من الجزئين ضمير المبتدأ قيل هذا الوجه متعين ... بشهادة مطابقتهما
للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وفيه بحث لان مطابقتهما يجوز ان يكون كالمطابقة في
المذكور آنفا ولان الضمير يجوز ان يكون راجعا الى الابعاض المستفادة من الكل لا الى
الكل فيكون من قبيل هذا عالم وجاهل ويدفع الاخير بانه لو كان كذلك لزم ان يجوز

مع افراد المبتدا وتثنية الخبر وجمعه يجب تعدد الا بباضه قوله اي من قال قدس سره في اي ثنية
انه الجامع بين العلاوة والمكشوفة قوله وهذا الصورة تترك العطف او ان قلت لهذه
الصورة مثال اخر لا يجوز فيه العطف اصلا مثل هذا جامع مانع قلنا انه من باب التاكيد
حقيقة فليس من باب تعدد الخبر قوله ويجوز العطف باعتبار تغاير العطف على ما تقدم
قوله ولا يبعد ان يؤيده ما قالوا من امتناع تعدد الفاعل قوله معنى الشرط الاضافة
بيانية او لامية قوله وهو سببية الاول للثاني قال الشيخ الرضي ليس معنى الشرط
سببية الاول للثاني بل لزوم الثاني للاول كما في جميع الشرط والجزاء فلا يرد نحو قوله تعالى
وما بكم من نعمة فمن الله لكن الشارح قدس سره فسره بما يوافق كلام المتن في بحث
كلم المجازاة قوله او حكمه فان كل جزئية كشتم اما يوده ولا يراه مخفوبا بل يراه الاخبار
بما قبلها نحو وما بكم من نعمة فمن الله توجيه الوروه ان كون النعمة ملتصقة بهم
ليس سببا لكونها من الله ومن ظاهر ان قيل بل الامر بالعكس لانها كونها من الله
علة لكونها ملتصقة بهم قلنا فيه بحث لان من المعلوم استناد الملصوق الى الله
واعطائه اياه استناده الى كونه صادرا عنه ومعلولا له غير معلوم قوله فيشبه المبتدا الشرط
لما كان المبتدا والداخل في هذا المعنى خالف الشرط في جواز ترك الفاء في خبره وفي جواز كون
الجملة او الصفة ماضية اريد بها المضي لكنه قليل وفي جواز كون الظرف صلة او صفة له
قوله وذلك الاسم الموصول قبل توبيخ الخبر يعني يقتضي الحصر يعني حصر المسند اليه في المسند
وذلك لا يستقيم لان المبتدا الداخل عليه اما والمبتدا الذي يكون احد اسميه المتضمنة ومتضمن

بحرفه

بحرف الشرط لكونه وامثال هذا الباب ولا احد ان يناقش فيه بان التعريف باللام
الجنس يكون للحصر لا التعريف باسم الاشارة ولو سلم انه كالتعريف بلام الجنس في الخبر
به لام الجنس فنقول انه لا يقتضي الحصر مطلقا ولو سلم فنقول الكلام محمول على التمثيل
فكانه كالاسم وكفى ان التعريف بمعونة مقام الضبط يقتضي الحصر والتعيين فالجواب
الحق ان الحمر او نقض المبتدا بمعنى الشرط ان لا يكون نحو كل النقض لو اسقطه كل نحو
الشرط كما سيجيء حكمها او ان قوله وكل اسم اشارة للمبتدا الذي تضمن معنى الشرط
تفرع على نقض صحة دخول الفاء ولا يخفى ان مواد النقض ليست منحصرة في ذلك
تامل يظهر قوله بفعل او ما في قوته كاسمي الفاعل والمفعول الواقعين صلة للام
الموصول قوله وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به لانهما في حكم لفظ واحد
وكذا الحال في المضاف والمضاف اليه قوله او النكرة الموصوفة بها ينبغي ان يقول به لان
العائد الى المعطوف والمعطوف عليه باو ونحوه قوله الذي باه يشتمل الاغلب في صلة الموصول
صيغة الاستقبال وقد جاء الماضي بمعنى الاستقبال وايضا وهو غير نادر قوله او في الدار
ليست لفظة او للترديد للتخيير بين العبارتين قوله نحو قل ان الموت الذي تفرون
منه فانه ملاقيكم ان قيل الموصول ليس عاما اذ لا يراد ان كل موت تفرون منه ملاقيكم
او رب موت قرينة الشخص فلا فائدة كالموت بالقتل فالمراد الجنس وصحة دخول
الفاء لذلك او يكون الموصول ضميرا قلنا قال الشيخ الرضي لا يجب العموم في الموصول كما
في اسماء الشرط لما ذكرنا في وجه نفي لغة نعم الاغلب فيه العموم قوله لان صحة دخول

وقوع عليه ولان دخول الفاء بملاحظة تسبيبه لمبتداء بكلمة الشرط ومقتضاها التصدير
ومقتضاه امتناع دخول النواسخ مطلقا عليه وانما جاز دخول ان لانها لا تغير معنى الكلام
والشرط والجزاء من قبيل الاخبار فهذا مبني على انقطاع الربط بين الشرط والجزاء
فلابد ما قيل من ان الجزاء قد يكون انشاء قوله لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية لا بد
ان يدعى ان ليس هنا مانع اخر قوله قيل بعضهم الذي اطلق ان بهاد وهو سيبويه نقل عن
الحسن قال في الايضاح منع سيبويه من دخول الفاء في خبر ان بعيد من جهة النقل والعقل
اما النقل فقد استشهد سيبويه في كتابه بقوله الذين ينفقون اموالهم بقوله قل ان
الموت واما العقل فبعيد منه وقوعه في مخالفة الواضح قوله ما فارقكم قال لكم
القلاء بالمد والفتح وشنئ وشنىء واستن قوله لقيام قرينة اللام للوقت لا للاجل
لانه مصحح لاقتضى وداع والدواعي مذكورة في علم البلاغة قوله وقد يجب حذفه قيل
لا يجب حذفه اصلا لانه ركن في اصل الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد محمول على حذف الخبر
اى اهل الحمد هو والقول بان المخصوص بالمدح او الذم خبر محال لا يعتد به قوله ليعلم
حاصل الكلام انه صفة لما قبله في المعنى لكنه قطع عنه وجعل اعرابه مخالفا لاعراب ما قبله
لان في الافتنان وتغير المألوف زيادة تنبيه وايقاظ للسامع لاصغاء اليه وذلك
انما يكون لشدة الاهتمام بمدح او ذم او ترحم يعتني به زيادة اعتناء فكانه اراد
انه امتاز من بين الصفات بالمدح او الذم او الترحم ولو ذكر مبتداء لم يبق في صورة
الوصف فلم يتبين انه في الاصل وصف ثم غير قوله في مفعول المستقبل بمجرى قبل للهلال

ماه

ماه نو ديدن وبانگ كردن وكلاهما مستقيم قوله الهلال ماه نو ديدن وبانگ
كردن وبعده النغم قوله لان مقصود المستهل تعيين شيء اليه لا تعيين الهلال بالاستقرار
قوله لئلا يتوهم نصب الهلال برايت او رأى وذلك لان الاصل في المفردات الوقف قوله خرجت
فاذا السبع الفاء للعطف حملا على المعنى اى خرجت ففاجأته كذا وقيل جواب الشرط
ولعل اراده انها للزوم ما بعدها لما قبلها اى مفاجأة السبع لازمة لخروجي وقيل
زائدة وفيه انه لا يجوز حذفها قوله على المذهب الصحيح انما قال ذلك لان فيه خلافا قيل
اذا ظرف مكان خبر عن السبع وفيه انه لا يطرد في مثل فاذا السبع بالباب وجعله لا تعلقا
وقيل ظرف زمان خبر عما بعده بتقدير مضاف اى في وقت خروجي حصول السبع وانما قدر
المضاف لان الزمان لا يقع خبرا عن الجثة وقيل ظرف زمان مضاف الى بعده وعامله خرجت
اى ففاجأته وقت وجود السبع وفيه انه يلزم اخراجها عن الظرفية لانه مفعول لفا جائة
اللهم الا ان يقال ان فاجأته بمنزلة اللازم ولو قيل ان الظرف خبر مضاف الى الجثة
كما في الوجوه الاخر والعامل فاجأته لم يلزم اخراجها عن الظرفية لجواز ان يقال
معناه ففاجأته وجود السبع زمان خروجي قوله يعني التزم يقال التزمه الشيء فالتزمه
اى قبل فلما التزمه قوله اى في تركيب الاظهر بحسب اللفظ ان يقال اى الخبر والالتزم فلو
الجثة عن الغاية بحسب الظاهر لان ضميره في موضعه وغيره راجع الى الخبر وانما قلنا بحسب
الظاهر لان الذهن ينساق من الخبر الى كونه واقعا في التركيب فيغني عنه الضمير قوله وذلك
في اربعة ابواب لا يقال هناك قسم اخر وهو ما اذا كان الخبر ظرفا فان متعلقه خبر وهو

وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يختم القرآن في اقل من ثلث فقال لم يفقه
لم يكن فقيها في الدين من قرأ القرآن في اقل من ثلث يعني لا يقدر الرجل ان يتفكر ويتدبر
في معنى القرآن في ليلة او ليلتين لانه يقرأ على العجلة حتى بل ينبغي ان يقرأ القرآن في
ثلث ليال او اكثر حتى يقرأه في طيب نفس ونشاطه ويتفرغ للتدبر في معناه
وكان بعض اهل البصرة من العارفين يختم القرآن في كل جمعة كما كان جماعة
من الصحابة يختمون في كل جمعة كعثمان وزيد بن ثابت وابن مسعود وابي بن كعب
رضي الله عنهم وفي كل شهر وفي كل سنة وكانت له ختمة منذ ثلثين سنة لم يفرغ منها
بعد وذلك بحسب درجة تدبر وتفتيش وكان هذا يقول اقمت نفسي مقام
الاجراء فانا اعمل مياومة ومسابقة ومشاهرة ومسانهة قال الامام فوائد
التفصيل في مقدار القراءة انه ان كان من العابدين السالكين طريق العمل فلا ينبغي
ان ينقص عن ختمتين في الاسبوع وان كان من السالكين باعمال القلب وضروب الفكر
او من المشتغلين بنشر العلم فلا بأس ان يقتصر في الاسبوع على مرة وان كان نافذ
الفكر في معاني القرآن فقد يكتفي في الشهر بمرة لحاجته الى كثرة الترديد والتأمل
فهذا احاديث القسمة فمن ختم في الاسبوع مرة فيقسم سبعة احزاب على ما روي
ان عثمان رضي الله عنه كان يفتتح ليلة الجمعة بالبقرة الى آخر المائدة وليلة السبت
بالانعام الى آخر هود وثم بيوسف الى آخر مريم ثم بطه الى آخر طسم موسى وفرعون
ثم بالعنكبوت الى آخر ص ثم بتنزيل الى آخر سورة الرحمن ويختم ليلة الخميس
وقيل احزاب القرآن سبعة الحزب الاول ثلث سور والثاني خمس سور والثالث
سبع سور والرابع تسع سور والخامس احدى عشرة سورة والسادس ثلث عشرة سورة والسابع
من ق الى آخره وهذا احزاب الصحابة رضي الله عنهم وكانوا يقرؤون كذلك
وفيه خير ابن آدم انتهى
شرح شرعة

اللهم بلغ ثواب ما قرأناه من كلامك القديم
وقرآنك الكريم العظيم حصة الى روح فلان بن فلان

محمد محمد محمد

اللهم بلغ ثواب ما قرأنا
من كلامك القديم
وقرآنك العظيم حصة الى

حق دفع ایده اوزرن ملال
ایرکورمیه اکه زوال
اهل کمال احسن خصال
شمدی اوزر دار فشم
بورور عالم هر صبح شام
دیرن مرادین حق تمام
اولسیمین مهانرن کنترام
یرا اور در هان کرم
الدایه محر بر زباد
هر دم الجین اوزره
دوجهان بن سورن مراد

حق دفع ایده اول اندن
ملال ایرکورمیه
اهل کمال احسن
حصال

اینه عالم نما شمدی اودر کان سخا
قبل محمد اکه دی الکرداتم هر صبحدم

الهی مقام‌هی نیازی   نیازی نیازی

رموزی اولا بابه واقف الاسرار اولاندن صور
انالحق سرینی جاندن کچوب بردار اولاندن صور
یوری وار اهل تجرید دن حقایق اهلندن صوره
اتی جانی جهانی ترک ایدوب دوار اولاندن صور
کهی نطفک کهی قهرک هالن بلمک استرسک
فنا الدن فنا ده بوق اولوب هم وار اولاندن صور
دلا بو منطق طیوری فصاحت اهلنده صوره
انی ابجی یا عطاردن یا خود طیار اولاندن صور
لدنی علمنه طالب ولان آهی حقیقتده
باشینی طوپ ایدوب میدانده عشق ایچون نیاندن صور
انادن دوغمه کوزسزلر کما هی کورمز اشیایه
نیازی وجه دلداری اولی الابصار اولوندن صور

کلم وجوده ای اخی اجزاین صاحب کرم
دور مرز فلک هیچ بردی دوراتسه یک ییل دم بدم
شمدی اودرغالی جناب بولدی جهان انکله تاب
اولمسکلن عالم خراب اولدی بونه باغ ارم

لا اله الا الله محمد نبی الله صلی الله علیه وسلم تسلیما
لا اله الا الله محمد حبیب الله صلی الله علیه وسلم تسلیما
لا اله الا الله محمد رسول الله صلی الله علیه وسلم تسلیما
لا اله الا الله محمد خیر خلق الله
لا اله الا الله محمد نور عرش الله
لا اله الا الله محمد شفیع الله

وهو واجب الحذف لانا نقول الخبر بحسب الظاهر بل بحسب الحقيقة ليس الا الظرف والتقدير
ليس الا لرعاية امر لفظي فليس هو من باب حذف الخبر والتزام غيره مقامه **قوله** ولا
يجب حذفه لعدم دلالة لولا عليه ولو دل عليه بالقرينة الخارجة جاز الحذف بل وجوبه
ولولا الشرالى الا ذا اخوا رحمني نحو ان **قوله** هذا على مذهب البصريين فان
لولا عندهم كلمة غير منتمية من كلمتين كما يرى واليه ذهب الكسائي لان لولا لو كانت
مركبة من لو الامتناعية ولا النافية لم يجز حذف الفعل الواقع بعدها الا اذا اتى
بمفسره كما هو شان الافعال الواقعة بعد ادوات الشرطية ووجب تكرار لا لان
لفظة لا لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم تكرار في الاغلب **قوله** وقال
الفراء لولا هي الرافعة لاختصاصها بالاسما كساير العوامل ولا يخفى قصوره **قوله**
منسوبا الى الفاعل قال الشيخ الرضي بل منسوبا مضافا الى الفاعل او المفعول او الى
الفاعل والمفعول نحو تضاربنا قائمين **قوله** وبعده حال مفردة كانت او جملة اسمية
كانت او فعلية ولاسمية يجب معها الواو على الاصح **قوله** واكثر شربي السويق ملتوتا
السويق بيت قال قدس سره في الحاشية لت السويق لتا بله فصار ليس **قوله**
واخطب ما يكون الامير قائما اي اخطب كون الامير قائما حال اخطب اوقات كونه و
وان كان الشيخ تقدير الزمان مع ما المصدرية لما قالوا من ان هذا المبتدا
يجب ان يكون مصدرا او عبارة عنه نعم لو جمع قائم على الخبرية جاز هذا التقدير
ايضا كما صرح به الشيخ الرضي حيث قال يجوز رفع الحال السادة مسد الخبر من

اضمار

افعل المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان او يكون لا من المصدر الصريح فلا يقول
ضربي زيدا قائم وذلك لان نسبة الاخطب الى الكون مجاز في اول الكلام واسمي زيد
بالي زيد ويجوز ان يكون يقول زمان مضاف الى ما لشيوع تقدير الزمان معها وشيوع
اسناده الى الظرف مجازا كقولهم نهاره صايم ويؤيده اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة
فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما لان الاخبار عن ضرب
زيد بكونه مقيدا بالقيام لا يكون الا عند حصول الضرب ووجود زيد وانما لم يكتف بتقدير برّ
حاصل من غير تقدير كان لان قائما يكون حينئذ حالا عن معمول المصدر فان عامله
المصدر كان بعينه مذهب الكوفيين ويجيء بطلانه وان كان عامله حاصل لزم اختلاف
عامل الحال وعامل صاحبها وهم قد اشترطوا الاتحاد واذا قدر كان لم يلزم شيء
من ذلك لان قائما حال من ضميره الراجع الى زيد ومن تتمة الخبر وقد نوقش في
لزوم الاول ونفيت على هذا وجاهر **قوله** ثم حذف اذا مع شرطها السبع دخولها بالشر طا
وان كانت اذا ظرفية لرائحة معنى الشرط واذا هذه للاستمرار كما في قوله تعالى واذا قيل
لهم لا تفسدوا **قوله** وفيه تكلفات كثيرة قال قدس سره في الحاشية وهي من حذف
اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان
الناقصة الى معنى التامة لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر في معنى الناقصة
ومن قيام الحال مقام الظرف انتهى انما قال لو اخذ لان مثل هذا المنصوب لم يسمع
مع كثرته الا نكرة ولو كان خبرا لسمع معرفة مرة ولان الواو في الجملة الاسمية لو وقع

موقع هذا المنصوب لانه ولو كانت خبرا لها لم يلزم الواو لان دخول الواو في
اخبار الافعال الناقصة ليس الا لتشبيهها بالحال وذلك لا يقتضي اللزوم قوله
وتقييد المبتداء المقصود عمومه اتفاقا وذلك لان اسم الجنس المعرف اذا استعمل و
لم يقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو الظاهر في الاستغراق فعلى الترجيح بلا م رجح
قوله وذهب الاخفش ره عليه انه يلزم حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك
ممتنع عندهم لانه في قوة ما هي الموصولة مع الفعل ولا يجوز حذف الموصول مع بعض
صلته قوله اي ضربي زيدا اضرب اي ما ضربي زيدا اباه الا هذا الضرب قوله تم اي ان
هذا المبتداء لا خبر له كما في القسم الثاني من المبتداء قوله لكونه بمعنى الفعل يؤيده امتناع
تاكيده بكل وامثاله وامتناع توصيفه قوله اذ المعنى ما اضرب زيدا الا حال ما لا
يخفى ان استفادة الحصر على هذا التقدير غير ظاهرة قوله وثالثها كل مبتداء الخ
قال الشيخ الرضي الظاهر ان حذف الخبر في مثله غالب لا واجب قال الكوفيون ان
الواو مع ما بعده خبر لانها بمعنى مع ولو اتى بمع كان خبرا فكذا ما هو بمعناه فيه
ان المصنف لا يصح ان يكون خبرا ولا يجوز ان يقال اعرابه منقولا عن الواو
لان مع اذا وقع خبرا لا يستحق الرفع لفظا حتى ينتقل الى ما بعده بكون منصوبا
وكل رجل وضيعته قال قدس سره كتب في الحاشية الضيعة في اللغة العقار التي هي
الارض والنخل والمتاع وههنا كناية عن صنعة اعني الحرفة انتهى الصنعة كار
وپيشه كره ن جراغ ان قلت لا يجوز رجع الضمير الصنعة الى كل لظهوره فه

المعنى

ولا الى
المعنى ان كل رجل لانه ليس مقصودا فلا المقصود واضح فان المعنى ان كل رجل
مع ضيعته وكل الرجل قيل في توجيه التقدير كل رجل مقرون هو وضيعته على ان
يكون ضيعته معطوفة على ضمير الخبر فيجوز سه ها مسد الخبر وفيه انه يلزم ثلثة
حذف المؤكد مع المؤكد وجواز الرفع والنصب في ضيعته كما في جئت انا وزيدا وعدم
الاندراج في القاعدة المذكورة لان ضيعته ليست معطوفة على المبتداء ويمكن ان
يجاب اما عن الاول فبان حذف المؤكد مع المؤكد جائز واما عن الثاني فبان
المفعول معه لا بد له من فعل غير المدلول عليه بالواو واما عن الثالث فبان المراد
العطف على المبتداء نظرا الى الصورة قوله اي كل رجل مقرون مع ضيعته كما تقول
زيد قائم وعمرو وانما لم يقل رجل بل رجل وضيعته مقرونان كما هو الظاهر لان
الخبر مثنى محله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ فيسد مسد الخبر ولا يجوز ان
يجعل المعطوف سادا مسد الخبر لانه من تتمة المبتداء قيل لهذا الخبر حيثيتان
حيثية كونه خبرا عن زيد وحيثية كونه خبرا عن ضيعته فهو من حيث انه خبر عن
زيد جاز ان يقال وضيعته سد مسده ويكفي في النيابة حيثية واحدة قوله
ورابعها كل مبتداء يكون قسما به ومتعينا للقسم فان تعينه يدل على تعيين
الخبر نحو امانة الله لافعلن كذا لا يجب حذف خبره قوله نحو لعمرك لافعلن كذا
قد يستعمل لعمرك في قسم السوال نحو لعمرك لا تفعلن قوله اي من المرفوعات
اسم ربه لا ان قبور خبر ان واخواتها مبتداءا محذوف الخبر بقرينة ما سبق فقوله

هو مسند ابتداء كلام ويحتمل ان يكون مسند خبره وقوله هو صيغة الفصل وانما لم يجعل
وضربا لانه في الاصل خبر المبتداء فلم يفصل بما هو مشعر بكونه بابا على حدة **قوله** اي اشباهها
استعير الاخوات للاشباه والنظائر لما بينهما من التقارب والتماثل كما في بين الاخوات
قوله لا بالابتداء كما ذهب اليه الكوفيون لضعف تلك العوامل عن عملين **قوله** لانها لما
شابهت ولان اقتضائها للجزئين على السواء فالاولى ان يعمل فيهما **قوله** مع وجود دخول
احد هذه الحروف زاد لفظ احد ليصدق التعريف على كل من افراد المعرف ان قلت المعرف
ان كان مجموع اخبار تلك الحروف فلا خفاء في عدم صدقه عليها لانها ليست بعد دخول
احدها وان كان كل من خبر ان واخواتها فلا يصدق على مجموع اخبار اخواتها انها خبر
احد قلنا المعرف حقيقة خبر هذا الباب نحو كل ما تقدم المضاف اي خبر باب ان واخواتها
او يجعل قوله خبر ان واخواتها مجازا عن هذا المعنى وانما لم يحمل كلامه على توزيع بعض
تعريفاته كل واحد واحد لان المقام التعريف وان المناسب للتوزيع اخبار ان مع اخواتها
بصيغة الجمع **قوله** لا بد ان اثر فيهما لفظا ومعنى اما لفظا فبالعمل واما معنى فلا نسبة
معانيها الى معانيها فان تاكيد الحكم مثلا ينسحب الى المحكوم عليه وعلى كل تقدير لا ينتقض
التعريف بمثل يقوم وبخبر المبتداء الذي بعد ان المكفوفة بما او بعد ان المخففة المفتوحة
قوله حتى يراد انه يجوز ان يقال وان يقال زيدا اضربه ولا يجوز ان يقال ان زيدا اضربه
قوله لا يجوز ان اين زيدا لان الاستفهام ينافي التحقيق **قوله** الا في تقديمه حق العبارة
ان يقال الا في التقديم لانه استثناء من وجوه الشبه ووجه الشبه بيان تشبيه بين
المشبه

المشبه والمشبه به وكقول يرجع الضمير الى المتكلم بعينه **قوله** والاصل ان يتقدم كما مر في قوله
والاصل ان يلي **قوله** الا ان يكون ظرفا استثناء مفرغ والتقدير الا في تقديمه في كل حال
من الاحوال الخبر الا اذا كان ظرفا ويجوز ان يكون استثناء من معنى الكلام وكما صل ان
اخبار هذه الحروف يخالف خبر المبتداء في جواز التقديم في ... الاوقات كلها
الا وقت كونه ظرفا **قوله** وذلك لتوسعهم في ذلك لان كل محدث لا بد ان يكون في
زمان او مكان فصار الظرف مع الشيء كالقريب المحرم للشخص يدخل حيث لا يدخل غيره
من الاجنبي واجرى الجار والمجرور مجراه لمناسبة الظرف اذ كل ظرف في التقدير جار و
مجرور خبر لا التي لنفي الجنس اذا دخلت على النكرة وانما عملت عمل ان لانها شابهت به
في افادة المبالغة فان لا لمبالغة النفي وكذا ان لمبالغة الاثبات فيكون من باب
حمل النظير على النظير وقيل لان لا نقيض ان فيكون من باب حمل النقيض على النقيض
قوله وانما عدل عما هو المشهور ليشمل نحو لا رجل ظريف حسن لان الظريف في نظام صفة
الاسم لا لان خبر لا يحذف كثيرا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا في مثل ما يمثل له وفي مثل
لا يحتمل ظريف الا الخبر لان المضاف المنفي بلا لا يوصف الا بمنصوب واعترض عليه بان
ذلك مذهب جماعة منهم واما الاخرون فعندهم جواز الرفع حملا على المحل كما في توابع اسم ان
على ما هو الظاهر انما قال ذلك لجواز ارتفاع صفته حملا على المحل الكلام **قوله** لان الظرفية
لا تتقيد بالظروف ونحوه من المحال بدون سماجة **قوله** لئلا يلزم الكذب وانما لم يلزم الكذب
لان المجموع خبر واحد حقيقة كقولك للابلق هذا ابيض اسود وكما صح نفي كون غلام

لا التي لنفي الجنس

لنا

كما ذهب اليه جماعة صح

رجل جانبها للظرافة وكونه في الدار ان قلت جعل الخبر من هذا القبيل ليس الا اذا امتنع الاقتصار
على احدهما ولا يمتنع الاقتصار هنا على فيهما قلنا امتناع الاقتصار على الاول كاف في ذلك قوله
لولالة النفي عليه لان النفي يقتضي منفيا ولما لم يكن هنا قرينة خصوص حمل على الاعم من ل و
لان النفي رفع الوجود وفيه ان النفي مستفاد من لا رفع الوجود الرابطي سواء كان
الطرف الوجود او غيره قوله اي لا يظهرون الخبر في اللفظ قال الا انه يسلك لا اري من اين
هذا النقل والحق انه يجب اثباته القاح اذا لم يقم قرينة واما اذا قامت قرينة فعند بني تميم
يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز قوله والمراد الاصح هو الاول قوله فيقولون بنفي قولهم
فيكون ح لا من اسماء الافعال وزيفه المص بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة
ولا يخفى ان نصب الاسم بعدها يدل ايضا على فساد هذا القول قوله واما بنو تميم فكذلك
لدخولهما على القبيلين الاسم والفعل قوله اي عمل ليس المفهوم من المثال او من قوله
المشبهتين بليس لان تشبيههما بليس فيتم بكونهما عاملين عملها وبصحة اجراء
حكمها عليهما ولكن ان نقول الضمير راجع الى التشبيه الموجب لعمل ليس قوله قليل او على
خلاف القياس قوله على مورد السماع قالوا هو الشم قوله من جهته قال قدس سره
في الحاشية الصدود الاعراض والبراح الزوال في والضمير في نيرانها للحرب اي من اعرض
عن نيران الحرب فلا زوال لي عنها ولا اعراض عنها قوله لا براح لي لقائل ان يقول
ان لا ليست لنفي الجنس لكن لم لا يجوز ان يكون براح مبتدأ ولا يقال يلزم عدم
تخصيص المبتدأ النكرة ولا حاجة لاسم لا الى التخصيص فانه كاسم ليس لانا
نقول

نقول يجوز ان يتخصص بتقديم الخبر فان لنا ان نقدر الخبر مقدما او بالعموم نحو ما احد
خير منك ولا يخفى ان المنع على العموم ولو قال الشيخ الرضي النكرة في سياق غير الموجب
للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا او ما او ليس ومع الاستفهام او النفي ويحتمل
ان يصرف عن الاستغراق بالقرينة فتقول لا رجل بل رجلان هذا اذا لم ينصب اسم ما
اذا انتصب او انفتح فانه ح نص في العموم فلا يقول لا رجل بل رجلان قوله ولا يجوز ان يكون
لنفي الجنس قال الشيخ الرضي الظاهر لا تعمل عمل ليس لا شاذة او لا قياسا ولم
يوجد في كلامهم خبر لا منصوبا كخبر ما فالاولى ان يقال لا في براح لنفي الجنس ويجوز فيما بعد
الرفع مع تكرير ترك التكرار لكنه يشذ والتكرار انما يجب مع الفصل بينهما وبين معمولها ومع
المعرفة قوله والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا اي من حيث انها علامة له
فلا يبطل طرد التعريف بعلامة في نحو قوله او حكما كما في المشبه بالمفعول فان المشبه
بشيء ملحق به ومن جملته قوله لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه اي اطلاق المفعول
بالمعنى اللغوي عليه كما دل عليه لفظ الصيغة وذهب اليه جمهور النحاة ولقائل ان يقول لصحة ان
المفعول المطلق لو كان مفعولا لفاعل الفعل المذكور لكان مفعولا اما بعين ذلك الفعل
او بغيره ويتجه على الاول ان نسبة بين الفاعل والمفعول والنسبة لا يكون عين
احد المنتسبين وعلى الثاني ان المصدر يكون محلا لذلك الفعل فيكون مفعولا به لا مفعولا
حقيقة وان لذلك الفعل مصدرا فيكون مفعولا لفعل آخر وهكذا فيلزم التسلسل وان
فاعل الفعل المذكور قد يكون قابلا محضا بالنسبة الى ذلك الفعل كما في مات موتا وطال الغلام
طال بيانه حقيقة

المفعول به

المفعول المطلق

طولا فالظاهر ان يقال انه ليس بفعل مفعول بحسب اللغة كما قال القوم بل هو مفعول بحسب
الاصطلاح وهو اسم قرن بفعل لفائدة لم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا
واما وصفه بكونه مطلقا فلتعريه عن القيود التي تقيد بها غيره من جنسه ولا يخفى انه ح
لا يظهر وجه التسمية ولا التقييد بالقيود فالاولى ان يقال انا نختار الشق الاول ونقول
ان المفعول المطلق هو ما حصل بالمصدر لا المصدر نفسه وقد صرح السيد الشريف قدس
سره في حواشي المطول الرضي بان اطلاق المصدر والفعل على الاثر يغني عن المفعول
المطلق بضرب من المسامحة وعدم التميز بين الاثر وبين الفعل والمصدر وصيغة الم
المفعول مأخوذة من اللغوي الذي هو المصدر تأثيرا كان او غير تأثير او لا نعني بكونه مفعولا
الا انه حاصل المصدر كالفعل المذكور وقد يشير اليه قدس سره حيث يجوز امره بفعل الفاعل
قوله يجعل المفاعيل الاربع حصر النحاة المفاعيل في الخمسة وقال الشيخ الرضي يجوز ان
يجعل الحال داخلا في المفاعيل فيقال الحال مفعول مع قيد مضمونه اه المجي في جاءني زيد راكبا فعل
مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا ويقال للمستثنى وهو المفعول بشرط اخراجه وكانهم
اثروا التخفيف في التسمية انتهى ولا يبعد ان يقال ان المفعول ما يتعلق به الفعل اصلا ولا
والحال ليست كذلك لان تعلقها به بواسطة انها مبينة لهيئة فاعله او مفعوله وكذا المستثنى
لان تعلقه به بواسطة انه يخرج عن امر تبع معموله على سبيل الاتفاق ومن ههنا علم من
ان تعلق المفاعيل بالفعل بالذات وتعلق غيرها بالواسطة يظهر توجيه جعل المفعول
في المفاعيل اصلا وفي غيرها تبعا قوله فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها اي لا يصح

الاطلاق

الاطلاق اللغوي فلا ينافي اطلاق المفعول العرفي على المخصوص ان قلت من ضرورات صدق المقيد
صدق المطلق فكيف يصح القول بصدق المقيد وامتناع صدق المطلق قلنا مطلق نحو المقيد
معنى قد يشتمل به ولا فيه ومعه لا للمفعول كما في زيد حسن الغلام قوله اسم ما فعل فاعل حقيقة
او حكما فدخل فيه ضرب ضربا على صيغة المجهول قوله بحيث يصح اسناده اليه اي على تقدير كونه
او منفيا مثبتا سواء كان بطريق النفي او الاثبات فلا يبطل الطرد بمثل ما ضربت ضربا شديدا
قوله لا ان يكون مؤثرا فيه كما ذهب اليه بعضهم فيشكل عليهم دخول الامثلة الاتية قوله وانما
زيد لفظ الاسم قيل انما زيد ليخرج ضربت الثاني في ضربت ضربت لانه شيء فعله المتكلم ثم اعترض
عليه بان لا حاجة الى ذكر الاسم لانه فاكر احوال الاسم فلو قال ما فعله كان في قوة اسم ما فعله
وبانه ان اريد بفعل ضربت قوله والتكلم به اتجه عليه ان الفعل لا يتناول القول بل يقابله في ظاهر
اصطلاحهم ولما لم يكن داخلا في ما فعله لم يحتج الى اخراجه بقوله اسم ولو سلم التناول
فهو باعتبار انه مقول لا اسم فلا يخرج به وان اريد فعل مضمونه الذي هو الضرب كما هو الظاهر
اتجه عليه ان فعل مضمونه لا يصح ان ينسب اليه لان ذلك المضمون مدلول تضمني وهم لا يجرون
صفات المدلولات التضمنية على الدوال انهم يجرون صفات المدلولات المطابقية عليها والرابع كما يقال
ان ضربا في ضربت ضربا ما فعله الفاعل ولا يبعد ان يقال انا نختار الشق الاول ونقول الفعل
متناول القول قطعا والا يخرج مثل قلت قولا ولفظ ضربت باعتبار انه مفعول ليس بما لا
الالفاظ ليست موضوعة لانفسها كما حققه السيد الشريف قدس سره فاحتيج الى اخراجه بقيد
الاسم قوله لان فعل الفاعل هو مضمون لعامل ان معنى قوله لو لم يزد لصح ايضا لانهم يجرون صفات

المدلولة المطابقية على دال الحدث كما في سار بعده المفاعيل ويدخل فيه المصادر كلها وغيرها
مما في حكمها كالويل بمعنى الهلاك اراد بالمصدر اسم الحدث الجاري على الفعل وانما سمي به لان منه
صدر اي رجع وهو محل رجوع الفعل اليه لاخذه منه على مذهب البصرية او محل رجوعه الى الفعل
على مذهب الكوفية وقد يطلق على المفعول المطلق لانه في الغالب مصدر وانما قلنا في الغالب
لانه قد لا يكون مصدرا وح اما ان يدل على الحدث نحو الويل او لا يدل عليه لكن يصدق عليه نحو
ضربته انواعا وانه الغا قوله وهو اعم يعني ان الفعل الاصطلاحي المذكور اعم وذلك التعميم
اما باعتبار كونه مذكورا وهو ظاهر او باعتبار كونه فعلا كما اذا بتقوله او اسما معطوفا على
قوله مقدرا فالفعل المذكور حكما يشمل المقدر والاسم الذي فيه معنى الفعل قوله بل المراد ان معنى
الفعل يشتمل عليه الخ لم يرد الاشتمال مفهوم الفعل على مفهوم الاسم والا لخرج مثل جلست جلسة
وضربته شيئا اذ ليس بمعنى الضرب بل اراد ان تحقق الفعل باعتبار جزئه الذي هو متضمن
تحقق مدلول الاسم واما ذكر من حيث انه بيان للجزء ومفهومه ولا يخفى دخول المثالين و — وتحقيقه مع
خروج كرهت كراهتي لان الكراهة التي هي مدلولة للفعل مغايرة للكراهة التي هي متعلقها
في التحقق لتقدم وتأخر بينهما وكذا ضربته تأديبا لان الضرب وان كان هو لتأديب بحسب
التحقق لكن لم يذكر التأديب من حيث انه هو الضرب بل من حيث انه علة له لا يقال قيد لا تأديب
يخرج ايضا كرهت كراهتي فلا حاجة الى اخراجه الى اعتبار القيد لسبقه لانا نقول قيد لا تأديب
من تحقق اسبقه وتوابعه فلا معنى لاعتباره بدون اعتبار اصله قوله للتأكيد اي التأكيد
ما هو مسند حقيقة نحو ضربت ضربا فانه لتأكيد الضرب المدلول عليه بضربت لا لتأكيد الاسناد وافاد

ايضا

ايضا فلو قيل ان تأكيد الفعل كان من تحقيق فائدة رفع توهم السهو او رفع توهم
التجوز وعليه حمل قوله تع وكلم الله موسى تكليما اي كلمه بذاته لا بترجمان بان امره به
بالتكليم لموسى عليه السلام قوله ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل المعتد المعرف
بلام الجنس ان كان للتأكيد وجب تخصيصه الزيادة بما يفيد التنويع والتعدد وان كان للنوع
وجب ان يقال بدل قوله على بعض انواعه على الزيادة بغير العدد قوله ان دل على بعض انواعه
او كلها سواء كان النوع مفهوما بخصوصه او بعمومه وسواء كان مفهوما من الصفة مع
ذكر موصوفها نحو عملت عملا صالحا او بدونه نحو عملت صالحا او من لام العهد او من الصيغة
نحو ضربته وضربتين او من مادة الدالة على الحدث نحو القهقرى او غير الدالة عليه مع الحدث
عليه نحو ضربته انواعا او كل الضرب او بعضه ونحو ضربت اي الضرب وقد دخت خبر تقدم فان
ابا واسم التفضيل بعض ما يضاف اليه ولك ان تقول انهما صفتان لمصدر مقدر اي قد دخلا
خبر تقدم والضرب اي الضرب الذي ينبغي ان يسأل عنه بانه اي ضرب هو قوله ان دل على
عدده اي وحدته او كثرته بعمومها او بخصوصها سواء كان العدد
مفهوما من الصيغة واللفظ الدال على الحدث حقيقة نحو ضربتين او مجازا نحو
ضربته سوطين او اسواطا اي ضربت ضربتين او ضربا بسوطه وهو مجازي من الضرب
بعلاقة الالية ولا يخفى انه للنوع ايضا او مفهوما من نحو ضربا كثيرا او من العدد الا
الصريح مع ذكر تمييزه نحو ثلاث ضاربات ونحو قوله تع فاجلدوهم ثمانين جلدة
او بدونه نحو رأيت الفا اي الف رؤية ولك ان تقول انه صفة مصدر محذوف اي رؤية

رؤيته الغائب قوله لانه دال الخ هكذا قيل والاظهر في العبارة ان يقال لانه دال على ماهية الغير الغائبة
للفعل وفي نفسها بخلاف فروعها شخصيا كان او انواعيا فانه قابل لذلك ولهذا جاز تثنية
اخويه وجمعها لارادة النوع منهما قوله او العدد لا يكفي في قصد المصدر تجرده لاحتمال من
غير تجل ما يجاب به فلو قام زيد دائما ولم يجلس في تلك الاوقات كان ذلك قياما واحدا
قوله وقد يكون قد هناك للتقليل لانه وان كان كثيرا في نفسه قليل بالاضافة الى ما اذا
كان بلفظه او للتكثير مجازا كما في قوله تع قد نرى تقلب وجهك قوله بغير لفظه وح كان
ابلغ واوكد مما كان بلفظه قوله اى بغاية لفظ فعله وهو اما مصدر او غير مصدر
قدم امثلة ومنها الضمير الراجع الى مصدر عامله او غير عامله نحو بدرسه اى الدرس
واعجبني الضرب الذي ضربته ومنها اسم الاشارة المشار به الى غير مصدر عامله نحو
اعجبني ضربي فضربته ذاك قوله مثل قعدت جلوسا فلا يفرق بين القعود والجلوس
بان القعود للقائم والجلوس للنائم قوله نحو انبته الله نباتا فانه مصدر نبت فجعل مفعولا
بانبت اما لانه في حكمه لانه معنى انبت جعله نبت وان مطاوعه او
لانه بمعنى الانبات وفيه تأمل وقيل انه بمعنى التنبيت كالسلام بمعنى التسليم
وقيل انه ليس من هذا الباب لانه غير انبات قوله وسيبويه يقدره
له عامل فيه ان الاصل عدم التقدير وان التقدير لا يجري في مثل قوله تع
لا يظلمون شيئا اى ظلما قليلا قوله كقولك قدم خير مقدم وح يكون خبرا او دعاء وكذا
قيل لمن يمضي الى السفر وح يكون دعاء قوله له حكم ما اضيف اليه علاء اليه لما ذكرنا

من

من انه بعض ما اضيف اليه قوله اى سماعيا نحو قوله يعني ان العلم بوجوب حذف فعله
الا من طريق السماع بخلاف القياس فان العلم به يحصل بطريقة الاستدلال بثبوت
الضابطة فيكون قياسيا لا استدلاليا قيل سماعا مصدر فعل محذوف اى سمع حذفه
وجوبا سماعا وكذا قياسا اى قيس قياسا على حذفه وجوبا قياسا وذلك لثبوت
الضابط الذي هو العلة الموجبة للحذف قوله مثل سقيا الخ كلها دعاء وايجاب وكلها التوبيخ
ايضا كذلك الا الحمد لله فانه قد يكون خبرا قوله وجدعا دعاء عليه بالاذى وتقبيح الحال قوله
والجدع بالدال المهملة قطع واحدة من المذكورات فلو كان بدل الواو لفظة او كما في الرضي
لكان اظهر قوله وصرح بعضهم بان وجوب الحذف الى قال الشيخ الرضي الذي ارى ان هذه
المصادر وامثالها اذا بين فاعلها او مفعولها بالاضافة او بحرف الجر فلم يقصد
بها بيان النوع وجب حذف نواصبها يعني قياسا واذا لم يبين لم يجب وذلك مثل
ضيعة الله وكتاب الله وسبحان الله ولبيك وسعديك وسبحانه اى سبح الله وحدك
واما انتصاب مثل قولهم حمدت حمده فليس على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر
بمعنى المفعول ويجوز ان يكون الاضافة في حمده لبيان النوع اى الحمد الذي ينبغي
له كما في قوله تع وقد مكروا مكرهم قوله منها لم تقل سقيا كذا لان المواضع لا ينحصر فيما ذكر منها
المصدر الذي يقصد به التوبيخ نحو اقعودا والناس قيام وقد تنوب الصفة مناب نحو
اقاعدا والناس قيام قوله ما وقع مثبتا بعد نفي الخ انما وقع بشرط كون المصدر مثبتا
بعد نفي او كونه مكررا لان المقصود من مثل هذا الحصر او التكرير وصف الشيء بدوام حصول

بخلاف

الفعل فيه ولتزود لو وضع الفعل على تكثره وقيا فيه وصفا وان لم يبا فيه استعمال فان
المضارع قد يستعمل للدوام وان اراد وازيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا نحو
ما زيد الا سير وزيد سير سير لتمحي عن الكلام معنى الحدوث راسا لعدم صريح الفعل
وعدم المعمول الدال عليه ولهذا المعنى اعني لزيادة المبالغة دفعوا البعض المصادر التي
حذف عاملها نحو الحمد لله وسلام عليك **قوله** فانه لو اريد نفيه ح لكل فوات الحصر الذي
مقصود يوجب الحذف وكذا الحال لو كان مثبتا لكن لم يكن بعد نفي **قوله** داخل قبيل صفة لنفي
والظاهران يقال صفة من نفي ومعنى نفي **قوله** على اسم مبتدا او منسوخ ابتداء بالعامل
قال الشيخ الرضي دخول النفي على الاسم ليس شرطا لجواز ان يكون في نحو ما كان
زيد الا سيرا وما وجدتك الا سيرا سير بانتصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما جاز ان
يكون منصوبا بكان ووجد فالشرط ان يكون ناصبه خبرا عن شيء لا يكون هو
اي المصدر خبرا عنه **قوله** لا يكون خبرا عنه بلا تاويل او مبالغة **قوله** لانه لو كان خبرا عنه
اه ان قلت هو ليس بمفعول لانه مرفوع قلنا المفعول قد يكون مرفوعا ان قلت فتفوت
فائدة تدوين علم الاعراب قلنا اذا تعين مواضع الرفع والنصب لا تفوت ولا يخفى انه
لو اعتبر الشرايط في المصدر كما اعتبرها بعضهم سلم عن تلك الشبهة لكن ما ذكره
قدس سره انسب بالمقام **قوله** اي في مواضع كثيرة لا يخفى ان العبادة لا تفيد هذا القيد
لا يتكلف **قوله** نحو دلت الدنة شكسته شدن **قوله** وانما جمع بين الضابطين لانه قد
قد يجتمعان نحو ما زيد سير سيرا وح ينبغي ان يقال ان الحذف اوجب **قوله** الا سير اليريد

لدلالة

[illegible]

الجواب ان هذا التعبير على طريقة

الاستعارة لا الحقيقية فلا يلزم ...

لا لان الجملة المتقدمة على المصدر الذي يشتغل الذهن منه الى غاياته التي هي معاوره وقباته بعام عواملها **قوله** لا ثر مضمون جملة انشائية او ضربة نحو زيد يكتب فقراءه بعدا او بيعا واشترى طعاما فاما بيعا واما اكلا انما قال بمضمون جملة ليخرج نحو السفر

صحيح صحة او بعثتم اغتناما لا ليخرج نحو السفر سفرا بعيدا لان السفر القريب او البعيد ليس من اثار السفر بل من انواعه **قوله** في نفي اي متعددة بيان للواقع او احتراز اي احتراز عن تقديم التفصيل نحو هو اما نمنون منا او تفدون فداء شرو

قوله مصدر بها اي بعد المفهوم منها **قوله** وبا قره غرضها اي غايته وانما سمي غاية الشيء اثرا لانها يحصل بعده كالاثر الذي بعد المؤثر **قوله** اي لان يشبه امر اي لان يشبه ما ناب منابه فرقا نه الواقع بعد الجملة بحسب الظاهر لا المفعول المطلق لا يقال فاون يخرج عن الضابطة اعني ذكر المفعول المطلق لانا نقول قد جرت عادتهم على حذفه وللزوم مصدر في موضعه فعلى هذا الوقف قول ما وقع للتشبيه لموضع المصدر وقع لان يشبه انه يسلم عن المناقشة **قوله** عن نحو لزيد صوت صوت حسن قال سيبويه يجب في مثله الرفع على انه بدل او وصف لكونه مع وصفه كالاسم كما جعلوا اي الموطئة حالا لان في وصفه معنى الحالية ولذلك لم يجعله تأكيدا لفظا لانه يفيد ما لم يفده الاول قال الشيخ المرضي لا منع عندي ان يكون تأكيدا اذا ترك المصدر واتى بالوصف نحو لك صوت حسن فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف الموصوف **قوله** على جالبه في كثير من النسخ ولم يكن في نسخة الشيخ

الرضي ولذا قال ولا بد من شرط اخر وهو ان يكون الاسم عارضا غير لازم ليدل على معنى
الفعل المقدر اعني الحدث فيخرج نحو لزيد زهد زهد العلماء ولا يخفى انه لا يخرج نحو له حركة
في المحسوسات بخلاف اشتراط كونه علاجا ايضا يخرج قوله مشتملة على اسم الخ انما اشترط
ذلك ليدل على الفعل المقدر فان الجملة باشتمالها على الاسم يدل على نفس الفعل وباشتمالها
على صاحبها يدل على ما لا بد للفعل منه اعني الفاعل قال سيبويه بهذه الدلالة يغني غناء
التقدير وحسنه الشيخ الرضي ان قيل لم لم يجعلوا الاسم المذكور عاملا كما قال بعضهم اجيب
بان المصدر عندهم لا يعمل الا اذا اصح تقديره بان فعل منه وستسمع ذلك في مررت
به فاذا له صوت لانه قطع بوقوع الصوت وان يصوت ليس قطعيا بوقوعه قوله واحترز به
عن نحو مررت بالبلد فاذا له صوت صوت حمار قال الشيخ الرضي الاولى في مثله الاتباع
بان يكون وصفا او بدلا وضعف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل لخلوها
عما لا بد للفعل منه وقد اجاز النصب على الحال او المصدر لكن لا يجب حذف العامل
قوله فاذا له صوت صوت حمار جاز انتصابه على الحال انه على احد ما وبل الوصف كما سنذكره
ذو الحال الضمير المستكن في له واجاز سيبويه رفعه على انه بدل او عطف بيان او وصف
اما على حذف مضاف اي مثل صوت حمار كما ذهب اليه الخليل والتنوين بان يقال صوت
الحمار لان مثل لا يتعرف بالاضافة ورد عليه سيبويه بانه لو جاز هذا الجاز هذا قصير الطول بل
اي مثل الطويل واما على انه جامد مؤول بالمشتق اي منكر فاذا عرف كان بدلا او عطف
بيان لا غيره قوله من صفات الخ يعني ان صوتا فاصدرا اعني المنصوب يعني بانك

كردن

كردن فلا حاجة الى القول بانه اسم بمعنى اواز وانه استعمل استعمال المصدر كالعطاء
بمعنى الاعطاء وان عامله يحتمل من المنصوب قوله وصراخ بانك كردن قيل هو اسم استعمل
استعمال المصدر قوله ما وقع مضمون جملة حال او ضد لو وقع على انه بمعنى كان وهذا الظهر معنى
قوله لا يتحمل لها غيره اي لا احتمال للجملة من المصادر وغيره فيحتمل مصدر من وغيره مضمونه
قوله نحو له على الف درهم له خبر وعلى متعلق به وعلى العكس وكل وجه لفظي ومعنوي وفي
هذا القبيل قول المجيب الله اكبر ودعوة الحق اي دعاء الى الحق لانه دعاء الى الصلوة ومنه
ايضا ان زيدا القائم حقا لان فيها معنى التاكيد والحاصل في الكلام بسبب
ان واللام قوله اي اعترف اعترافا قال الشيخ الرضي الجملة المتقدمة في هذا القسم وما
بعدها بل عاملة لتاديتها معنى الفعل قوله ويسمى هذا التسمية من جهة اخرى قوله لانه
انما يؤكد نفسه وذاته كما يؤكد ضربا في ضربته ضربا نفس الا ان المؤكد ههنا مضمون الجملة اعني الجملة
في مستتبا يؤكد مضمون الجملة الاسمية قوله ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره احترز به عما
اذا وقع مضمون مفرد له محتمل غيره نحو القهقرى فان الرجوع يحتمل القهقرى وغيره
وهو مضمون مفرد قوله من حق يحقق اذا ثبت يجوز ايضا ان يكون من حق الامر بمعنى
تحقق وكان تعين فالمقصود من اثبات كونه على تعين ورفع كونه محل شك فانه
من محتملات الجملة كما ان الباطل والكذب من محتملاتها ويجوز ان يكون صفة مصدر
محذوف اي قولا حقا لما قال الشيخ الرضي من ان جميع الامثلة المذكورة للمؤكد لغيره
اما صريح القول او ما في معنى القول قال الله تعالى ذلك عيسى بن مريم قول الحق وكذا قولك

البتة اى قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة ليس فيه تردد وبحيث اجزم به ثم بعد ذلك ثم اجزم
به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها النظر وكذا قولهم افعله
البتة اى جزمت بان تفعله وقطعت به قطعة ثابتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام
فيها فى الاصل للعهد اى قطعة المعهودة التى لا تردد فيها فنقول التقدير الاصل فى مثل هذا
المصدر ان يجعل الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بجملة فهى مقوله قوله وتسمى هذه ايضا
من الكتاب من قوله ويختار اليه مذهب المصنف وزيف بعنوان حسن التقابل لان اللام فى لكبد
النفس للصلة لا للاجل اللهم الا ان يصرف عن الظاهر ويجعل للاجل كما قال قدس سره
وعلى هذا ينبغى الخ قوله اصله لب لا التى من التلبية لانها ماخوذة من لبيك قوله فحذف
الفعل الى كلام لكل ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فليتفرغ لاستماع الماثور حتى يحثه
قوله ويجوز فتح اصلابا وهو ضوء اضيف الى الضمير فقلب الف يا كلدى وليس ينبغى لبعا
بابه يعتاف الى مظهر قوله المفعول به قال المصنف انما سمى به لانه اوقع الفعل به او تعلقه
به ولك ان تقول ايضا لانه اثر الفعل به او الصق به وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان
لا انحصار اسباب وجود الحال قوله ولم يذكر اى الشيخ لكن ان يقول لا حاجة اليه لانهم
يجيرون صفات المعمولات المطابقية على ما والرها كما ذكر وفيه مناقشة لان اسماء الانهام
مثل قد يكون مفعولا به وقوع الفعل عليها من صفاته هو لو لانها المطابقية بل من صفاته ولو
الالتزامية قوله والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به نفيا او اثباتا والمراد تعلقه
به اولا فخرج الحال والتمييز والمستثنى حال لمحض المراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه

بلا

بلا تعقل الا به ولا يخفى ان خروج الثلث ظاهر لا يقال ينتقض التعريف بعمرو فى اشترك زيد
وعمرو لان نسبة الاشتراك اليهما اسناد وهاهنا لا يسمى تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق
بغير الفاعل وعمرو فاعل حقيقة وان لم يسم فاعلا لفظا واما نحو لكن ضارب زيد عمرو
فليس بمر ولما قصد جهة فاعلية بل قصد جهة مفعولية اعنى تعلق الفعل به من حيث الوقوع
ولا يقولون فى ضربت بزيد الخ لا يقال لا يصح اخراجه لانه مفعول به لانا نقول لا نسلم
انه مفعول به مطلقا فى اصطلاحهم بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر وكلامنا فى المطلق وقد
صرح به الشيخ الرضى ثم ان المفعول المطلق بعين فعله فيه تامل قوله فخرج به مثل زيد فى ضرب
لا يخفى خروجه بذلك القيد لكن فى صحة اخراجه تامل قوله فلا يرد لعل المورد نظر الى انه مفعول
لكنه مرفوع قوله وقد يتقدم المفعول به وكذا سائر المفاعيل سوى المفعول معه لمراعاة
اصل الفاء فانها فى الاصل للعطف وتوضيحها اثناء الكلام قوله واما وجوبا ففيما تضمن
وكذا فيما اذا كان معمولا لما يلى الفاء التى فى جواب اما ولم يكن له منصوب سواه كقوله تعالى
فاما اليتيم فلا تقهر قوله كوقوعه فى حيزان وكوقوعه فعله مؤكدا بالنون لان تقديمه
دليل فى الظاهر الامر على ان الفعل غير مهم وتوكيد الفعل بالنون يكون مهما فيتنافر
ان فى الظاهر قوله تخصيصها بالذكر لكثرة الجمهور ان وكثرة العرة لا يقتضى الحصر قوله لوجوبه
الحصر فى باب الاغراء واشار قدس سره فى الحاشية اما تعريف الامور الاربعة بامثلتها حيث
قال نحو اخاك اخاك ان الرجل ونحو الحمد لله الحميد ونحو اتانى زيد الفاسق الخبيث ونحو
مررت بزيد المسكين قوله نحو امراء ونفسه الواو اما للعطف ومعناه احفظ على الفراد من

منه واي يعني مع دعنا بها فهي قصر بيده ولسانه عنه قوله واقصد واخبر الكم اي مما انتم
فيه الورية على تقدير الفعل اي اذا نهيت عن شيء ثم جيء بما لا ينهى عنه بل هو مما يؤمر به انساقه
الذهن اي نحو اقصد او ائت او ما يفيد هذا المعنى وليست هذه ضابطة لوجوب حذف لجواز
ذكر الفعل معها وانما يجب اذا ترك الفعل في جميع الاستعمالات نحو حسبك خيرا لكم اي حسبك ما فعلت
من هذا الامر وائت خيرا لك وراءك اوسع لك اي تنح واقصد مكانا اوسع لك ومن هذا
القبيل عند الزمخشري انته امرا قاصدا اي وسطا واما عند سيبويه فلا ولعل السيد ذكر
فعلا فانتهوا خيرا لكم فالقول بوجوب الحذف في الاية الكريمة غير ظاهر وغاية التوجيه ما قاله
العلامة التفتازاني قدس سره من ان ليس بها من حيث انها قرينة الاستعمال واحد بالقياس
لانه خاطب معين وهي بهذا الاعتبار لا يجوز ذكر فعلها لكن الظاهر ان مثل هذه الحيثية لا يستدعي
وجوب حذف ام قوله وسهل عطف مثال على تمثال قوله واهلا لا اجانب اي كما جاز ان يكون
صفة فكان جاز ان يكون امرا او هل الشخص في مقابلة الاجانب جمع الاجنبي فكانك قلت
ائت اهلك واما ركي قوله وطئت الوطئ كوقفت راه قال قدس سره في الحاشية السهل
نقيض الجبل والحزن ما غلظ من الارض قوله بوجه او بتغليب فيه انه يخرج حكمه بالمد قبل نداءه
مع جواز التشبيه ثم بمن لا يصلح النداء ولا يخفى ان القول بانه غير جائز صالح للنداء بعيد لان
القول بالتشبيه غير مناسب فالاولى ان يقال ان المراد بكونه مطلوبا لاقبال كونه سؤال
الاجابة قوله مثل يا جبال ويا سماء الخ ولكن ان تقول ان نداء هؤلاء من باب التخييل
لتشبيهها بمن لا يصلح النداء قوله منزلة من لا يصلح النداء سرعة اتباع الحكم

قوله فان الحذف وبعضا كما قال بعضهم هو الجزولي وسيبويه قولهم في الدعاء لا تبعد ك
لا تهلك كانهم من ظنهم بالميت تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اي لا تموت
ولا تهلك قوله فالاولى انه حال نحو ان قبضتم بشر قوله فناية وسواء الانسب ان تجعل
الثانية انسب نسبة فالاولى تقديره دعوت او ناديت لان الاغلب في الافعال الانسب نسبة
جنسها بلفظ الماضي قوله واحترز به عن يتقبل زيد لم تقل عن نحو الطلب فبال زيد كما
قال بعضهم لانه ظاهر في الاخبار فلا يكون ~~حالا للطلب~~ قوله وناصبه الفعل المقدر
وهو ينصب المحصور اتفاقا نحو يا زيد دعاءها والحال ايضا عند المبرد نحو يا زيد قائما
اذا ناديته في حال القيام قوله وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل فيه ان الفعل
المقول بانه ساد مسد الفعل يستدعي حسب الظاهر ان يكون نسبة العمل اليه مجازا في لفظ
ان سيبويه يجوز هذا المجاز قوله وقال ابو علي الخ رد بان الهمزة من ادوات النداء واسم
الفعل لا يكون اقل من حرفين وبان ضمير المتكلم لا يستتر في اسم الفعل وبانه لو كان
اسم فعل لتم بدون كما ادى بكونه جملة وقد اجيب عن الاول بان ادوات النداء لكثرة
الاستعمالات جوز فيها ما لا يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم وعن الثاني بانه قد يستتر
نحو اف بمعنى اتضجر وعن الثالث بانه قد يعرض للجملة ما لا يستقل به كلاما كالجملة
القسمية والشرطية قوله ويبنى على ما يرفع به اي العروض لا بالاصالة لان لا يقال فينتقض
الحكم بالعلم الموصوف بابن مضاف الى علم اخر لانا نقول نحو كرره فيما بعد بمنزلة الاستثناء
لعلها باعتبار المحل فان محلها اثنان مفرد معرفة ومستغاث بخلاف محال النصب فانها

بتقدير فعل طلب زيد مطلوبا اقباله بل المجيب طلب اقباله او للمنادي بان يقول ماذا او غير اقبل فقط

ثلثة او لعلتها بحسب التحقيق والاستعمال دفعة جديدة قوله وللطلب الاختصار او بالقياس الى ما
علم بتعين مواضع النصب من غير حاجة الى تحصيلها قوله على الفتحة لفظا او تقديرا كما في المقصور
والمنقوص والمبني قبل النداء مثل يا هذا ويا هؤلاء ويا انت وجوز ايضا يا اياك نظرا الى كونه
مفعولا واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على قدر الضرورة كما قال
قوله سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام قوله التي يرتفع بها المنادى في
غير صورة النداء يعني انه من ارضية هذه الحجرة بهذا السبب قوله او الفعل مسند
عطف بحسب المعنى اذ كانه قال الفعل مسند الى ضمير المنادى او الفعل مسند الى الجار
والمجرور قوله وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم سوق الكلام لان الكلام مسوق في بيان ن
المنادى لكنه خال عن التكلف الذي في رجع الضمير الى المنادى قوله اي لا يكون مضافا
ولا شبه مضاف ان المفرد مقابل للمضاف لكن اريد بالمفرد ما كان مقابلا منه فيخرج شبه
المضاف ايضا اما اخراج المنادى المجرور باللام او المفتوح بالالف بذلك لانه ة
فبعيد قوله وهو كل اسم لا يتم معناه الخ قال الشيخ ما حاصله يرجع الى ان شبه
المضاف اسم يجي بعده امر من تمامه وذلك الامر [illegible] اما معمول له نحو يا طالعا
جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف على ذلك الاسم على ان يكون
المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد سواء كان علما نحو يا زيدا وعمروا
او التسمية [illegible] كالمجموع او لم يكن علما نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم
لعدد معين كاربعة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب وانما فيه المعطوف بالذكر

لولم

لو لم يكن كذلك لم يكن شبيها بالمضاف لجواز جعله نكرة او معرفة لاستقلاله نحو يا رجل
وامرأة واما النعت فانه لدلالته على معنى في المتبوع بمنزلة جزئه ويشترط ان يكون
ذلك النعت جملة او ظرفا نحو قولك يا حليما لا يعجل وقوله الا يا نخلة من ذات عرق — يا حليما بيان
وانما اشترطنا ذلك لانه لو كان النعت مفردا جاز جعله نكرة او معرفة مع جعل النعت مفردا
وصفا له نحو يا رجل الظريف بخلاف ما اذا كان جملة او ظرفا فانه لا يجوز ان يجعل المنادى
معرفة والجملة او الظرف وصفا له لان الجملة والظرف لا يقعان صفة للمعرفة
وفي جعلهما صفة للنكرة يفوت الاختصار الذي هو مطلوب في النداء الا يرى الى ترخيم
المنادى في الشعر وحذف صيغة النداء فكانهم يضطرون الى جعل المنعوت بالجملة
او الظرف عند قصد التعريف مضارعا للمضاف ولهذا لم يجعلوه في باب لا مضارعا
للمضاف فلا يقال لا ظريفا في الدار بل يقال لا ظريف فيها ولا يجوز ان يجعل حالا اذ
ليس المعنى على تقييد النداء قوله معرفة قبل النداء لا يقال يلزم اجتماع التعريفين وهو
ممتنع لانا نقول الممتنع اجتماع آلتي التعريف لا يقال يلزم ذلك للاجتماع في المنادى
المضاف الى المعرفة لانا نقول صورة الاضافة ليست نصا في التعريف مع ان
محل النصب الدخول مختلف قوله بوقوعه موقع الكاف الاسمية اعلم ان الاسماء المظهرة
حال الاخطاب غيبا فهي كلها غيبة الا انه لما سرى اليه الخطاب بواسطة حرف النداء
جرى مجرى المضمر الذي وضع للخطاب وصار في حكمه وانما عدلوا عن الاصل الى الظاهر
لئلا يتبادر الى الفهم محل واحد من المصادر انه هو الخطاب والمعهود قوله وكونه مظهرا

افراد و تعريفا اعتبر بهما المتنوى جهة الاتحاد ولا يلزم بناء المضاف وما فى حكمه كالنكرة
الغير المعينة قوله وانما قلنا ذلك لان قلت قد يمنع به للشئ لا يلزم ان يشابهها ذلك
الشئ لجواز الاختلاف فى وجه الشبه قلنا المشابهة هيهنا بمعنى المناسبة والمناسب
للمناسب للشئ مناسب لذلك الشئ قطعا ولو بالواسطة ولو قيل ان المشابهة بمعنا
فنقول المقصود من ذلك التشبيه تغليب جهة الاتحاد وتقليل ما به الامتياز وحينئذ كانه
هو الكاف الاسمية واذا ثبت انه كاف اسمية حكما وهى مبنية لزم بناؤه قوله ويا زيدان
ويا زيدون ان قيل العلم اذا ثنى او جمع لزم فيه اللام بدلا عن تعريف الزايل بالتنكير
فكيف يصح هذان المثالان اجيب بان لفظة يا قائمة مقام اللام قوله ويخفض بلام
حرف لفظة يا بالاستغاثة قوله وهى لام التخصيص بقرب لاه عن المقصود لضعفه بالاضمار
قوله ولانه على انه مخصوص بهذه الدلالة لابد ان يكون اللام يعتنى به وذلك اللام المعتنى به
يجوز ان يكون اغاثة او تعجبا وتهديدا الى غيره لكن لم يقع تلك الدلالة حالة
النداء الا مع احد الغثة قوله لئلا يلتبس بالمستغاث له اللام فى المستغاث له متعلق
بما تعلق به لام المستغاث وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا الدين لام الغواف
وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اى استغيث بالدين الدم الغواف قوله
لان علة بنائه ان قيل دخول الجار على غير المنصرف لا يوجب جره فكيف يوجب
اعراب المبنى اجيب بان علة بنائه فى غاية البعد الضعف وبانه بدخول اللام صار
بعيدا عما هو بواسطته شبه وهو يا وخارجا عن الافراد وقيل ان البدل يرتبه دان
الافراد

الافراد هيهنا فى مقابلة الاضافة لا فى مقابلة التركيب ولا يبعد ان يجاب بان حرف
النداء واللام اذا اجتمعا كانت الغلبة للام لقربها كما فى تنازع الفعلين قوله واجيب
او بان قول مثل يا عبد الله من تتمة القاعدة وقد يجاب عن لام التهديد ايضا بانه قليل
قوله ولا لام قال الخليل لان اللام بدل من الزيادة فى اخر المستغاث فلا يجتمعان و
55 تلك الزيادة تكون يا متى المندوب واوا ويا او الالف قوله يا طالعا جبلا فيه انه لم يعتبر اعتما
ان كم
على موصوف مقدر لم يصح عمله وان اعتبر لم يضارعا المضاف لانه موصوف بمعرفة اللهم
الا ان يفرق بين المنعوت المذكور والمقدر لكن يبقى شئ وهو ان طالعا جبلا جاز ان يكون
معرفة ولهذا يوصف بالمعرفة فكيف يصح ان يكون موصوفة بنكرة اللهم الا ان يقال
ان الوصف لما وقع موقع الموصوف لم يمتنع قصد تعريفه قوله وهذا لو قصدت لنصب رجلا
اى يقال يا رجلا بالنصب حال كونه لغير معين لا حال كونه رجلا معينا قوله يا حسن وجهه
ظريفا قال قدس سره فى حاشيته وانما قيدناه بقولنا ظريفا ليكون نصا فى نكرة لم يقصد تعيينها
فانه لو قصد به معين يقال يا حسن الوجه الظريف انتهى اعلم ان شبه المضاف اذا
قصد به معين وجب تعريفه ووصفه الا اذا كان منعوتا بجملة او ظرف فانه لا يوصف
بالمعرفة فلا يقال يا حليما لا تعجل العروس بل يقال قدوس وذلك لانه نكرة وصف النبع
بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة وان كان قبل النداء قوله وتوابع المنادى المبنى لم يقيد بكونه
غير المبهم الذى جئ به للتوسط اعتمادا على ما سنذكره قوله لان توابع المنادى المعرب
غير البدل والمعطوف الا فى حكمها قوله تابعة للفظ فقط سواء كان منصوبا او مجرورا

كم بلى اما...

توابع المنادى

نحو يا لزيد وعمرو ولم يجعلوه محمولا على محل النصب كما في نحو اعجبني ضرب زيد وعمرو ا قوله وقيدنا
المبني بكونه على ما يرفع به بهذا القيد يستفاد منه الحكم فان لا يتصور في تابع المستغاث بالالف
قيل وكذا لا يتصور الرفع في توابع العلم الموصوف بابن اذا كان مفتوحا ولكن نقول ان
اللام في المبني للعهد اي ما فهم من قوله ويبني على ما يرفع به فلا حاجة ح الى التقييد قوله او شبهها
بالمضاف الظاهر انه لا حاجة في اخراجه في المفرد الى هذا التعميم لانه مفرد حقيقة لانه ليس
بمضاف نعم في اخراجه عنه يحتاج الى التمحل كما اشير اليه قوله فانهما لما انتفت فيهما الخ فاعتبر
حكم المفرد له لتحقق العمل بالشبيه بالمفرد كما تحقق العمل بالشبيه بالاضافة اذا كانت مناديا
قوله يا زيد الحسن وجهه ويا هؤلاء العشرون رجلا قوله اي المعنوي م ح في شرح
المفصل به قوله لان التاكيد اللفظي الخ وذلك لان الثاني بعينه كالاول لفظا ومعنى فكان حرف
النداء باشره كما باشر الاول قوله نحو يا زيد زيد نص في التاكيد وفي جعل الخ على ذلك بدلا وجعل
سيبويه اياه عطف بيان نظر لانهما يفيدان ما لا يفيده الاول فاذا وصف الثاني
فابو عمرو ينصب الثاني على انه توكيد لفظي موصوف او بدل منه بما حصل له من الوصفية كما في
قوله يا الناصية ناصية كاذبة ولا يجوز ان يكون صفة لان العلم لا يوصف به قوله
والصفة قال الاصمعي لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر وارتفاع العالم او انتصابه
في مثل يا زيد العالم على الاختصاص وفيه انه لا يلزم من الشبه التساوي في جميع الاحكام
وعطف البيان ذهب الشيخ الرضي الا انه بدل فحكمه حكم البدل عنده قوله والمعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه لم يقل والمعطوف المعرف باللام مع انه اخصر ليشمل المانع
الاستقلال

الاستقلال وهو امتناع دخول يا عليه ولئلا يخرج عنه نحو يا محمد واله لتعين الرفع ثم رفع
ولا تنبني الصفة كما في لا رجل ظريف لان النفي متوجه الى الصفة دون النداء والرافع هو
حرف النداء او لشبهها بالرافع في كون اثر كل عارضا مطردا او لم يظهر اثر هذا الشبه في المنادى
لمكان البناء الظاهر او المقدر مثل يا فتى ويا هؤلاء فان ضمها تقديري معروفة كما ذهب
اليه الشيخ الرضي والاظهر ان يقال ان لهؤلاء ضما محليا لان مفردا معرفة معربا لو وقع
موقعه لضم كما ان له نصبا محليا لان مضافا لو وقع موقعه لكان منصوبا قوله في المعطوف
الممتنع دخول يا عليه يعني ان اللام للعهد والجار والمجرور متعلق بقوله مختار قوله مع تجويز
النصب لان المراد بالاختيار الحكم بالاولوية قوله لان المعطوف بحرف الخ نظر ابو عمرو الى جانب
اللفظ ونظر الخليل الى جانب المعنى واستقلاله مجلا مرفوعا تنبيها على الاستقلال ان قلت ينبغي
ان يختار الرفع اذا كان كمتبوع غير المضموم يتعين هذا الوجه اجيب بان المراد التنبيه على الاستقلال
مع رعاية الاتباع اللفظي ولا يتصور ذلك الا اذا كان متبوعه مضموما ان كان كالحسن
قال الشيخ الرضي كلام مبرد لا يدل على ما نسب اليه لانه قال ان كان اللام في العلم اخترت
مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بل يلمح بهما الوصفية
الاصلية فكأنه يجرده عنهما وان كان اللام في الجنس اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام
اذن تفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد انتهى ان قلت يجوز ان يراد بقوله كالحسن ما يشبهه
في كونه علما ذا لام قلنا كلامه في شرحه يأبى عنه اذ فسره بما فسره به الشيخ قدس سره
قوله اي كالاسم الحسن في جواز نزع اللام علما كان او غير علم فدخل فيه الرجل وخرج عنه

الصفة افادة تحقق الحال في ضمنه نزع اللام عن العلم وامتناعه فاعلم ان العلم ان لم
يكن موضوعا مع اللام صح دخول اللام عليه ان كان في الاصل صفة كالحسن او مصدرا كا
لفضل للمح الوصفية وقصد مدح او ذم بها لكنه غير مطرد اذ لا يصح ان يقال في محمد وعلي المحمد
والعلي وكذا ان كان اسم العين بمعنى جنسي يقصد به مدح او ذم كالاسد والكلب ولا خفاء
في جواز نزع اللام عن ذلك العلم وان موضوعا مع اللام لم يجز نزع اللام عنه لانها كبعض
حروف الكلمة وهو اقسام منها ما يكون في الاصل للجنس ووجب ان يكون معها لام او
اضافة ليفيد الاختصاص وهو العلم الغالب والنغاق فهذا القسم يتصور له معنى
جنسي ثابت عرف ثبوته للمعنى العلمي ومنها ما لا يتصور له معنى كالثريا والدبران والعيوق اسما
لكواكب مخصوصة ومنها ما يتصور له ذلك لكن ما ثبت كما في الاعلام الاسبوع من الثلثاء والاربعاء
والخميس فانها لم تثبت بمعنى الثالث والرابع والخامس ومنها ما يتصور له ذلك وثبت لكن لم
يعرف ثبوته للمعنى العلمي كالمشتري للكوكب فانا لا ندري ما معنى الاشتراء فيه وهذه الاقسام
الثلثة اعلام غالبة عند سيبويه لكن بحسب التقدير للالحاق بما هو كالغالب فان الغالب في
الاعلام اللازمة لامها ان يكون اجناسا وصارت اعلاما بالغلبة قوله مثل يا تميم كلهم
نظرا الى ان تميما في نفسه غائب وجوز الشيخ الرضي كلكم نظرا الى الخطاب العارض قوله
غير ما ذكر صفة او بدل قوله اي حال كون كل منهما مطلقا وحال كون كل منهما تابعا لمنعوته
او مضافا قوله اي العلم المنادى المبني على الضم فخرج عبد الله وزيدان اذا جعلتهما علما
قوله مخففوه بالفتحة وبحذف الالف خطا في ابن وابنة وخففوا العلم الجايع لتلك

الصفات

الصفات في غير النداء بحذف تنوينه والالف في ابن خطا قوله التي هي حركة الاصلية اي
سهل ذلك كون … الفتحة حركة المستحقة في الاصل قوله واذا نودي المعرف باللام
فيه ان نداء مثنى العلم وجمعه المعرفين باللام بحذف اللام لا بالتوسيط فيقال في الزيدان
والزيدون يا زيدان ويا زيدون وقد يجاب بان اللام فيهما بجبر نقص التعريف الزايل
بالتنكير لا للتعريف فيخرجان بقوله المعرف باللام قوله اي اذا اريد نداؤه كثيرا ما يطلق
الافعال الاختيارية ويراد منها ارادتها اعني الارادة قوله قيل مثل انما قال مثل لان
قصد نداء المعرف باللام على الاطلاق لا يستلزم قول يا ايها الرجل واخويه بخصوصها وكل
ايضا في تصحيح لا يستلزم ان نريد بقوله يا ايها الرجل واخويه الكلام الذي وسط فيه اي
او هذا او ايهذا كما قيل لكل فرعون موسى ان المراد لكل ظالم عادل قوله بتوسط
اي هي موصوفة قال الاخفش هي موصولة حذف صدر صلتها وجوبا لمناسبة
التخفيف للمنادى ويؤيده كثرة وقوعها موصوفة وندرة وقوعها موصولة وانما
لم ينصب على انها مشبهة بالمضاف لانها اذا حذف صدر صلتها يبنى على الضم قوله وها
التنبيه عوض عن حرف النداء في التنبيه لان النداء ايضا تنبيه فالجر بعوض ها التنبيه
ما فات بسبب حرف النداء قوله بتوسط هذا اي بعينها في الوصلة فانه قد يقصد نداؤه
مجلا اي فانه نص فيها ولذلك قد يقتصر على هذا ويؤتى بتابع تابعه فيقال يا هذا
الرجل وعبد الله معطوفا على هذا ولا يجوز عطفه على الرجل لان المعطوف في حكم المعطوف
عليه ويمتنع وصف يا هذا الا بذي اللام ولا يجوز الاقتصار على ايها ولا يؤتى بتابعه

بل بتابع تابعه فلا يصح يا ايها الرجل وعبد الله لامتناع وصف ايها الا بذي اللام
قوله بتوسيط الامرين معا السر في توسيط تلك الامور ان يقع النداء على ما قصد نداؤه
وبيان ذلك ان النداء لا يقع الا على ما هو معلوم الماهية فلا يقال يا شيء الا اذا قصد به
التحقير فاذن كان المناسب ان لا يكون الواسطة معتبا والا لوقف الذهن عنده ثم
الانسب ان يكون ذلك المبهم طالبا لما يرفع ابهامه بحسب شدة الحاجة الى التعيين ثم الانسب
ان يكون ذلك المبهم مما يكون طالبا لمعرف باللام فيقع النداء فلذلك وسط تارة
باسم الاشارة لانه مبهم بحسب وضعه ان يرفع ابهامه بالمعرف باللام اذا اريد تعيين
جنس المشار اليه وتارة باي اذا قطعت عن الاضافة وابدلت مما اضيف اليه التنبيه
لما عرفت فانها حينئذ مبهمة بخلاف ما اذا لم يقطع او ابدلت مما اضيف اليه التنوين فانها
معينة بما اضيفت اليه وهي حينئذ يرفع ابهامها اما بالمعرف باللام او بموصوفه باسم الاشارة
الذي يرفع ابهامه بالمعرف باللام واذا وصف اولا باسم الاشارة كان فيه التدرج في
في التعيين وتكرار المبهم الذي يورث زيادة تشوق قوله لانه المقصود بالنداء بحسب
الواقع لا بحسب اللفظ فانه ذكر ليدل على معنى في المتبوع قوله لانها توابع مناد معرب
الرفع بتقدير المنادى ما يقال من ان تابع المعرب قد يجوز فيه الوجهان كقولك ان زيدا قائم
وعمرو بالرفع والنصب والرفع ايضا بان التنوين في معرب للوحدة فلا ينتقض الحكم
بالمثال المذكور لان عمروا في المثال المذكور ليس تابعا لمعرب واحد فان زيدا باعتبار
تعدد اعرابه معرب لا معرب واحد وفيه ان المعرف باللام ايضا اعرابين اي الرفع

فظاهر

فظاهر واما النصب فلانه منادى معنى فيكون منصوب المحل قوله يا الله اختص بهذا اللفظ
باشياء كما اختص مسماه سبحانه باشياء منها قطع همزته في النداء وغيره وحذف
الجار مع بقاء اثره فيه وحذف حرف النداء وتعويض الميمين واخراجه تبركا باسمه
قلنا نحو اللهم وقد يزاد في اخره ما نحو اللهم ما ولا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف
الاسماء المختصة بالنداء سماعا نحو يا فل ويا نومان اي يا كثير النوم ولا يقال رجل نومان
ونحو اللهم فاطر السموات محمول عنده على نداء مستأنف قوله وعوضت الميم عنها
ولهذا لا يجمع بينهما الا قليلا كقوله شعر معناه الا ان يكون كلفظة قوله فلا يقال في سعة
الكلام لاه وقد يقال في غيرها نحو فعله بسم الله الكبار ففخم الكاف اي الكبير
خاصة اي خصه خصوصا قوله من احكام المنادى ترخيمه بالوصل عنى قوله في قولهم يا غلام
اخبر اياكما ان تبغيان شرا او في رواية ان تكسبا نا شرا قوله وكل خطاب لمن يصلح
له هذا الخطاب قوله اي في تركيب وقع فيه ذكر المنادى مضافا ثم كرر المضاف قبل
ذكر المضاف اليه قوله صورة اما ان الاول نصبه صورة فظاهر واما ان الثاني مفرد فلان
تكرار الاول بعينه واما معنى فلانه مجهول بحسب الظاهر قوله واما الضم في الاول قبل نصب
الثاني ليس على انه تأكيد لانه خرج من العلمية بالاضافة وان القصد الى المضاف بنداء
القصد الى المفرد وان المضاف اوضح من المفرد فلا يكون عين الاول فاذا كان الاول
توطئة كان الثاني بدلا واذا كان مراده ان الثاني عطف بيان قوله ونعم الثاني تأكيد
لفظي وانما جيء بالتأكيد المضاف بينه وبين المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف

بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل به بينهما في السعة
لانه لما تكرر الاول بلفظه وحركته بلا تغير صار الثاني كانه هو الاول فكانه لا فصل الا ترى
انك تقول ان زيدا قائم مع امتناع الفصل بين ان واسمها الا بالظرف وانه قال
قوله ولا للاسم ابدا ووا، مع ان حرف الجر لا يدخل الا على الاسم قوله وكل مذهب سيبويه
والخليل قوله او مضاف الى ما بعد المحذوف لئلا يلزم التقديم والتاخير والفصل قوله لانه اما تابع
مضاف بالاضافة كما ذهب اليه سيبويه وتاكيد لفظي والتاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول
وحركته حركة اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة كذلك الثاني
مع انه ليس بمضاف قوله او تابع مضاف بالوصف كما هو مذهب المبرد والسيرافي قوله
يا تيم تيم عدي لا اباكم قال الجوهري في لا اباكم وهو مدح وصح معناه انك ماجد شجاع
لا تحتاج الى من ينصرك ويقوم بامرك وقال الازهري هو شتم لا يخفى خوف اي بيت
يا ابن رشيدة فتح الباء وهو الاصل كما هو مشهور قوله وسكونها وهو الاكثر اكتفاء بالكسرة
وقد يضم وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء للعلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة
رب احكم بضم الباء قوله وقلبها الفا وما للخفة ولامتداد الصوت ورفعه لمناسب للنداء قيل
هذا لغة طيئ فانهم يبدلون الياء الواقعة بعد الكسرة الفا فيقال في بقي وفني بقا وفنا
وفي جارية وناصية جاداة وناصاة وقد جاء شاذا قال الشيخ الرضي اما فتح يا
بني والاصل يا بنيا فليس بشاذ كما ستر في يا غلام لاجتماع ياءين قوله ويكون
المنادى يعني ان الباء في قوله يا ابتا للملابسة والظرف معطوفة على الفعلية الواقعة

خبرا

خبرا وقوله وقفا اما حال او ظرف ويمكن ان تقدر فعلا معطوفا على الفعلية اي يوقف بالتاء
وقفا قوله وبالتاء وقفا قال الشيخ الرضي اذا وقفت على يا غلامي بسكون الياء وصلا
فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها واسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف ياؤه
وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاضي بسكون الضاد واذا وقفت على يا غلامي
بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق هاء السكت مع ابقاء الفتح
يا ابدال التاء التاء لانهما متناسبان في انهما تزادان في اخر الاسم وما كان التاء
بدلا من الياء غير متمحضة للتانيث طولت التاء لكنها يوقف عليها بالهاء لانها عوض عن
زائد بخلاف بنت لان تائها عوض عن اصلي ان قلت كيف جاز الحاق تاء التانيث المذكر
اجيب بان التاء في يا ابت ويا امت للتفخيم كما في علامة فانهما مظنتان للتفخيم
وبان التاء في يا ابت للحمل على يا امت مع ان التاء في امثاله عن عرزبر نحو حمامة ذكر وشاة
ذكر قوله لمناسبة الباء يعني ان الكسرة حركة مناسبة للحرف المبدول منه فيكون في البدل
شائبة من المبدول منه قوله وقد جاء الضم وعليه قرئ يا ابت بالضم قوله لاجرائه مجرى نحو
المعرفة لان الاسم في اخره تاء التانيث فهو نحو ثبة قوله وبالالف عطف على محذوف اي بغير الالف
او بالالف قوله فانه غير جائز قد جمع فرزدق بينهما في قوله بعثا في فنائه نحو بهما
اي واقع يعني ان الجواز وقوعي قوله في سعة الكلام بهذا القيد يشار الى الذهن ويوثره
معاينة الجواز للضرورة ويمكن ان لا تقيد ويحمل الجواز سعة على الضرورة وانما وقع
ترخيم منادى في السعة لكون مقصوده في النداء هو منادى له فيقصد سرعة الفراغ

منها ما هو المقصود مع ندرة الالتباس لان الانسان في حال ندائه انتباها لاسمه
منه في غير حالة النداء **قوله** اي لضرورة الشعرية اشارة الى انه مفعول له لكن فعلا فعل
الترخيم المفهوم من الكلام لا فعل الجواز لانه صفة الترخيم والضرورة والاضطرار صفة المرخم
لم يتحد فاعلهما وحذف اللام مشروط باتحاد الفاعل والحمل على عموم الاشتراط كما
ذهب اليه بعضهم بعيد لانه خالف مذهب المصنف وكان ترخيم ضرورة على الجزئية اي الترخيم
في غيره اثر ضرورة نحو قول **قوله** ديار مية اذا مي تساعفنا الاحمل اذ مية **قوله** وهو
حذف الاظهر ان يقدم تعريف الترخيم على حكمه لكن قدمه لانه المقصود **قوله** اي ترخيم
المنادى اي الترخيم بالعجمة كالترخمة بالمهملة صيغة ومعنى ويقال كلام رخيم اي رقيق
والترخيم التليين والحذف **قوله** اي اخر المنادى فخرج حذف ياء باغلامي لانه ليس اخر
المنادى بدليل اعتبار الاعراب في قبله ودخل فيه حذف الكلمة الاخيرة في بعلبك بدليل
اجراء الاعراب عليها **قوله** اي لمجرد التخفيف فخرج نحو قاض لان حذفه للاعلال وكذا
نحو يد لان حذف اخره للزوم احد الامرين اما تقدير الاعراب اذا سكن الاخر واما
اجراء الاعراب على حرف العلة اذا حرك وذلك ثقيل وقيل في اخراجه ان الترخيم حذف
في التركيب والحذف في يد حالة الاعراب لا افراده **قوله** لا لعلة اخرى من قال انه حذف
في اخره بلا علة او على سبيل الاعتباط في اللغة فيرد الشاة بلا علة **قوله** بارجاع الضمير
المرفوع الى الترخيم مطلقا لان ذكر المقيد يستلزم ذكر المطلق **قوله** والضمير وذلك لانه
لكان الترخيم لا يوجد في غير الاسم **قوله** او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى كى

ان

ان ترجع الضمير الى قوله ترخيم المنادى **قوله** ان لا يكون مضافا لو قال ان يكون
منزه الكان اولى لانه اظهر في اخراج شبه المضاف اذا سبق منه جعل المنزه في مقابلة
المضاف وشبهه **قوله** او حكي قيل اكتفى بذكر المضاف من شبهه اذ هما يتحدان
حكما **قوله** لا ليس اخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى هذا ظاهر اذا كان المركب الاضافي
علما فان الجزء الاول بمنزلة زاي زيد واما اذا لم يكن علما فبيانه ان المضاف منه
حيث انه مضاف لا يتم بدون المضاف اليه **قوله** ولانه الثاني خلافا للكوفيين نحو قوله
قوله هذا واخطكم يا اي ال عكرم اي ال عكرمة **قوله** لانه ليس اخر اجزائه هذا اذا لم يكن
المركب الاضافي علما اما اذا كان علما فلان المركب الاضافي في اي حال جزئية قبل
العلمية في استقلال كل من الجزئين باعرابه **قوله** فامتنع الترخيم فيهما بعد رعاية اللفظ
والمعنى **قوله** ولا جملة بعض العرب يرخم الجملة بحذف جزئها نحو تابط **قوله** ونزيادة
على الثلثة لم يلزم نقص الاسم الذي في حكم المعرب انما قيد به لجواز النقص في ماليس
في حكم المعرب نحو ما ومن واما نحو يد فالحذف فيه شاذ والشاذ لا يعبأ به **قوله**
بلا علة موجبة انما قيد به لجواز النقص بالعلة الموجبة كعصا **قوله** واما ثبات
فلكثرة الترخيم فيه ولهذا اعوامل اخر غير المرخم منه في بعضه نحو لطيح مع ان المرخم اعني فتح
الناء واما اذا وقف على كل المرخم الحق اخره هاء السكت فيقال في يا طلح طلحه
وذلك لانهم يلحقون هاء السكت باخر ما ليست حركته حركة اعرابية ولا شبيهة بها
فقليل ما يوقف على السكوت وقد يغني عن الهاء في الشعر الف الاطلاق نحو قفي قبل

قبل التعرف باضباعا قوله زيادتان قيل لابد وان يكون لمعنى فيخرج نحو عصبصب
قوله في حكم الوحدة صفة لزيادتان وهو من قبيل فلان في السماء قوله في انهما
زيدتا معا وان كان كل واحدة لمعنى مغاير لمعنى الاخر كزيادتي مسلمان ومسلمين
علمين وهاتان الزيادتان سبعة اصناف زيدتا التثنية كما مر وزيادتا الجمع كما في جمع السالم
نحو مسلمون ومسلمون علمين زيدتا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو
مروان وعثمان وخراسان وياء النسبة وشبهها نحو كرسي والف التانيث
وهمزة الالحاق مع الالف التي قبلها قوله اوكان في اخره حرف صحيح اصل لم يقيده الشيخ
الرضي بل قيده بكونه غير تاء التانيث حيث قال كان عليه ان يقول غير تاء التانيث ليخرج
نحو مسلاة فعلى هذا يكون النسبة بينه وبين القسم الاول عموما من وجه لتصادقهما
في السين وافتراقهما في بحرس وبحيار قوله وهو اعم لان ترخيم مثل دعوا دمي يحمل
الحرف الاخير والحرف السابقة قوله في حكم الصحيح في الاصالة او في صحة اجراء الاعراب
عليه قوله او واوا او ياء ساكنة احترازعن نحو كنهور على وزن سفرجل عظيم
السحاب وشرنقة على وزن سرمرج اي مقطوع شرناف وهو ورق الزرع اذا
طال وكبر حتى يخاف فساده فيقطع قوله حركة ما قبلها من جنسه فيخرج نحو سنور
وغليف نبت يتعلق بالشجر قوله فانه لا يحذف الى حذف فالاخف فانه يحذف
الحرف ايضا قوله لان نحو ثبون لم يحذف زيادتا ثبون جمع ابن لانهما غير تابتا
الف للواحد فكانه ليس جمع المذكر السالم نحوه قوله اما في الاول الى ما كان علة

الحذف

الحذف في القسم الاول مغايرة لعلة الحذف في الثاني كما ترى فصل هذا التفصيل ولم
يقل لحذف حرفان في ما قبل اخره مدة قوله وعن النقد قال قدس سره في الحاشية
النقد صغار الغنم انتهى قال في الصراح نقد بفتحتين نوعي از گوسفند كوتاه
دست وپای زشت روی نقده یکی بقال له قوله وفي خمسة عشر قالوا اذا رخمت
اثنى عشر واثنا عشر واثنى عشر واثنتي عشرة حذفت عشر مع الالف والياء
لان عشر بمنزلة النون في اثنا قال المصنف وفيه نظر من جهة ان الثاني اسم براسه فقد
احد عشر وفي الوقف لقلب التاء هاء اي انك لو سميت رجلا بمسلمين ورخمت
ووقفت قلت يا مسلمه بالهاء قوله فحرف واحد اي فالمحذوف حرف واحد في هذا الجملة
الكلمة بقرينة الفاء لكون الحذف كثير مستمرا ان قلت استمراره نحو وهو مستفاد من
المضارع مع لام الكلمة هنا قلنا هذا اذا نظر الى افراد الحذف اما اذا نظر الى النفس
الطبيعة فثبوتي والشارح قدس سره نظر الى الافراد كما هو مستفاد من ضابطة الفعل
والفاء الجزائية تدخل على المضارع المثبت قال وهو في حكم الثابت ان قيل انما
يجعلون المحذوف في حكم الثابت اذا كان الحذف لعلة موجبة وليس الحذف هنا لعلة
موجبة فينبغي ان يجعل المحذوف فيه كالمحذوف للعلة الموجبة قوله فيبقى الحرف لا
في مواضع منها اسم اريد الترخيم مما يوجب حذف حرف لين منه فيقال في اعلون
ومصطفون اعلى وقاضي ومنها اسم بقى بعد المحذوف منه حرف اصلي السكون
كان متحركا في حكم المحذوف وقبله الف نحو اسحار بكسر الهمزة او فتحها وهو نبت

فسيبويه يفتح الآخر وغيره يجوز الكسر ايضا وان لم يكن اصله السكون برده الى اصله
حركته ان لزم ساكنان نحو باراه وان لم يلزم ساكنان فالنحاة يبقون الساكن
على سكونه نحو يا عمرو والزاي برده الى اصله حركته وهو الكسر قوله فيقال الفاء فصيحة
اي اذا كان كذلك فيقال او عاطفة عطف الفعلية على الاسمية الماخوذة بالفعل كانه
قيل قيل لمنادى ثابت الطبع اجزائه او محذوف ثابت فيقال قوله يا حار ويا ثمو ويا
كرو قيل ثلثة اوجه لان التغيير في الاستعمال الاقل اما بالحركة فقط او بالحرف او
بكليهما قوله وفي كروان قال قدس سره في الحاشية كروان طاير ضعيف طويل العنق
انتهى قال في الصراح طاير يقال كبارى وانرا شواظ كويند ي لغزوى كراوين
جماعة كروان بالكسر ايضا جماعة على غير القياس قوله فلا جرم قلب ياء لانه لم يات
في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة الا وتقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو
التغازي والادل وكذا المنادى في حكم المتمكن لعروض بنائه قوله وقد استعملوا
صيغة النداء في المندوب بطريق لان في صيغة النداء معنى الدعاء والاختصاص
فنقل الى المندوب لما فيه معنى الاختصاص وكثيرا ما يجعل العرب بابا على باب آخر
مع اختلافهما لاشتراكهما في امر عام ويكون اعرابه على حسب ما كان عليه من
ههنا يظهر وجه اعراب المتفجع عليه بيا واما المتفجع عليه بوا فاعرابه غير ظاهر لانه
ليس منادى عنده ولا مفعول فيه ولا منصوب بالفعل المتفجل لانه يتعدى بالظرف
اللهم الا ان يقال انه منصوب بادعي او اخص ويلزم ح ثبوت موضع خامس

من

من مواضع حذف الناصب للمفعول به قياسا قوله يعني يا غلامان يا اشهر صيغ
النداء صح انصراف مطلق صيغة النداء اليها وفي هذا التعبير اشعار بان الاصل في
هذا الباب قوله المتفجع عليه ورد بدله كسر صلة اللام فالظاهر المتفجع له ولعل
على بمعنى لام الاجل كما يقال في المحمود عليه وللتخصيص معنى البكاء وفيه ان لا يشمل
المتفجل عليه وجوده قوله بيا او وا الباء للالصاق صفة للمتفجل للمتفجع ولسببية
للسببية او الاستعانة قوله مميز ايا اسغ ربا ان الياء متعلق بالاختصاص
لتضمنه معنى الامتياز ودخول الباء في المقصور اعرف من دخول على المقصور عليه قوله
وجاز لك ان لا يحذف سواء كان مع يا او وا قال الاندلسي يجب مع يا لئلا يلتبس
بالنداء قال الشيخ الرضي الاولى ان يقال ان دلت قرينة حالية على الندبة كنت مخيرا
مع يا ايضا والا وجب الالحاق معها قوله اي غير منون وقد يلحق في آخر غير منون قوله
فان خفت اللبس قال الشيخ الرضي المتحرك بالحركات الاعرابية لا يلحقه الالف ويقدر
الاعراب نحو واضرب الرجلاه في مسمى بضرب الرجل وكذا المتحرك بالحركات البنائية الا عند اللبس
ويحصل تتبعها مدة من جنسها ولا يغير حركة البناء للزومها قال سيبويه يقول في ندبة يا غلام
باسقاط الاضافة يا غلاما قال الشيخ الرضي الاولى ان يقال يا غلامي لحصول اللبس
بندبة يا غلام بالضم قوله واغلامكيه كما لم يكن المندوب مخاطبا في الحقيقة بل متفجعا عليه
جاز ندبة المضاف الى المخاطب ولا يجوز في النداء المضاف بالخلاف لاستحالة خطاب المضاف
والمضاف اليه ولا اشارة الى هذا لم يمثل بقولك واغلامه قوله واغلامكوه قال الشيخ الرضي

اخر المندوب اذا كان فيها ساكن فتذكر الساكن اما تنوين او مدة او ميم جمع
او غيرها اما التنوين فيحذف لالتقاء الساكنين وتبقى الالف واما المدة فان الف حذفت لالف
الندبة نحو واغلاماه خلافا للمصنف فانه يقول يستغنى بها عن الف الندبة وان كانت
واوا او ياء فان كانت الحركة قبلها مقدرة حركتها بالفتح نحو يا قاضياه والا فان ندبت
يا غلامي بسكون الياء فسيبويه يقول يا غلامياه فان كانا مدتين فان تكتفي بما فيهما فانه
المد نحو واغلاموه واغلاميه وواضربوه واضربيه اذا سمي بهما وان لم يكونا مدتين
جيئت بالف الندبة بعدهما ان تثنية واما ميم الجمع فلا تاتي بعدها الف الندبة لئلا يلتبس
الجمع بالمثنى نحو واغلامكموه واغلامهميه واو الواو والياء بعدها اما ساكن حذفت في
الجمع للاستثقال رواما لمد الندبة واما الف المد فلبس واوا وياء للبس اما الساكن
غير هذه الاشياء فتفتح وتلحق الالف نحو هذا في الجمع من قوله لبنيابها ولا يحتاج الالف
لخفائها واذا جيئت بعدها بهاء ساكنة تثبت كما تثبت بها الحركة وهذا انها تحذف وصلا
وربما تثبت في الشعر اما مكسورة او مضمومة اجراء للوصل مجرى الوقف قوله المعرف
وجب ان يكون المندوب معرفة سواء كان قبل الندبة او بعدها ووجب ايضا ان يكون
المتفجع عليه مشهورا بذلك علما كان او غير علم نحو وامن قلع باب خيبراه واما ما حكاه
الكوفيون من قول وارجلا ... قوله لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال
المضاف بالمضاف اليه لهذا اجاز الفصل بغير الظرف بين الصفة والموصوف في السعة
دون المضاف والمضاف اليه وقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم واردة

على

٨٧

على الشذوذ وكذا ليس كاتصال الموصول بالصلة قوله لان نداءه لم يكثر فيه ان هذا التعليل
يقتضي اختصاصه بالحذف بالعلم وليس كذلك فيقال لا يجوز الحذف من النكرة لان حرف
النداء انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له ولا يكون هذا
الا في المعرفة ولان النكرة المتعرفة بحرف النداء اذ هي اذن حرف تعريف وحرف التعريف
لا يحذف بما يعرف بها حتى لا يبطل بعاده على اصل التنكير قوله لانه كاسم الجنس ولانه
موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى
اي مخاطبا تنافي ظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك الاسم احتيج الى علامة ظاهرة بدل تخصيصه
وجعله مخاطبا وهي حرف النداء قوله سواء كان مع بدل يعني ان جواز الحذف اعم من
ان يكون مع بدل او لا خلافا لما قال الشيخ الرضي من ان المص لم يذكر لفظة الله فيما لا
يحذف منه الحرف وهي منه لانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميمين منه في اخره قوله نحو
يوسف عبري وقيل عربي واعترض عليه بانه لو كان عربيا لصرف اذ ليس فيه الا العلمية
وقد يدفع بانه يجوز ان يكون معدولا نحو يوسف بكسر السين قوله ولفظة اي اذا
وصف كما تقدم وهو معرفة قبل النداء جاز حذفه قوله والمضاف الى اي معرفة
عطف على قوله العلم قوله ولفظة اي قوله اي غرضي او اطل في الصباح قوله قالته امراة
امرء القيس فلما اصبحت اخذت منه الطلاق وهو مثل في شدة طلب الشيء وقيل
مثل يستعمل لمن هو ماله شخص صار مثلا لمن حث على تخليص النفس من الورطة
الشديدة قوله وفي اطرق كرى الاطرق يا ما خوفه من ... وجثتم ...

... في نحو ... بالنداء لا ان المنصوب بالنداء اما كان وهو ...

اكتنفت ولسر فيه كم دون قوله اي رقبة او اسم ما تلبسه بالارض فيلتقي عليه ثوب فيصاد وصار
مثل الممن بحكم وقد تواضع من هو اشرف منه قوله والمعنى ان النعام قبل معناه انه كبر
الحباري لكون طويل العنق فيراه فيخفف عنقه للصيد فان الطول مثل اعناقها وهي النعام
قد اصطيدت قوله بخلاف قراءة الا يسجدوا ابتدائه اللام في قوله تعالى وزين لهم الشيطان ن
اعمالهم فصدهم عن السبيل فهم لا يهتدون الا يسجدوا والمعنى فهم لا يهتدون
لان يسجدوا او يجوز ان يقال انه بدل عن السبيل اي فصدهم عن السجود ولا زائدة على
التقديرين ويجوز ان يقال انه بدل من اعمالهم اي وزين لهم الشيطان ان لا
يسجدوا او تعليل اي زين لهم الشيطان لئلا يسجدوا او فصدهم عن السبيل
لئلا يسجدوا قوله اي مفعول اي به او مطلق وعلى الاول يجب تخصيص الاسم في قوله كل
اسم بالمفعول به والا لم يكن التعريف جامعا لصدقه على يوم الجمعة في يوم الجمعة صمت فيه
وعلى الثاني لا تخصيص ولا باس في التعميم مع ما ذكره وقال ان المواضع الاربعة لانه
يجب بعض افراده منها قوله اي اعم عامله بناء على شرط يعني ان على بنائه ولكن
ان يقول ان على حمله للوقوع اي اضمر اضمارا واقعا على شرط تفسير وقوعه كبناء على
المبني عليه قوله وانما وجب حذف لابرو النقض بقوله تعالى اني رايت احد عشر كوكبا والشمس
والقمر رايتهم لي ساجدين لانه ليس منه هذا الباب لان الجملة الثانية لم يات لمجرد
التفسير بل اتى بها لتبيين الجملة الاولى قبل تمامها باعتبار ما تعلقت به من كونهم
ساجدين له كقولك علمت زيدا علمته كاتبا قوله كل اسم فسر لفظه يلي لبيان المثانية

قوله

قوله بعده فعل مبتداء او فاعل الظرف قوله وزيدا انت ضاربه لانه يشبه الفعل فما يعتمد
عليه او ما قبل الاسم المحدود نحو زيد بهذا ضاربه او زيدا ضاربه العمرو ان ادبعده
كالمثال المذكور ومثل زيدا ضاربه عمرو وعلى ان يكون عمرو مبتداء وضاربه خبرا له قوله
يشتمل صفة الاحد الامرين مفهوم من لفظة او الكل من الامرين على سبيل التنازع
قوله عنه متعلق بالاشتغال لتضمن معنى النزاع او لان الاشتغال بمعنى الاعراض قوله
او متعلق ضميره في هذا التوجيه تعريض بالتزام الضمير ومتعلق بالضمير بان يكون الضمير
من تتمته بوجه ما وبضرورة كل بوجوه منها ان يكون المتعلق مضافا الى الضمير سواء
كان ذلك المتعلق معمولا بالاضافة للفعل وشبهه نحو زيدا ضربت غلامه او بالتبعية نحو
زيدا ضربت عمرا وغلامه ومنها ان يكون المتعلق موصولا او موصوفا عامل الضمير او موصوف
نحو زيد لقيت عمرا والذي يضربه او رجلا يضربه قوله لو سلط التسليط ههنا كالاشتغال
هو جيد قوله او مناسب ليس فيه الكلام السابق بل لبس معنى من كتبه وانما الخ عنه
ليدخل فيه الامثلة الاخيرة ويمكن ان يعني بتسليط تسليط بعينه او بمرادفه
فلا حاجة في دخولها الى الالحاق قوله وبعيد النزاع من العمل الى قوله خرج وخرج بعضها
اسم بعده فعل او شبه فعل لا يصح عمله فيما قبله وذلك بان يكون اسم فعل او مصدرا
او صفة مشبهة او مصدرا بما له صدر الكلام كان واخواتها ولام الابتداء وما وان
من حروف النفي دون لم ولن ولا او بان يكون صلة او صفة او مضافا اليه او فعلا
بعد الا او مؤكدا بنون التاكيد او مسندا الى ضمير منفصل راجع اليه نحو زيدا ما ظنه منطلق

او معطوفا او واقعا بعد فاء السببية واقعة موقعها اما اذا كانت زائدة او نحو واقعة في
موقعها فيجوز تقديم ما بعدها كقوله تع واما بنعمة ربك فحدث فان التقدير اما يكن من شيء
فحدث بنعمة ربك فجعل ما في خبر الجزاء شرطا وجعل جزء الجزاء جزاء وحقها ان تدخل على
تمام الجزاء بعد تمام الشرط هذا كله ما استفيد من كلام الشيخ الرضي وههنا بحث وهو ان
زيدا في زيدا ضربت غلامه يخرج منه اذ ليس جزء الاشتغال بمتعلق الضمير مانعا عن العمل
فيه بل في معنى مانعا ايضا اذ الضرب لم يقع على زيد لا يقال في معنى غير مانع
عن العمل صورة لانا نقول يدخل فيه كل شيء فعلوه في الزبر اللهم الا ان يعتبر صحة
المعنى في التسليط فح يكون قيد التسليط ضروريا ولم يكن حال هذا القيد كما بقي
واحد كما قال الشيخ الرضي **قوله** بالتراخي فيه [illegible] لان التراخي انما يكون في المفرد
قوله باللزوم ولو بواسطة كما اذا [illegible] اسما منصوبات متعددات كقولك زيدا اخاه غلامه
ضربته اي لابست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه **قوله** ولا يتصور ح الا بتقدير التسليط
الفعل المناسب باللزوم جوز الشيخ الرضي في هذا القسم تقديم نفس الفعل مع تقدير
متعلقه فنقول في زيدا ضربت غلامه ان التقدير ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل
الظاهر تفسيرا للفعل المقدر ومعمول الظاهر تفسيرا للمتعلق المقدر وكذا جوز تقدير
المجاز مع المتعلق في زيدا ضربته بغلامه وجوز ايضا في غير الصورة الاولى تقديم فعل مناسب **قوله**
وينصب بفعل يفسره ما بعده لا بالمذكور كما ذهب اليه بعضهم لا يخفى ان قاعدة الصورة الاولى يجوز
ان يعمل ما بعده لان مجرد [illegible] جاوزت واهنت ولابست اما الصورة الاخرى فتعميمها مشكل اذ لا يجوز تعلق

فعل

٩٣

فعل طالب لمفعول واحد لمفعولين بالاصالة فتعلقه باحدهما بطريق التبعية بان يكون
احدهما بدلا عن الاخر فان كان الثاني بدلا من الاول لزم تعلق الفعل بالبدل قبل تعلقه بالمبدل
منه مع لزوم الفصل بينهما بالجملة وان كان الاول بدلا من الثاني لزم تقدم التابع
على المتبوع مع لزوم الفصل بالجملة **قوله** في خبر كان [illegible] قال قدس سره في الحاشية هي في
مواقع يظن في بادي النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه
في الواقع **قوله** ويختار الرفع الابتداء [illegible] سالم من التكلف بتقدير عامل **قوله** بالابتداء لئلا يتوهم
ان رافعه فعل كما ان ناصبه فعل اذ انصب فعل او [illegible] ليوجد اختيار الرفع **قوله** اي
قرينة ترجح خلاف الرفع اما بالترجيح بتقوية جانب النصب سواء كانت مع وجوبه
او اختياره على الرفع او مساواته له وقيد القرينة بالمرجحة لان القرينة المصححة
للنصب موجودة في مثل زيد ضربته ولان انتفاء القرينة مطلقا يستدعي وجوب الرفع
لا اختياره نعم لو جعلت ضمير قوله عند عدم قرينة خلاف راجعا الى اختيار الرفع لم يحتج
الى هذا التقييد وفيه بعد **قوله** سالم عن الحذف يعني الذي يخالف الاصل ان قلت
على تقدير الرفع ايضا يلزم خلاف الاصل وهو كون الخبر جملة قلنا انه كذلك لكن وقوع
الجملة خبرا اهون من حذف ما فيه من حذف المسند والمسند اليه وقيل ذلك يلزم
خروج مثل زيد ضربته عن هذه الضابطة واندراجه في الضابطة التي تليها **قوله** كما ان
[illegible] الشيخ الرضي قرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب ويكون اقوى منها [illegible] ان
[illegible] فقط [illegible] واذا للمفاجاة **قوله** مع غير الطلب لم يقل مع الخبر [illegible] انه اعم

لا تسارق الى انتفاء ما يوجب اختيار النصب والاولى ان يقول ايضا ومع عطف
الجملة التي بعدها على فعلية او مع كونها جوابا لجملة استفهامية فعلية نحو اما زيد فقد اكرمته
في جواب ايهم اكرمت لان القرينة التي تقوي جانب النصب هي التناسب والتطابق ولكون
قوله كالامر والنهي والدعاء خص الطلب بها لانها اذا كانت مع غيرها كالاستفهام مثل
لم يكن من هذا الباب لامتناع التسليط على الاسم قوله فان الرفع يقتضي او ان
الجملة الطلبية مما يكون اسمية لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى انا اختصنا حروف
الطلب بالفعل كحرف الاستفهام والعرض والتحضيض ولا يعارضه السلامة من الحذف لكثرة
وقوعه في كلامهم قوله فالمراد بالزوم الاسمية او المراد لزوم الاسمية في غير هذا الموضع
لورود النصب هنا قوله بسبب عطف جملة ولو يكن وبل قوله على جملة فعلية حقيقة.
او حكما كمررت برجل ضارب عمرا او هند الضربها فان اسم الفاعل مشبه بالفعل
في حكمه واستثنى سيبويه ما عن الجملة الفعلية التعجبية نحو احسن بزيد وعمرا ضربته
لكون فعل التعجب بجموده عن التصرف لاحقا بالاسماء والظاهر ان الجملة الثانية في
امثال هذه المواضع اعتراضية لا عاطفة والا لزم عطف الخبرية على الانشائية ولا بعد
معمولها في عدم تقدم معمول لما بعدها قوله لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام اذا كان
هو الاسم المجرور واما اذا كان الاسم المجرور بعده نحو متى زيدا ضربته كان حكمه
حكم هل كما صرح به الشيخ الرضي فلو قال او بعد كلمة الاستفهام لكان اشمل ثم لو
قال او بعد الاستفهام لم يصح كما ذكره قدس سره قوله فلا يكفي فيه تقدم الفعل مع

جواز

جواز التلفظ به والرضي ذلك على ما ذكره ان هل طالبة للفعل فاذا لم تجد فعلا
تسلت عنه كما في هل زيد خارج واذا وجدت فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى
الا بان تعانقه ولهذا قبح هل زيد خارج قوله واذا الشرطية كما ذهب اليه سيبويه
والاخفش خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى ان حكمها حكم من الشرطية في
لزوم دخولها على الفعلية قوله الدالة على المجازاة كلمة قاصرة عن اذا فانها اذ
لم توضع لها على ضبط الوجوه بل قطع المصنف له قوله وحيث ودون حيثما فان حكمها
حكم [illegible] قوله هي مواقع الفعل فيه انه لا يثبت احد على الجواز تقدير فعل رافع فيقال في
اذا زيد يقتله اذا قتل زيد يقتله ويمكن ان يقال الاولى مطابقة الحذف وفيه فوات
ذلك قوله وعند خوف لبس عطف على قوله في الامر انما اتى بلفظ الخوف للفرق بين
تحقق اللبس وتوهمه فان الاول انما يكون عند تساوي الاحتمالات ورفعه
واجب والثاني عند رجحان البعض ورفعه مختار كما نحن فيه وذلك لان اللفظ اذا دار
بين كونه خبرا او صفة كان الاولى ان يحمل على الخبر لما فيه من الفائدة التامة قوله
وهو خلاف المقصود قال الشيخ الرضي ما حاصله يرجع الى ان لا فرق بين كونه
صفة وخبرا لان المراد بالشيء المخلوق لا مطلق الشيء لانه متناول للممكنات
المعدومة فاذا اريد بالشيء المخلوق وجعل خلقناه صفة كان المعنى كل مخلوق مخلوق
بالقدر وفيه نظر لانا لا نسلم تناول الشيء للمعدوم لاختصاصه بالموجود كما ذهب
اليه اهل السنة ولئن سلم تناوله للمعدوم جاز ان يختص بالموجود لا بالمخلوق

وعلى التقديرين لا بد من تخصيص الموصوف بما سوى الواجب وصفاته ولئن سلم
تخصيصه بالمخلوق فلا نسلم ان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر بل المعنى كل مخلوق مخلوق
انا بالقدر ولا شبهة في ان المخلوق اعم من المخلوق لنا بحسب المفهوم او بحسب الواقع
عند المعتزلة فلو جعل خلقناه صفة لم يحصل المقصود قوله ويستوي الامران في الاختيار
قوله قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه اي السلامة من حذف العامل معارضة بالقرب
لا يقال عدم حذف العامل مرجح للرفع لانا نقول لما ذكر احتمال فيه حذف العامل بل فيه باب
الاختصار على بعض التركيب اعتمادا على علمك بان الخبر لا بد له من عائد اذا كان جملة
فهو خفض من هذا الاحتمال وقد تبع سيبويه في ذلك لئلا لا يتبين جملة الاسمية الصغرى
فعلية الصغرى المعطوف عليها او على خبرها قوله قلنا هذا باعتبار المعنى اذ جعل
الجملة خبرا اما اذا جعل الفعل وحده خبرا واعتبر اسناده الى المستتر الذي هو
في حكم الملفوظ كما قيل في زيد عرف كانت الكبرى منصوبة باعتبار المعنى الذي هو الخبر
قوله بعد حرف الشرط وما في حكمه من الاسماء الراسخة في الشرطية قوله والا بالفاء جوز
الخليل فيها تخفيفا قوله لوجوب دخولها على الفعل قال الشيخ الرضي لا شك ان التحضيض
والعرض والاستفهام والنفي والشرط والتمني معان يليق بالفعل فكان القياس
اختصاص حروفها بالافعال الا ان بعضها بقيت على الاصل كحروف التحضيض وبعضها
اختصت بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت في القبيلين مع اولويتها بالافعال
كهمزة الاستفهام وما ولا للنفي وبعضها اختلف في اختصاصها كالا للعرض وكذا ان

الشرطية

الشرطية فان الاسم مرفوع في ان امرؤ هلك يجوز عند الاخفش ان يكون مبتدأ قوله فانه دل
عليه الخ قال الشيخ الرضي ما حاصله ان ليس الفعل الواقع بعده مشتغلا عنه بضميره لان
معنى الاشتغال عنه بالضمير الاشتغال عن نصبه بنصب الضمير والضمير هنا مرفوع المحل ويجوز
نصبه باعتبار اسناده وذهب المصدر المدلول عليه حتى يكون المعنى ذهب الذهاب
به ضعيف لعدم اختصاص المصدر المدلول عليه بالفعل بمعنى ويجب ان يكون المصدر
الغائب مناب المفعول مخصوصا ليكون تقديره بالذهاب به الاظهر ان يقال
يلابس زيد الذهاب به وفي هذا الاحتمال ملابسة الصفة للموصوف وفي الثاني ملابسة
مبدا الصفة لموصوفها قوله مع انه وما اسند اليه قال الشيخ الرضي الاسم الذي قدر
عامله بشرط التفسير يرتفع من عامله لو فتح الاسم المشتغل به من حيث الا ترى ان
احد واقع من استجارك المقدر مقام الضمير من استجارك المفسر وزيدا في ان زيدا ضربته
واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من ضربته المفسر ولان التقدير في ان زيد لم يقم
الا هو ان قام زيد لم يقم الا هو لا تناقض النفي بالا وكذا في ان زيدا لم تضرب الا
اباه ان تضرب زيدا لم تضرب الا اباه ولا يخفى ان نسبة زيد الى يلابس واذهب ليست
كنسبته الى ذهب به لانه مسند اليه وزيدا مفعول قوله واجب بالابتداء كذا ذكره
المص وفيه انه يجوز ان يكون مرفوعا بالفعل المقدر لرعاية الاستفهام ويوافق ما
ذكره هنا في شرح المفصل قوله وكذا خبرا ومبتدأ وفيه قوله لعدو قع وكل صغير وكبير
فسطر السطر نسبتين قوله بحث لا يغادر اي لا يترك سيئة كبيرة ولا صغيرة

قوله فالظاهر انه لا يمنع الفاء بحسب الظاهر دخوله في هذا الباب لان ما بعدها قد يعمل
فيما قبلها نحو قوله تع وربك فكبر قوله عن بعضهم هو عيسى بن عمر قوله ونحو الزانية والزا
الواو اما للعطف على كل شيء فعلوه فيكون التقدير وكذا نحو الزانية والزاني وقوله
الفاء بمعنى الشرط تعليل وجملة قوله وجملتان بتقدير المبتدا اي هذا لانه جملتان
تعليل اخر معطوف على الاول واما للعطف على قوله وكذا كل شيء فعلوه وجملة قوله
الفاء بمعنى الشرط المشيرة الى التعليل خبر لقوله نحو الزانية اي بتقدير العايد وقوله
جملتان معطوف عليها عطف مفرد على جملة لها محل من الاعراب مرتبط بمعنى الشرط
فيكون كما هنا وجوز ان يكون للسببية عند المبرد وقيل ظرف لعامل الظرف
المقدر والاظهر انه ظرف للنسبة بين المبتدا والخبر كما ان قوله عند سيبويه ظرف
للنسبة بين المبتدا والخبر بموافقة قوله ان الدين عند الله الاسلام قوله ومثل هذا
الفاء انما قال مثل لان الفاء اذا كانت زائدة او غير واقعة موقعها الغرض كما في قوله
تع واما التيمم فلا تقهر جاز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها قوله اذ الزانية توجيه
اقوى من هذا التوجيه لعدم احتياجه الى اضمار ولذا قدمه لكن فيه انه يلزم ان
يكون كالشيء خبرا قوله مبتدا محذوف المضاف او خبر كذلك والتقدير جزاء حكم
الزانية والزاني كما يقال في الفصل والباب تم ان شئت زدنا هنا شرعا دة لك بالابدية
سنرها او بالافراد تم وقيل زايدة وما بعدها ابتداء كلام ولا يخفى ان القول
بالزيادة مع ظهور احتمال السببية بعيد قوله او للتفسير لان اجلدوا انشاء والانشاء

متضمن

بحث التحذير

متضمن للوجوب الذي هو الحكم قوله وجزء الجملة اي يجوز ان يقال ان ما بعد فاء التفسير
او السببية اذا كانت الفاء واقعة موقعها لا يعمل فيما قبلها قوله واختيار النصب
يعني ان الشرطية اشارة الى قياس استثنائي استثنى فيه نقيض التالي فيثبت نقيض
المقدم وهو ما ذهب اليه المبرد واما سيبويه فانما حمله على ذلك انه لو لم يحمل عليه لكان
معناه ان اختيار النصب واقع على بعض التقادير كما هنا وواقع اصلا فان الشرط لا يقتضي
قوله لضيق الوقت في كل قسمي التحذير ضيق وقت وهو اضيق في القسم الثاني منه
ولهذا لا يذكر الا المحذر منه قوله وفي اصطلاح النحاة معمول نقل اليه لتعلق التحذير
به لكونه محذرا والمحذر منه قوله اي الاسم عمل فيه النصب اشارة الى ان اطلاق
المعمول على اللفظ باعتبار انه محل لاثر العامل قوله بتقدير اتق الانسب بالصناعة
ان يقال بالتقدير بدون التقدير قوله تحذيرا مما بعده هذا القسم الذي هو المحذر به
اما ظاهر او مضمر والظاهر لا يجيء الا مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجيء في الاغلب
الا مخاطبا وقد يجيء متكلما نحو اياي والشر وسيبويه يقدره بنحو لاحذر وغيره
يقدره بنحو احذر خطابا والاول اولى كذا ذكره الشيخ الرضي قوله او ذكر المحذر منه
هذا القسم يكون ظاهرا او مضمرا سواء كان الظاهر مضافا اولا والمضمر متكلما
او مخاطبا او غائبا على صيغة المجهول قال الشيخ الرضي في قوله او ذكر المحذر منه
نظر لانه ذكر المحذر منه في عطف على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول
بعضا فوايا هو ذكر معمول وفيه نظر ايضا لان التحذير من انواع المفعول والذكر ليس منها وفي

وفي بعض النسخ اوذكر بصيغة المجهول وليس بوجه لان اوهنا انفصالية اي ليست
اضرابية فينبغي ان يليها مثل المذكور قبل المذكور قبل همزة وما يليها جملة واذا جاءت
المخالفة او اذا كانت اضرابية واضمار قد ليس لاحتمال لا خبر وهو مشهور في
الى الفهم ولم يجعله معطوفا على قوله مجهول حتى يلزم ما ذكره من المحذور بل جعله معطوفا
على فعل مقدر بسبب في الى الفهم اعني حذرا وذكر ويمكن ان يختار الاحتمال الاول
ويجعل معطوفا على قوله حذر بتقدير حذرين او يجعله مفعولا له للتقدير ويكفي على ان تقدير
انفع ودون غيره في الافعال للتحذير لا ان التقدير لعدم الغرض ولا دخل للتقدير في التحذير
لانه لو ذكر يحصل التحذير او يجعل معطوفا على قوله مجهول ويجعل الاضافة بيانية فقطعة
لا يقال العطف باو في الحدود انما يصح اذا كان ضروريا تقسيما ولا للمعطوفين ليكون
اشارة الى التقسيم المحدود وليس الحد هنا تقسيما ولا هما لانا نقول لما كان التقابل
بين المعطوفين باعتبار القيد هو المعطوف عليه في الحقيقة فينبغي قوله مجهولا تقسيما والتقسيمية
قوله فلما نعم او قلنا بتقدير العايد والتقدير او ذكر المحذر منه بنوعه او باسناد ضمير في
ذكر وجعل المحذر منه بدلا **قوله** مثل اياك والاسد قال الشيخ الرضي قال المصنف الاصل اتقك
ثم لما لم يجمعوا بين ضمير الفاعل والمفعول لواحد جاز بالنفس فصار اتق نفسك فقال الكاف
اتق نفسك فلما حذفوا الفعل حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه فرجع الكاف لوا
ولم يجز ان يكون متصلا لان عامله مقدر فصار منفصلا ثم قال واري ان هذا الذي
ارتكبه طويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو بتقدير اياك باعد ضمير الفاعل وجاز اجتماع
ضميري

ضميري الفاعل والمفعول لواحد اذا كان احدهما منفصلا **قوله** ولا يخفى الى قوله غير صحيح يمكن
ان يقال في اتق مع تضمين معنى التبعيد ويكون التقدير اتق بعد نفسك ولا يخفى ان في
تقدير اتق مع تضمين معنى التبعيد تاكيد لا يخفى تقديره بعد **قوله** لانه لا يقال اتقت زيدا من الاسد
لان معنى الاتقاء الاحتراز وبون لا الاحتراز سوى **قوله** فالصواب ان يقال يمكن ان يقال ان
تقديره اتق ونحوه **قوله** فان المعنى على بعد نفسك مما يوجه يكل فيه ما قيل لان نفسك المحذر منه الخ
فكيف يصح ان المعنى بعد نفسك مما يوجه يكل اللهم الا ان يقال ان التاكيد الشخص من نفسه والتحذر
منه ليس الا للاتقاء بها الشخص في ضرر فالمحذر منه في الحقيقة هو الضرر وهي محذرة بالمال
فانه انظر الى المال صحيح هذا المعنى **قوله** لان حذف حرف الجر كلان ان حرف موصول طويل بصلتها
يجعلها لكونها مع الجملة التي بعدها في تاويل الاسم فلما طال لفظا وهو في الحقيقة اسم واحد
اجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر **قوله** ولا يقول اياك الاسد اما قول الشاعر
فاياك اياك ~~المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب لان المراء~~ فانه
للفرد الشر او لان اياك من باب الاسد والاسد والمراء منصوب بفعل اتركه ادع
احذر او لان المراء في تاويل ان يماري **قوله** فلم ثبت الاتيان قال ابو علي في فعل نعم ولا علي لكن
اذا ان الوكل لنحم بهم قلت اي وقت **قال** المفعول فيه اي هذا المفعول فيه او هذا باب المفعول فيه
او المفعول فيه هو كذا وهي فصل مع الاخير وحده استينافية على الاولين **قوله** ما فعل فيه
اي في قسيماه او في تعريف هذا او الاسم ما فعل فيه **قوله** اي حدث وهو الفعل اللغوي
مذكورا اي لو بوده **قوله** تخصيص الى قوله او مطابقة كانه اراد بالمطابقة الدلالة على المقصود

المفعول فيه

بالاضافة وبالنصب ما يقابلها فيندرج في المذكور المستعمل في المعنى الالتزامي وما يليه لا
معنى قوله اذا كان الفعل مصدرا او بمعناه قوله فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية فيها لا يحتمل
الا لو اريد من قوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية ولو اريد
معناه الحقيقي لا تجدي الحيثية لان هذا المعنى يجيء قيده او هو لا يقتضي اعتبار نسبة الفعل اليه
بكلمة في نعم يجيء قريبا من اعتبارها قوله ولا يخفى انه بقيد الحيثية يغني الاحتراز عن شيء
ولم يقصد به الاحتراز يحتاج الى القيد الصريح قوله من زمان او مكان قد يجعل المصدر
حينا بحذف المضاف او بجعل المصدر مجازا عن الحين لاشتراكهما في مدلولية الفعل وعلاقة
الظرفية والظرفية وقد يجعل العين مكانا نحو جلست في الشمس اي في مكانها اذا اريد
بالشمس النور او في مكان اثرها اذا اريد بها الجرم قوله اشارة الى قسمي المفعول فيه
اشارة الى ان قوله من زمان ليس فيه احتراز بناء على ان في محمولة على الظرفية
الحقيقية فليس كل مجرور بفي مفعول فيه قوله مبهما كان او محدودا اتفق القوم على ان
المبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والدهر وما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليلة
والشهر والسنة قوله وظروف المكان ان المكان جعل الخبر راجعا الى المكان والاولى
ان يقول ان كانت وعائيته اضافة الظروف الى المكان بيانية لم يحتج الى جعل الواقعة
خبرا الا عائد لان عائد المبهم عائد المبين قوله وفسر المبهم بالجهات هذا التفسير اكثر المتقدمين
واما تفسير غير المبهم فمنهم من قال ان المبهم من المكان هو النكرة والمعين منه هو المعرفة
وفيه ان خلفك معرفة مع انه منصوب اتفاقا ويمكن دفعه بانه ملحق بالنكرة لابهامه

وبانه

او بانه نكرة حقيقة لما قال الفاضل الهندي في الارشاد من ان الجهات الست لا تتعرف
بالاضافة كما لا يتعرف مثل بها ومنهم من فسرهما بمثل ما فسر المبهم والمعين من الزمان
ويدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين وتلقاء اوليس كل مبهم عندهم
جائز النصب لان جانبا وما في معناه من جهة ووجه وكنف وذرى لا يقال فيها مثلا زيد جانب
عمرو بل يقال في جانبه وكذا خارج وداخل وليس ايضا كل معين مجرورا عندهم فان
المقادير الممسوحة كالفرسخ والميل منصوبة قوله وحمل عليه ينبغي ان يذكر ان المقادير الممسوحة
ايضا فانها منصوبة اتفاقا قال الشيخ الرضي ينبغي ان يحمل على الجهات الست لشبهها
بها في الابهام فان معنى ابهامها ان الفرسخ مثلا لا يختص موضعا دون موضع بل يتحول الابتداء
والانتهاء كتحول الخلف قداما واليمين شمالا قوله ولفظ مكان بشرط ان يكون في ما له
معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان كذا قال الشيخ الرضي اسم المكان الذي في اوله
ميم زائدة وان كان مشتقا من حدث بمعنى الاستقرار والكون ينتصب بالدال على ذلك
الحدث وبما ينتصب به المكان المختص وهو دخلت وسكنت ونزلت وان لم يكن كذلك فلا
ينتصب الا بما ينتصب به المكان المختص وما بعده دخلت وكذا سكنت ونزلت قوله ولا شك ان
معنى الدخول لا يتم فتكون في صلة له كان عين صلة لفظه الذي هو كم ونحو استدل
الشيخ الرضي على ان الدخول لازم بلزوم كلمة في في غير المكان ودخولها في المكان
ويكون ايدخول مفعول والمفعول من مصادر اللازمة غالبا ويكون ضده خرج وهو
لازم لا يخفى ان ما ذكره يدل على نفي التعدي بلا واسطة قوله والتفصيل فيه كما يختار

بحث المفعول له

رفع نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار نصب نحو أيوم الجمعة سرت فيه واذا يوم الجمعة سرت
فيه وما قال ليس الجمع بالصفة كل يوم صمت فيه في الصيف وما يستوي فيه الامران نحو ساد
ويوم الجمعة سرت فيه اي معه وما يجب نصب نحو ان يوم الجمعة سرت فيه قوله ما فعل لاجله فعل
الا ان يراد بذكره معه نحو لا يقال نحو ضرب المفعول المجرد ونحو جئتك للسمن لان العامل في المجرد
هو كما رأيت الفعل لان التحقيق ان العامل في المجرد هو الفعل وان المنصوب محل المجرور بمنزلة
الهمزة والتضعيف فان التأديب انما يحصل بالضرب ان قلت كيف يحصل التأديب
بالضرب ويترتب عليه مع اتحادهما بحسب الذات قلنا اراد ترتب ما يتحقق التأديب بمعنى التأدب.
قال الشيخ الرضي العلة العاقلة التأديب وانما نصب التأديب لتحقق العلة الحقيقية ومشاركته
الحدث في الفاعل والزمان ولو صرح بالعلة الحقيقية لم ينتصب عند النحاة قوله وقعدت عن الحرب
جبنا قيل لو قال وحاربته شجاعة لكان احسن اي احسن بمقام ممانعة للزجاج واظهر
الجلادة ويحتمل ان يقال فيه تعريض عليه وتنبيه على عدم نفعه والاكتفاء بظاهر الامر قوله
والقائل اي والقول بكون المفعول له مفعول مستقل كما هو مفهوم من الكلام بخلافا
لقول الزجاج قوله خلافا للزجاج وخلافا للجرمي فانه عنده حال فيلزم التنكير فانه عنده
المصدر مما اري من كون مصدر عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربت تأديبا
فان معناه ادبته بالضرب تأديبا قوله وجبنت في القعود عن الحرب جبنا فيه ان القعود
معتبر بالذات للجبن فانه مقدم على القعود بحسب التحقيق فيكون بحيث ان يكون مصدرا
معتبر اللفظ فعل المطلق ان يراد بالجبن اثر الكيفية القائمة بالنفس وهو القعود عن الحرب

كما

كما قد يراد بالشجاعة الاثر المرتب على الكيفية النفسانية وهو الاقدام ولا يخفى ان
في ذلك مخالفة الظاهر قوله او ضربته ضرب تأديب وقعدت قعود جبن الظاهر ان المصدر
حقيقة هو المحذوف لا المذكور واطلاق المصدر عليه لنيابته عن المحذوف كما في ضربته سوطا
اي ضرب سوط فالقول بانه على هذا التقدير مصدر من غير لفظ فعله لا يخلو عن شيء قوله
ورد قول الزجاج ورده المصنف ايضا بان معنى ضربته تأديبا ضربته للتأديب اتفاقا وقوله
للتأديب ليس بمفعول مطلق فكذا تأديبا الذي بمعناه قوله ولم يكتف بارجاع الضمير
الفاعل قيل انما وضع مظهر موضع المضمر اشارة الى اتحاد الحذف والتقدير وقد يفرق بينهما
بان التقدير ترك في اللفظ مع الابقاء في النية والحذف هو الترك عن اللفظ والنية قوله
اي الحدث فاعله وفاعل عامله قال الشيخ الرضي بعض النحاة لا يشترط ذلك وهو الذي
يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على الجواز قول امير المؤمنين رضي الله
عنه في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة هو اله ولا يجوز ان يكون حالا للاستزادة
عطف حال الفاعل وهي لا تستتم حال وهي الاستحقاق قوله ومع ارتنا اجاز ابو علي
عدم المقارنة في الزمان بقوله تعالى في القراءة الشاذة هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم
بالنصب اي لصدقهم في الدنيا ولا يخفى انها تدل ايضا على اتحاد الفاعل لا اشتراط ولم
ولم يشترط ان يكون نكرة كما شرط بعضهم لانه قد يقع معرفة لكن الغالب فيه
التنكير كما كان الغالب في المجرد التعريف قوله او يكون زمان وجوده احدهما بان
يكون اخره اول الحدث او بالعكس او بغيره كل قوله لانه بهذه الشرائط دال الحدث

انما اشترطه لكن لان علة الافعال كثيرا ما يجيء جامعة للشرائط فحصول بها قليل على اللام
المقدرة قوله وفي بعض الحواشي ان هذا الراي شريف جدا فجعل ما هو مسقط الفائدة قائما
مقام الفاعل وظلوه عن تكلف اعتبار ضمير راجع الى مصدر الفعل وعن جعل المصدر نائبا عن
الفاعل من غير تخصيص قوله وقد حيل بين العير والنزوان قال قدس سره في تفسير الرشوة
بر جستن قوله سواء كان ذلك المعمول شرطا بعضهم كون المعمول فاعلا نظرا الى ان
عمروا في قولك ضربت زيدا وعمروا معطوف اتفاقا لا مفعول معه وينتقض هذا قاله
بنحو حسبك وزيدا فان الكاف في المعنى مفعول او المعنى يكفيك قوله نحو استوى الماء
والخشبة اي تساوى الماء والخشبة في العلو اي الماء والخشبة غلبة الخشبة
ارتفع فيه الماء والخشبة هنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادة قوله والمراد
بمصاحبة معمول الفعل الخ فلا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس كما ذهب الاخفش ويجوز غيره
استدلالا بقولهم ما زلت اسير والنيل فان الماء لا يسير بل يجري ويمكن ان يقال المراد بالسير
بمعنى المجازي شامل للسير والجريان قوله او لكان واحدا مشهورا لاكتفاء بوجود الزمان
قوله نحو تركت الناقة وفصيلها لو ضعها قال قدس سره في حاشية فصيل بچه شتر از
شير باز كرده وفي الصحاح شير خوار وكودك قوله اعلم ان مذهب الجمهور ذكره قال
عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو وفيه ان الاولى رعاية اصل الواو في كونها غير عاملة
ولو نصبت بمعنى مع مطلقا لنصبت في كل رجل وضيعته وقال الاخفش منصوب
نصب الظروف لانها وقعت مقام مع لكن لما كانت في الاصل حرفا اعطي النصب ما بعدها
قوله

قوله واصلها واو العطف ولهذا لا يجوز تقديم المفعول معه على عامله في مصاحبة اتفاقا
ول على مصاحبه خلافا لابي الفتح قال الشيخ الرضي لا ادري منعا من تقديم المفعول معه على
عامله اذا تاخر عن المصاحب كما جاز تقديم المعطوف على عامله اذا تاخر عن المعطوف عليه
قوله فناسب معنى المعية لان في المعية زيادة اجتماع قوله اي جد جميل كان تاته مفعول
لفظا تمييزا وحالا ويحتمل ان يكون نائبه والاول اولى تامل تعرف قوله لوجوب العطف
انما وجب العطف فيه لان الاصل في هذه الواو العطف وانما العدول عنه نصا على المراد
من المصاحبة وفي المثال المذكور لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب
في العطف الذي هو الاصل اظهر ان عمرا في المثال المذكور ليس مفعولا معه وكلامنا
فيه فلا حاجة الى قوله لم يجب ليخرج قلنا كان الكلام هنا لا يختص به والا لم يتعلق بعده لك
بعين العطف قوله فان العطف فيه ممتنع مذهب الجمهور ان العطف في الصورة المذكورة
قبيح ولهذا قالوا فيها ان النصب مختار قوله حيث لا يحمل على حمل العامل المعنوي بل حاجة
قال الشيخ الرضي الحاجة ثابتة وهي التنصيص على المصاحب ولهذا اجوز القوم النصب
مع صحة العطف قال والاولى ان يقال ان النص على المصاحبة وجب النصب الا فلا ان
العطف على ضمير المجرور قال الشيخ الرضي الكوفيون يجوزونه في السعة والبصريون للضرورة
واما في السعة فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدرا قال كانه نسي
يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اولى لما قالوا لورود
في القرآن كقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة قوله وانما حكمنا بمنعه

الفعل المشعر بالمعنى الفعلي في المثالين الاولين كلمة الاستفهام وحرف الجر الطالبان للفعل
وفي الاخيرين ايضا تشبيه كلمة الاستفهام والتشبيه الذي بمعنى المعنى المصدري يعني الفعل
والنسبة فالاشعار بالمعنى الفعلي في هذه الامثلة قوي لما فيه اللام من نحو هذا لك
واياك ونحو ما انت وزيدا فان الاشعار فيهما ضعيف لفوات معاضدة حرف الجر بالاستفهام
في المثال الاول وفوات معاضدة الاستفهام بالامر في المثال الثاني والمصنف لم يفرق بين الامثلة
في الحكم والشيخ الرضي فرق في الحكم بين الاولين والاخرين وبين الاخرين قوله لان المعنى
ما تصنع وما جاءك متعلقا معه بمفهوم الكلام السابق كما اشير اليه فقد تكلف بقول
وانما حكمه [illegible] لان قولك مثل بالك زيد وعمرو وضعه محذوف تقديره [illegible] مثل بالك زيد وعمرو
اي كالمعنوي مع جواز العطف مثل بالك زيد وعمرو وقس عليه حال المثالين الاخرين -
وكل تعقيد متعقب للحكم فتلك القضايا متعقبة للحكم فتلك القضايا متعقبة لاحكام المحل حكما
بمعنوية العامل في تلك الامثلة قوله الحال من حال الشيء يحول اي انقلب انما سمي هذا القسم
بالحال لانه لا يخلو عن انتقال غالبا قوله ما يبين هيئة الفاعل المراد في الاصل الحالة [illegible]
للمنتهي للشيء كذا في الصحاح والمراد هنا الحالة وهي اعم من ان يكون بحسب تحقيقها وهي
الحال المحققة او بحسب تقديرها وهي الحال المقدرة نحو قوله تعالى فادخلوها خالدين اي
مقدرين الخلود ونحو خط هذا الثوب قميصا ونحو قوله تعالى وبشرناه باسحاق نبيا اي
مقدرين نبوته وايضا هي اعم من ان يكون باعتبار حال نفس الفاعل والمفعول او باعتبار
حال متعلقها فلا يرد النقض بجاء زيد ابوه قائم لكن يرد النقض بنحو لكي اكرم وزيد قائم

ونسب

ونسب الى صاحب المفصل في دعواه قال في بعض حواشيه ان زيد قائم يبين هيئة
لازم الفاعل او المفعول به اعني زمان الاتيان وفيه اشعر في كلامهم التعبير عن الملزوم
باللازم فكان هيئة اللازم هيئة الملزوم وفيه بعيد لان قيام زيد ليس هيئة زمان
زيد الاتيان وبل وان زمان الاتيان لما كان ها هنا مغايرا عن فاعل الاتيان
وعن مفعوله لم يلايم دعوى الاتحاد بينهما على ان عبارة التعريف لا يدل عليه
دلالة ظاهرة قال الشيخ الرضي الحق ان الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة
وكل منهما حد لاختلاف ما بينهما فحد المنتقلة جزء الكلام يتقيد بوقت حصول
مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل او المفعول او بما يجري مجراهما
وبقولنا جزء الكلام يخرج الجملة الثانية في اركب زيد واركب مع ركوبه غلامه فانه لم
يجعلها حالا واحدا ونحو كونه اسم غير حدث يخرج المضمون جملة وقولنا غير حدث
احتراز عن نحو رجع رجوعا قوله اي من حيث هو فاعل او مفعول في دلالته
الحال على ان مدلولها هيئة للفاعل او المفعول من حيث انه فاعل او مفعول نحو
تأمل نعم انها تدل على هيئة للفاعل او المفعول في زمان تعلق الفعل بهما قوله لا
لجميع اذا توافقت حال الفاعل والمفعول جاز التفريق كقولك ضربت راكبا زيدا راكبا
والجمع راكبين واذا اختلفا فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز
وقوعهما كيف ما كان نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم يكن فالاولى
جعل كل واحد منهما بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا او يجوز على ضعف جعل

حال المفعول يجب وتأخير حال الفاعل ليقع احد الحالين بجنب صاحبه هكذا قال الشيخ
الرضي وقال بعض شراح المفصل حق الحال المعرفة ان تترتب عند عدم ترتيب صاحبها قوله
لفظا او معنى تمييز عن الفاعل والمفعول او حال عنهما او خبر لكان المقدر كما اشار
اليه في الشرح قوله اي لفظيا بان يكون مشتركا التفصيل العامل قوله فكانه الفاعل
او المفعول فان تعلق فعل الشخص بمفعوله بين علاقة اي ما بينهما ذاتا قوله فكان الحال
عن المضاف اليه لان الداخل في الذات في حكم الذات قوله ولو قوي الخ هذا الموافق لما
قال بعضهم لا جواز الحال عن المفعول دون المصدر بلا تأويل والجمهور جوزوا
الحال عنهما لما بينهما بالفاعل والمفعول ولا يخفى انه لو قوي كذلك لزم جواز الحال
عن المفعول فيه قوله وفي زيد في الدار قائما اللفظي الملفوظ حكى هذا التوجيه لكن
المص جعله في شرحه مثالا للفاعل المعنوي ونبه عليه اي فاعل الظرف فاعل لفظي
لان عامله مقدر في نظم الكلام اللهم الا ان يقال ان اعتبار عامله لما لم يكن لضرورة
المعنى كان في حكم المفهوم من الفحوى ولا يجوز ان يقال ان قائما حال عن زيد وهو
مبتدأ لكنه فاعل معنى لاتحاده مع الضمير الذي هو فاعل الظرف لانه يلزم اختلاف عامل
الحال وصاحبها وهذا لا يجوز عند الاكثرين على انه لا يجري على معنويا على التفسير
المذكور قوله بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه لاول الثاني لان زيدا في ذا اليه
لا تنبه عليه فان المتنبه عليه حقيقة هو هذا زيد مع تعاديه الاسم والفعل قوله عاملها
الخ فصل العامل هنا لتحقق لفظية الفاعل والمفعول ومعنويتهما وليكون ادخل في تصحيح الامتناع

تقدم

تقدم الحال على العامل المعنوي وجواز تقدمها على اللفظي المفهوم من تخصيصه الامتناع
به فكانه اراد ان لا ينفصل بين مباحث التقدم والا لكان المناسب ان تذكر ما هو لفظية
او معنوية كل التفصيل قوله وهو من تركيبه اي من وضعه قوله كالاشارة دون الاستفهام
والنفي وإنّ وأنّ من الحروف المشبهة لعدم ورود الاستعمال على عملها قوله والتمني والترجي
قال الشيخ الرضي الظاهر انهما ليسا عاملين لانهما ليسا قيدين بل المقيد هو
الخبر فهو العامل فيه بحيث انك اذا قلت ليت ابني مقيم راجع وجعلت مقيما قيد الخبر
لكان المعنى ليت ابني راجع وهو مقيم وليس المعنى على ذلك بل معناه تمنيت ابني وان
كان مقيما راجعا قوله وكانه اسد صائلا وزيد كعمرو وكاتبا وزيد اسد صائلا بحذف
اداة التشبيه قوله لان النكرة قيل ولان الحال جواب لكيف والسؤال ينافي المعلومية
وفيه ان المفعول له جواب للم مع انه يصح ان يكون معلوما والحل ان المعلوم باعتبار
يجوز ان يكون مجهولا باعتبار قوله نكرة موصوفة لو قيل بمخصوصة بدل موصوفة له
ليشمل المخصوصة بالاضافة لكان احسن قوله لاستغراقها وعمومها بنفسها او بوقوعها
في حيز نهي او نفي او بمعناه قوله ان جعلت امرا حالا اشارة الى انه ليس بمتعين الا
لجواز ان يكون منصوبا بل على الاختصاص او الحال عن ضمير الفاعل في انزلناه اي امرا
من امر واحد او عن ضمير مفعول لا يخفى انك لو جعلت حالا عن كل امر ليس حالا نعما
في المخصوصة لجواز ان يكون حالا عنه من حيث انه مخصوص بالاضافة او بالوصف
قوله او وقعت في حيز الاستفهام لانها تشبه النكرة الواقعة في حيز النفي في كونها غير

موجب قوله او بعد الانتفاء النفي لم يغير قدس سره في تعقيب صدر النكرة عبارة المتن
حيث قال لا يكون اي صاحب الحال الا النكرة موصوفة او مقيدة عن المعرفة لانها
او في حيز الاستفهام او بعد الانتفاء النفي او مقدما عليه الحال انتهى قال الشارح في قوله
بعد الانتفاء لا يمكن التخلص عنه الا ان يقال بقول ان بين قوله بعد الا وبين قوله
مقدما عليه تنازعا في قوله الحال ينبغي ان فاعل الظرف ح هو ضمير الحال او نفسها على
المذهبين لا ضمير النكرة ولا يخفى ان لا بد من اعتبار عايد ليصح وقوع الظرفية صفة
لقوله نكرة والتقديم بعد الا الحال عنها ثم قال لو قال او قبل الا لكان سالما عن
التعسف لا يخفى انه لو قال كذلك لوجب ان يقول او قبل الا الداخلة على الحال
فيطول الكلام فلعله قال ذلك ردا للاختصار وانما قال نقضا للنفي لان الحال
لا يقع بعد الا الا ان يكون الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب الا نادرا قال
المص انما حسن التنكير هنا لان الا يقطع ما بعدها عما قبلها فلا يصح ان يكون الحال
صفة لها لانقطاعها عنها وفيه نظر لجواز وقوع الصفة بعد الا قوله اقدم ما عليها
الحال انما حسن التنكير ح لان التقديم يؤمن الالتباس بالصفة قوله ويجعل قوله د
صاحبها الخ وح يكون غالبا ظرفا للنسبة بين المبتدأ والخبر او لمعنى فعل مستفاد من قوله
معرفة اي يتعرف غالبا قوله ولم يذدها قال قدس سره في الحاشية الذود المنع
قوله ولم يشفق على نغص الدخال قال قدس سره في الحاشية الاشفاق الخوف والنغص
بالغين المعجمة وكسر الجيم المفتوحة من نغص الرجل نغصا اي لم يتم مراده انتهى

في الدراج

في الدراج نغص براه تمام نارسيدن وسيراب نشدن قوله والاتن جمع اتان خرماده
قوله ثم بره من العطف قال قدس سره في الحاشية العطن ما حول الحوض والبير
من مبارك الابل والمبرك المناخ يعني جاي شتر خوابانيدن قوله ومررت به وحده قال
قدس سره في الحاشية الوحد مصدر وحد يحد يقال وحد يحد وحدا وحدة كوعد يعد
وعدا وعدة انتهى قال الشيخ الرضي وحده لازم الافراد والتركيب والاضافة الى المضمر
ولازم النصب لا مواضع مخصوصة قيل يجوز ان يقال ان اصله الباء ثم حذفت لقيام
المضاف اليه مقامها كما قيل في اقام الصلوة قوله مثل فعلته جهدك بصيغة الخطاب
قال قدس سره في الحاشية الجهد ههنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد وقال
الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة قوله متاولا اي كل واحد منها او نوعها
قوله وتاويلها على وجهين قال الشيخ الرضي الحال المعرفة ظاهرا كما كانت معرفة
كان تعريفها ايضا كذلك وتاويلها انها في معنى النكرة نحو مررت بهم الجم الغفير اي كثيرا
ساترا لكثرتهم وجه الارض ونحو ادخلوا الاول فالاول اي اولا فاولا ونحو جاء
الرجل نفسه وكذا بعضهم الى عشرتهم فان هذا المسمى الثمانية ادواة ضعيفة لا ضمير لها
تقدم منصوبة في الحجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة اي مجتمعين في المجيء وتاكيد
ف لما قبلها في تميم قوله انها مصادر الافعال او للصفات اي متكررة ومنفردة وكونه
غير واجب في المثال الاول واجب في الثاني على قاعدة الشيخ الرضي قوله معارف موضوعة
موضع النكرات يعني ان اللام للعهد الذهني او زائدة قوله كان كان صاحبها نكرة

والحال مفردة اذ لو كان جملة وجب الواو لا التقديم **قوله** ولم يكن الحال مشتركة نحو
جاءني رجل وزيد راكبين **قوله** لتخصص فيه ان الحال اما عن الفاعل او المفعول
وكل منهما مختص بالحكم المتقدم فلا حاجة الى تخصيص اخر اللهم الا ان يقال الحال
حكم اخر فلا يجري التخصيص الحاصل بالقياس الى حكم اخر **قوله** ولئلا يلتبس بالصفة
فان هذا الالتباس لو كان محذورا لوجب التقديم وان كانت النكرة مخصوصة لعدم
تحقق الالتباس **قوله** ولا يتقدم على العامل المعنوي دون اللفظي فان تقديمها
عليه جائز الا لمانع كنصوبها بالواو لمراعاة اصل وهو العطف او لعدم تصرف في
الافعال كفعل التعجب او لنصوبها عامل بالجر دون المصدر او لام الموصول او ان ساير
الموصولات نحو الذي راكبا جاء **قوله** فيما جاءني زيد قائما كعمرو قاعدا اعلم ان الدال
على حالين قد يدل على حالين معنيين نحو ضارب زيد عمروا ونحو ضاربت زيد
وعمرو وزيد اضرب وقد غير معنيين نحو زيد كعمرو فان التشبيه يدل على حدث مشترك
بين المشبه والمشبه به لكن لا يدل على خصوصية حدث وعلى كلا التقديرين يجوز اختلاف
الحالين بوجه كالمكان او الزمان او المتعلق او الحال لا غير فكل واذا اختلفا
بامر دون حالتيهما بالعبارة حتى يلي كلا منهما ما يتعلق به التزموا ان يلي لكل متعلق
صاحبه فلك الحال الصريحة وان لزم التقديم على العامل الضعيف وذلك لاجل دفع
الالتباس والحرص على البيان فتقول زيد قائما كعمرو قاعدا او زيد يوم الجمعة كعمرو
يوم السبت وهذا بسرا اطيب منه رطبا **قوله** فعلى هذا معنى الكلام وحج يكون الخ

بخلاف

بخلاف الظرف حالا عن خبره على العامل المعنوي كما ان حالا عن خبر لا يتقدم على الاحتمال
الثاني ويحتمل ان يكون اعتراضا على تقديره مبتداء **قوله** واما اذا جعلنا داخلا اليه
ذهب المصنف في شرحه كما عرفت الاشارة اليه **قوله** فالمراد هو الاحتمال الثاني وهو
الظرف يتقدم على العامل المعنوي اي في الجملة يعني اذا كان العامل المعنوي ظرفا
او شبهه فانه اذا لم يكن كذلك لم يجز تقدم الظرف عليه اتفاقا قال الشيخ الرضي
قد صرح ابن برهان بجواز تقديم الحال اذا كان ظرفا او شبهه على العامل المعنوي
اذا كان ظرفا او شبهه من ذلك التعبيل البر الكر بستين البر الكر منه بستين مقيد حال
والعامل بستين ولا على المجرور والمفهوم منه جواز تقديم الحال اذا كان مرفوعا او منصوبا
كما ذهب اليه البصريون واما الكوفيون فلا يجوزون تقديمها عليها الا في صورة
واحدة وهي اذا كان صاحبها مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل **قوله** سواء
كان مجرورا بالاضافة استثني منه ما اذا كان المضاف جزء المضاف اليه وجاز
قيام المضاف اليه مقامه فانه يجوز التقديم لكن على قلة نحو يعجبك ماشيا بدأ زيد تتبع
ضيعاتك ملة ابراهيم **قوله** لان الحال تابع الخ فيه بحث وعليه نحو راكبا جاء زيد لان
الفاعل من حيث انه مسند اليه مقدم قبل الفعل وان امتنع لعارض الالتباس
بالمبتدا قيل وجه منع تقديمها على صاحبها المجرور انه كثر الحال عن المجرور ولم يستعمل تقديمها
عليه فلو جاز لوقع **قوله** بجمل كافة حال عن الكاف والمعنى ما ارسلناك الا مانعا
مانعا الناس عما يضرهم ان قلنا انه صلى الله عليه وسلم كما ارسل مانعا لهم للكل

او انه كيف يصح الحصر قلنا الحصر اضافي لا حقيقي كما اذا جعلته حالا عن الناس لانه صلى
الله عليه وسلم مبعوث على الثقلين ان قلت الحال قيد للعامل فيلزم ان يكون الكف
في وقت الارسال وليس كذلك لتراخيه عنه قلنا الحال مقدرة والتقدير لا يلزم ان يكون
من صاحب الحال كما مرت الاشارة اليه قوله والتاء للمبالغة كالكافية والراوية وكثير
منهم ذهبوا الى ان تاء المبالغة مخصوصة بفاعل وفعول ومفعال قوله اي ارسالة
كافة اي عامة شاملة قوله وبعضهم يجعلها مصدرا اي تكف كفا والجملة حال مقدرة
قوله والكل تكلف وتعسف لان كافة كعاطبة لازمة الحالية غير مضافة كما صرح به
الشيخ الرضي ولا يخفى ان الحمل ورد على هذا المعنى قوله سواء كان الدال مشتقا او جامدا
قال الشيخ الرضي من الاحوال الغير المشتقة قياسا الحال الموطئة وهي الاسم
جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطاء الطريق لما هو
حال في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا ونحو جائني زيد رجلا بهيا ومنها
ما يقصد به التشبيه نحو جاء زيد اسدا اي مثل اسد او شجاعا ومنها الحال في نحو بعته
الشاء شاة ودرهما وضابطته ان تقصد التقسيط فتجعل لكل جزء من اجزاء
ملحوظا قسطا وتنصب ذلك القسط على الحال وتاتي بعده بجزء اما مع واو العطف
او بغيرها نحو بعته البر قفيزين بدرهم قوله وهو ما بقي غموضه الاظهر ان يقال ما
بقي فيه نوع غموض قال في الصراح بسر غوره خرما اول ما بدا من النخل طلع
ثم خلال ثم بلح بالتحريك ثم بسر ثم رطب ثم تمر قوله وهو ما فيه حلاوة [illegible]

ولا حاجة

ولا حاجة الى تاويل البسر بالمبسر ههنا او كان هذا اشارة الى النخل لان البسر
هو النخل كما يدل عليه الاشتقاق اما اذا كان اشارة الى التمر كما هو الظاهر فتاويلها
بالنضيج وغير النضيج والمدرك وغير المدرك قوله لانه اذا تعلق بشيء واحد قدم تفصيل حكم
في ذي الحال تبيين قوله ويكون جملة قال الشيخ الرضي قد تقام الجملة الحالية مقام مفرد فيعرب
الجزء الاول منها اعراب الحال ويلزم تنكيره لقيامه مقام الحال وذلك في نحو بعته يدا
بيد اي متقابضين بيدي اي النقد بالنقد ونحو بعته الشاء شاة بدرهم والاصل كل شاة
بدرهم وكذا قولهم بعت الشاء شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته
اي شاة ودرهم مقرونان فنصب ههنا الجزء الاول لعدم قبولهما الاعراب قال الخليل يجوز ان يجر
به على الاصل نحو بعته الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم قوله لان الحال بمنزلة
الخبر ولان الحال تبين تعلق الفعل بالفاعل او المفعول بوقت وقوع مضمونهما ولا يقصد من
الانشاء وقوع مضمونه قوله وهو الضمير والواو كما كانت الجملة الحالية فضلة احتاجت
الى زيادة ربط ولهذا لا يكون الواو رابطة في الجملة الواقعة خبرا او صفة الا اذا حصل
لهما ادنى انفصال وذلك بوقوعهما بعد الا نحو ما جئتك الا وانت بخيل وما جائني رجل
الا وهو فقيه قوله فالاسمية في حكمها الجملة المصدرة بليس لانها للمجرد والنفي على الصحيح
ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية وقد يخلو الاسمية من الرابطتين عند
ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على الباب وهو قليل قوله لانها تدل على الربط في اول الكلام
الامر او لانها في الاصل للجمع مع الربط فهي اعلق الى النظر الى الربط قوله والمضارع

المثبت بالضمير فقد سمع بالواو وقولي نجاة وان سبقت بهمزة والا فانه خبر مبتدأ محذوف
ويشترط في المضارع الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال كالسين وان ونحوهما
قوله المشتمل على المضارع مع المنفي وان لم يدخل فالاندلسي فانه قال لا بد فيه من الواو
وان كان مع الضمير قال الشيخ الرضي واذا انتفى المضارع بلفظ ما لم يدخله الواو واذا
انتفى المضارع بلا لزم الضمير والاغلب تجرده عن الواو قوله لبدل الخ هذا التحقيق ذكره
السيد الشريف والمفهوم هنا كلام بعيد عن التحقيق فحري ان لا يذكره قوله ويجوز حذف
العامل وقد يجب قياسا في مواضع منها ما اذا بين كال ازدياد ثمن او غيره شيئا فشيئا
بالفاء او ثم فتقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زايدا اي فذهب الثمن صاعدا او ثم
ذهب الثمن زايدا آخذا في الازدياد وتقول في غير الثمن قرأته كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا
او ثم زايدا اي فذهب القراءة كل يوم في الزيادة والصعود قوله وهي اي الحال المؤكدة
التي هي ما تقرر مضمون الخبر وتاكيده واما المنتقلة على مضمونه على سبيل [illegible] قوله
ومنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة فانها ليست قيدا مخصصا للعامل فالقول بان
الحال مطلقا قيد للعامل غير صحيح الا ان يراد انها قيد له بحسب العبارة والتصور قوله
اي احقه ذلك التقدير من سيبويه قال الشيخ الرضي فيه نظر اذ لا معنى لقولك تيقنت
الاب [illegible] في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو مفعول ثاني
لا حال ثم قال والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة
فكأنه قال يعطف عليك ابوك عطوفا وذلك لمعنى يتولد من نسبة الجزء الى [illegible]

العامل

العامل فيهما معنوي ولهذا لا يتقدم المؤكدة على جزئي الجملة ولا على احدهما قوله او بمعنى
اثبت معطوف على قوله بهذا المعنى فيكون لاحق مشتقا من الحق بمعنى التحقيق والاثبات
ولاحق بهذا المعنى هو التحقيق ولا يبين المعنى اللغوي بهما ارادوا ان يبين ان متعلق
متعلق التحقيق في الصورتين ومتعلق الاثبات في الصورة الاخيرة هو الاب من حيث
انه اب لا ذاته اذ لا معنى لتحقيقه واثباته فقال اي تحققته ابوك ان قوله اي شرطها وجوبا
حذف عاملها اي شرطها في وجوب حذف عاملها انما قدرت بهذه الامور الثلثة لان
المحقق ان الحال المؤكدة قد يكون مؤكدة لمضمون فعلها كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض
مفسدين اي لا تفسدوا ومن خصص المؤكدة بالجملة الاسمية باول امثاله بالمصدر
بالمصادر فيجعل قوله تعالى مفسدين بمعنى الافساد وكثيرا ما يجيء صيغة الصفة تمام المصدر

بحث التمييز

قوله التمييز يقال له التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء قيل قد يقال بفتحها لان المتكلم
تميز من بين الاجناس برفع الابهام قوله ما يرفع الابهام الاظهر في تفسيره ان يقال
انه جنس ذكر لتعيين مبهم صالح لاجناس مختلفة فتقاض لتعيين واحد منها بالذكر
والاصل فيه التنكير لان التعريف زايد على الغرض منه واجاز الكوفيون تعريفه باللام او
الاضافة غبن زيد رأيه والم بطنه وسفه نفسه اي غيره ذلك وعند البصريين ان غبن زيد رأيه
بمعنى غبن في رأيه وان الم بطنه متضمن فيه بشكا وان سفه نفسه بمعنى سفه في نفسه
او بمعنى سفه بالتشديد لان الاصل سفهت نفسه فلما حول الفعل الى الضمير انتصب
فاعله بوقوع الفعل عليه فصار بمعنى سفه بالتشديد قوله في المعنى الموضوع من حيث

فيقال رطل نسخة

انه موضوع لها لعل الوضع سابق للوضع النوعي المجازي لان اسماء العدد والكيل والوزن
اذا اريد بها المعنى الحقيقي وهي العدد والكيل والوزن لا يستدعي تمييزا وانما يستدعيه اذا اريد
بها المعدود والمكيل والموزون كما سيجيء وفيها مجاز قوله لكن المطلق ينصرف الى الكامل دفع
لما ذكره الشيخ الرضي من ان لفظ المستقر لا يدل على الثابت المطلق ويمكن ان يدفع ايضا
بان الثابت قد يقال في مقابلة المعدوم وقد يقال في مقابلة الحادث الطاري والمراد
هنا هو الثاني قوله لكنه غير مستقر بحسب الوضع ولهذا يكون حقيقة في كل واحد من معانيها
بخلاف العشرين فان اطلاقه على خصوص خمسة منه مجاز قوله وكذا يقع به الاحتراز
عن اوصاف المبهمات قيل يمكن ان يقال ان التوابع كلها خارجة لذكرها فيما بعد
لا يقال فح لا حاجة الى ذكر المستقر لان صفة المشترك قد خرجت لانا نقول يجوز ان
يقال ان ذكر المستقر لاخراج القرائن الاخر المعينة لما يراد من المشترك قوله والابهام
في هذا المفهوم ان قلت هذا يقتضي ان لا يصح التمييز عن اسم الاشارة مع ان كثيرا
منهم ذهبوا الى ان مثلا في قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا تمييز عن ذا لا حال عنه وكذا
الحال في رجلا في حبذا رجلا قلنا لعل هذا منهم مبني على ارادة مبهم من اسم الاشارة كما في
ربه رجلا ونعم رجلا قوله والابهام فيه من حيث ذاته فيه ان هذا ذات الرجل بالمعنى الذي
هو الصيغة ولا ابهام فيها انما الابهام في ما يؤذن بها كما اشرنا اليه وسيشير اليه قدس سره
قوله والاولى حيث وصف هذا بالحقيقة راجع الوزن كما ان الاول راجع بالحقيقة الى
الموزون قوله فانه في قولك طاب زيد منسوب الى زيد قال الشيخ الرضي الذات المذكورة اما

مضاف

مضاف الى ما انتصب عنه اذا صح اضافة التمييز اليه كما في طاب زيد نفسا او علما واما
غير مضاف اليه اذا لم يصح اضافة التمييز اليه فمفعول في كفى زيد رجلا وشهيدا كفى
بشيء زيد على ان يكون زيد بدلا من شيء او عطف بيان له قال السيد المحقق الشريف
قدس سره الذات المقدرة في هذين المثالين ايضا مضاف لانك اذا قلت كفى زيد
كان هناك ابهام في ان الكافي من زيد ما ذا ارجوليته او شهادته واذا قلت رجلا
او شهيدا كان بمعنى كفى رجوليته او شهادته قوله يرفع عن مفرد وجمل صلح للرفع
كما نسب الى المفهوم وقال الشيخ الرضي ان عن في مثله يفيد ان ما بعدها مصدر
وسبب كما يقال فعلت عن امرك اي بسبب امرك فالتمييز صادر عن المفرد اي المفرد
لا مرتبة بسببه او عن نسبة في جملة اي النسبة بسببها لانك تنسب شيئا الى شيء
في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غيره بقرينة النسبة اذن سبب كذلك
التمييز لانه سبب لاعتبار رابطة مع التمييز وكذا معنى قوله بعد ان كان اسما
يصح جعله لما انتصب عنه اي الاسم الذي صدر انتصاب التمييز عنه كزيد في طاب
زيد نفسا لانك لولا انك اسندت طاب اليه لم ينتصب نفسا بل كان يرتفع لانه
هو في الاصل فاعل اي طاب نفس زيد فزيد هو سبب لانتصاب نفسا وكذا معنى قول
قولهم ينتصب عن تمام الكلام وعن تمام الاسم يعني ان تمامهما سبب لانتصاب التمييز
بتشبيهه بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الفاعل ويجوز ان يقال ايضا ان عن
في هذا الموضع بمعنى بعد كما في قوله تعالى طبقا عن طبق والاول اولى قوله وهو ما يقع

ما بعد

بالشيء وذلك اما مقياس يشبهه بموضوع كذلك كالعدد والرطل او مقياس غير يشبهه
ولا موضوع لذلك كقوله تعالى ملء الارض ذهبا والحاصل قدر ما يملا به الشيء وذلك عندي
مثل زيد رجلا وانما غيرك اناسا وسواك رجلا فمحمول على مثل بالضدية ونحو بطولك
رجلا وبعرضك ارضا قوله ومنوان سمنا تثنية منا بالقصر وهو فصيح من من بالتشديد
قوله وهو التنوين لفظا او تقديرا كما في خمسة عشر وكم رجلا قوله والنون سواء
كان في التثنية او شبه الجمع نحو عشرين لان نون الجمع نحو حسنون وجها لان التمييز
فيه يكون من ذات مقدرة قوله لان المضاف لا يضاف ثانية لان الاسم لا يضاف الى اسمين
بدون عاطف وان اضيفت مع حذف المضاف اليه لزم خلاف المفروض قوله فاذا تم الاسم
بهذه الاشياء قال الشيخ الرضي قد يتم الاسم بنفسه فينتصب عنه التمييز وذلك في شيئين
احدهما المضمر وهو الاكثر وذلك فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم نحو نعم رجلا ويا لها قصة
ولله دره رجلا اذا كان المضمر مبهما والثاني اسم الاشارة نحو قوله نعم ماذا
اراد الله بهذا مثلا والناصب للتمييز في الصورتين هو نفس المضمر واسم الاشارة قوله عندي
الراقود خلا راقود نوعي زد بيمانه وخم فارانه ودكروه قال في الاساس
الراقود مكيال معروف لاهل مصر يأخذ اربعة وعشرين صاعا قوله فينتزع الى قوله
غير الفصلين راجع الى تمييز غير العدد بقرينة الاحالة وذلك لان هذا الحكم لا يجري في
العدد مثل تمييز عشرين مفرد سواء كان جنسا او لا وسواء قصدت الانواع او لا قال
الشيخ الرضي اذا قصدت الانواع تجرد التمييز عن التاء نحو عشرين تمرا والا لم يقصد

الانواع

الانواع وجب كونه مع التاء قوله وهو ما يتثنى باجزائه اي يثنى ذلك اجزاءه في الاسم
الكل اي اذا كان له جزء وانما قلنا ذلك لان الابو جنس مع انه ليس له اجزاء
قوله ويمكن ان يجاب عنه بان جوابه قدس سره مبني على التنزل والا فالظاهر ان
الجلسة بفتح الفاء او كسرها ليس من جنس الجنس الذي نحن فيه فان الجنس
هنا ما يتغير ويعني الفاء كالجلوس ولو قصد لتعدد افراد الجلوس منه لم يصح التثنية
والجمع قوله وعندي عدل ثوبين عدل بكسر بار ومانند قوله او معنى ان وجه التمييز هنا انما
ذاهب للبس بقا قوله بنون الجمع او بشبه نون الجمع قوله لانه يعلم مثلا عند اضافة
عشرين لا يخفى ان رمضان لو كان تمييزا لكان نكرة ولو لم يكن تمييزا احتمل ان
يكون علما بل الظاهر انه علم فالشاهد ليس الا على تقدير ان لا يكون علما
قوله ومن غير مقدار قال الشيخ الرضي هو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه
اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل عليه نحو خاتم حديدا وهو يتعين فيه
التمييز واما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز
نحو قطعة ذهب قوله والمقصود غير المقدار عن طلب التمييز واذا قصر عن طلبه لم يتجه
الى نصب التمييز الذي يكون للتنصيص على التمييز فان التنصيص عليه انما يناسب ما هو
طالب للتمييز قوله كان الظاهر ان يقول لان الابهام الذي يستدعي التمييز ليس الا في
الذات المقدرة التي هي طرف النسبة لكن لما كان ذلك الابهام مستلزما لرفع الابهام
الطرف في النسبة بسبب احتمالات الطرف ورفع ابهامها التبعي مستلزما لرفع الابهام

للقسم ثم

الطرف صحيح فخوله عن نسبة والنكتة فيه التنبيه على ان مقابلة هذا القسم للقسم السابق
باعتبار ان هناك نسبة كذلك لا باعتبار عدم ذكر الذات هنا وذكرها في السابق الا يرى
ان نعم رجلا مندرج في القسم الاول مع ان المخصوص غير مذكور هذا حاصل كلامه قدس سره
او مقصوده جعل الشيخ الرضي داخلا في شبه الجملة ولهذا قال لا حاجة الى قوله او في
اضافة لكن المصنف لم يجعل من هذا القسم ولهذا قال او في اضافة ولعله اراد بشبه الجملة
ما يشتمل على نسبة قريبة من النسبة التامة وليست الاضافة كذلك قوله نحو حسب
زيد اي يكفيك زيد قوله فكأنه قال طاب زيد الى اي كأنه متصل بفعل وشبه فعل تنازعا
في نفسا وابا ودارا في ما عطف اعني ابوة الخ قوله والدر في الاصل اللبن قال الشيخ الرضي
الدر في الاصل ما يدر اي ما ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو
ههنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصد التعجب منه لان
الله تعالى منشئ العجائب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه
اليه فمعنى لله دره ما اعجب فعله قوله ثم ان كان اسما يصح الى قوله والا فهو لمتعلقه
في هذه العبارة شبهة مشهورة وهي انتقاض الشرطية الاولى بطاب زيد نفسا
فان نفسا اسم يصح جعله لما انتصب عنه ولا يصح ان يكون لمتعلقه واجاب قدس سره
بتقييد نحو ما يكون التمييز لم يكن نصا في ما انتصب عنه وكذا قيد مقدم الشرطية
الثانية لئلا ينتقض بمثل طاب زيد نفسا واجاب الفاضل الهندي بان نفسا كما صح
ان يكون لما انتصب عنه بان يكون معناه طاب من حيث انه نفس يحتمل

صح

صح ان يكون لمتعلقه بان يكون طاب زيد من حيث ان له نفسا تعلقت به وتحقيق
هذا الجواب فقال انه حسن بديع وفيه نظر اما اولا فلان النفس مشتركة بين معان ذات الشيء
والقوة المحركة والقوة الحيوانية والنفس ليس الا بالمعنى الاول ولا يخفى انه غير
صالح للمتعلق واما ثانيا فلان هذا الجواب لا يحسم مادة الشبهة اذ لو نقض بالشرطية الثانية
يكفي زيد رجلا لم يجز هذا الجواب فيه اللهم الا ان يقال انه خارج عن هذه الكلية الحكم لانه
في حكم الصفة او يعني به هنا الكامل في الرجولية ويمكن ان يجاب عن الشبهة بان مادة
النقض لو كانت هذا المثال كان الجواب ذلك ولو كان المثال الاول قلنا لو اريد بالنفس
القوة المحركة او القوة الحيوانية كان للمتعلق قطعا ولو اريد بها الذات لم يصح
ان يكون تمييزا اذ الذات من حيث هي ليس لها الطيب ان قلت المراد جملة الشخص
مع جميع صفاتها قلنا فح كان حكم رجلا في المثال المذكور ولو سلم حصل حسب التمييز
قلنا المراد بكونه لما انتصب عنه صحة الحمل عليه والقول بانه هو هو ولا يخفى صحة
هنا كما اشار اليه الفاضل الهندي والمراد بكونه لمتعلقه صحة الاضافة اليه ولا يخفى صحة
اضافة النفس الى زيد ولبعض الافاضل هنا جواب اخر وهو تقويم معطوف في مقدم
الشرطية الاولى التقدير ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه جاز ان
يكون له ولمتعلقه واعترض عليه بوجهين احدهما لزوم التكرار في المقدم والتالي وقد يدفع
بتقييد المقدم بكونه قبل جعله تمييزا وتقييد التالي بكونه بعد جعله تمييزا وثانيهما عدم صحة الشرطية
الثانية لان مقدم الشرطية الثانية نقيض لمقدم الشرطية الاولى وهو مركب من امرين وانتفاء المركب

بانتفاء احدهما معين او بانتفاء كليهما فيلزم ان يكون التمييز اذا كان مما انتصب عنه فقط
كان للمتعلق واذا لم يكن منهما كان للمتعلق ورد فيه الاخير بان هذا الشق غير واقع
والاول بتقدير معطوف في ثاني هذه الشرطية والتقدير والا فهو للمتعلق اولا ولا يخفى
سماجة هذا الجواب قوله والمراد بجعله الاطلاق عليه جعل الشيخ الرضي المرصفات
التي لا تعلم من قبيل ما يصح جعلها لما انتصب عنه قوله بان يكون تمييزا برفع الابهام
عنه فيه مسامحة قوله وهو الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد المغاير لزيد بالذات
وانما قلنا ذلك لان الذات المقدرة مطلقا هو شيء منسوب الى زيد كما ذكرناه قوله او
بمعنى مع وهي تفيد مشاركة ما بعدها لما قبلها كان من حيث انه فاعل معنى ونظيره ما قال
الشيخ الرضي وهو ان المنصوب في عبارة النحاة في نحو قولهم شر اهر ذا ناب ان شرا
مبتدأ لفظا فاعل معنى تمييز عن النسبة تقديرا اي كائن مبتدأ لفظا بمعنى كائن لفظا
مبتدأ وكائن معناه فاعل ومثله كثير في كلامهم قوله لا الطيبة او معنى التمييز في قسم الاول
مطلقا وفي قسم الثاني اذا لما انتصب عنه وقيل تكلف هكذا قال الشيخ الرضي
وقال في المغرب يقال دره من فارس ولا يقال عندي عشرين من درهم والغرق
ان الاول كما يحتمل التمييز يحتمل الحال فمن تخصيصه تخلصه للتمييز قوله لكونه من حيث المعنى
فاعل ولفوات الغرض من تمييز وهو البيان بعد الاجمال ليكون اوقع لكن البيان
من البيانية لا يمنع من التقديم كقوله تع فغشيهم من اليم ما غشيهم قوله او
جعله لازما متضمنا لانه مطاوع له فكان التمييز باعتبار متضمن بالفتح وكذا الحال في العكس

لانه

لانه مطاوع فعل متضمن لذلك الفعل قوله نحو فجرنا الارض عيونا انما اتى بالجمع لان
التفجير متنوع الى ما عذب وملح وغيره كذلك والى ما وغار وغيره كذلك قوله لان المتكلم لما
قصد نسبة الى ان ظاهره غير مراد قوله وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة
معنى ربح تجارة زيد كقوله تع وما ربحت تجارتهم قوله خلافا للمازني الى اساء المبرد
وتمييز الاخفش نظرا الى قوة العامل قال سيبويه كلام العرب استقراء لا قياس قوله
قول الشاعر هو من مجيد الشعراء قوله انهم الى قبل الرواية الصحيحة وما كان نفسي
فلا يمسك قوله بالفراق في بعض الروايات بالفراق قوله وما قيل فيل يحتمل ايضا ان يكون
تطيب بمعنى كون بمعنى الطيب المقدر قبل نفسا قوله غير فادح في التمسك او بناء تمسكهم
على الظاهر الذي يقبله الطبع السليم قوله المستثنى الاستثناء من الثني وهو العرف
وانما سمي هذا القسم من المنصوب بذلك لان المتكلم يطلب من نفسه صرفه عن حكم
اي منعه عن الدخول فيه لكن عبر عنه بالصرف لتاكيد معنى المنع ونظيره التعبير عن منع
فوج المؤمنين في الكفر بالاخراج في الاية الكريمة الله ولي الذين امنوا يخرجهم من الظلمات
الى النور قوله كافية في تفسيره وفي حكم عليه ايضا ولو نوقش انه غير كافية في
الحكم عليه اجيب بان تعريفه يفهم من تعريف قسميه كما يشير اليه قدس سره هذا هو المحقق
لكن المص قال ان المستثنى مشترك لفظي بين المتصل والمنفصل لان ماهيتهما مختلفتان
فان احدهما مخرج والاخر غير مخرج ولا يمكن بين شيئين مختلفي الماهية في تعريف
واحد بحسب المعنى وفيه نظر لجواز ثبوت قدر مشترك بين ماهيتين مختلفتين قابل

بحث المستثنى

لتعريف واحد كالحيوان والماشي المشتركين بين الانسان والفرس فكذا ههنا القول
ان المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا مع انه يشكل عليه
على المطلق من المنصوبات وتقسيمه الى القسمين ورجع الضمير في قوله الاتي وهو منصوب
اليه فيحتاج في دفعه الى التكلف بعموم المجاز او اجراء حال المدلول على الدال او الاستخدام
بجعل الضمير في الاتي الى المعنى المجازي للمستثنى وبعضهم قال المستثنى المنقطع مجاز
فبعضهم حمل هذا القول على ان اداة الاستثناء فيه مجاز لا ان لفظ المستثنى مجاز
فيه لا يمكن اجراؤها عليه بخصوصها لا بعدم فرد مخصوص قوله فالمتصل الخ التعبير
قوله هو المخرج سواء كان اقل مما بقي او اكثر منه او مساويا له هنا اشكال مشهور وهو
ان زيدا في جاء القوم الا زيدا اما داخل في القوم او خارج عنه وعلى الثاني يلزم ان لا يكون
مخرجا لان اخراج الشيء فرع دخوله ويلزم ايضا مخالفة الاجماع والعقل الصريح فانك
لو قلت له علي عشرة دنانير الا دانقا كان الدانق داخلا في الدنانير وعلى الاول يلزم التناقض
انما يلزم لو تقدمت نسبة المجيء على الاستثناء لكنها متأخرة عنه لان المنسوب اليه هو
المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى والنسبة متأخرة عن المنسوب اليه قطعا فمعنى
زيد الا القوم مطلقا حتى يلزم التناقض وفيه ان هذا الجواب لا يتمشى في بعض صور
الاستثناء كما خلا وما عدا فانهما ظرفان وقيدان للنسبة فيكون متأخرين عنها
نعم يمكن ان يجاب عنه بان الاستثناء متأخر عن النسبة متقدم على الحكم فلا تناقض
وبيان ذلك انك اذا قلت جاء القوم فقد نسبت اولا المجيء الى القوم على احتمال
ان

١١٦

ان يكون على طريقة الايجاب بالقياس الى الكل والايجاب بالقياس الى البعض والسلب
بالقياس الى البعض الاخر وذلك لان تقرر الايجاب والسلب بعد تمام الكلام فاذا قلت
الا زيدا متصلا بجاء القوم تقرر السلب بالقياس الى زيد والايجاب بالقياس الى ما بقي و
ليس معنى الاخراج الا المخالفة في الحكم بعد التشريك في النسبة ولما يكن في المنقطع
تشريك ما لم يكن هناك اخراج قوله من متعدد اي ذو عدد وكثرة قوله ما لا غير الصفة
بيان للواقع لئلا يدخل قوله واخواتها اراد بها كلمات محفوظة لا ما هو بمعناه مطلقا
حتى يلزم ان يكون جاء القوم المخرج منهم زيد او المستثنى منهم زيد مستثنى وذلك امر
اصطلاحي ولا مشاحة فيه نعم لو ادعى ان تلك الكلمات المحفوظة بمعنى الا في عدم
الاستقلال لم يلزم واندفع ايضا ما قلنا على ما قال الشيخ الرضي في دفع شبهة الاستثناء
قوله واحترز به عن نحو جاءني القوم الخ قيل لا ولكن يستدعيان اخراجا ولهذا يستعمل
في صورة المنصوب فيها الاخراج كان يقول جاء عمرو لا زيد وما جاء عمرو ولكن زيد قوله
اي بعد الا واخواتها لا يقع المنقطع الا بعد الا وغير بعد وبيد قوله اي ليس الخ الموجب
والمثبت اصطلاحا ما ذكره وغير الموجب انما وجب نصبه وغير المثبت اصطلاحا ما
يقابله قوله واحترز به عما اذا وقع في كلام غير الموجب انما وجب نصبه اذا كان بعد
الا في كلام موجب لانه لو لم ينصب لكان بدلا والبدل بتكرير العامل فيلزم ثبوت الايجاب
في المستثنى والمستثنى منه واما في غير الموجب فلا يلزم ذلك لجواز اعتبار تكرير
اصل العامل بترك النفي العارض ولان المبدل منه في حكم التنحية فيكون في التفريغ و

في الايجاب ممتنع وفيهما نظر اما في الاول فلان معنى تكرير العامل ليس الا اعتبار ذات
العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب ولهذا اجاز جاء زيد لا عمرو في العطف
مع انه في قوة تكرير العامل واما في الثاني فلان المبدل منه ليس بطرح بالكلية حتى يلزم
المعنى وفرق بين نفس الشي وما في حكمه . وهو لان يكون الكلام الموجب تاما الكلام
التام في باب الاستثناء وما في حكمها ما فسره بقوله ان يكون الخ والكلام الناقص
اصطلاحا في هذا الباب ما يقابله قوله منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لعل المصنف اراد
بذلك انه من قبيل المفرغ فينبغي ان يكون داخلا في الاتي قوله والعامل في نصب المستثنى
قال الشيخ الرضي قال المصنف في شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا
قال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه نحو القوم الا زيدا اخوتك وللبصرية ان يقولوا
في الاخوة معنى فعلا وهو لا نتسب بالاخوة ثم قال ولو لم يكن في الجملة معنى
الفعل لجاز ان ينتصب المستثنى قوله او بعد ما عطف على قوله بعد الا هذا هو الظاهر
المساق لا الفهم لكن يتجه ان انتصابه مشروطا بكونه بعد الا وذلك غير مفهوم
من العبارة وكذا الحال في قوله او منقطعا ويمكن ان يجعل معطوفين على قوله
في كلام موجب حتى لا يتجه ذلك وهو خبر اخر لكان او حال قوله اي المستثنى منصوب
ايضا الخ مذهب سيبويه ان المنقطع ما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به وان
ان ما بعد الا بتقدير سواء كان متصلا او منقطعا ولا في المنقطع وان لم
يكن حرف عطف لكن العاطفة في وقوع المفرد بعدها وانما افردوا لما رأوها بمعنى

لكن

لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن الاسم وخبرها محذوف في الاغلب نحو جاءني
القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجئ قالوا وقد يجئ خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم
يونس لما امنوا كشفنا قال الكوفيون ان الا في المنقطع بمعنى سوى وفيه ان سوى
ليس للاستدراك والا ههنا يفيد الاستدراك لانه لرفع توهم المخاطب دخول ما بعدها
في حكم ما قبلها قوله في الاكثر متعلق بمنصوب بملحوظ بطريق الاستحباب او خبر بحذف في
قوله واما بنو تميم الخ في بعض شروح المفصل ان بني تميم يبدلون المنقطع بناء
على جعله من جنسها فيجعل على سبيل التغليب قال السراج المنقطع عائد الى المتصل
لانك اذا قلت ما فيها احد الا حمارا فمعناه ما فيها احد ولا ما يتبعه الا حمار وانما
لم يجوز فيه الا النصب لانه ليس من جنس السابق بحسب الظاهر قوله اسم يجيء في
منقوله الخ كان او غير منقوله نحو جاءني زيد الا عمرو قوله لا عاصم اليوم من امر الله
الا من رحم ذهب كثير الى ان الاستثناء متصل فمنهم من قال ان عاصما بمعنى معد
معصوم كما فيه بمعنى مدفوق ومنهم من قال ان عاصما بمعنى ذو عصمة ومنهم من
قال ان من رحم بمعنى الراحم وهو الله تعالى ومنهم من قال بتقدير مضاف والتقدير
الا رحمة من رحم او مكان من رحم والمعنى لا عاصم اليوم من الطوفان الا
مكان من رحمهم الله من المؤمنين وهو السفينة وذلك لانه لما جعل الجبل عاصما
من الماء قال له لا يعصمك اليوم معتصم من جبل ونحوه سوى معتصم واحد وهو
مكان من رحمهم الله ونجاهم يعني السفينة قوله التي هي ام الباب لانها موضوعة

للاستثناء وما عداها ليست موضوعة له بل موضوعة لمعان اخر من المغايرة و
الظرفية والمجاوزة والخلو والنفي ونحو ذلك استعملت في الاستثناء بضرب من
المناسبة قوله او الى اسم الفاعل منه لدلالة الفعل على صاحبه قوله او الى بعض مطلق
كما ذهب اليه سيبويه وذلك لان الكل مشتمل على ابعاضه فذكرت في ضمن الكل وانما
لم يجعل راجعا الى الكل لان صيغة الفعل مفرد وانما قال مطلق ليحتمل الابعاض
لان مجاوزة البعض المعين لزيد لا يستلزم المطلوب ولا يدل العبارة عليها فقيل قد
يستعمل البعض بمعنى الكل واريد منه هنا هذا المعنى والتقدير جائني القوم عدا
الخ اذا قيل عدا اي كذا معناه انتفى عن كذا فاذا قلت جاء القوم عدا جميعهم
زيدا كان معناه انتفى المجيء عنه واذا قلت عدا الجائي زيدا او بعضهم زيدا كان معناه
انتفى الجائي او البعض عن زيد بمعنى ان ليس جائيا ولا بعضا منهم واذا قيل خلا
كان معناه انتفى منه فاذا قيل جاء القوم خلا زيد كان معناه انتفى المجيء من زيد او
او انتفى الجائي او البعض من زيد اي سلب منه قوله ولا يكون مثل لا يستعمل في
موضعه غيره مثل ما كان ولم يكن قوله وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل الى حال
الكوفيون جاء القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا معناه ليس فعلهم فعل
زيد ولا يكون فعلهم فعل زيد قوله فيما بعد الا حال من المضمر المجرور وقيل بدل منه وتوجيه
الشرح اولى فان المقصود بيان حال المستثنى ولو جعل بدلا لكان المبدل منه
في حكم التنحية ثم قيل ليس في بعض النسخ لفظة فيه وح يكون قوله فيما بعد

الا

الا متعلق بيجوز ويختار على سبيل التنازع لا يخفى ان في هذه النسخة احسن
لتقييد كل من الفعلين كما هو كما يناسب فلك ان تجعل قوله فيما بعد الا على [illegible]
النسخة الاولى متعلقا بقوله يختار وح يكون قوله في كلام غير موجب متعلقا بكل
من الفعلين على سبيل التنازع او بالاخير فقط لان جواز النصب في المستثنى
هو الاصل وانما الحاجة الى الاشتراط اختيار الرفع قوله ولم يشترط لكن لا
بد من اشتراط ان لا يكون متراخيا عن المستثنى منه او لو كان متراخيا نحو
ما جائني احد حين كنت جالسا الا زيدا لم يكن البدل مختارا وان لا يكون
رد الكلام تضمن لكلام نحو ما قام القوم الا زيدا في جواب من قال اقام
القوم الا زيدا فان النصب هنا اولى ليطابق الجواب السوال قوله على البدلية
اراد بدل البعض من الكل وانما صح ذلك مع انتفاء ضمير المبدل منه فيه لان
الاستثناء المتصل يغني غناء الضمير لانه يفيد ان المستثنى بعض من المستثنى منه
قوله لا بالحالة اي بنوع تمحل قوله ويعرب على حسب العوامل اعترض عليه بان
المراد اما عامل المستثنى او عامل المستثنى منه فان اريد الثاني يرد نحو ما مررت
الا بزيد فانه معرب بعامله لا بعامل المستثنى منه وان اريد الاول فلا يغني لعدم
لتقييد الحكم بقوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور اذ المستثنى ابدا يعرب على حسب
عامله ويمكن ان يختار ان المراد بالعامل عامل المستثنى منه وبما ان لزيد جرا
لفظيا ونصبا محليا وعامل جره هو الباء التي كانت داخلة في المستثنى منه

وعامل نصب بهو مررت بتوسط تلك الباء وهو العامل في النصب المحل للمستثنى منه
قوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور قال الشيخ الرضي انما اعرب ح باعراب المستثنى منه
بما يقتضيه المنسوب اليه لان هو المجموع المركب من المستثنى منه وانما اعرب المستثنى منه بما
يقتضيه المنسوب لانه جزء الاول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فاعرب النصب
بعد فاذا حذف المستثنى منه لم يبق المستثنى منه في حيز الفضلات فاعطي ما هو حقه من
الاعراب لانتفاء الجزء الاول قوله لتفيد فائدة صحيحة فيه ان النحوي يبين دلالة
الهيئات التركيبية على اصل المعنى صح او لم يصح الا ترى جواز جاءني كل احد الا زيدا فينبغي
ان يجوز جاء الا احد ويمكن ان يقال اراد بافادة المعنى دلالة الكلام على المراد وهي
متحققة في غير الموجب غير متحققة في الموجب اما الاول فلان الاستثناء المتصل قرينة على
ارادة العام وذلك لانه يقتضي دخوله او لما لم قرينة خصوص حمل على العام وليس لها معها
فتعين المراد واما الثاني فلان الاستثناء وان كان قرينة على العام لكن عدم صحة المعنى
قرينة على عدم ارادة فقد عارضت بذلك فلم يتعين المراد نعم استقام المعنى وصح بقرينة
العام بلا معارض ولهذا قال الا ان يستقيم المعنى وهو استثناء من مفهوم الكلام اي
لا يعرب على حسب العوامل وقتا من الاوقات الا وقت استقامة المعنى فانه ح يتعين
المراد قوله اي معنى ما زال ثبت الاظهر ان يقال ثبت دائما لكن الدليل لا يفيد الا ان يقال
ان نفي النفي يفيد دوام الاثبات وفي افادته بحث قوله لان نفي النفي اثبات اي يستلزم
للاثبات لا انه عينه فان تصور نفي النفي يتوقف على تصور النفي وتصور الاثبات لا يتو

عليه

عليه فهو ليس بعينه قوله ما جاءني من احد لو دخل بالباء المزيدة لتأكيد غير الموجب نحو
ليس زيد بشيء وهل زيد بشيء استيفاء للصور الاربع التي تعذر فيها حمل البدل
على اللفظ لكان اولى قوله فعلى وهو لا يجوز ان يكون بدلا من الخبر المستكن في فيها
ويجوز نصب على الاستثناء لكنه ضعيف او يتوهم انه بدل محمول على اللفظ واضعف منه
في النصب نصب الى اليه لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما الاستثناء او بعده وكذا في لا
فتى الا علي قوله قيل انما وصف به ولو لم يوصف به لصح ايضا لجواز ان يراد بالتنوين التعظيم
قوله لان من الاستغراقية انما قيد بها لان من قد يكون زائدة في الموجب عند الاخفش
اذا لم يكن استغراقية لانها لتأكيد النفي اي نفي مجرورها سواء باشرته او لا نحو ما جاءني
من رجل وامرأة قوله قالوا الا يتغايران اي لا تتعارضان وقوله عاملين تمييز او حال او
مفعول بتضمين معنى الجعل قوله لانها علة للنفي يعني انه علة حملها على ليس وان
او جزء العلة وعلى التقديرين بانتفائه ينتفي العلة قوله فعمرو مرفوع على انه اي النو
اذا دخلت على المبتدأ والخبر غلبتهما لكن ينبغي تقدير عملها اذا كان العامل حرفا لا
لضعفه ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو
ان زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما نحن فيه
قوله لنقض معنى النفي اي انتقاضه فهو مصدر مجهول قوله وهو النفلية وذلك لان
معنى ليس في الاصل ما كان بدليل لحوق علامات الافعال عليه نحو لست ولسنا ثم سلبت
منه الدلالة على الزمان الماضي فحكمها حكم ما كان وان لم يبق فيه معنى الكون وهو فيه تبقى

قيد يبقى عمله نحو ما كان زيد الا قائما لبقاء معنى الكون بعد الا قوله مع كسر السين او ضمها
قال الشيخ الرضي يجوز كسر السين مع القصر وفتحها مع المد مشهورتان قوله لكونه ام في
جر فهو مذهب سيبويه والدليل على حرفيتها قولهم حاشاى من دون الوقاية وامتناع
وقوعها صلة لما المصدرية نظرا الى دخول ما عليها او نصب الاسم بعدها شاذ عنده
قوله واجاز بعضهم النصب الخ بدليل حاشيت زيدا وحاشيته قيل يحتمل ان يكون بمعنى
قلت وحاشا نحو لا لبيت اى قلت الا ولوليت اى قلت لولا وعند المبرد انه تارة حرف
وتارة فعل واذا وليه اللام تعين فعلية قال الشيخ الرضي الاولى انه مع اللام اسم لمجيئه منونا
نحو حاشا لله في بعض القراءات وانه بمعنى تنزيها له فيجوز على هذا ان يكون حاشا
في جميع مواضعه مصدرا بمعنى تنزيها واما حذف التنوين في حاشا فلا يستنكر الا منهم
التنوين في ما غلب عليه تجريده منها لاجل انبائه الاضافة كما قال بعضهم في سبحان
من علقمة ان ترك تنوينه لا يدل على علميته لانه لاجل انبائه على صورة المضاف لما غلب
استعماله مضافا قوله ومعناه تنزيه المستثنى اذا استعمل حاشا في الاستثناء وفي غيره
فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر وربما اراد تنزيه شخص من سوء فيبتدئ
بتنزيه الله سبحانه من السوء ثم ينزه من اراد تنزيهه على معنى ان الله منزه عن
ان لا يطهر ذلك الشخص عما يشينه فيكون اكد وابلغ قوله واعراب غير فالعرب
حقيقة لما اضيف اليه ولهذا جاز العطف على محله نحو ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع لان
المعنى ما جاءني الا زيد قيل لما كان اعراب غير بعينه اعراب المستثنى بالا كان الاحسن

ان

ان يقول واعراب غير اعراب المستثنى بالا بدون الكاف وانما لم يبن غير مع انه بمعنى
الحرف لان فيه معارض قوله وغير صفة بحسب ابتداء وما بعدها خبر ان له قوله باعتبار
قيام معنى المغايرة بما سواها كان بحسب الذات او بحسب الوصف لكن قال الشيخ الرضي
ان استعمال غير باعتبار الثاني مجاز قوله لكن لاشتراك كل منهما في المغايرة بمعنى ان استعمال
غير بمعنى الا لاشتراك كل منهما في المغايرة فان غير يدل على مغايرة مجرورها لموصوفها
ذاتا او صفة والا يدل على مغايرة ما بعدها لما قبلها في الحكم فجاز استعمال كل منهما في معنى
الآخر بعلاقة المشابهة قوله مذكورا انما اشترط ذلك ليكون اظهر في كونها صفة قوله
ما جاءني رجل الا زيد قال الشيخ الرضي لا يجوز هنا الاستثناء المتصل لان المحكوم
عليه اثنان اثنان من هذا الجنس وليس زيد اثنين منه قوله وانما قلنا الى هذه
الزيادة لدفع شبهة وهي ان مناط حمل الا على الصفة تعذر الاستثناء وما ذكره
من الضابطة لا يوجب التعذر وانتفاءه لا يوجب عدم التعذر فلا يكون الضابطة
مطردا ولا منعكسا فوجب ان يقول بجمع غير معلوم تناوله المستثنى ولا عدمه وقد
يتكلف بان يكون بغير المحصور غير المعلوم لكن لزم بينهما غالبا قوله قال في الاية صفة
قال سيبويه لا يجوز هنا الا الوصف يعني لم يجز البدل لانه لا يكون الا في غير الموجب
قال المصنف ولا يعتبر النفي المستفاد من لو لان النفي المعنوي ليس كاللفظي الا
في قل واقل وابى وقلما فانه وصرح بذلك ايضا الشيخ الرضي وايضا البدل لا يجوز الا
حيث يجوز الاستثناء قوله يجب ان لا يعبد الالهة اى يجب ان يكون لا اله الا الله لان

التعدد يستلزم المغايرة والمغايرة مستلزمة للفصل وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء
الملزومات كلها كما ان اثبات الملزوم مستلزم لاثبات لوازمه كلها **قوله** اى بناء على النظر فيها
قال الشيخ الرضى ما حاصله ان سوى فى الاصل صفة ظرف مكان وهو مكان سوى
قال الله تعالى مكانا سوى اى مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع
قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى مكانا فقط ثم استعمل لفظ مكان فى اغلب
معنى البدل تقول انت مكان عمرو اى بدله لان البدل كاين مكان المبدل منه ثم استعمل
بمعنى المبدل منه فى الاستثناء لانك اذا قلت جاءنى القوم بدل زيد افاد زيد ابالم ياتك
ثم جرد عن معنى البدل لمطلق الاستثناء فسوى فى الاصل مكان مستو ثم صار
بمعنى مكانا ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء وظهر من التحقيق انه ظرف بحسب الاصل
غير ظرف بحسب المعنى المراد فالبصريون نظروا الى معناه الاصلى اى المعهود فى الامر.
صفات الظروف بعد حذف موصوفاتها ذلك ومقتضاه النصب والكوفيون نظروا
الى المعنى المراد فجعلوه فى حكم الغير **قوله** والمراد ببعدية المسند اليه الاولى باسمها وخبرها
ما يجمع اسمها وخبرها والاظهر فى العبارة ان يقال المراد ببعدية المسند لدخولها
ان يكون اسناده واقعا بعد دخولها **قوله** فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر لا
يقال وكذا الاسناد الواقع بين الخبر والاسم بناء على انها يدخل الجملة الاسمية لانا نقول
ذلك قد تغير بدخولها **قوله** كما مر خبر المبتدا فى افاده قال الشيخ الرضى ما حاصله
ان خبره قد يختص ببعض الاحكام منها ان خبر كان لا يكون ماضيا عندابن

دستويه

دستويه واما عند الجمهور فيمتنع ان يكون ماضيا الا مع قد ظاهرة او مقدرة وكذا
قالوا فى اصبح وامسى واضحى وظل وبات وكذا ينبغى ان يكون بمعنوا بحيج
زيد يقول واخواته والاصمعى مذهب اليه مالك تجويز وقوع خبرها ماضيا بلا قد نحو
فى قوله تعالى وان كان قميصه قد ومنع ابن مالك وهو كغيره من نفى خبر صار وليس
دام وكل ما كان ماضيا من ما زال ولا يزال لمجرد مراد فيها اما صار فلكونها ظاهرة
فى الانتقال فى الذهن كما فى الحال مستمرة وان جاز مع القرينة ان لا يستمر الماضى
واما ما زال واخواتها فلانها موضوعة للاستمرار وما يصلح للاستمرار هو كما تقدم
الصفة والمضارع لانه يضارع اسم الفاعل واما ما دام فلان ما المفيدة للمدة
تقلب الماضى الى المعنى الاستقبال غالبا واما ليس فهى للنفى مطلق كما هو مذهب
ومستقبل للاطلاق فهو كما تقدم الصفة والمضارع **قوله** وكذلك اذا انتفى الامر.
اما ما وقع فى بعض التفاسير فى قوله تعالى وما زالت تلك دعويهم ان تلك خبر
فلعل ذلك مبنى على ان الكفاء فى تعيين الدعوى لا فى كون الدعوى **قوله** وهو كان بمعنى
ان الحال وليس بجيد **قوله** فى مثل الناس قال الشيخ الرضى تحذف مع اسمها بعد لو
وان ان كان اسمها ضميرا ما علم من غايب او حاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين
اى ولو كان العلم بالصين ويعد لكن لدن واخواتها نحو انيك لدن قايما
اى لدن كنت قايما **قوله** وهى ان يجئ بعد ان اسم وجاز تقديم معه او فى علمه نحو
ذلك مع كان المحذوفة واذا لم يجز تعيين النصب نحو اسير كما تسير ان راكبا فراكب

فراكب وان رجلا فراجل اى ان كنت راكبا فانا راكب وان كنت راجلا فانا راجل
قوله ربه اوجه قال الشيخ الرضي ربما جر ما بعد ان وان لا ما بعد فانهما ان صح
رجوع ضمير كان بمقدر مصدر ما عدي بحرف جر نحو ثم مفعول بما فعل به ان سيفا فسيف
ان كان قتل بسيف فقتله ايضا بسيف وحكى عن يونس مررت برجل صالح الا
صالح فطالح اى ان لا يكون يمر بصالح فالمرور بطالح قوله ونصبهما يجوز في
الثاني تقدير فعل لايق كنحو يجزى خيرا قوله ورفعهما قال الشيخ الرضي في رفع الاول
ضعف معنوى ولفظي اما الاول فلان مراد المتكلم ان نفع عمله خيرا اتى عمله او وهو
خيرا واما الثاني فلان حذف كان مع خبره الذي هو في صورة الخفيفة حذف شيء
كثير ولا سيما اذا خبرا متصلا فان قلت لم لا يقدر للرفع كان التامة قلت لضعف
تقديرها لقلة استعمالها ولا يحذف للتخفيف الا كثير الاستعمال ولكون الشهرة ذلك
على المحذوف قوله كان جزاؤه خبرا انما صح دخول الفاء عليه كما في لانه مقدر والفعل
المقدر لا بد له من الفاء قوله فاصل اما انت لان كنت قال الكوفيون ان ان المخففة
بمعنى ان المكسورة وفي الشرطية وما عوض من الفعل المحذوف قال الشيخ الرضي لا اه
قولهم بعيد من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فلاستقامة التعليل
واما اللفظ فلمجيء الفاء في قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم ياكلهم
الضبع ولا يجوز ان يكون اصله لان كنت في انت متعلق بقوله لم ياكلهم او
يمتنع تقديم ما بعد الفاء عليها الا مع اما الشرطية فلا بد من تقدير فعل ههنا عند
من

لان كان مع

من نحو نعم وبئس ثم قال الا ان ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة
فان حذف شرطها جاز لم يتغير من صورتها وكذا ان حذف وجوبا مع نفسه وجب
لتغير صورتها كما في ان زيدا كان منطلقا وان حذف شرطها بلا نفسه وجب يتغير
صورتها من الكسر الى الفتح ولا بد ان من ما لتكون كافة بها عن مقتضاها
اعني الشرط ثم لا يصح ههنا عنده ذلك من ان يحذف غيرها كان مع اسمها و
خبرها او يحذفهما وحدها فان كان الاول وجب في جزائها الفاء كنحو اما زيد
فمنطلق اى ان لم يكن شيء موجودا فزيد منطلق فلا بد وان من اتى جزاء
مقام الشرط وان كان الثاني فالفاء غير لازمة بل يجوز حذفها واثباتها قوله
المنصوب بلا التي لنفي الجنس من غير تبعيته فلا يرد نحو لا غلام رجل عقل ما حسنا
من انه منصوب بلا ولم يبق لا قوله اى لنفي الجنس اى لنفيها اجرى عليه قوله لما عرفته
من معنى البعدية او الدخول لا يخفى انه لا حاجة في اخراجه عن تعريف المنصوب بلا لي
هذا الا انه يخرج بقوله يليها نعم انما الحاجة اليه في تعريف اسم لا ولعله قال ذلك ليصح
قوله وهذا القدر كاف في حصولها وقيل في اخراجه كما او الذي اسند اليه خبرها وعليه
ما ذكرناه مع حذف مفعول ما لم يسم فاعله واستدرك بعده ضول لها قوله وهذا القدر
كاف الخ فيه ان لم يقع بعدها معرفة كان او نكرة لا يسمى اسما لها فالتعريف غير جامع
الا ان يعني بالدخول عليه العمل فيه قوله او شبها به ان قيل ما يقول في قوله تعالى لا تثريب
عليكم اليوم اى تثريب عليكم بفعلكم ولا عاصم اليوم من امر الله فان حرفي الجر صلتان

مطلب المنصوب بلا التي لنفي الجنس

للمصدر واسم الفاعل وهما لا يتمان بدون صلتهما فيكونان مشبهين بالمضاف فدفع
انهما مبنيان على الفتح اجيب عن الاول بان الجار والمجرور خبر واليوم ظرف بعامله
او بالعكس وعن الثاني بان قوله اليوم خبر اى لا وجود عاصم اليوم من امر الله
متعلق بما دل عليه لا عاصم يعني لا يعصم من امر الله تع لا خبر عنه كما جعل الجار
في الصورة الاولى خبر لان حرف الجر الذي هو صلة المصدر جاز ان يجعل خبرا عن ذلك
المصدر مثبتا كان او منفيا ولا يخبر تعذر ما يتعلق به الجار والمجرور لنفسه خبر المصدر
واما حرف الجر الذي هو صلة اسم الفاعل لم يجز ان يجعل خبرا عن الفاعل فلا تقول بك
مار على ان بك خبر عن مار قوله ان تمنع الية بعد دخولها يعني ان ذلك كان راجع اليه
لا الى المضاف كما يتوهم ولا الى الاسم لا المفهوم ضمنا كما قيل لان ذلك اظهر قوله وكسر
في جمع المؤنث السالم خلافا للمازني فانه يبنيه على الفتح قوله بلا تنوين لانه ان لم
للتمكن سقط به لم يمنع من الدخول على المبني ومنهم من يبنيه على الكسر مع التنوين
قياسا لاسما عا نظرا الى ان المقابلة قوله والياء فمنهم من قال ان هذا البناء
لان المثنى والجمع في حكم المعطوف والمعطوف عليه الذي جعل اسما واحدا وقد مر في
باب النداء انه مضارع للمضاف قوله لانه جواب ولانه نص في الاستغراق والنفي دون
من الاستغراقية لا يفيد التنصيص الا ترى ان ما جائني رجل لا يفيد الاستغراق ولذا
جاز بل رجلان او رجال بخلاف ما جائني من رجل قوله لان الاضافة اعمال اضافة
الاسم العلم يترجح جانب الاسمية فان المضاف الى الاسم العلم يرجح لا يكون مبنيا لا
نادرا

نادرا نحو خمسة عشرك ونحوه قوله والتكرير وكذا وجب التكرير في النكرة المنفصلة
بلا اذا الغيت عليها لان القرينة على ارادة نفي الجنس نصب الاسم او بناؤه وقد
انتفيا فلا بد من التكرير الشخص قوله ليكون مطابقا لما قدر السوال تكرارا ولو
لم يكن تكرارا لكفى نعم او لا قوله لا تشنها ده ولقوله عليه السلام اقضاكم على قوله
ويقول هذا التاويل اعلم ان نزع اللام واجب على التاويلين سواء كانت اللام
في الاسم نفسه او فيما اضيف اليه الا في عبد الله وفي عبد الرحمن اذ الله والرحمن لا
يطلقان على غيره تع حتى يقدر تنكيرهما اما النزاع في الصورة الاولى فلرعاية اللفظ
والاصطلاح واما في الثانية فالامر واضح ولما كان النزاع على التاويل الثاني
واضحا كما يدل عليه قوله لان الظاهر ان تنوينه للتنكير جعله مقويا للتاويل الثاني
قوله في مثل لا حول ولا قوة الا الله اى لا حول عن المعصية ولا قوة في الطاعة
قوله فانها تجب التوجيه ترد عليها لانك اذا فتحتهما يحتمل ان يكون لا في الموضعين
لنفي الجنس وان يكون في الاول لنفي الجنس وفي الثاني زائدة واذا رفعتهما
يحتمل اربعة اوجه احدها ان يكون لا في الموضعين لنفي الجنس ملغاة عن
العمل وثانيها ان يكون في الموضعين بمعنى ليس وثالثها ان يكون الاولى بمعنى
ليس والثانية زائدة ورابعها ان الاولى للتبرئة والثانية زائدة واذا فتحت
الاول ورفعت الثاني يحتمل ان يكون المرفوع معطوفا على موضع اسم لا للتبرئة ولا
زائدة وان يكون بمعنى ليس ورفعه على انه اسمه وان يكون للتبرئة ملغاة وان

رفع بسبب الاول وفتحت الثاني يحتمل ان يكون الاول بمعنى ليس وان يكون
للتبرئة قوله وخبرها محذوف واحدهم مرفوع بلا الاولى والثانية وانما جازه لكن لا يعمل لانهما
عاملان لانهما بحكم تهمائة في حكم واحد كما في ان زيدا وان عمروا قائمان قوله
اي لا حول ولا قوة موجودة الا ظاهر موجود ان قوله ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد
عند غير سيبويه فان لا عاملة عنده غيره في المتبوع والتابع اما عند سيبويه فلا يجوز
تقدير خبر واحد لانه عنده مع اسمه مبني مبتدا والمعطوف منصوب بلا فيرتفع الخبر بعاملين
مختلفين فيجب ان يقدر لكل منهما خبر قوله فلان لا زائدة قال الشيخ الرضي يجوز ان
يجعل لا غير زائدة بل لنفي الجنس لكن تلغيها عن العمل لجواز الغائها اذا كان اسمها
نكرة غير مفصولة بشرط التكرير سواء الغيت الاولى او الثانية او كليهما قوله وفتح
معطوف على محل الاول والقياس فيه لكن معنى الخبر كما في ان قوله وضعف الضعف
الشيخ الرضي قوله لا لكونها بمعنى ليس اذ لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل
لم يرد الا كون الاسم بعدها مرفوع والخبر محذوف كقول ابراج ولا مستفرج فقط
فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها للتبرئة لكنها ملغاة للضرورة قوله واذا
دخلت الهمزة دون تجارة فانه اذا دخل تجرهو كنت بلا مال وعجبت من لا شيء
وربما فتح نظرا الى اللفظ لانه يبنى مع لا الزائدة نظرا الى لفظها واما الاستفهام
فعبارة المصنف في النفي لكن لا يتجر فيها لجواز ان يبقى التقرير والانكار
والتوبيخ فالاولى ان يجرف العبارة عن ظاهره ويقال انه خص النفي بالذكر

ملكان

ملكان اختلفوا فيها قال السيرافي لا يكون للهمزة الاستفهام وقال سيبويه جميع التابع
على الموضوع في صورة التمني اذ التمني نقضها عن الخبر فيصير اسمها مفعولا بمعنى
الا علم بمعنى الغلام وقال الاندلسي مانقله الشارح قدس سره قوله واما قوله
الا رجلا بمعنى كان القياس الا رجل بالبناء اخره قوله يدل على محذوف تبيت المحصنة
المراة التي يحصل تدارك عدن تتبيت اي تتبيت تفعل كذا قوله لمكان الاتحاد والى
لثبوت الاتحاد فواما والاتصال لفظا وتوجه النفي اليه حقيقة لانك اذا قلت لا رجل
ظريفا اي كتب فكانك قلت لا ظريف قوله ويعرب رفعا ونصبا معدا ان نوعيا
والفعل بانه منصوب بنزع الخافض ضعيف لانه سماعي الا في أنْ وأنّ قوله ويجعل
مرفوعا فقدم ان القياس فتح الخبر قوله لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى
لا يخفى ان ذلك يقتضي وجوب البناء في البدل اذا كان معه النكرة والمفهوم من كلام
الشيخ الرضي جواز البناء والتاكيد اللفظي يجب بناؤه واما المعنوي فلا يكون
في المنكر وعطف البيان حكمه حكم البدل عند الشيخ الرضي قوله واجري على ذلك الاسم
احكام الاضافة ونحو الاسم المثنى والجمع المذكر السالم والاسماء الستة الا ذو
فانه لا يقطع هذا عند المصنف واما عند الشيخ الرضي فالاولان والاب ولا اخ قوله
واجراء احكام المضاف عليه انما هو لكن لئلا يتوهم انه منصوب بالمشبه بالمضاف
الفظعان كذلك لنون اباك كما بنون لا حسنا وجه ولم يحذف النون في لا غلامي
قوله [illegible] حركة اسم لا حين يضاف ينبغي ان صورة هذا التركيب صورة الاضافة

باللام وهو حال اعتبار الاضافة بوجود اللام فشارك للمضاف المقدر فيه اللام
هو انه بمعنى الاول واما المعنى الثاني فلا يعتبر فيه انه في صورة المضاف ولذ بهذا الا
الاعتبار شارك له قوله وهو الاختصاص جعل الاختصاص اصل معنى الاضافة لان
غيره من التعريف او المعاني الاخر قد يلحق قوله والمعنى قال المصنف لانه لو كان
مضاف لزم الرفع والنكرة وفيه ان الصورة غيرت لئلا يلزم ذلك قالوا الحاصل
على هذا التقدير يقصد النصب من نكر بلا تخفيفا وذا لا يتيسر مع المعرفة قوله ولا
يحذف الا مع وجوه الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجوه الاسم والعدد واحدة قوله خبرها
ولا قد يلحق التاء كما في ربت وثمت لتانيث الكلمة او المبالغة ولا تدخل ح الا على
حين مضاف الى نكرة وهو الغالب وعلى اوان او هنا فستعار للزمان كقولات
حين مناص والغالب في حين النصب بان الاسم محذوفا والتقدير لات حين فالحين
موجود ولا يستعمل الا محذوفا احد جزئي الجملة قوله المشبهين في النفي الح
قال الشيخ الرضي ان ما وليس لنفي الحال عند النحاة والحق انهما لمطلق النفي
قوله اي خبرية يعني ان الضمير راجع الى الخبرية المستفادة من خبر ما ولا قال الشيخ
الرضي لا ينقل عن احد رفع اسم لا ونصب خبرها قوله واما بنو تميم فحيث لا يرتهون
الح وذلك لان قياس العوامل ان يختص بالقبيل الذي يعمل فيه من الاسم
والفعل ليكون متمكنة بثبوتها في مركزها وما فشترك بين الاسم والفعل قوله
نافية مؤكدة والا فالنفي على النفي يفيد الاثبات وفيه ان هذا يخالف ما تقدم

من انه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى الا مفصولا بينهما قوله فاذا انتقض
النفي بالا فنقل عن يونس انه يجيز الاعمال مع الانتقاض بالا وانشد في
ذلك قوله وما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات الا معذبا واجيب
بان المضاف فيهما مقدر كل منهما مثل قولك ما زيد الا سيرا قوله او تقدم الخبر
او تقدم ما ليس ظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيد اعم وضاربا
بخلاف ما اذا كان ظرف كقوله تع فما منكم من احد عنه حاجزين قوله اي خبرها
منصوبا كان او مجرورا بالباء الزائدة قوله لحكم المعطوف الرفع حملا على المحل قال
الشيخ الرضي عبد القاهر هو خبر مبتدا محذوف اي بل هو قائم ولكن هو قائم
وقيل عطف على سبيل التوهم او كثيرا ما يقع خبر ما مرفوعا عند النحاة الا من
العمل يعني المجر بيان للواقع فلا يتوهم الدور قوله لفظا او تقديرا لم اي محلا
لان المصنف ذاكر اقسام المعرب قوله بل لخفيفة كونه مضافا اليه كما قرر من بيان الا
اقسام الاعراب وانما لم يقل بدل قوله على علم المضاف اليه لانه قصد ان يافقه
لا حق كلامه اعني قوله والمضاف اليه كل اسم الح حيث ساير مع ان المراد فيهما
قوله لكن يشتمل على علامة اعم منه لجواز ان يتحقق علامة الشيء بدون ذلك
قوله والمضاف اليه اي الظاهر موقع الضمير للتصحيح على المراد ولانه احتمال
انه اراد بالمضاف هنا غير المضاف اليه المذكور اولا بان يكون اعم من المضاف
الى حقيقة ومما يشبهه كقوله بالله بخلاف المضاف اليه المذكور هنا بانه مختص بما

بالمضاف اليه حقيقة قوله اي ملفوظا كان اسم رالان قول لفظا خبر لكان المقدر وجاز
تقديرلكان قياسا في كثرة وقوعه ولاخفاء في كثرة وقوع اللفظ والتقديري تركيبهم
وجاز ان يكون حالا من حرف جر لاختصاصه بالاضافة والعامل ما في اللام من معنى التوسط والتوسل وفيه ان المصدر لا يقع حالا الا سماعا واجازه المبرد قياسا
اذا كان المصدر من اقسام مدلول العامل نحو اتانا سرعة وبطوا والفعل بان
اللفظي والتقديري من اقسام التوسط لا يخلو عن تمحل وهو مع بيان للواقع
لا ان الاثر ملحوظ بهذا العنوان حتى يتجه ما قيل من ان تعريف الجر وان يتغير دوريا
لان الخفاء في الجر ورا باعتبار الجر فلو اخذ في تعريفه ما يتوقف على الجر لزم الدور قوله
اي نسلي عنه يعني ان التجريد بمعنى الانسلاخ فلا حاجة الى القول بالقلب وان
المعنى على تجريد الاسم عن التنوين قوله تنوينه او ما قام مقامه اعترض عليه بان الحسن
الوجه لم يجرد تنوينه ولا ما قام مقامه للاضافة واجيب عنه بان احد الحسن وجهه
على ان وجه فاعل للحسن فاعل الشيء بمنزلة جزئه والضمير الذي اضيف اليه الفاعل
قائم مقام تنوينه فحذف القائم مقام التنوين من فاعل الشيء بمنزلة حذفه من
ذلك الشيء فلم يرد نحو من نون التثنية والجمع المحصورة والضارب الرجل
فهو لا على الحسن الوجه قال الشيخ الرضي ما ليس فيه التنوين والنون يقدر فيه
انه لو كان فيه تنوين او نون يحذف كما في لم رجل وحواج بيت الله والضارب
الرجل لا يقال فعلى هذا يلزم جواز الغلام زيد لصحة ذلك التقدير لانا نقول لا يلزم

من

من تحقق بشرط شيء تحقق ذلك الشيء لجواز ان لا يكون مشروطا بشرط اخر
وهو هنا تجريد الاضافة المعنوية عن التوابع قوله حيث ليس اما يلين بتقدير
حرف الجر اولى معنى لا لاعتبار حرف في حسن الوجه لانه هو هو ولا في ضارب زيد
لانه متعدد بنفسه فلا عامل لهذا المضاف اليه اشكال اوليس هنا حرف جر حتى
يعمل فيه ولما لم يكن حرف جر لم يعمل المضاف ولي المضاف الا ضافة عمل الجر
لانها اذا اعمل كان ذلك بنيابة حرف الجر قال الشيخ الرضي يجوز ان يقال عمل
المضاف الجر لمشابهته للمضاف الحقيقي تجرده عن التنوين او النون لاجل
الاضافة قوله لانها تفيد معنى اراد به ما قام بالغير وهو معنى التعريف والتخصيص
واراد بالمعنى المذكور في الحد هو ما نعقل اللفظ قوله على انها انما قدرها اولا يصح
حمل قوله ان يكون الخ على الاضافة المعنوية لان حقيقتها نسبة شيء الى
شيء بواسطة حرف الجر تقديرا مع ابرازه معنى ومن البين امتناع الحمل
والتالم يقل فعلامة المعنوية ان يكون الخ لان الكلام مسوق للاضافة المعنوية
لا لعلامتها كاسم الفاعل الخ والمنسوب قوله واما اسد وكان المراد بالمواقع
الموافقة للمراد فة والمساواة هو قوله اوعلم مطلق كما هذا اليوم فان الاحد
هو يوم الاحد قوله ولا يصح اظهار اللام فيه او لم يستعمل للاحد كما الحال
في الباقية وفي مسجد الجامع وطور سيناء ولا الاسماء الا زف الاضافة مثل عند
وقدي وكلما لم يستعمل مقطوعة فانها قطعت او جب تنافرا لانه يعلم ما ليس

ولا يحتاج فيه الى التكلفات التى قيل فى تصحيح اضافة كل الى رجل ان كل للاحاطة فجزئية
كل ما اضيف هو اليه فاضافة الجزئى الى الكل بمعنى اللام لكن يمتنع اظهار اللام الا بعد
التأويل بالجزئيات او الافراد مثلا والا لزم فك كل عن الاضافة وهو لا يجوز وفيه بحث
لان كل للاحاطة والجزئى والفرد ملحوظ من جانب المضاف اليه كما تقرر فى الخبر ان ك
فتصحيح اضافة الجزئى الى الكلى مما لا يجدى فى تصحيح اضافة كل الى الجزئى الفرق قوله
فان معنى ضرب اليوم الخ يعنى ان هذا الاضافة بادنى ملابسة ويكفى بالاضافة بمعنى
اللام ادنى ملابسة كقولهم كوكب الخرقاء السهيل اى كوكب له اختصاص بالمراة الخرقاء
لملابسة انها تتشمر فى التهيئ لاسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله كما هو شان النساء
المدبرة الحريصة للامور فى احيانها قوله واما الاضافة بمعنى من فهى كثيرة وايضا لو لم يكن
لزم ارتكاب مجاز كثير وذلك لان الاضافة بادنى ملابسة مجاز قوله كما لا يخفى الى
برى ان نسبة الفعل الى فاعل معين لا يستلزم معهودية الفعل وتعريفه قوله قلنا
ذلك الخ قال الشيخ الرضى ان وضع هذه الاضافة لتفيد ان لواحد مما له علقة بالمضاف
خصوصية مع المضاف اليه ليست للباقى معه فاذا اطلقت غلام زيد لزم على ان قيل يكون
بنسبة الى غلام من بين غلمان زيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر
بكونه غلاما له او بكونه معهودا بينك وبين مخاطبك وبالجملة بحيث يرجع الاطلاق
اللفظ اليه دون سائر الغلمان هذا اصل وضعها ثم قد يقال غلام زيد من غير اشارة
الى واحد معين وذلك كما ان واللام فى اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة
الى

الى معين هذا حاصل كلامه ولا يخفى انه مخالف لما هو المذكور فى كتب البلاغة وهو
ان اللام مشترك بين معهودية الفردية ومعلومية الجنس او موضوع للمعلومية
سواء كانت معلومية الفرد او معلومية الجنس يكون تارة لارادة نفس الجنس
وهو الاصل وتارة لارادة تمام افراده او لبعض غير معين وذلك بحسب القراين
ثم قال بعض المحققين ان الاضافة كاللام بلا فرق واما كلام الشيخ الرضى قدس سره
فيجوز ان يصرف الى هذا بادنى عناية قوله وليس يجرى هذا الحكم فى مثل وغير لما قال
فى نحو ليس مثلك ما هو بمعناها كشبهك وشبيهك ونظيرك وسواك الى غير ذلك
وانما لم يتعرف لعدم الاعتداد بها لغلبتها ويجوز ان يقال اختيار قول ابى سعيد
فانه ذهب الى ان اضافتها لفظية لانها بمعنى اسم الفاعل اذا لم يكن للماضى لفظية
سواء كان للحال او الاستقبال او غير ذلك وايضا ليس يجرى هذا الحكم فى نحو
حسبك وشرعك وكفيك ونهيك وناهيك لان معنى حسبك زيد ليكفيك زيد وكذا
اخواته قال الشيخ الرضى بعض العرب يجعل واحد امه وعبد بطنه نكرتين وليس العلة
فى تنكيرهما ما قال بعضهم ان واحد مضاف الى ام وام مضاف الى ضمير واحد فلو
تعرف بضميره لكان كتعرف الشئ بنفسه وذلك لان الضمير فى مثله لا يعود الى المضاف
الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد امه فالضمير
عايد الى رجل وسيجى ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة فان كان ذلك المضاف
غير معرفة بعرف المضاف وكذا ان كان نكرة مختصة بشئ وكذا ينبغى ان يكون

فذلك صدر بلده ورئيس قبيلة وناصره دهره ونحوه ذلك انتهى وبهذا التحقيق اندفع
الدور الذي يتوهم في امثال هذا التركيب قوله لتوغلها في الابهام لان مماثلة زيد في صفة
لا يختص ذات وكذا مغايرته فانه يشمل كل ما في الوجود الا ذاته قوله الا ان يكون
للمضاف اليه هكذا قال ابن السري وفرع ابن السراج في قوله بقول نعمل صالحا
غير الذي كنا نعمل فان عملهم كان فاسدا صالحا وضده الصلاح فيجب ان يكون
غير معرفة لا يصح توصيف صالحا بها واجاب عنه الشيخ الرضي بانه بدل لا صفة ولئن
سلم انه صفة فمحمول على انه غالب حاله لان غالب حاله عدم التعريف ويمكن ان يجاب
ايضا بان تعريفه موقوف على القصد كما اشار اليه قدس سره بقوله اذا قصد قوله
نكر بان يجعل كذا قال الشيخ الرضي اراد به مثل فان تنكير العلم قد يكون بارادة الشهرة
او صفة او اراد ما هو الغالب في التنكير او اراد ان تنكير العلم اذا اضيف لا يكون
الا كذلك قال الشيخ الرضي وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا منع
من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء وذلك اذا اضيف العلم
الى ما هو متصف به معنى نحو زيد الشجاعة فانه يجوز وان لم يكن في الدنيا الا
زيد واحد قوله لكان طلبا للادنى وهو مستنكر في بادي النظر قوله لكان تحصيل
الحاصل يعني ان المقصود من الاضافة الى المعرفة حصول اصل التعريف لمن قد
حصل للمعرفة فلو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيلا لما هو الحاصل فيها يعني اصل
التعريف قوله وبين جعلها علما فيه ان المعرفة في الامثلة المذكورة هي الكلمة [illegible]

والعلم

والعلم هو مركب فلم يكن معرفة علما قوله بل فيها زوال تعريف الخ حاصله ان العلمية
لما كان وضعا ثانيا لم يزل مقتضى الوضع الاول فلو اضيفت المعرفة الى المعرفة لادى
الى اجتماع تعريفين في الارادة قوله من ترك اللام فقط قوله قال نحو البيت ثلث
الاثافي الخ فقال قدس سره في الحاشية البيتين وهما قوله ابا منزلي سلمى سلام عليكما
هل الازمن اللاتي مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافي
والديار البلاقع وقال في هل يرجع اي يرد جواب السلام وفي او يكشف العمى عن
المستخبر الذي هو في العمى عن حال سلمى وفي ثلث الاثافي جمع اثفية وهي واحد
من الاحجار الثلثة التي ينصب القدر عليها وفي البلاقع جمع بلقع يعني الخالي قوله صفة
مضافة الى معمولها قال الشيخ الرضي ما حاصله ان الصفة المشبهة جائزة العمل
ابدا في هو فاعلها واضافتها اليه لفظية وان اسمي الفاعل والمفعول به لان في موضع
الظرف والمصدر سواء كانا بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال او الاستمرار ويضافان
الى مرفوع لم يكن سببيا نحو مررت برجل قايم في داره عمرو ومضروب على بابه بكر ويعملان
في غير ما ذكر من المفعول به والمفعول فيه لفظية على الاولين وعلى الثالث يحتملها والمعنوية
وقد يأول بعض الاسماء باسم الفاعل والمفعول المستمر فيصير الاضافة لفظية كما يأول العتيد
بالمفيد والعبد بكسر العين وضمها وسكون الموحدة بالعابد نحو مصارع البلد ونحو
الحمد لله فاطر السموات والارض فانه بمعنى الماضي حقيقة ونحو مالك يوم الدين اذا
[illegible] منزلة الماضي لتحقق وقوعه او اعتبر نفي الكلام كما في صاحب الحال لم يعتبر ان

يوم الدين ظرف او مفعول اتساعا كما اعتبره بعضهم ويكون الاضافة بهذا الاعتبار لفظية
قوله لا يفيد الا تخفيفا في اللفظ اي الا خفة في اللفظ صرح بقوله في اللفظ للاشارة
الى وجه التسمية او للتصريح بالمقابلة او للاحتراز عن خفة في المعنى كما اشار اليه
قدس سره قوله واضيف القائم اليه بعد جعله مشبها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة
الى موصوفها اذ الرافع من الصفات نعت لمرفوعه بخلاف الناصب له كمنصوبه فلا يمنع
في الاضافة اللفظية مثل ما ادعى في الاضافة المعنوية من امتناع اضافة الصفة
الى موصوفها لان اللفظية فرع المعنوية قوله واجراه ان اجرى الضمير اليه بتمامه لا يخفى
ان المجموع مركب من اشياء يجوز ان يكون مستترا لا بد لم يكن لكل واحد من تلك
الاشياء مدخل في ذلك الاستتار لكن العبارة واضح لها انما يقال لبناء الصفة على
سابقه والاستدلال باللاحق على السابق فلا يخفى ان ذلك منتف بالقياس الى
انتفاء التخصيص فيجب ان يجعل قوله من ثمه اشارة الى التخفيف وانتفاء
التعريف او يرتكب مجازا كما يقال فلان قتيل تلك الغيبة مع انه ليس الا قتيل
بعضهم قوله وعلى هذا الخ لان الانسب الخ لان اصله مذكور مجاهل في اصل المخ
الفرع من السابقين فانه مذكور ضمنا قوله خلافا للفراء اي يخالف هذا القول
خلافا للفراء قوله واجاب بعضهم واجاب بعضهم بان الاضافة ضايقة بقاء وان
كانت مفيدة ابتداء فيلزم بعد ادخال اللام عدم بقائها والرجوع الى النصب
الذي الاصل بزوال ما عرضت الى الاضافة لاجله قوله ولا يخفى فيه شيء

لان

لان اثباته مطلقا يتوقف على ابطال دليل الخصم وابطاله يتوقف على اثباته مطلقا
قوله اللهم الا ان يقال لا يخفى بعده لان اعتباره ضعيف في التركيب لا في الاستعمال
اذ لا نص فيه على الجر فيه شيء لان رواية الجر مشهورة وهي كافية في
الاستدلال قوله يستوي فيه الجمع والواحد اي هو مشترك بينهما كالفلك قوله وفيه
وجهان اخران الخ اما الرفع فقبيح لخلو الصفة عن الضمير واما النصب
فقد تمحل حيث جعل الفاعل مشبها بالمفعول فنصب يعني سيبويه واتباعه
نسج فيه جماعة من الشراح حيث غيروا كلام المصنف هكذا بناء على ما نقل عن
سيبويه من جواز الجر في الضاربك لكن المشهور من مذهبه انه لا يجوز فيه الا
النصب فيأتي على المظهر ولذا لم ينسبه الشيخ الرضي الى سيبويه الا ما هو المشهور
من مذهبه واسند القول بالجواز الى الرماني والمبرد في احد قوليه وجاز الخ
حملا اي المحمولية او لحاملية لم بناء على جعله مفعولا له للفعل المفهوم اي
جوز واحملا قوله ولم يجعلوا الضارب زيد الخ يعني على هذا التقدير دون التقرير
السابق شيء وهو انهم لم يجعلوا الضارب زيد على ضارب زيد كما حملوا
الضاربك على ضاربك وانما قلنا دون التقرير السابق اذ حاصله ان حذف
التنوين في باب ضاربك ليس للاضافة بل لاتصال الضمير لان التنوين
واتصال الضمير مما يتنافيان سواء كان الضمير منصوبا او مجرورا فاذا لم يكن
في الضارب زيد الضمير المتصل لم يبالوا بانتفاء التخفيف في الضاربك لانه نظير

في النصب صح

نحو ضارب زيد فان التخفيف في بابه منظور فيه ان قلت يرد على هذا التقدير نقض
القاعدة المعلومة من السابق وهي ان الاضافة اللفظية تفيد التخفيف قلنا
لعل لم يرض بهذا القول او قال بان التنوين تقديرا لاتصال الخبر فان اتصال
الخبر انما ينافي التنوين لفظا ثم حذف من التقدير بعد اعتبار الاضافة كما في
حواج بيت الله ان قلت فعلى هذا ينبغي ان لا يجوز الضاربك للحمل على ضاربك كما لا
يجوز الضارب زيد للحمل على ضارب زيد قلنا بين المثالين فرق وذلك لان الضا
رب في الضاربك في ان حذف تنوينهما لفظا قبل الاضافة وليس الضارب زيد مثلها
لضارب زيد في ذلك قوله وحصل التخفيف جدا من جانب المضاف ومن جانب المضاف
اليه كما ترى قوله ويرد على قاعدة الاولى الخ ذهب الكوفيون الى جواز اضافة الموصوف
الى الصفة وبالعكس للتخفيف مع افادة التعريف او التخصيص متمسكين بمسجد
الجامع واخواته وجرد قطيفة واخواته فان اصل مسجد الجامع المسجد الجامع
اضيف للتخفيف بحذف اللام وكسب التعريف من المضاف اليه لان المسجد هو
الجامع بعينه بخلاف حسن الوجه فان حسن وان كان هو الوجه حقيقة
لكن جعله لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستكن وقس عليه اخواته وان اصل
جرد قطيفة قطيفة جرد فقدم جرد واضيف للتخفيف بحذف التنوين والتخصيص
وقس عليه اخواته واجاب البصريون بالتأويل كما اشار اليه المص بقوله ومسجد
الجامع الخ قوله ولا مسجد الوقت الجامع وذلك الوقت هو يوم الجمعة..

كان

كان هذا اليوم جامع للناس في مسجد للصلوة فاضافته كاضافة سيف
سماع ونائبها الخ وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة
العام الى الخاص وكذا قياس سائر الامثلة فيكون عكس الاضافة كاضافة
طور سيناء وصلوة الوتر وبقلة الكزبرة وجانب اليمين قوله مأول بصلوة
الساعة الاولى وهي اول ساعة بعد زوال الشمس قوله وبقلة الحمقاء
انما نسبوها الى الحمق لانها تنبت في مجاز السيول وبواطي الاقدام قوله ونحو جرد
قطيفة قال قدس سره في الحاشية جرد خز دو دبيثه اركهنه وفرسوده كي انتهى
قطيفة چادر در سجيده صراح قوله اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص
اراد كشف برته في شمول الاطلاق وعدمه كليث واسد فان ما يطلق عليه الاسد
يطلق عليه الليث وبالعكس وكل ما لم يطلق عليه الاسد لم يطلق عليه الليث وبالعكس
قوله سواء كانا مترادفين الى الاخر للتخفيف متمسكا بالاستعمال وتبعه الشيخ
الرضي قوله بخلاف نحو كل الدراهم وعين الشيء قوله وكذا في نفسه اى ذاته وشخصه
واسم السلام عليكم اى كلمة السلام ولفظه والمشهور ان اسما مقحم قوله فانه اى المضاف
لم يجعل الضمير راجعا الى المضاف اليه لان قوله تخصيص ينبئ عن حدوث الاختصاص
وهو في المضاف اليه ولان الكلام مسوق المقابل للتعريف فيصح المقابلة قوله واما
كان للبحث فيه خفاء اعلم ان الشيء بمعنى الموجود في الخارج عند جماعة وكثير
من ان المعين بمعنى الذات اعم منه وبمعنى ... الموجود المطلق الخ مثل للموجود

الذهني والخارجي عند جماعة وعلى هذا لم يكن العين اعم منه لشموله كل مفهوم
هذا اذا اريد بالشيء نفس مفهومه مع قطع النظر عن تحققه في الذهن واما اذا
اخذ من حيث انه متحقق في الذهن فهو فرد من افراد الشيء كمفهوم الانسان .
بالنسبة اليه وصح يكون العين اعم منه **قوله** يجعل احدهما علما للمدلول الى من باب حمل
احد اللفظين على المدلول والاخر على الدال ذو وذات ومنه فانهما اذا اضيفت
لا المقصود بالنسبة كقولك اذا صباح اى وقتا صاحب هذا الاسم وذات صباح
اى مدة صاحب الاسم وليس منه اذا صبوح لان الصبوح ما يشرب في الصباح
فمعنى ذا صبوح زمان هذا الشرب **قوله** صاحب مدلول هذا اللفظ لا دال هو مدلول
لان نسبة الصحبة الى الدال غير صحيح **قوله** لان قصدهم بالاضافة ولان اللقب
يفيد تعين الذات الذي يفيده الاسم مع زيادة مدح او ذم فاذا ذكر اولا يغني ٤
عن الاسم ولا يقدمون اللقب على الاسم بل يؤخران عنه فيذكرونه على سبيل التابع
بان يكون عطف بيان او على سبيل القطع مرفوعا او منصوبا **قوله** غالبا ومطلقا
لا حكم له فان من غير اى من غلب سلب **قوله** وهو عرف النحاة ما ليس في اخره
حرف علة ذلك لان نظرهم في احوال اخر الكلمة **قوله** والملحق به معنى الملحق
بالصحيح كون اعرابه بالحركات كالصحيح **قوله** لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة
حقيقة فيما اذا كان في صدر الكلام وحكما فيما اذا لم يكن في الصدر فانها
لا تستقل لها في حكم الابتداء بها **قوله** فان كان اخره يعني ان لم يكن الاسم صحيحا
ولا

ولا ملحق به فان كان اخره **قوله** كلمة ياء المتكلم اعلم انهم لما رأوا ان الكسر لازم
قبل الياء للتناسب في الصحيح والملحق به ورأوا ان حرف العلة من جنس الحركة
جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبلها فغيروها الى الياء ليكون كالكسر قبلها **قوله** ولا
يقلب الف التثنية قيل كان الواجب على هذا ان لا يقلب واو الجمع ياء للالتباس
واجيب بان اصل الالف عدم القلب قبل الياء لخفتها وانما جوز في هذين القلب
لام المضاف في لا يوجب القلب عند الجمهور بخلاف قلب الواو والياء وسكون ولهما
ولا يترك الام احطه اللازم لالتباس يعرض في بعض المواضع **قوله** يوجب بقاء
الف التثنية لان الياء الساكنة اذا كانت قبلها ضمة تقلب واوا قال الشيخ
الرضي قلب الضمة كسرة بعد قلب الواو ياء واجب اذا لم يؤد الى اللبس ايا ما
الى اللبس لان يوزن ذات يضيف في ابنائها وقلبها كسرة كقولى في اليوى اذا
يشبه فعل بفعل **قوله** وفتحت الياء اى ياء المتكلم في الصور الثلث فحجابها ياء
ساكن مع الالف اكثر مرادا من اخويه فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الا
عتماد عليه ومع هذا فهو عند النحويين ضعيف كذا ذكره الشيخ الرضي فافهم
وابي لعله قدم الاخ على الاب ليوافق قوله تعالى يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه
واما تقديم الاخ على الاب في الاية فلرعاية اسلوب الترقي **قوله** فالحال في اخي وابي
الخ او فيما في اضافة بعضها الى ياء المتكلم اخي وابي وعلى هذا يكون عطف
قوله واجاز المبرد عطف قوله ويقول حمي عليه عطف فعلية واما على ظاهر توجيه

الشرح فيكون عطف فعلية على اسمية قوله وهي الواو بدليل اخوان وابو
قوله واني مالك بصيغة المخاطبة قال قدس سره في الحاشية قوله ادل فدره
احلك ذا المجاز وقد ارى وكتب على قوله قد راى قضاء وقال ذو المجاز
اسم سوق بمنا ومعنى ارى اظن انتهى وقوله ارى بصيغة المجهول قوله
مع انه يحتمل ان يصح اثبات مذهب بمجرد الاحتمال قوله اي اني جمع اب فاصله
ابين كقاضين جمع اخ قوله ويقول اي امرأة الخ قيل انما صرح بالقول تحرزا
عن نسبتها الى المخاطب مع ان اضافة الهم الى المخاطب غير صحيح لانه لا يحتاج
الا الى النفي اللهم الا ان يحذف مضاف والمسخ دخ هبل صيغة يقول
للغائبة فاندفع الاعتراض بلا تكلف قوله قيل الخ واب وحم وهن وفم
اعلم ان لام الاربعة الاول واو بدليل اخوان وابوان وحموان وهنوان
والثلاثة الاول مفتوح العين لجمعها على افعال كاباء واخاء واحماء لان
قياس فعل صحيح العين افعال كجبل واجبال واما هن فلم يسمع فيه
اهناء حتى يستدل به على تحريك عينه ومؤنثه وهو هنة لا يدل على تحريك عينه
لانه يمكن ان يكون ساكنها لكن لما حذف اللام فتح العين لان ما قبل الها
التانيث لا بد من فتحها وكذا لا دليل في هنوات لانه يمكن كثمرات ولام كما
جاء وعينها واو بدليل افواه وعينها ساكنة لانه لا دليل على الحركة ولا
والاصل السكون ولا يدل صيغة الجمع هنا على حركة عينها لان فعلا ~~بالسكون~~

العين

العين فعلها يجمع على افعال كحوض واحواض وانما عوضت الميم عن العين
لان لامه لما حذفت نسيا عوض الميم عن الواو لئلا يؤدي الى بقاء
الاسم المتمكن على حرف عند جريان الاعراب عليه وتنوينه وقد جمع الشاعر
بين البدل والمبدل منه قوله هما نفثا في في من فمويهما فتكلف بعضهم بان
الميم بدل من الهاء وهي اللام قدمت على العين قوله بالحركات الثلث التابعة
للحركات الاعرابية وكانهم نظروا الى حالة الاضافة بلا ميم اعني فوك
وفاك وفيك قوله وجاء الخ لم يراع في الذكر رعاية فصاحة اللغات والا لما صح
ان يقول كدلو وعصا ويد وضيا وفيه لغات ستة اوفي الكل و
ان يكون كونه قوله وذو واعلم ان واوه لا ياء واما الاول فلان
مؤنثه ذات واصلها ذوات بدليل ان مثناها ذواتا حذفت عينها لكثرة
الاستعمال واما الثاني فلان باب لطي اكثر من باب القوة والحمل على الاغلب
اولى ووزنه فعل عند الفراء والمشهور عن وزنه فعل كفرس اذ لو كان
كفلس لغلب في المؤنث واو ياء كطه ولا يدل افواء جمع ذو على انه مفتوح
العين لما مر قوله لانه وضع وصلة الخ قال الشيخ الرضي انهم ارادوا
ان يصفوا الشخص بالذهب فلم يتات لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب
فجاءوا بذو وأضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات وكالعلم
مما لا يقع صفة لم يتوصل بذو الى الوصف بهما وان كان بعد التوصل يصير

تمييزه ح

الوصف بهو المضاف بدون المضاف اليه واما اسما الاجناس من
نحو الضرب والقتل فانهما وان لم يكن مما يوصف بها الا انهما من جنس
ما يقع صفة كالضارب وايضا لو حذف المضاف اليه الموصوف به والمضاف
اليه خبرا وعلم لم يجز قيامهما مقامه قوله كقول الشاعر انما يعرف ونحو اللهم
صل على محمد وذويه وما وقع في كلام بعض المتأخرين واصلي على نبيه
محمد واله وذويه فذلك اقتباس من الدعاء المأثور قوله وكانه خص المضمر
الخ يعني ان المناسب للمقام النظر الى حال اضافته الى الضمير الخاص لكن
عدل عنه الى نوعه واما العدول الى جنسه فبعيد قوله اي ذوو وكذا منصرفا
وقد جاء بعض تصرفاته مقطوعا على سبيل الشذوذ نحو وكفى
ابدبه الذو بناء قوله والفاعل الاسمي يجمع على فواعل وكذا الفاعلة الوصفية
دون الفاعل الوصفي قوله كالكاهل وهو اسم بحسب الاصل قال قدس سره
في الحاشية ما بين الكتفين انتهى واما تابع فهو اسم بحسب العارض قوله
متى لوحظ مع سابقه الذي هو متبوعه كان في الرتبة الثانية منه وان
كان وان كان في الرتبة الثالثة او الرابعة مثلا بالقياس الى غيره كالثانية
كالصفة الثالثة والرابعة فقوله ثان لبيان الحال لا للتخصيص ومنهم من قال
المراد بالثاني هو المتأخر مطلقا وفيه ارتكاب عموم مجاز وهو خلاف الاصل
وعلى القولين لا يصدق التعريف على المعطوف المتقدم على المعطوف عليه

مثل

مثل عليك ورحمة الله السلام الا ان يراد السبق او التأخر بحسب المرتبة
بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه مع انهما متغايران شخصا
بحسب القصد فلا يرد النقض بقرأت الكتاب جزءا جزءا لان اعرابهما واحد
بحسب القصد ظهر في الموضعين قوله من جهة اي المقتضي للاعراب قوله شخصية
فلا يرد المفعول الثاني من باب علمت مثلا اذ جهة نصبهما متحدة نوعا لا شخصا
قوله ناشئ من جهة واحدة شخصية وان كان لغيرها دخل في ذلك وهو
كونه نعتا للفاعل قوله لان المجيء المنسوب الخ لاحد ان يناقش فيه بانه يلزم
ان يكون المقتضي للاعراب زيد في جاءني غلام زيد هو فاعلية غلام لان المجيء
المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع زيد لا اليه مطلقا اللهم
الا ان يراد المعية في النسبة اليه لان النعت هو المنعوت بحسب الذات
قوله ثم ان لفظة كل الخ وكذا لفظة التوابع لان التعريف للجنس ويمكن ان
يقال ان صيغة الجمع ولفظة كل منخلعتان عن زيدتا لبيان الجمع والمنع قوله
النعت قدمه على سائر التوابع لانه اكثر استعمالا واوفر مباحثه كما سيجيء
قوله يدل على معنى اي حالة ثابتة في متبوعه سواء كان باعتبار نفسه او
باعتبار متعلقه فدخل فيه نحو جاء رجل حسن غلامه قوله اي دلالة مطلقة
حاصله ان الدلالة على حصول المعنى في متبوعه لازمة لنوعه بحيث لم ينفك
عنه والنحويون جعلوه صفة لحصول المعنى في متبوعه وفسروه بجو

بحث النعت

التابع بحيث مقيد بزمان النسبة فمنهم من قال انه لاخراج الحال لانها مقيدة كما بزمان
العامل الى صاحبها وفيه انها غير داخلة في التابع فلا حاجة الى قيد يخرج وحمل
التابع على العامل اللغوي مما لا يرضى به الطبع السليم ومنهم من قال وهو
المحصل لدفع توهم ان الحال داخلة في ما قبل هذا المقيد وكان منشأ التوهم
حمل التابع على معناه اللغوي ومنهم من قال لاخراج التأكيد مثل جاء القوم
كلهم فانه يدل على معنى في متبوعه وهو الشمول لكنه مقيد بزمان النسبة
ولا يخفى انه ينبغي ام البدل مثل اعجبني زيد علمه وعطف البيان مثل جاء
زيد هو بكر والعطف مثل اعجبني زيد وعلمه واما الحق ان الحيثية في التعريف
لاخراجها وهو ان يكون مذكورا للدلالة على ذلك فكما يخرج بذلك الا ويخرج
التأكيد فقيد الاطلاق لاخراج غير حرفي قوله اي وفائدته ليس من وظيفة
النحو قوله وقد يكون لمجرد الثناء الخ وقد يكون للتعميم نحو كان زيد ذلك
في يوم من الايام وقد يكون للترحم نحو انا زيد الفقير وقد يكون لكشف
الماهية نحو الجسم الطويل العريض العميق والفرق بين الصفة الكاشفة
والصفة المؤكدة ان الاول موضحة مفسرة والثانية مقررة والفرق
بين الايضاح والتقرير وقيل الفرق بينهما ان المؤكدة تؤكد بعض مفهوم
الموصوف كامس الدابر ونفخة واحدة والكاشفة يكشف عن تمام
الماهية ولم يذكرها الى قالها بالمؤكدة هنا بحث وهو ان كلا من الطويل

والعريض

والعريض والعميق نعت وليس كاشفا والمجموع كاشف وليس نعتا ان
قلت كل من تلك الامور الثلثة صالح لكونه كاشفا لانه [illegible] والجسم عند
ع جمهور الاشاعرة قلنا لا شبهة لاحد في ان المتكلم لم يقصد الا كشف المجموع
لان المجموع معرف على ان هذا الجواب لا يجري في مثل الانسان الحيوان
الناطق فالاظهر في الجواب ان [illegible] يقال ان المجموع نعت واحد
الا ان اعرابه اجري على اجزائه كما في قراءة الكتاب جزءا جزءا والبيت سقف
وجدران ولما كان غالب مواد الصفات الخ حاصل كلامه في شرحه قال
الشيخ الرضي اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق
فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف
بزيد اسد حالا وفي الفرق نظر قوله رده بقوله لا يخفى ان الكثرة كره لا
يصلح ردا الا ان كونه نعتا باعتبار انه في قوة المشتق قوله ولا فصل بانه
ف يكون مشتقا او غيره الظاهر ان يقول وغيره بالواو لان بين لا يقع
الا الى متعدد واو لاحد الامرين فلعله جعل او بمعنى الواو وانما اتى
بها دون الواو ليشير الى استقلال كل المشتق والجامد في كونه نعتا من
غير حاجة الى رد الجامد الى المشتق وذلك لان او يقع بين كمتعاطفين قوله
كان وضع اولا وضعه متعلق بقوله غير مشتق والوضع هنا يعم الوضع النوعي الشامل
للوضع النوعي في المجاز فلا يرد نحو مررت بنسوة اربع بناء على ان الاسم

العدو في المعدوم ويجاز ونحو مررت برجل اي رجل بناء على ان اي هذه
الاستفهامية استعيرت للكامل البالغ غاية الكمال في مدح او ذم لجامع انه
مجهول الحال بحيث يحتاج الى السوال عنه قوله لغرض المعنى الذي له بالمعنى الكلية
التي هي الدلالة والام للاجل والغرض فتحه يشعر على ان الكلام ليست صفة
للوضع فان التمنى الخ ولذا يجب ان يكون له موصوف لفظا او تقديرا قوله
نحو مررت برجل اي رجل اي هذا يكون وصفا لنكرة ومضافة الى ما هو
بمعناها ويقرب منه كل وجد وحق يكون تابعة للجنس معرفة كانت او نكرة
ويكون مضافا الى مثل متبوعها لفظا ومعنى يقال انت الرجل كل الرجل اي
انه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق في جميع الرجال وجد الرجل اي كان ما
سواك باطل قوله وبهذا الرجل يعني به اسم الجنس الجامد بالنظر الى الاسم الاشارة
ان عم ونحو مررت بزيد الرجل قال الشيخ الرضي ذلك لان استعمال الرجل
بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا ثم قال ان قيل لم لم يجز ان يوصف
باسماء الاجناس باقيا معناها على وضعها لسائر المبهمات لم يوصف
بها اسماء الاشارة فيقول مررت بشخص رجل وسبع اسد كما يقال
الرجل قلت للتجرد الموصوف في مثله عن فائدة زائدة على ما كان يحصل
من اسماء الاجناس ولو لم يقع صفات اذ قولك مررت برجل يفيد الشخصية
والاسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل لان الطويل يكون في غير الرجل

ولهذا

ولهذا الحذف الموصوف في الاغلب اذا مع قرينة دالة عليه كالغبراء
والخضراء في الارض والسماء اما قولك هذا الرجل فللموصوف فائدة
حيث جعل الوصف حاضرا قوله وبزيد هذا قال الشيخ الرضي اسم الاشارة لا يقع وصفا
للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى المسلم كالاشارة لان الموصوف
اخص او مساو واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة قوله وفي المواضع
الاخر التي لا تدل اي لا يقصد بدل لانه هو المعنى قوله المعرفة اي المعرف
باللام لا يسبيها الا واحد بعينه لان تعريفه لفظي قوله التي هي في حكم
النكرة لعدم الاشارة الى معلوم فيه معهود لكنها ليست بنكرة لانها معرفة
والمعرفة منها افهم الذات والاسم وفي قوله في حكم النكرة اشارة الى توجيه
قولهم ان النعت يوافق المنعوت تعريفا وتنكيرا مع ان الجملة قد يكون نعتا
وليس معرفة ولا نكرة ويمكن تخصيص الحكم بالنعت المفرد او توجيهه بان
الجملة في تاويل النكرة كما قال الشيخ الرضي من ان قام رجل ذهب ابوه
وابوه زيد في تاويل كائن ابوه زيدا قوله لان الدلالة على معنى الخ قد
سوى الشيخ الرضي بين النعت المفرد والجملة والمشهور ان المفرد اصل
لعل وجهه ان الجملة التي لها محل من الاعراب انما يكون في تاويل المفرد قوله
لان الانشائية لا يقع صفة لان الصفة يجب ان يكون مضمونها معلوما
للمخاطب قبل ذكرها حتى يصح فائدتها وهي ان يعرف المخاطب الموصوف المبهم

بما كانوا معلوما والانشائية لا يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها
وكذا حكم الصفة قوله الا باويل بعيد وذلك في الطلبية المحكية بقول محذوف
كقوله شعر جاؤا بمذق هل رايت الذيب قط اي بمذق مقول عنده هذا الكلام
يكون في الحال والمفعول الثاني من باب علمت مثل وجدت الناس اخبر
تقله قوله واذا لم يكن الضمير الرابط يكون اجنبية اي لم يكن حالا
لنفس الموصوف ولا لمتعلقه وفي الحل ذنة مناقشة لجواز حصول بعض
الرابط بغير الضمير كما في خبر المبتدا قوله ويوصف بحال الموصول الجار والمجرور
مفعول ما لم يسم فاعله قوله وبحال متعلقه المتعلق اعم من ان يكون ما نسب
واضافة اليه كالاب والغلام او ما له ربط اليه مالة نحو النسبة كقولك جاء رجل
ضارب اباه زيد قوله يعني بصفة اعتبارية انما صح الوصف بحال المتعلق
بمنزلة حاله باعتبار انه في حصول الفائدة قوله في عشرة امور
انما يتبع في تلك الاشياء لكونه اياه في المعنى مع عدم استقلاله بافادة
قوله والتعريف والتنكير اجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة
فيما فيه مدح او ذم استشهادا بقوله تع ويل لكل همزة لمزة الذي جمع
مالا والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع رفعا ونصبا واجاز الاخفش
وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قوله والافراد والتثنية والجمع وقد
يوصف المفرد بالجمع اذا كان ذلك المفرد مجموعا لانه اجزاء كوصف

النطفة

النطفة بالامشاج فانها مركبة من اشياء كل واحد منها مشيج قوله فعيل
الى غير ذلك كالاسم المنفصل المستعمل بين قوله والصفة فان فيه نحو في الصفة
الاول نظنه منها ذكر مجملا بقوله في الاعراب ان قيل الوصف بحال المتعلق
قد يعتبر فيه ضمير الموصوف نحو جاء رجل حسن وجهه بالنصب او الجر وح يطابق
الموصوف في العشرة قلنا يمكن ان يجاب عنه بانه من قبيل وصف الشيء
بحال نفسه تحملا وذلك لان نصب المشبه بالمفعول تحملا والجر تابع للنصب
كما مر فيلزم ان يكون الضمير فاعلا تحملا قوله لانه بمنزلة يقعدون غلمانه لكن
ضعف قاعدون غلمانه اكثر من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو
في الفعل فاعل في الاغلب بخلاف الالف والواو في الصفة فانهما علامتان
قطعا قوله وحمل عليهما ضمير الغائب اجاز الكسائي وصفه بقوله تع لا اله
الا هو العزيز الحكيم والجمهور منعه على البدل قوله لانه ليس في المضمر معنى الوصفية
بحسب الاستعمال وان دل على معنى التكلم والخطاب والغيبة وفيه ان
ان الضمير الراجع الى اسم الفاعل او المفعول دال على معنى الوصفية كم جعه
ويمكن ان يدفع بان ذلك المعنى انما كان في غائب الضمير لا بقصده
التوصيف والاوجه ان يقال في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف
او مساويا والضمير اعرف المعارف فلا يصح الوصف به فقول الموصوف
اخص او مساو واشارة الى هذا التعليل ولهذا اضرب به او لو اكتفى فوقع الاول

قوله والثاني ان يتبعه ح

موقع المدلول كما في نسخة الشارح الرضي قوله اي الموصوف المعرفة اشد
اختصاصا منهم من حمل الاخص والمساوي على ما هو مصطلح المنطقيين وهو
الاخص والمساوي بحسب الصدق وذلك باطل اما اولا فلان الموصوف
معرفة كانت او نكرة قد يكون اعم نحو الحيوان الناطق وحيوان ناطق وحمل
على الخصوص والمساواة بعد التوصيف مما لا فائدة فيه واما ثانيا فلانه لا يصح
بناء قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا على ذلك الا ان يتعسف الاستخدام بان
يكون ثمه اشارة الى الاخص والمساوي بحسب اصطلاح النحويين ان قيل
لا بد في الاستخدام من الضمير او في قوته فان قوله ثمه مع قوته قولك من اجل
لان المقصود ولا يجوز ان يكون وجه المقصود الاصلي منحطا في الرتبة
عما ليس بمقصود قوله ان اعرفها المضمرات قال الشيخ الرضي كون المتكلم
والمخاطب اعرف ظاهر واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله
بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اعرف من اسم الاشارة لان مدلول
العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع والاستعمال بخلاف اسم الاشارة
فان مدلوله عند الوضع غير معين وانما يتعين بالاشارة الحسية وكثيرا
يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اسما الاشارة موصوفة ف
في كلامهم ولهذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه
اليه وانما كان اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف

مدلول

مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين معا ومدلول المعرف باللام يعرف بالقلب
دون العين والموصولات كذي اللام واما تعريف المضاف الى احد الاربعة
فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا
عند سيبويه واما عند المبرد فتعريفه انقص ولذا يوصف المضاف الى المضمر
ولا يوصف المضمر قوله الا ما يضاف اي ذي اللام الا ما او الموصول قوله فيه
بالمثابة في التعريف حتى لا ينتقض بقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه
ولا يخفى ان دخات المثل لو لم يعتبر ليس كثير فائدة فلهذا عنه بقوله اي
ذي اللام الخ فكانه جعل الاضافة عهدية والاشارة الى ما هو معروف عند
جمهور النحاة لا يقال ينبغي فيه ام وهو ان الموصول الواقع صفة ما في
اول اللام نحو الذي واخواته دون من وما واي الموصول لانا نقول
ف جاز ان يكون المحصور فيه اعم من المحصور نعم ينبغي استدراك قوله او بالمضاف
الى مثله الا على عند من يجعل المضاف اولى من المضاف اليه والشارح دخول
فيه ذي اللام وح ينتقض بالاية المذكورة واجيب عنه تارة بان
ما هو ذو اللام صورة وتارة بان الموصول مع صلته في قوة المعرف باللام
فان قولك الذي ضرب في قوة الضارب وفيه تامل قوله او انقص منه ينبغي
ان يدعي ان الانقص لا ينحط الى رتبة ما هو دون المضاف اليه حتى يثبت
المدعى قوله ان يضف دالبه اثبات بدليل الاشارة والصفة قوله العطف

بحث العطف

قوله العطف هو في اللغة الامالة لقب بهذا القسم من التابع به لامالة حرف العطف
ما بعده الى ما قبله ويسمى ايضا بعطف النسق لانه يكون مع متبوعه على نسق
واحد لان كل منهما مقصود بالنسبة قوله اى قصد نسبة اليه في ضمن قصد على
مثل البيت سقفه وجداره قوله بالنسبة الواقعة في الكلام اى في الكلام الذى
فيه متبوعه لئلا ينتقض بجاءني زيد اخوك وان كان مقصودا بالنسبة مع متبوعه
وهو زيد لكن لا في الكلام الذى فيه زيد قوله لانها غير مقصودة المقصودة
متبوعاتها وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه وبوضح بعطف
البيان المتبوع بذكر اشهر اسمه وتبين بالتاكيد ان المنسوب اليه بحسب الظاهر
هو منسوب اليه في الحقيقة لا غير اى لم يقع غلط ولا مجاز في النسبة او ان
المذكور بلفظ العموم باق على عمومه ولا شك انك اذا بينت شيئا بشئ
فالمقصود هو المبين والبيان فرعه قوله واجب بان المراد به ان بدل
الغلط ثلثة اقسام احدها انك غلطت بالمبدل منه ثم تداركت بالواقع كسبق اللسان
وثانيها انك توهم انك غالط به كقولك نجم بدر شمس وثالثها انك نسيت
البدل فذكرت المبدل منه من غير سبق اللسان ثم تداركته ولا شبهة في ان المبدل
منه في تلك الاقسام ليس توطئة فيدخل بدل الغلط في حد العطف لو لم يكن
قوله بتوسط احد حرف فيه وقد يجاب ايضا بان المراد بكون المعطوف
والمعطوف مقصودين بالنسبة ان يكونا مقصودين باصل النسبة

على نهج واحد فيما عداه الادراك اعنى الحكم والترديد وغير ذلك سواء بقي
القصدان او لا فباعتبار اصل النسبة دخل المعطوف ببل ولكن لاشتراك
المعطوفين بهما مع [illegible] تعقيبهما في اصل النسبة وان اختلفا ايجابا وسلبا
وباعتبار كونهما على نهج واحد [illegible] دخل فيه المعطوف باو واما وام لان النسبة
في كل من المعطوف عليه والمعطوف بها على نهج واحد وهو التردد وبعدم اشتراط
بقاء القصد دخل فيه المعطوف ببل لان المعطوف قصد نسبته اولا ثم بدا له فاعرض
عنه ببل وقصد التابع قوله ولما تم الحد بما ذكره لم يحتمل بعض احدهما ان
قوله بتوسط الحكم خارج عن التعريف واخر المثال عنه اعنى قوله مثل قام زيد وعمرو
لانه يوجب زيادة توضيح فكانه من تتمة التعريف او لانه قصد تمثيل الحكم
ايضا وثانيهما انه داخل في التعريف كما ينبغي في اليه الوهم ويؤيده تاخير المثال
لكن ليس بداخل في المنع والجمع كما قرر نظير ذلك في تعريف الاعراب قوله يتوسط
بينه الاظهر يتبع فكانه قبيح بدا قوله واو عطف اى اذا اريد العطف قوله
اكد لابقاء الرفع كما بعد الرافع الخافض لان التاكيد اخف من الاعادة
قوله لانه قد طال الكلام وطول الكلام قد يغني عما هو كالواجب نحو قولك حضر
القاضي امراة والخافض عوده بالنصب واعلم ان مذهب البصريين اشارة
الى ان خلاف الكوفيين لانه اوجب التاكيد حيث قال اكد ان قلت يجوز ان
يريد الوجوب الاستحساني قلنا ياباه ذلك ما ذكره في بحث المفعول معه

فيه انه اذا لم يجز العطف تعين مثل جئت وزيدا قوله حرفا كان او اسما قال
الشيخ الرضي لا يجاوز العامل المسمى الا اذا لم يشك لا معنى له واجيب لهذا الحكم
كبين فانه لا يتصور الا بين الاثنين فان النبي نحو غلامك وغلام زيد
وانت تريد غلاما واحدا لم يجز الا اذا قام قرينة دالة على المقصود بدليل
قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد فلا يتصور عطف المضاف
في نحو مررت بك وبزيد الا يمكن ان يكون الباء الثاني معنى اذ يمكن الاستيناف
معنى الجار ويكون بسبب الاستيناف معنى لكن لما كان اجتلابه كاجتلاب
بين كان الظاهر ان يكون حكمه كحكم بين كما في الحرف ينبغي ان ليس
باقل منه الحروف الزائدة قوله ممتد لين بالاشعار ويقول تساءلون به ولا
والارحام بالجر في قراءة حمزة واجيب عنه بوجوه احدها تقدير الباء وفيه ان
حرف الجر المقدر لا يعمل في الاختيار الا نحو الله لافعلن وثانيها انه معطوف على
مقدر والتقدير وبالابوين والارحام وثالثها بان الواو للقسم وفيه انه
قسم السؤال لان ما قبله واتقوا الله الذي تساءلون وقسم السؤال لا يكون
الا لتاكيد ما هو المقصود في الكلام لم يصح حرف القسم الى قوله تساءلون
لان المقصود الامر بالاتقاء ورابعها ان حمزة كوفي والكوفيون اجازوا
ترك اعادة الجار وفيه ان هذا انما يصح اذا لم يكن القراءة متواترة
عن فعل الظاهر والمتقوي قوله كلام ابن في كونه الا حوال العارضة في نفسه

تامل

تامل لان للعامل دخلا فيه نعم قابلية الاعراب كذلك قوله كقصد عدم التعيين
بناء على ان الاضافة للعهد الذهني قوله وحمول الخ اعلم انهم جعلوا الحمل
على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا اخر واعترض عليه بان الضمير
انما يكون نكرة اذا لم تذكر مرجع الضمير نحو ربه رجلا ويمكن ان يجاب عنه بان ذلك
مبني على ما ذهب الشيخ الرضي ان الضماير الراجعة الى النكرات اذا لم يكن
تلك النكرات مختصة بحكم وصفة كانت نكرات قوله اذ لو نصب او خفض
الخ ولا يجوز ان يكون معطوفا على قائما وعمرو ومعطوفا على زيد حتى يكون
من باب العطف على معمولي عاملين واحد لامتناع عمل مانع الخبر المتقدم قوله تعين
الرفع على ان يكون الخ يحتمل ان يكون مبتداء وعمرو فاعله والخالم يذكر هذا
الاحتمال لانه ح في قوة الفعلية فيصير بمنزلة عطف الفعلية على الاسمية قوله
بان يكون معناها السببية لا العطف كما في اذا الغيث فاكرمه قوله او يكون
معناها السببية مع العطف كالفاء الناصبة للمضارع قوله لكنها تجعل الجملتين
كجملة واحدة وذلك لاتصال بينهما بالسببية افاد الشيخ الرضي ما حاصله
ان الجملة التي يلزمها الضمير كالصلة والصفة وخبر المبتدا اذا عطفت عليها
جملة اخرى تتعلق بها بان كان مضمونها بعد مضمون الاول متراخيا عنه
اولا او مقترنا جاز تجرد احدهما عن الضمير اكتفاء بما في اختها وذلك
لان ذلك التعلق يجعل المجموع امرا واحدا فقولك الذي جاء فيغضب الشمس

زيد لان المعنى الذي لو قرب حجيء غروب الشمس زيد وكذا الحال في ثم واما الواو فلما
كان للجمع المطلق لم يجز ولك فيه الا اذا ساعدت القرينة على التعلق كان يقول
الذي قام وقعدت هذا في تلك الحال زيد قوله واكثر النحويين على ان العطف
على معمولي عاملين بحذف المضاف ليتبع الحكم على مناط فان مناط عدم الجواز
تعدد العامل لا تعدد المعمول ولذا جاز العطف على معمولي عامل واحد قوله
فهذا اي فهذا العطف وان كان بحسب الظاهر جائز الى كانه اشارة الى
دفع ما قيل في هذا المقام من ان الاتي في قوله واذا عطف على عاملين مختلفين
لم يجز ينافي للعموم وان لفظة اذا وصيغة الماضي يقتضي التحقيق فكيف الحكم
بعدم الجواز وان الصواب ان يقول لم يجز العطف على عاملين مختلفين
وحاصل الدفع ان العطف بحسب الظاهر متحقق والتحقق بحسب الظاهر
لا ينافي الامتناع بحسب الحقيقة ولعل النكتة في العدول عن الصواب المبالغة
في الامتناع فكانه قال ان ذلك العطف وان كان ثابتا بحسب الظاهر لكن
نحكم بامتناعه لقيام الدليل الجلي وهو قيام حرف مقام عاملين ولك ان
تقول ان المراد من قوله واذا عطف واذا اريد العطف وح يندفع لا
الاشكال المذكور لكن يتجه عليه ان عدم الجواز لا يبتنى على تلك الارادة
فانه ثابت على تقدير عدمها فلا فائدة في التعلق قوله لكنه لم يجز عند الجمهور
المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان مذهب المتقدمين ومنهم الاخفش

ال

ان العطف على معمولي عاملين جائز الا ما فيه الفصل بين العاطف والمجرور
نحو ان زيدا في الدار وعمرو الحجرة فانه يمتنع اتفاقا للفصل بين العاطف
الذي هو كالجار وبين المجرور وان مذهب سيبويه والفراء المنع مطلقا
واما المتاخرون فهم يجوزون اذا تقدم المجرور ورفع المعطوف عليه وتاخر
المنصوب او المرفوع ثم تاتي المعطوف على ذلك الترتيب وان لم يكن على هذا
الوجه لم يجز نحو زيد في الدار والحجرة عمرو فمنهم من استدل على عدم الجواز
بعدم استواء اخر الكلام واوله لان المجرور في الاول مؤخر وفي الثاني مقدم
وبعض استدل بان ذلك العطف خلاف القياس فيجب الاقتصار على مورد
السماع وهو الضابط المذكور انتهى حاصل كلامه من هذا التفصيل يظهر
ما في كلام البعض اما اولا فلانه نسب المخالفة الى الفراء وذلك غير صحيح لانه
وافق سيبويه واما ثانيا فهو ان المفهوم من كلامه ان الجمهور لم يجوزوا
الا في ما استثناه وليس كذلك لان المتقدمين يجوزون الا مادة متفق
عليها واما ثالثا فهو ان ما استثناه خارج عن الضابط وعدم جواز ذلك
العطف مع خلاف الفراء جائز في جميع الصور عند الجمهور الا في نحو في الدار الح
فانه يتبدل عدم الجواز بالجواز والمخالفة بالموافقة خلافا لسيبويه فانه
لا يستثني قوله بل يحتملها على حذف المضاف حتى يكون من باب العطف على معمولي
عامل واحد قوله التاكيد جاز بالهمزة وبالواو اعقب به العطف لان

العاطف وهو ثم والفاء قد يزاد في التاكيد اللفظي كما يقال والله ثم والله وكقوله
تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وقوله لا تحسبن الذين يفرحون
بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة قوله
اي حاله وشأنه فقوله امر المتبوع في النسبة او الشمول كقولك شأنك
في العلو اي في باب العلو اعظم من ان يوصف وامري في الفتوى اي في باب
الفتوى ظاهر قيل في النسبة تمييز عن الذات المذكورة او المقدرة وكانه اراد
انه تمييز بحسب المعنى عن الذات المذكورة اذا كان الامر بمعنى الشيء او عن الذات
المقدرة اذا كان بمعنى الشأن يعني يحمل حاله اي حالة المفهوم منه
بطريق من طرق الدلالة كما ان نفسه في جاءني زيد نفسه مفهوم من زيد وكما ان
الاحاطة مفهوم من جاء القوم كلهم لانه اشتهر بالقوم الى جماعة معينة
فيكون حقيقة في مجموعهم اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه ولذا اطلق
النسبة قوله ذلك الدفع يكون تكرير اللفظ لا بالتكرير المعنوي فانه غير
نافع لما قصدته من دفع الغفلة او دفع ظن الغلط فانك اذا قلت
ضرب زيد نفسه فربما ظن انك اردت ضرب عمرو وقلت نفسه بناء على ان
المذكر عمرو وفيه على الصورة الاولى يذكر كله واجمع الى قال الشيخ
الرضي اعلم انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع لا باعتبار
نسبة الفعل لم يكتفوا بالالفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جاءني رجل

واحد

واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة
تقول ثلثة واربعة الى غير ذلك واما اذا ارادوها باعتبار نسبة الفعل
اضافوا الالفاظ الدالة عليها الى لفظ الجميع فان الاغلب قطعه عن الاضافة
وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضربين فبعضها لم يجئ الا تابعا على انه
توكيد وهو كل منه اجمع ومنه فانه واخواته ولا يجئ الا تابعة مضافة في
التقدير على رأي الخليل وربما نصبت جمعاء وجمع حالين على قلة وقد يعطف
اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بباء زائدة نحو جاء القوم باجمعهم
بجعل في عينه فانه توكد بها مع النفس وبعينه واما جميع فهو بمعنى اجمعون ويستعمل
على احد ثلثة وجه اما مقطوعا عن الاضافة حالا واما مضافا نحو تاكيدا وهو
اقل نحو جاء القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تاكيدا ومرة حالا وذلك
من ثلثة وما فوقها يقول جاءني القوم جميعهم ولا يؤكد بثلثة واخواتها الا بعد
ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر التاكيد والا لم يكن تاكيدا بل الوصف
نحو جاءني رجال ثلثة واما البدل والعطف فقط فخروجهما به لكن في اخراج
بدل الكل احتيج الى تنبيه وهو ان المبدل منه في حكم تنحيته فلا يمكن ان
يكون تقريره مقصودا لتنافيهما قوله واخاتها توضيح متبوعها الخ وكذا
ينبغي ان يقال واخاتها الكشف والتاكيد مثل نفخة واحدة ويمكن ان
يقال في الصفة انها خارجة بقوله في النسبة او الشمول لانها لا يقرر امر

يليه العامل نحو مررت بجميع القوم واما
مضافا تاكيدا

أو المتبوع لأنه المثبت دالا في الشمول وهذا أظهر قال السيد قدس سره في حاشية
الرضي قال بعض يعني في إخراج الصفة المؤكدة مثل نفخة واحدة أن تغاير أمر
المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع لكن واحدة لا تدل على تمام
معنى النفخة أعني دلالة نفخة على النفخ أصلا وأيضا أن واحدة لا يقرر معنى
نسبته دالا شمول ثم اعترض بأن واحدة تدل على معنى الوحدة التي هي مدلولة
للنفخ وأجاب بأن الوحدة مستفادة من نفخة هنا لا قصدا انتهى اعترض
الشيخ الرضي على هذا الجواب بأن المدلول أعم فإن أجمعون في قولك جاء الرجال
أجمعون يقرر مدلول الرجال تضمنا لا مطابقة لأن كونهم مجتمعين في المجيء
بمعنى أنه لا يشذ منهم أحد مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام الخ
بها الى معنيين لا مدلول أصل الكلمة وقد صرح بأن أجمعون يدل على الإحاطة دون
كونهم مجتمعين بالفعل في حالة واحدة خلافا للزجاج والمبرد كما قال في قوله
تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون أن كلهم دال على الإحاطة وأجمعون على أن
السجود في حالة واحدة وهو لفظي ومعنوي لا يجوز أن يؤكد النكرة با
بالتأكيد اللفظي إلا إذا كانت تلك النكرة محكوما بها ولا يؤكد بالمعنوي مطلقا
عند البصريين وأما الكوفيون فيجوزون التأكيد بكل وأجمع دون نفس وعينه
إذا كانت النكرة معلومة المقدار كدرهم ويوم وشهر قال الشيخ الرضي فكذلك
ليس ببعيد قوله أي تكرر اللفظ الأول أو ما به تكرر اللفظ الأول قيل جاز أن

يكون

يكون الضمير في قوله وهو لفظي راجعا الى المعنى المصدري للتأكيد بطريق الاستخدام
ولا يخفى بعده اعترض عليه بأن صاحب المفصل ذهب إلى أن زيد في قولك يا زيد
يا زيد جاز أن يكون بدلا مع صدق هذا الحد عليه وأجيب بأنه يجوز أن يؤكد
على أنه مقرر كما هو الظاهر ومع يكون تأكيدا لفظيا ويجوز أن يذكر زيد الأول
على أنه توطئة لذكر غيره ثم بدا له أن يقصده دون غيره فذكره ثانيا بهذا الطر يق
ومع يكون زيد الثاني بدلا وجاز أن يكون لشيء واحد مقصودا أو غير مقصود
بحث وفيه أن قوله أو حكما يذكر المراد فاعترض عليه بأن أكتع وأخواته مرادفة
لأجمع فيكون تأكيدا لفظيا مع أنه من قبيل المعنوي وأجيب عنه بأنا لا نسلم
المرادفة وكونها بمعنى أجمع لا يستلزم المرادفة لجواز أن يكون ذلك لكونها بعد
فهم أجمع والمرادفة ليست إلا بحسب الوضع ولئن سلم المرادفة فلا نسلم أنها
تأكيد لأجمع بل هي تأكيد لما أكد به أجمع وأما قول بعض وأكتع وأخواته أتباع
لأجمع ليس معناه أنها تأكيد له بل معناه أنها أتباع لها استعمالا يعني أنها لا تجيء
بدونها لخفاء معنى الجمعية فيها قوله ويجري في الألفاظ كلها الحكم أن المؤكد إن كان مستقلا
يجوز الابتداء به والوقوف عليه أو غير مستقل فغير المستقل إن كان على حرف
واحد وتكرر بتكرار عماده في السعة كذلك بك وضربت ضربت وإن لم يكن
على حرف واحد ولا واجب الاستتار جاز تكريره وحده نحو إن زيدا قائم
وقد جوز في تكرير الضمير المتصل المرفوع والمجرور التأكيد بالمرفوع المنفصل نحو

نحو بك انت وضربت انت وفي تكريره الضمير المنصوب بمنفصل التكرير بالمنصوب بمنفصل
وكم فوعه بمنفصل نحو ضربته اياه وهو واما المتصل فهو تكرير بلا فصل نحو زيد
زيد ومع الفصل نحو قوله تع وهم بالاخرة هم الكافرون ش قيل لا معنى لهذه
الكلمات قال الشيخ الرضي التاكيد اللفظي على ضربين احدهما ان يفيد اللفظ
الاول وثانيهما ان يقويه بموازنة مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا
وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا او لا يكون
لها اصلا معنى بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم
يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن قسن او يكون له معنى
متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبثت الشر استخرجته وقولهم اكتعون
ابصعون ابتعون قيل من القسم الثاني اي لا معنى له مفردة وقيل من الثالث
وذكر الاشتقاق ما ذكره الشارح قدس سره قوله ويمكن استنباط مناسبته
الى اما التمام فلان العموم هو تمام الافراد او الاجزاء واما البروز فلانه تمام الشر
وقد عرفت ان العموم هو التمام واما السيلان فلانه يستلزم انبساطا وشمولا
والعام منبسط شامل واما الطول فلانه امتداد وللعام امتداد وجودي
قوله ومن بعض العرب تقديمهما والاولى ان يذكر انهم اجتماع شيئين
او الجمع حيث تاكيدا لهما لفظا ومعنى قوله باختلاف الضمير في كله وكذا في جميعه
قوله او لجمع غير جمع المذكر السالم فانه لم يؤنث قوله وجمع في جمع مؤنث او ما يجري

مجراه

١٣٦

مجراه وهو ما سوى جمع المذكر العاقل خلافا للاندلسي فانه جوز اذا اكتعا
ولا حاجة الى ذكر الافراد قيل اراد بقوله ذو اجزاء ذو متعدد يعني بطريقة
عموم المجاز فيتناول الاجزاء والافراد قوله لان الكلي ما لم يلحظ افراده بجمعه
جاز ان يلحظ افراد الكل بجمعه ولو كان الحكم على واحد واحد من افراده
كالدرهم والدينار الصغير كما جاز عكس ذلك ايضا وتوهم الحكم على كل
فرد مع ان المحكوم عليه هو المجموع كقولك زيد انسان وكل انسان اي مجموعه
حيوان فزيد حيوان كذا ذكره المحقق الطوسي يصح افتراقها حسا او حكما
اي افتراق حسي وافتراق حكمي والظاهر انه لا يكفي الافتراق الحسي بدون
الافتراق الحكمي حتى لو كان ذو اجزاء يصح افتراقها حسا ولم يصح افتراقه
حكما وحالها لم يصح تاكيده بكل واجمع فالمعيار الافتراق الحكمي قوله مثل اكرمت
القوم كلهم واشتريت العبد كله قال الشيخ الرضي قد يكون شيء اجزاء يصح
افتراقها حسا وحكما نحو اشتريت العبد فاذا اكد بكل يرفع الاحتمال الاول
لا الثاني لان الاول اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل مقصوده فاذا اردت
رفع الاحتمال الثاني قلت اشتريت جميع اجزاء العبد قوله بخلاف جاء زيد كله
القياس ما يقتضي ان لا يصح اختصم الزيدان كلاهما خلافا للمبرد فانه جوزه
وهو خلاف القياس والسماع قوله واكتع واخواته اتباع لاجمع افاد ذلك
الجمع بين الفاظ التاكيد وذلك غير كاف في ترتيب المتن لكن لا مناقشة فيه

فى تأخير اجمع عن ابتع فان الزمخشرى وحده ذهب وتبعه بعض قال الشيخ
الرضى اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس وتقديم الموصوف
اولى واما تقديمها على العين فلان النفس موضوعة للذات والعين مستعارة
لها من الجارحة كالوجه المستعار للذات واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا وانما
المشتق ادخل اما تقديم اجمع على اخواته فلكونه اظهر فى معنى الجمع واما تقديم اكتع
فى الصحيح على اخويه فلكونه اظهر فى افادة معنى الجمع لانه من قولهم حول كتيع اى تام
قوله بجانب الى المتبوع فيه انه يفهم منه ان الغلط البدل لا يكون من المقصود
قوله دونه ظرف لنسبة وحال من المستتر فيه اى متجاوز من المتبوع بل يكون
النسبة توطئة هذا غير ظاهر فى بدل الغلط **قوله** لان متبوعه مقصود ابتداء
ومتبوع البدل لا يكون مقصودا ابتداء سواء كان مقصودا انتهاء اولا
فقولك جاءنى زيد بل زيدا ان جعل بدلا فانه لم يكن مقصودا ابتداء كما ذكرناه
فى بحث التأكيد لكن صار مقصودا انتهاء ويظهر من ذلك ان هذا التوجيه اظهر
من ان يقال لان المتبوع لا يكون مقصودا لا ابتداء ولا انتهاء مع انه لا حاجة
لنا الى اخراج متبوع المعطوف ببل الى قوله ولا انتهاء ونسبة القيام
بعينه الى التابع مقصودة ولكن اتباعا فان قلت قد وقع فى كلام جماعة
من العلماء ان الاستثناء لكلام بالباقى وان الحكم فى المستثنى بالاشارة
لا بالعبارة فكيف يصح القول بان النسبة الى التابع مقصودة قلنا

اذا اردت تطبيق هذا التعريف على مذهبهم فلا بد فى تخصيص ما ذكروه
بالاستثناء المحض او من ان يقال ان قولك ما قام احد الا زيد مثلا ن
فى قوة قولك ما قام احد غير زيد كان البدل فى الحقيقة غير زيد وهو
مقصود بسلب القيام وجعل لا حاجة الى تعميم النسبة **قوله** وبدل الاشتمال ل
قال ابن جعفر انما قيل له ذلك لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف ف
والمظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بحيث يبقى
النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر ثان وينبغى ان يحمل
كلام الشيخ رضى قدس سره على هذا **قوله** فالاضافة فى الاخرين اعترض
عليه بان هذه الاضافة لامية والاضافة فى الاولين بيانية بمعنى
من فكيف يصح عطف الاخرين على الاولين وقد وجب ان يكون اعراب
التابع والمتبوع من جهة واحدة شخصية ويمكن ان يقال لو قرئ
الاشتمال والغلط بالرفع بحذف المضاف معطوفا على قوله بدل الكل لتم التوجيه
فلك وكذا ان جعل الاضافة فى الاولين بمعنى اللام او فرق بين المذكورة
المعطوف والمقدرة النائبة منابها المضاف او قرئ بالجر بتقدير المضاف
قوله بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل كما هو ظاهر كلام سيبويه
قوله والبيان فرع المبين ولولا المبين لم يأت به **قوله** الا الغلط فان
كون الثانى هو المقصود دون الاول ظ **قوله** وان قصدت فيه الاسناد

الا الثاني وجعلت مناط الحكم فانك تكلمت جاءني زيد من قطع النظر عن ان يكون
اخاك واذا قلت اكرمت زيدا اخاك فانك قصدت بذلك التنبيه على المخاطب وارادة
ان الاكرام وقع عليه من حيث انه اخوك وهذه الفائدة منتفية في عطف البيان
بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس فلو لم يكن النسبة الى الملا
اجمالا بل تفصيلا لم يكن بدل اشتمال فمثل الامير سيافه وبنى الوزير وكلاهما
لان ذلك الملابس مفهوم معنا قوله بخلاف ضربت زيدا حماره فلا بد من اعتبار ذلك
الغير لاخراجه وتمام الجواب ما ذكرناه قوله فيدخل فيه الخ اى لم يلزم ثبوته فتأمل
قوله نظرت الى القمر فلكه فيه ان النسبة الى المبدل منه لا يوجب النسبة الى البدل
فكيف مثال لبدل الاشتمال وكذا المثال الاخر قوله بعد ان تغلطت بالقصد والشرط
السلوب التي في او بالنسيان او بسبق اللسان قال الشيخ الرضي لا فيه
ان لا يوجد ان في كلام الفصحاء ثم قال ان وقع بدل النسيان في كلام فصحف
الاخرات بل قوله بغيره قيل لم يقل بالمبدل منه او بالمتبوع لانه حين ذكر
لم يذكر بجهة كونه مبدلا منه او متبوعا بل بحيثية كونه غلطا قوله واذا كان
البدل يجوز ان يكون نكرة بالرفع ومعناه واذا كان نكرة مبدلة من معرفة
قوله لا النعت قال الشيخ الرضي ليس ذلك على الاطلاق بل هو في بدل الكل
ثم نقل عن ابي على انه قال يجوز ترك النعت اذا استفيد من البدل ما ليس في
المبدل منه كقوله تعالى بالواد المقدس طوى اى المقدس مرتين قوله لئلا يكون

المقصود

المقصود وانقص نقل عن البعض انه جعل هذا وجها لتوصيف بدل الكل
وامانع توصيف بدل البعض والاشتمال فقد قال لانهما لا بد فيهما من
ضمير يرجع الى المتبوع ليعلم ان بعضه او ملابسه فلو كان منفصلا لكان
معرفة ولو كان متصلا لكان موصوفا به قوله ويفرقون كقوله الزيدون
لقيتهم اياهم قال الشيخ الرضي انما يصح بدلا اذا تقدم لفظا الزيدون
واخوك والنحاة يدلون في هذا المقام كقوله زيد ضربته اياه وهو تأكيد لفظي
لرجوعهما الى شيء واحد وقد اتفقوا في مثل اسكن انت وزوجك الجنة
ان انت تأكيد فكذا هنا انتهى حاصل كلامه ان البدل يفيد ما لا يفيد
الاول وما ذكره من المثال لا يفيد الا ما يفيده الاول قلنا ان البدل
يفيد هنا ان ما ينبغي ان ينسب اليه الفعل ليس الا زيد كما اشرنا اليه
في قولك يا زيد يا زيد قوله لان المضمر المتكلم والمخاطب لا قبيل ولانه ان
يكون شيء غائبا ومخاطبا او متكلما وفيه بحث اذ يلزم منه ان لا
يجوز ابدال هذين الضميرين من الاسم الظاهر قوله مع كونه مدلوليهما
واحدا فلا يفيد زيادة يفيدها المبدل منه وفيه ان المفهومين متغايران

وعطف البيان

غاية ما في الباب انهما متحدان بحسب الذات قوله فان الضمائر فيهما معلوم
فيفيد ما لا يفيده المبدل منه قوله واتى على ال ناقة وبراء عجفاء نقباء
الوبراء بسيار ريش والعجفاء لاغر والنقباء سوده شده پای

قوله وان كان فجرا اى كذبا يقال عين فجرة قوله ان جعلناه بمعنى المصير اى ضمن فيه
معنى الجعل قوله لانه ذكر فى حد المبنى لفظ المبنى لا يقال جاز ان يكون المبنى الى
الماخوذ فى التعريف معلوما بوجه غير الوجه الذى اريد كسبه لانا نقول لا عبرة
لهذا الاحتمال والا لم يصح الاعتراض على تعريف الشئ بنفسه والظاهر ان
السر فى ذلك ان اللفظ حقيقة فى مسماه مجاز فى غيره فلو اريد به وجه لا يجى
مفهومه كان مجازا قوله الامر بغير اللام لم يقل وامر المخاطب كما هو المشهور
لان امر المخاطب اذا كان مع اللام كان معربا قوله والمراد بالمناسبة
المعتبرة فى تعريف المعرب هو هذه المناسبة المذكورة لا العكس
لانها اعم من المناسبة وهى كافية فى البناء كما يشهد عليه تفصيل موجبات
البناء قوله ولقد فصل يعنى انه اراد بقوله ناسب مبنى الاصل مناسبة
معتبرة تفصيلها ماذكره بشرط ان لا يعارضها جهة مقتضية للاعراب
كالاضافة اى الموصولة وبهذا التحقيق اندفع ما يتجه عليه من انه لا يكون
ان يراد مطلق المناسبة لظهور بطلانه ولا مناسبة مؤثرة للبناء لاستلزامه
الدور ولا مناسبة قوية لاستلزامه التعريف بالمجهول لان للقوة مراتب
ولا يراد بها معنى شامل لجميع تلك المراتب قوله اما تتضمن الاسم معنى المبنى
الاصل لا تحقيق لا توهما فلا يلزم بناء التثنية لان تضمنها الواو العطف
وهمى لا حقيقى قوله وكلمة او هنا لمنع الخلو لا للشك فلا فى التعريف فيل فى اى

ثنى

شئ يدخل غاق فى قولهم غاق صوت الغراب اجيب بان غير مركب حكما
باعتبار صدق الحد كلمة للمسمى الواقع غير مركب وهو ما يتكلم به الحاكى
لا ما يرى به الغراب من صوته لانه ليس كلمة فلا يكون معربا ولا مبنيا قوله
قوله والعاجز عبر بمعنى حركات البناء والالقاب دون الانواع لعدم اختلاف اثرها
قوله اى القاب المبنى من حيث حركات اواخره وسكونها اوالقاب المبنى المفهوم من المبنى
من حيث علامته يعنى القاب حركات اواخره وسكونها والقاب علامة البناء التى هى
حركات وسكون الضم والفتح والكسر وانما خص بالحركات لان المبنى قد يكون
مع الالف والياء نحو يا زيدان ولا رجلين ولا يطلق عليهما الضم والفتح حقيقة
لان اطلاق الرفع والنصب والجر على الحركات الاعرابية حقيقة وعلى الحروف كالعرب
مجاز تسمية للغائب باسم المنوب قوله ضم وفتح وكسر ووقف سمى الضم ضما
لحصوله بضم الشفتين والفتح فتحا لانفتاح الفم فى التلفظ به والكسر كسرا لانكسار
الشفة السفلى فى التلفظ به والوقف وقفا لتوقف النفس عن الجرى قوله
وبالعكس يعنى يطلقون الرفع والنصب والجر على الحركات البنائية قوله والمراد
ان الحركات الخ هو رد لما قيل من ان كلامه يدل على اختصاص الضم والكسر بالمبنى
ولعله فهم ذلك الاختصاص من قوله والقاب لان لقب الشئ مختص به فعلى
ما ذكره المصنف رحمه الله معناه ان تلك الالقاب القاب لحركات المبنى لا بخصوصها قوله لانهم
كثيرا ما يطلقون على الحركات الاعرابية ويطلقون السكون على الجزم ثم يجوز

المركب قوله حيث قال بالفتح رفعا قد يناقش فيه بالفرق بين ما فيه البناء وما
ليس فيه قوله والكنايات الاولى ان يقول وبعض الكنايات لان بعضها معرب كفلان
وفلانة قوله والاصوات قيل انها ليست اسماء لانها ليست موضوعة لكنها جارية مجرى
الاسماء المبنية في البناء فعلى هذا عدها منها قوله المضمر يرد على سائر المبنيات انه ليس
في شيء منها امر ادل انه لا نزاع في بنائه ولا ايضا فيه فساد الالتباس وعلة بنائه
احتياجه الى الحضور وتقدم مكنى عنه قوله اي اسم وضع ظاهره النقض بمثل كاف
ذلك قوله من حيث انه متكلم فيه ان انت في اياي مثلا مضمر على القول المختار مع انه ليس
موضوعا للمتكلم من حيث انه متكلم بل للمكنى عنه من قطع النظر عن حيثية التكلم
والخطاب والغيبة وانما يفهم تلك الحيثيات من لواحقها اللهم الا ان يقال ان
اياي مع تلك اللواحق فهو باعتبار تلك اللواحق موضوع لما ذكره ويمكن ان
يجاب ايضا بانه مشترك لفظي وتلك اللواحق لتعيين المراد لكنه بعيد قوله
ويخرج بهذا القيد يعني قوله به لفظ المتكلم والمخاطب فانهما ليسا موضوعين
للمتكلم والمخاطب بهما ولهذا صح انت متكلم وانا مخاطب وكذا يخرجان
عن الحد بالتفسير السابق لان المراد بالمتكلم والمخاطب ذاتهما ولفظا المتكلم
والمخاطب موضوعان للمفهوم وبقيد الحيثية هناك يخرج زيدا في قول المسمى
بزيد عن نفسه زيد وفي عليه حال المخاطب ومنهم من فسر قوله ما وضع لمتكلم
بقوله اي باداة او بطريق الكناية وقال بهذا اخرج لفظا المتكلم والمخاطب

لانهما

لانهما موضوعان صيغة وصريحا ولعله اراد بالصيغة الهيئة الاشتقاقية فلا
يرد ان لفظ انا موضوع صيغة للمتكلم بناء على ان الهمزة مع النون قد يكون
للمخاطب وقد يكون للتحقيق قوله فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب
يعني لما انه ليس متكلما من حيث انه متكلم ولا مخاطبا من حيث انه مخاطب ولهذا
تقول يا تميم كلهم نظرا الى اصل المنادى ولقول المسمى بزيد زيد ضرب ولا
يقول زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلهم لان يا دليل الخطاب وليس في زيد
ضربت دليل المتكلم قوله ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة ان قيل اذا اريد
الوضع بطريق الكناية خرج الاسماء الظاهرة به فلم يكن قوله تعدد اصلا في
الحد بناء على ذلك التفسير قلنا لم يخرج به بعض الاسماء الظاهرة مثل كم وكذا
فلا بد الى اخراجه قوله اراد بالتقديم اللفظي الخ اعلم ان التقدم اللفظي بما
ذكره يدل على انه جعل قوله لفظا او معنى او حكما من اقسام الذكر حقيقة لا
من اقسام التقدم حقيقة لكن لما كان المقصود الاصلي ههنا بيان التقدم
جعله من اقسامه وبهذا اندفع اعتراض الشيخ الرضي بان تقسيم التقدم
اللفظي الى التحقيقي والتقديري خلاف دابه فان عادته جعل اللفظ قسيم
التقديري كما مر في باب حكم المعرب وبيان الاعراب بل يقول للقائل ان يقول
لا معنى لان الجعل الحكمي من اقسام التقدم حقيقة بناء على تفسير المحص لان جعل
الحضور الذهني وعهديته قبل ذكر الضمير بمنزلة الذكر ولا خفاء في ان التجعل

المتصل في ليس الا في جعل المعهد في الحكم المذكور واما التقدم فتحقيقي لا حاجة فيه
الى المحل نعم لو جعل المعهد الضمير راجعا الى الكلمة الذي بعده احتيج الى المحل في
التقدم بان يقال انه متقدم حكما وضع الضمير واقتضاه فانه يقتضي له ان
تقدم له مرجع لكن قوله الا وضعه ومقتضاء الغرض اما مفهوم من لفظ بعينه
سواء كان بطريق التضمن او الالتزام ومنهم من خص بالاول وجعل الثاني
من باب السياق والاول اظهر قوله كقوله تع هو اقرب للتقوى وكقوله حتى توارت
بالحجاب اذ الغشي يدل على توارى الشمس والشيخ الرضي جعله من باب المفهوم
من السياق والظاهر انه ليس منه لانه المفهوم من لفظ واحد فكانه
متقدم من حيث هو المعنى الظاهر ان يقال من حيث اللفظ قوله او من سياق
الكلام السابق على الضمير او الواقع فيه الضمير وان كان مع ضميمة قرينة
خارجية كما قال الشيخ الرضي في قوله تع انا انزلناه في ليلة القدر وان
النزول في ليلة القدر التي هي في رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن
مع قوله شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن قوله وكذا الحال في نعم رجلا
واما الضمير في باب التنازع فلتحرز عن التكرار وحذف الفاعل قوله يستغني
في التلفظ بل ان الحكم تب لقيامه مقام الظاهر
مع اعرابه للاختصار قوله الا انه يرد فيه ان قلت من المواضع تفصيل وقد يقع
بين مضاف ومضاف اليه قلنا لا يقع اذا كان المضاف اليه ضميرا فتح

النثر

ان الفصل بينهما مطلق قبيح قوله لا اول ضربت وضربت قيل الاولى ان يقول
ضربت واضرب الا ضربت ويضربن ليكون افراد النوع المتصل مستوفاة
ويمكن ان يجاب عنه بان تمثيله بضربت صيغة المتكلم المعروف ماضيا كان
او مستقبلا او بان مقصوده التمثيل لا استيفاء العدد فان قلت فلم ذكر
صيغة المجهول قلنا ذكرها لئلا يتوهم ان اختلافه يستلزم اختلاف
الضمير ودفع توهم فانه اولى من بيان مبتداء الى ضربن قيل الى هنا كان
الحكم لا للاسقاط فيلزم ان لا يدخل ما بعدها في الحكم اجيب بان معناه
الاول ضربت وضربت وما دون ذلك الى ضربن وضربن فيكون الى
للاسقاط فيدخل قوله وانما بداء بالمتكلم الصرفيون يبدؤن بالغائب
لتجرده عن اللواحق ثم يراعون اسلوب الترقي انا نحن قد يبدل همزة
هاء وقد يحذف همزته كما انا وقد يسكن نونه في الاصل وهو عند البصريين
الهمزة والنون والالف زيدت للوقف قوله والضمير في انت الى انتن هو ان
اجماعا قال الشيخ الرضي وهو مذهب البصريين ومذهب الفراء ان انت بكله
بكماله اسم وقال بعضهم ان التاء هو الضمير وان عما وكان ان لواحق
اياك واخواته نظاير عند الكوفيين في اياعما دليلهم وضمير المتكلم لفظين بدلالة
على كثرة كان الحسن بهوه [illegible] على ان قوله واعطوا الغائب حكم المخاطب وذلك
مبني على تغاير الواحد الغائب والواحدة الغائبة فيا سر على كم فوع منفصل

كمه وهي قوله صاحبه قبل حال في ضمير مستتر والتاء للمبالغة او مصدر كالكا
منصوب بمحذوف اي اخص بالاستتار خصوصا والجملة معترضة قوله التي وضعها
للاختصار اي المنظور في هذا الباب الاختصار اما اولا فبأخذ المعاني
المقتضية للاعراب في مدلولاتها لئلا يحتاجون اي اعراب واما ثانيا فقلة
الحروف وهي وهي في المتصلة ظاهر واما في المنفصلة فلانك اذا
عبرت ما تعني في عن غيرك باسمائها وجدت غالبا ان الضمير اقل حروف
منها واما ثالثا فبعدم الاحتياج الى قرينة ترفع الالتباس الذي في الاسماء
الظاهرة فانك اذا قلت زيد مثل التبس على المخاطب انه زيد العالم
او الجاهل فيحتاج الى تعيين امر او الى قرينة واذا قلت انت وانا او هو
بعد سبق المرجع لم يحتج الى قرينة يزيل الالتباس واذا عرفت ذلك فالاصل
في هذا الباب المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز ثم المنفصل
قوله استتار الفاعل ليس المستتر في مقولة الصوت والحرف ولا الاري بنه
اي مقولة هو قوله للمتكلم صفة للمضارع قوله مطلقا يعني فانا مطلقا او استتارا
مطلقا والظاهر ما قال الشارح ان بيان المتكلم وكذا الحال في قوله
وفي الصفة مطلقا قوله وفي الصفة مطلقا باعتبار ان الصفة هو كونه صفة
قوله ولا يسوغ المنفصل الح لا يتجه جواز الانفصال في ما ذكره لان الصفة
الواقعة بعد حرف النفي او حرف الاستفهام اذا كانت عاملة في الضمير الفاعل

يجب

يجب انفصاله نحو اقائم انتم وذلك لان فاعله احد جزئي الجملة فاعتنى
بابرازه وكذا فاعل المصدر قوله الا لتعذر المتصل اللام للوقتية او للاجل
قوله اذ الاتصال انما يكون باخر العامل لان الضمير المتصل كالجزء
في عامله فاذا لم يكن قبله عامل بل تؤخر او محذوف فكيف يكون كالجزء
الاخير او بالفصل وهو من باب ما وقع تابعا تأكيدا او بدلا او عطفا قوله
وكذا ما وقع بعد اما المفيدة للشك في اول الامر نحو جاءني اما انت او زيد
وما وقع ثاني بيابي علمت واعطيت اذ كان الاتصال يورث التباس
بالمفعول الاول اما اذا لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت اولى ولا
في باب علمت اولى قوله لغرض قال الشيخ الرضي احترز به عن نحو ضرب زيد
اياك فانه لا يجوز ذلك مع الفصل اذ لا غرض فيه لان في قولك ضربك
زيد بمعناه ثم اعترض عليه بان التقديم يفيد الاهتمام فاجاب بان تقديم المفعول
لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام بل قيل ان تقديم المفعول
على الفعل يفيد كونه اهم قوله صفة جرت يعني بالجرى ان يكون نعتا او حالا
او صلة او خبرا قوله اقتصارا على ما هو الاصل مع ظهور ان الحكم لا يختلف
وما ضربك الا انا وكذا انما ضربك انا قوله ولكنه تأكيد لازم للفاعل الشح
هذا هو تحقيق الشيخ الرضي وقد فصل ههنا تفصيلا وقال اذا اختلف
ما جرى عليه وما هو له في الافراد او فرعيه يعني التثنية والجمع وفي التذكير

انفصال

او فرعه وهو التأنيث فاللبس سواء كان متحمل الضمير صفة او فعلا وان
اتفقا في الغيبة ايضا فاللبس حاصل سواء كان المسند فعلا او صفة و
الضمير لا يرفع اللبس وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس
منتف في جميع الافعال الا في غائبة المضارع مع المخاطب وفي غائبته مع
المخاطبين فان اللبس حاصل ههنا ويرتفع بالتأكيد واما الصفة فكذا
فاللبس حاصل ههنا في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بالتأكيد فلما رفع اللبس (ن)
بالمنفصل اللبس في هذه الصورة الزمه البصريون في الجميع سواء
كان هناك لبس او لا سواء كان رفع اللبس اولا واما الفعل فقد اتفقوا
كلهم على انه لا يجب تأكيد ضميره اصلا لان رفع الالتباس فيه قليل كما عرفت
فان قلت ضمير المفعول في انا زيد ضاربه يرفع اللبس فلم لم يكتفوا به قلنا
لما كان هذا الضمير لم يأت به لاجل رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه في الكلام
على تقدير حذفه فات لاجله رفع الالتباس ضمير لا يجوز حذفه قوله واذا اجتمع
ضميران ولم يكن احدهما مما تعذر فيه الاتصال قوله اعطانيه و با
قال سيبويه ان كان غائبين جاز الاتصال وهو عربي لكن الانفصال
اكثر وان لم يكونا غائبين لم يجز الاتصال واجازه المبرد قياسا على الغائب
قوله للتقدم يعني تقدم احدهما وبين قوله يجوز ان يترجح الاول بانه فاعل
في الاصل كما في ... او فاعل بحسب المعنى كالمفعول من باب اعطيت ويمكن ان
يدفع

يدفع بان الترجيح بالفاعلية ترجيح في المعنى لا في اللفظ ووجوب الانفصال
باعتبار الشناعة في اللفظ قوله فيلزم الانفصال لتعذر الحد ولان الثاني
اشرف من الاول لكونه اعرف فيأنف من تعلقه بما هو ادنى قوله وحكى
سيبويه اي عن النحويين قال انما هو شيء قاسوه ولم تتكلم به العرب
فوضعوا الكلام في غير موضعه واستجاده المبرد من مذهب النحاة قوله ولك الخيار
لاجتماع جهتي الاتصال والانفصال قوله باعتبار عدم الاعتداء او بسبب
ان لا منقصة في التعلق بما هو اشرف منه وجيره ومن جملته بالاتصال قوله ان
شئت اوردته منفصلا قال الشيخ الرضي والانفصال في باب علمت
اولى من الانفصال من باب اعطيت لان المفعول الاول من باب اعطيت
فاعل من حيث المعنى فكان الثاني انفصل بضميره الفاعل وفي مفعولي
باب علمت راجحة المبتدأ والخبر وفيهما الانفصال لانه كان في الاصل خبر
المبتدأ ان قيل ان انفصال خبر المبتدأ ان عامله معنوي وقد انتفى بوجود
الناسخ فكيف يصح ابقاء اثره قلنا هو معدوم صورة ثابت معنى والناسخ
عكس ذلك لان الناسخ في الحقيقة قيد للخبر فان قولك كان زيد قائما في
معنى زيد قائم في الزمان الماضي قوله لكونه ما بعد لولا مبتدأ عند الجمهور او
فاعلا لفعل محذوف او مرفوعا بلولا والوجوه الثلثة تقتضي الانفصال قوله
لكنه نعم المطلوب يعني ان ضمير المتكلم غير خارج كما قيل وذلك لان المراد بقوله

لولا انت هو الضمير المرفوع المنفصل ويعني بقوله الى اخره اي من اوله الى اخره
فيشمل ضمير المتكلم لكن عبر الاسلوب لما ذكرناه قدس سره قوله وعسيت
الى اخره الخ يقال لولا انت وعسيت الى اخرهما لاختلف الضميرين بالاتصال
والانفصال ولما لم يختلف الضميران في لولاك وعساك اعتبرهما غاية
واحدة وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام اي مقام اتصال
الضمير خاصة قال سيبويه يجيء ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال
كان كذلك لجرها بعد بالاضافة واذا وليها عدوه بنصبها قال الشيخ
الرضي فيه نظر لان الجار اذا لم يكن زائدا لابد له من متعلق ومتعلقه غير
ظاهر ويمكن ان يقال متعلقه جوابه اذ المعنى لولاك لهلكت انتفى الهلاك
بوجودك قوله فالاخفش يجرف فيما بعد لولا ويلزمه انتفى عنه ضميرا
قوله وسيبويه في نحو عسيتني ذهبا الى ان النعتين في واحد قوله لتقاربه في المعنى لان
معناهما الاطماع والاشفاق فيه اي حاكي لعل وعسى فنصب الاسم
وجعل خبره مضارعا البتة والغالب فيه ان يكون مع ان لرعاية
لعل قوله نون الوقاية وتسمى ايضا نون العماد لان العماد كما يحفظ
السقف على السقوط يحافظ تلك النون اخر الكلمة عن الكسر اي ياء
المتكلم اذا لم يعمد غيره قوله لتقي الى اي لتحفظ عما هو اخت الجر وهو الكسرة
في اجزاء الكلمة غير عارضة لالتقاء الساكنين وذلك لانهم لما منعوا

الفعل

قوله نون الوقاية

الفعل اخر وكانت الكسر اصل علامات الجر بخلاف الفتح ذكر سهو ان
يوجد فيه ما يوافقه في مادة اخرى كر سهو ان يوجد فيه ما يكون في
بعض الاحوال علامة له وفي ذلك مبالغة في التوارد والتبعيد من الجر ودخولها
في نحو اعطاني ويعطيني اما لطرد الباب ولكون الكسر معتبرا كما في عصاي و
قاضي وترك في عصاي لجملها على الكل **قوله** ولهذا السمية نون الوقاية
يعني ان اضافة من باب اضافة السبب الى المسبب وذلك ان يقول ايضا
في باب رجل سواء **قوله** عربا عن نون الاعراب سواء كان معه نون الضمير او
نون التاكيد او لم يكن معه احدهما وانما جاز قيام نون الاعراب مع نون
الوقاية بدون تلك النونات لان نون الاعراب كنون الوقاية في ان لا منع
لها **قوله** لغرض دفعها بالنسبة الى الكسر العارضة للياء فانها النزم لان يكن
الكلمة بخلاف الكلمة مستقلة **قوله** وانت خطاب عام و قوله مع النون
ظرف لقوله تخير **قوله** يعني ان وجهان ~~التخيير~~ التغيير مبني على انه حمل التخيير
على تجويز الجانبين سواء كان مع التسوية اولى وذلك لان قوله
واخواتها عام يشمل ليت ولعل ولان لدن حكمها مع الثاني في المشهور
رجحان النون ولكن ان تحمل التخيير على التسوية كما يسبق اليه الفهم
وتخص قوله واخواتها بما سوى ليت ولعل بقرينة ذكرهما فيما بعد
ويقول في لدن انه تبع الجزولي فانه ذهب الى التسوية ويؤيده انه

روي عن ابي الدرداء رضي الله تعالى عنه قال رسول صلى الله عليه وسلم اذا اذاك البراغيث
فخذ قدحا من الماء فاقرأ عليها سبع مرات قوله تعالى وما لنا الا نتوكل على الله وقد هدانا سبلنا
ولنصبرن على ما اذيتمونا يا ايها البراغيث ان كنتم امنتم بالله فكفوا شركم واذاكم عنا
ثم رش الماء حول فراشك تكون امنا من شر البراغيث
دعاء البراغيث
[illegible]
وعلى الله فليتوكل المتوكلون حج
نقل من تفسير الوسيط
في سورة ابراهيم

ان لم يذكره مع ليت قوله على الحركات البنائية هذا ظاهر في غير التثنية واما التثنية
فوجهه ان كسرة المناسب مغايرة لكسرة نون الاعراب او انها للطرد
الحب قوله وعلى السكون في لدن قال الشيخ الرضي لم يحافظوا على الفتح
والضم الا زمان قال سيبويه يقال في لد بالضم لدى وفي الكاف الجادة
كي لان السكون يبعد الكلمة من الاسماء المتمكنة ويقربها الى الافعال
المبنية على السكون والفتح والضم يقربها الى تمكن الاسماء ومن ههنا يفهم
ان التحرز عن خفة الحرف في المضارع مع النون من حيث انه فعل لا من حيث
ان حركة احرفه ثلاثية وكذا التحرز عنها في الحروف المشبهة لشبهها حركة
بالفعل وقد صرح التحرز بذلك للتعليل قوله تحرزا عن اجتماع النونات فيه
تغليب اذ ليس فيه لدن الا اجتماع النونين قوله كما في لعل فانه في صلى قوة
اجتماع اربع نونات اذ ليس الفصل بين اللامين الا حرفا واحدا قوله وكذا
في ليت المشهور فيه ان النون لا تزاد الا لضرورة الشعر قوله ويتوسط
بين المبتدأ والخبر الظاهر ان يقول ويقع بين المبتدأ والخبر فقط بعد ان يحتمل
ان يكون بين للتاكيد وانما يحتاج الى التاكيد لان حق المبتدأ والخبر ان
لا يقع بينهما فصل قوله قبل العوامل وبعدها اعترض عليه بالعوامل اذا
دخلت عليهما لم يبقيا مبتدأ وخبرا فكيف يصح قوله يتوسط بين المبتدأ
والخبر قبل العوامل وبعدها واجيب عنه بان فيهما جمعا بين الحقيقة
والمجاز

والمجاز وذلك جائز عند البعض وبان فيه عموم المجاز بان يراد بالمبتدأ مثلا
الاول منه الاسمية وبالخبر الجزء الثاني منها وبان المبتدأ على حقيقتها لانه من
زائدة جمع قبيل هذا الشيب في شباب وصباه وانه حقيقة وفيه نظر لان الوصف في الحاضر
لغو في الغائب معتبر ولهذا يبنى الفقهاء على ذلك مسائل وما نحن فيه ليس
من قبيل الوصف بالحاضر بل من قبيل الوصف بالغائب فنظيره رأيت شيخا
في شباب وصباه لا رأيت هذا الشيب في شباب وصباه قوله صيغة مرفوع
انما اتى للفصل بما هو في صورة الضمير لانه غير صالح لان يوصف وانما اختير
صورة المرفوع ليناسب الطرفين اعني المبتدأ والخبر قوله مطابقا للمبتدأ في كله
وقد يجعل مطابقا للخبر كما قيل ان تذكير الضمير في المرفوع هو باعتبار الخبر قوله
وتكلما وخطابا وغيبة دعا وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لغيابه منهم فضاف
غايب قوله يسمى فصلا عند البصريين وعمادا عند الكوفيين حافظا بعده حتى
لا يسقط عن ضمير قوله وذلك التوسط ليفصل يعني ان قوله ليفصل علة غائية
للتوسط لا ان يكون قوله يسمى فصلا جملة معترضة بين غاية ومغياها وانما لم يجعل
علة للتسمية لان حدوث الفصل لا يترتب على التسمية ولو كان المقصود
بيان التسمية يقال لانه يفصل او لانه فاصل وانما كان يفصل لامتناع الفصل
بين الصفة والموصوف او بالوضع قوله نعتا قيل يحتمل ان يكون حالا قوله ان يكون
الخبر معرفة معرفة ان قلت ينبغي ان لا يشترط ذلك لاشتراط ثبوته للكل

في المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين قلت انما لم يتعين ذلك لان صيغة الفصل
مفيد التأكيد فان قولك زيد هو القائم في معنى زيد نفس القائم واذا كان تأكيدا
يلزم ان لا يقع بين النكرتين لان النكرة لا تؤكد والظاهر ان يقال انما
اشترط ذلك لان نقل الضمير الى هذا المعنى خلاف القياس وما هو على خلاف القياس ينبغي
ان يقتصر على مورد السماع اجاز المازني وقوعه قبل المضارع نحو زيد هو يقوم وكذلك
اولئك هو يبور واعترض عليه بانه يحتمل ان يكون مبتدأ او تأكيدا كما في قوله
وانه هو اضحك وابكى وفيه نظر لانه يلزم تأكيد المظهر بالمضمر وفي نظيره تأكيد المضمر
بالمرفوع والجواب بانه تأكيد للضمير المستكن في الفعلين لكنه قدم للحصر كما في انا
عرفت ليس ذلك بالحقيقة احتمالا آخر لانه مبتدأ عند المحققين ولا موضع قوله
له عند الخليل متعلق بقوله لانه ظرف مستقر او ظرف للنفي قوله وبعض العرب يجعل
مبتدأ وبعضهم يجعله تأكيدا لما قبله ويمنعه دخول لام التأكيد عليه فان لام
التأكيد لا يدخل التأكيد قوله ويتقدم قبل الجملة تلك الجملة خبرية اسمية البتة الا اذا
دخلت عليه نواسخ المبتدأ فانه يجوز ان يكون فعلية كقوله تع فانها لا
تعمى الابصار قوله ولا يبعد هذا وجه وجيه قوله ضمير غايب لان المراد به الشان
والقصة وهو نحو غايب فيلزم الافراد والغيبة بخلاف صيغة الوصل فانها
عبارة عن المبتدأ فيلزم مطابقتها له كما ذكر قوله ويسمى تأنيثه قال الشيخ
الرضي تأنيث هذا الضمير وان لم يتضمن الجملة المفسرة مونثا قياس لان
ذلك

ذلك باعتبار القصة لكن لم يسمع قوله والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان
والقصة معترضة لا وصف لقوله ضمير غايب نعم قوله يفسر وصف له قوله بان
كان مبتدأ او بان كان عامله حرفا والضمير مرفوع الى غير ذلك قوله اما جوازه
فلكونه على صورة الفضلة لكنه قالوه وفيه ان مجرد كونه على صورة الـ
الفضلة لا يصحح الحذف بل لا بد له من قرينة وجاز ان يقال قد يقوم القرينة
على الحذف وعلى خصوصية المحذوف اما على الحذف فكرفع الجزئين في نحو قوله
عليه السلام ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون واما على
خصوصية المحذوف فلان حذف اسم الحروف المشبهة بالفعل اذا لم يكن
ضمير الشان لم يجز الا في الشعر على ضعف ان قلت فينبغي ان لا يكون حذفه
ضعيفا قلنا تلك القرينة لا تعين المراد لجواز ان يكون الجملة الواقعة بعدها
في تاويل مفرد وهي اسم لها وخبرها محذوف والتقدير ان هذه القصة مطابقة
للواقع قوله لان خبر كلام مستقل هكذا قاله الشيخ الرضي وفيه ان استقلاله
لا ينافي ثبوت القرينة كما قال هو في قوله ان يدخل الكنيسة يوما الخ وذلك الدليل ان
نواسخ المبتدأ لا يدخل على الكلام المجاز انه ان قلت يجوز ان يكون من حروف
التصديق قلنا ذلك بعيد غاية البعد نعم يجوز ان يقال فيه ما قلناه في الحديث
قال في تفسيره الكنيسة معبد النصارى الجاذر جمع جوذر وهو ولد البقرة
الوحشية قوله اي اسما ومع كل واحد منها انما قيد بذلك لان المعرب حسب

الظاهر هو المجموع وضع المجموع وضع اجزائه قوله استعارة حيث هي تخييل
اعتداء واصيل بين المخيل وما يجير غاية لذلك الامتداد وهي لا يكون
الا الى المحسوس شبهه قوله فلا يرد ضمير الغايب ولا يرد ايضا ان هذا تعريف
للشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة لان المعرف ليس ما يفهم من الاشيا
معرفة قد اضيفت الى الاشارة بل لذكر المركب الاضافي معنى اصطلاحي كما في
الدار يد ببيانه بالاشارة المعلومة لكل واحد ومن الظاهر ايضا انه ليس
تعريف للشيء بنفسه كما يتوهم لان الماخوذ في المعرف جزء بل قيده وانما
يكون كذلك لو كان نفس ماخوذ فيه قوله محمول على التجوز تنزيلا منزلة المحسوس
المشخص هذا اذ ما من شيء الا ويدل عليه قوله وهي ذا المذكر لما يصح حمل
ذا على هي بعوده الى الجمع احتاج الى التوجيه فقال بعض المحشين تارة
بان قوله هي مبتداء محذوف الخبر اي وهي خمس والجملة التي بعده
مثبتة ولا يخفى ان يقال اي وهي فيما نذكره وتارة بان ذا خبر بتقدير
معطوف اي وهي ذا واخواته وقوله للمذكر خبر مبتداء محذوف اي هو
للمذكر ويلزم على هذا التقدير حذف المبتداء وحذف المعطوف وهو قليل
وتارة بان قوله للمذكر خبر لذا والجملة خبر المبتداء الاول بتقدير العايد اي و
هي ذا منها للمذكر وتارة بانه صفة لذا وهو مبتداء خبره محذوف والجملة
خبر المبتداء اي هي منها ذا للمذكر ولا يخفى ما فيه من التكلف مع انتشار

الكلام

الكلام على نسق ثم قال قوله لشتان ذان من باب حذف الموصول اي الذي
لشتاه ذان وفيه ان جواز حذف الموصول مذهب الكوفيين لكن نقل
ان بعض المحققين مال اليه وقيل ان قوله ثم وما بعدها الا تمام معلوم
من هذا الباب اي ما نسب الا لاتمام اذا ظهر لك الوجوه ظهر لك ان
توجيه الشارح احسن والطف قوله والعامل في الحال معنى الفعل المحج
فيه ان قوله ذا اجزاء للجز على تحقيق فان نظيره البيت سقف وجدران
وجزء الخبر ليس مسندا بالحقيقة بل المسند المجموع قوله على احد الوجوه قال
قال قدس سره في الحاشية وقيل ان هنا بمعنى نعم وهذان مبتداء وس
ان خبره وقيل خبر الشأن ها هنا محذوف اي انه هذان لساحران جزء بقلب
الالف ياء فان الياء قد يكون علامة التانيث كقولهم بين تغلب الالف و
الياء ها لان الهاء قد يكون بدلا عن التانيث في الوقف ثم يوصل الياء
بها من الاشباع او لجمع العوضين قوله ولا تثنى من لغات التي لم يرد التثنية
المتعارفة لان المعرفة لا تثنى الا اذا نكر ولا ينكر اسم الاشارة قوله ولو
كان مقصورا يكتب بالياء لان هذا حال الالف المجهول قوله على سبيل
اللحوق بمعنى اللحوق يقتضي اعتبار الاصل اولا ولا يلزم ان يكون اتصالا
باللام وانما اختار هذه العبارة لدفع ما قد يتوهم من ان ما ضمير هاء
جزء لاسم الاشارة اعلم انه قد يفصل بين ها واسم الاشارة بغيره

عن اللام والكاف وذلك بان واخواتها كثر نحوها انا ذا وها انتم اولاء وها
هو ذا ونحوها اقليل قوله لامتناع وقوع الظاهر موقعها فيان حيثم افعل ولا تفعل
مما يمتنع وقوع الظاهر موقعه مع اسم فالاولى ان يقال لان معناه غير مستقل
بالمفهومية الا يرى انك تقول في ترجمة ذلك انت قوله وهي الحرف يذكر ويؤنث
واعتبر هنا تذكيره بقرينة تذكير اسم العدد اعني خمس قوله اي حروف الخطاب
فانه اقرب ويحتمل ان يعم باسماء الاشارة قوله وذلك للبعيد وذاك للمتوسط
للمتوسط فان الشيخ الرضي يكون الكاف للمتوسط وللبعيد دون الاقرب
وذلك لان وضع اسم الاشارة للقريب والحضور لانه للمشار اليه
حسا ويشعر بالاشارة الحسية في الاغلب الى الحاضر القريب الذي يصلح
ان يقع مخاطبا فلما الحقت الكاف به وهو متضمنا بالوضع للحضور وجب صلح
لكونه مخاطبا افرجته من هذا الصلاحية اذ لا يخاطب الثاني في كلام واحد الا في
مواد مخصوصة فلما اورثت الكاف في اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان
موضوعا للحضور صار مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا حال التوسط
واذا اردت التنصيص على البعد وجب تعليمه وهي اللام قوله ولما رأى
المص كذا ذكره الشيخ الرضي وفيه شيء لان استعمال كل في مقام الاخر
بالتأويل كما ذكره في علم البلاغة فلك ان تقول انه حال بتبدل الاشارة
الى الاستعمال فانه لو قال ذا للقريب لم يفهم منه الا الوضع قوله وتلك كما

كان

كان المخالفة بين ذا واخواته في البعيد اكتفى به قوله اشارة الى الكلمة ذلك
لان ما عدل غير صالح لذلك اذ ليس فيما ذكر زيادة بيان الا في ذلك بضم
الهاء وتخفيف النون للقريب وهناك للمتوسط وهنالك للبعيد وثم ايضا
للبعيد وهنا بالتشديد ايضا للبعيد وقد يلحق الكاف ولا يلحق ثم قوله
خاصة اي اخص خصوصا ذكرته للتأكيد قوله لا يستعمل في غيره الا مجازا
كما استعمل في الزمان كقوله تعالى هنالك الولاية اي حينئذ وذلك باستعارة المكان
للزمان كما يستعار الزمان للمكان كقول الفقهاء مواقيت الاحرام اي موا ضعها
قوله اي اسم لا يتم الخ اي اسم لا يتم حال كونه جزءا او هو بعيد عن المعنى المراد
قوله او لا يجعل جزءا تاما ذكر الشيخ الرضي هذا الاحتمال وقال ذلك لان
الافعال الناقصة لا حصر لها قوله والمراد بالجزء التام الى حمل الشيخ الرضي جزءا
التام على ركن الكلام كما يبنى اليه الفهم اولا وقال معناه ان الموصول
الذي لو اردت ان تجعله جزءا الجملة لم يكن الا بصلة هذا هو الحق لكن
لا وجه للتخصيص اذ لو اردت ان تجعله فضلة لم يكن الا بصلة فلهذا اعرض
الشارح قدس سره الجزء التام غير ظاهر قوله والمراد بالصلة معناها
(عن ظاهره صح)
اللغوي كذا نسب الى المص وفيه ان الفاظ التي يفهمونه على معانيها المتبادرة
ولا خفاء في ان المتبادر معناها العرفي قيل لو قال بجملة خبرية وضمير له لكان
اخصر واوضح لكنه سلك طريق الاجمال اولا والتفصيل ثانيا او قصد بيان

بحث الموصول

الاسم المصطلح عليه بتلك الجملة والخبر وفيه ان تمام التعريف والتفصيل لا الاجمال
ثم التفصيل في خارج التعريف ولان ذلك القصد مناف كما نقل عنه من ان المراد
معناه اللغوي نعم يجوز ان يقال انه قال ذلك اشارة الى وجه التسمية
بالموصول مع ان فيه موافقة ما يع القوم مستندا اليه لا يقال جاز ان
يكون لاخراج الموصول الحرفي وهو ما اول مع ما يليه من الحمل بمصدر فانه لا يحتاج
الى العائد لانا نقول هو خارج عن التعريف قبل ذكره لانه لا يكون جزءا تاما ماصل
نعم الجزء التام هو ما أول بالمصدر لا الحرف المصدري منضم اليه الجملة كما في الموصول
الاسمي قوله ولقائل ان يقول يمكن الجواب لقائل ان يقول ذلك والا لزم نقض الحد
بمن الشرطية لا يقال فاذن يلزم ان يكون تعريف الموصول الاصطلاحي بالصلة
الاصطلاحية كتعريف العالم بما له العلم وهو لا يجوز لانا قيل من تعريف العالم
بما له العلم جائز اذا فسر العلم بعد ذلك كان يقال مثل العلم صفة يتجلى بها
المذكور لمن قامت هي به لان الخفاء في العلم كما هو مشهور ليس باعتبار الهيئة
الاشتقاقية فانها معلومة لكل من يعلم اللغة بل باعتبار المبدا فتعريف العالم
بما له العلم تعريف للشيء بنفسه في الحقيقة على ان قوله وصلة جملة خبرية ليس
تعريفا لها والا لزم التعريف بالاعم بل لانا نقول المراد بالموصول معناه العرفي
وهو باعتبار هذا المعنى ليس بمأخوذ من الصلة العرفية ولا يدل بهيئته الاشتقاقية
على شيء من معناه العرفي حتى يكون تعريفه بها تعريف العالم بالعلم قوله بان

فيقال

يقال الصلة جملة الخ فيه تأمل قوله وصلة اى صلة ما لا يتم جزءا الخ جعل الضمير راجعا
الى الموصول لا الى الصلة بالقياس اليه لا الى الموصول قوله جملة خبرية انما كان كذلك لان وضع
الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه
بحكم معلوم الحصول المحصول [illegible] لا يتصور الا في الخبرية واما وقوع الجملة
القسمية صلة كقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن فلان الصلة هي جواب القسم
وهو جملة خبرية قوله او ما في معناها كاسم الفاعل والمفعول نقل حاجة الى القول
بان قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول بمنزلة الاستثناء قوله لا نعم خبر
الا نادرا فانه قد يجيء الظاهر موضع المضمر قوله لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية
وليست بالحقيقة لا ما حرفية كما زعم بعضهم لعود الضمير اليه والقول بان الضمير
راجع الى موصوف مقدر بعيد قوله جملة بمعنى ولهذا يعمل ولو كان بمعنى الماضي وايضا
لا يكون صلة بمعمول لا لا يقدر بالفعل لا يصح فيه ان وهو معنا بتقدير المضمر و
الصلة لا يكون الا جملة قوله وهي اى الموصول لفظ يقع الجمعية باعتبار الجمع كما ان تأنيث
الضمير باعتبار الضمير فيكون المرجع فهو مما من السابق والضمير واقع فيه قوله
الذي اصله لذي [illegible] زيدت اللام عليها بحسب اللفظ حتى لا يتوهم ان الجملة التي
بعدها صفة لها فان الجملة لا يكون صفة للمعرفة ولما كان وزنه وزن الصفات جاز
ان يكون صفة كما ذو الطائية كما ان كل ذو بمعنى صاحب جاز ان يكون
صفة بخلاف سائر الموصولات قوله والتي بتثنيتهما الذال [illegible] قوله واللاتي اللتان [illegible] بتشديد النون

[illegible]

فيها بدلا من الياء مع الهمزة قوله واللذين كالذين للاثنين لجمع المذكر ذوي العلم وللذون في الرفع
هذيل قد يحذف النون من اللذون تخفيفا وفي اللذين ايضا قوله واي مضافا الى
معرفة ظاهرة كانت او مقدرة قوله بمعنى الذي في عربية كذا في قول بعض الثقات المنسوبة
الى بني طيء قلبت في النسبة احدى اليائين الفا ولا فرق بين مذكر ومؤنث لا الاجتماع بين
اليائين قوله وذا بعد ما جوز الكوفيون كون ذا في جميع اسماء الاشارات موصولة
بعد ما الاستفهامية كانت او لا ولم يجوز البصريون الا في ذا بشرط كونه بعد ما او
من الاستفهاميتين اذا لم يكن زائدا كما في قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله اي
من الذي فان ذا زائدة او بعده موصول قوله والعائد المفعول سوى عائد
الالف واللام فانه لا يجوز حذفه لخفاء موصوليتها والضمير احد دليل موصوليتها
قال الشيخ الرضي لا يجوز حذف احد العائدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته في
داره زيد اذ يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم دليل عليه ثم الضمير اما
ان يجر او لم يرفع فان كان منصوبا جاز حذفه بشرطين ان لا يكون بعد الا وان
الموصول لا بدل على ان العائد بعد الا وان يتصل بالفعل لا بالحرف وان يجر دل
فيحذف بشرط ان يجر بالاضافة صفة ناصبة لتقديرا او يجر بحرف جر
متعين كقوله تعالى انسجد لما تامرنا اي ويتعين حرف الجر فيما اذا جر
الموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقان نحو مررت
بالذي مررت او بزيد الذي مررت ثم مذهب الكسائي في مثل الذي مررت

به هو ان يحذف الحرف الجار اولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه
ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا للاستطالة واما الضمير المرفوع فلا يحذف
الا اذا كان مبتدا بشرط ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا فان كان
في صلة اي جاز الحذف بلا شرط اخر وان لم يكن في صلة فبشرط استطالة
الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله حيث طالت
الصلة بالعطف فقوله في السماء وقوله في الارض ظرف لغو يتعلق بقوله اله لانه
في معنى معبود اي الذي هو معبود في السماء ومعبود في الارض انتهى حاصل
كلامه ان قلت فلم تخصيص العائد بالمفعول وتعميم المفعول لتحقق الاستثناء قلنا قد
علم مر ان الحذف لا يجوز الا مع القرينة وامتناع الحذف في صورة اجتماع الضميرين و
كون العائد بعد الا ليس الا مبنيا على انتفاء القرينة فلا حاجة الى تخصيص المفعول وكذا
في صورة الانفصال بالحذف فلانه فلا يحذف ح واما قولك لا معنى لتقييد العائد
بالمفعول فلان العائد هو ان كان حذفه بعد جعله منصوبا فلا اشكال وان كان
قبله فقول المفعول ايضا لان يكون بلا واسطة وان كان مرفوعا فقد عرفت انه على اطلاقه
لا يصح حذفه بخلاف المفعول فانه على اطلاقه يصح الحذف وهذا هو المراد وايضا فقد عرفت
ان حذفه للاستطالة والكلام في حذف العائد من حيث انه عائد ويجري هذا في الجواب
في الجميع ايضا قوله ثم في المتعلم وتجربة التام في التمكين الندريب قوله وتنكير
ابا حكمي تنكر مثل مجرد ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما انه يجب تنكيرهما والمعرفة

ان يجئ رجعى وكافة التشبيه لا يخبر عنهما انهما لا يقعان مخبرين قوله لان الذي يخبر عنها اي
اي بحسب الحكم اما ذات المخبر عنه فهو زيد في المثال المذكور ولذا قال فاذا اخبرت عن زيد الخ
وانما اعتبر هذا الوصف بالقياس الى زيد دون الذي مع انه المخبر عنه بحسب الظاهر لان غير المخبر
عنه ان يكون مفردا وغاية الصلة لا وجه لاجزائها مفرد فيخبر عنها دون الموصول قوله اي
ادخلت كلمة الذي الخ لان المطلوب ان يخبر عن الموصول والمخبر عنه في الاسمية مبتدا ولكن مبتدا
مرتبة الصدر قوله وجعلت الخ لان المطلوب ان يتصف الموصول بالوصف الذي كان لذلك
المخبر عنه لتصحيحه بلا تغيير شيء من الجملة الا ادخل ولم يمكن ان يكون الموصول مكان المخبر
عنه لتصديره مبتدا ان يكون نائبه وهو الضمير العائد مكانه قوله واخرته اي الخبر ووجه
الخبر التاخر قوله في الجملة الفعلية خاصة ان قلت اسم الفاعل واسم المفعول قد يكونان مع مرفوعهما
جملة اسمية نحو اضارب الزيدان وما مضروب البكران فلم لا يصح الاخبار فيهما قلنا
هذين الكلمتين يشعران من وقوعهما صلة للام قوله في ضمير الشان ولو قال
ولو قال في ضمير المبهم ليشمل مثل ضمير نعم رجلا وربه رجلا لكان اتم لانه
قوله والموصوف والصفة وكذا الفاظ التاكيد في الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة
في التاكيد فلا يفيد الضمير ما افادته وهو يجب ان يكون المضمر يفيد ما يفيده
المخبر عنه وكذا عطف البيان دون معطوفه واما البدل والمبدل منه فقد
اختلف فيهما قوله والمصدر العامل وكذا الصفة العاملة واما الاخبار عن
قائم في زيد قائم فانما يجوز اذا لم يجعل العامل في الضمير المستكن نظرا الى كونه

في

في الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل قوله في الضمير المستحق لغيرها اي الذي يستحقه
غيرها قوله واما الاسمية قال الشيخ الرضي لما كان في الجنايات ما يوافق لفظ
الموصول لم يجعل له بابا برأسه بل بين في ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم
الفعل في اللفظ من الجنايات في اسماء الافعال كفجار ونزال وجب قطام للموافقة
لنزال ولولا قصد الاختصار ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس
يقتضي ان يجعل ابوابا برأسها قوله للحرفية لانه ذكر احوال الاسم واقسام
الحرفية فسيجيء في بحثه قوله فانها اما كافة اي مثل قوله واستفهامية قد يراد
معها التحقير والتعظيم والانكار ويحذف الف ما الاستفهامية في الاغلب عند
كونها مجرورة بحرف جر او مضاف الا اذا جاء ذا بعد ما الاستفهامية كذا
ذا يستقل قوله نحو ربما تكره النفوس الخ قيل جاز ان يكون ما كافة قال كذا
الا ان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصول واعادة
الجار والمجرور ومعاده يعني قوله من الامر وذلك قليل الا بشرط وفيه انه
يجوز ان يكون من للتبعيض متعلق بنكرة كما في اخذت من الدراهم ويجوز
تضمين نكرة معنى شيء وتبعيضه وحينئذ قوله فرجة صفة للامر لان
اللام فيه للعهد الذهني قوله وصفة اختلف في ما التي النكرة لافادة الابهام
فقال بعضهم حرف وقال بعضهم اسم فايدتها اما التحقير او التعظيم والتنويع
نحو اعطيته عطية ما اي عطية لا تعرف من حقارتها ولامر ما اي لامر عظيم

لا بد في

عن عظمته او اخر به خبرا ما اي خبرا مجهولا غير معين فان كلمة من لا يجيء نافية و
لا صفة الا عند ابي علي فانه جوز كونها نكرة غير موصوفة وتجيء عند الكوفيين
حرفا زائدة كقوله والا بردن من عدوا اي الاكثرون من عدوا او هي عند
البصريين موصوفة اي انسانا عدوا قال الشيخ الرضي اعلم ان في منه
في وجوه سهو لم تجوز بها الذي العلم ولا يغره ما لا يعلم وتقع على ما لا يعلم تغليبا
دبه قوله نحو فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع وذلك لانه
تع قال ومنهم والضمير راجع الى الكل وانه فغلب العقلاء في الضمير ثم بنى على
هذا التغليب فقال من يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع وما في الغالب لما لا
وقد جاء في العالم قليلا ويستعمل ايضا في الغالب في صفات العالم كقولك زيد ما
هو فهو سوال عن صفته والجواب عالم نحو ويستعمل ايضا استقيها ما كانت
او غيره في المجهول ماهيته وحقيقته ولهذا اجاب لحقيقة الشيء وهي قوله
الى ما وهو الماهية نقلوبة الهمزة هاء والاصل الماهية او تقول انه منسوب
الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين ككلمة وقول فرعون وما رب العالمين
يجوز ان يكون سوالا عن الوصف ولهذا قال موسى رب السموات
ويجوز ان يكون اوصافا سوالا عن الماهية لكنه اجاب موسى ببيان
الاوصاف دون بيان الماهية تنبيها لفرعون على انه لا يعرف الا بالصفات حقيقتها
الصفات وماهيته غير معلومة للبشر قوله والموصوفة كقولك يا ايها الرجل قال
الشيخ

الشيخ الرضي لا امر في كونها معرفة موصوفة المعنى النداء واجاز الاخفش
كونها نكرة موصوفة قه لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد انما قيد بالتزام
الاضافة لئلا يرد النقض بكم رجلا فانه قد ينتصب ما بعد حكم المجرور وفيه
الاضافة بقوله الى المفرد لئلا يرد النقض باذ واذا فانهما ايضا فان
الى الجملة ولا يلزمان فانه قد يضاف الى الفعل وانما جعلوا التزام الاضافة
الى المفرد من خواص الاسم المتمكن لانها بمنزلة التنوين المنافي للبناء وانما
لم يجعلوا الاضافة الى الجملة كذلك لان المضاف الى الجملة كالمقطوع عن
الاضافة اذ الاضافة الى الجملة في الحقيقة اضافة الى مضمونها وهو غير
مذكور صريحا فكان في حكم المقطوع عن الاضافة قال الشيخ الرضي انما
التزم في اي الاضافة لان وضعها ليفيد بعضا من كل فاذا حذف
المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرب كما في النداء وان كان مقدرا
يجب عليه اعرابه قه الا اذا حذف صدر صلتها فعليه فلا نسي اي معربا وان
كانت الصلة وحذف صدرها اعني المبتدا يشترط ان يكون ذلك المحذوف
ضميرا راجعا الى اي فان كان مضافا بني على الضم واجاز سيبويه الاعراب
ويقال هذه اللغة جيدة وان لم يكن مضافا فالاعراب واجاز بعضهم
البناء قياسا لاسماعا قه فمن قرا بالضم دون الفتح وليس
في قراءة الضم الوقف على انها موصولة مبنية فان الكوفيين ذهبوا

الا ان اي هذه استفهامية معربة مرفوعة على الابتداء وخبره اشد
والجملة صفة شيعة على اضمار القول اي كل شيعة نقول فيهم ايهم
اشد وقوله من كل شيعة مفعول لننزعن كما يقول اكلت من كل طعام
فيكون من للتبعيض وقيل يجوز ان يكون النزاع واقعا في كل
شيعة اي لننزعن بعض كل شيعة فكان قائلا قال منهم فقيل ايهم
اشد اي الذين هم اشد وقيل ان النزاع معلق عن العمل وليس
بشيء لان مفعوله ليس جملة والمعلق يجب ان يكون مفعوله جملة
لتاكيده شبه بحرف بهذا ان قلت قد مر ان هذه الاضافة منافية للبنا
فكان ينبغي ان يبنى مع حذف صدر صلتها فان كثرة الاحتياج لا
ترفع الاضافات وعلى تقدير رفع الاضافات كان ينبغي ان يبنى مع قطعها عن
الاضافة لازدياد الاحتياج قلنا قد مر ان لزوم الاضافة الى المفرد
مناف للبناء واي اذا كانت مضافة وحذف صدر صلتها يبقى في صورة
المضاف الى الجملة او قلنا ان الاضافة امر قياسي وبناء اي مضافا
عند حذف صدر صلتها سماعي قوله وفي ماذا صنعت قال الشيخ الرضي
ذا لا يجيء موصولة ولا زائدة الا بعد ما ومن الاستفهاميتين والاولى فيها
ذا هو ومن ذا ضعيف لكثرة الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي
الذي اي الذي هو هو على حذف المبتدا واما قولك من ذا قائما فيه

الكلام

الاسم الاشارة لا غير ويحتمل في من الذي ان يكون ذا زائدة وان يكون
زائدة وان يكون اسم الاشارة كما في قوله تع امن هذا الذي فان
هاء التنبيه تدخل على الاسم الاشارة قوله احدهما ما الذي الجملة صفة
لقوله وجهان او استئنافية قوله على ان يكون ذا بمعنى الذي قال الشيخ
الرضي لقائل ان يمنع مجيء ذا موصولة ويحكم في نحو ماذا صنعت بزيادة
ان قلت رفع الجواب ورفع البدل عن ما يدل على ان الجملة اسمية قلنا
جاز ان يكون ما مبتدا وذا مزيدة والفعل خبرا لما بتقدير العائد بدونه
ان حذف الضمير من خبر المبتدا قليل وان صلة الموصول قوله والظاهر
مؤداهما واحد يؤيده ما نقلناه من الشيخ الرضي من ان ذا موصولة
او زائدة قوله ومع جوابه نصب لهذا اذا كان بعده فعل ناصب لما قبله
او مشتغل عنه بضميره او متعلقه اما اذا لم يكن كذلك نحو ماذا عرض
وماذا عليهم وماذا اصل لهم فالرفع لازم سواء جعلت ذا موصولة
او زائدة قوله اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي قيل كان
هذه يحتمل ان يكون ناقصة على اصلها وتامة وبمعنى صار وزائدة
ولما كان اسماء الافعال بمعنى الامر او الماضي كان حقها ان لا يكون لها محل
من الاعراب كالامر والماضي وقيل انها مصادر وفيه انها يستدعي تقدير فعل
قبلها فلا يكون اسماء الافعال وفيه ان القائل بذلك لا يقول انها اسماء افعال

بل يقول انها اسماء مصادر الافعال وانما سميت اسماء الافعال فقط الخ
ولكن ان وجه لبنائها اللهم الا ان يقال ان بعضها بني لكونها في الاصل
اصواتا كصه ومه وحمل الباقي عليها طردا للباب وقيل مبتدأ والفاعل
ساد مسد الخبر وفيه ان معنى الفعل ينافي نحو الابتداء وفيه ان هذا
من الابتداء لكونه مسندا الا بنا فيه معنى الفعل وفيه ان معنى الفعل
لو لم ينافي الابتداء لصح ان يقال لكل فعل انه مبتدأ وفيه ان
ذلك امر اصطلاحي او ان هذا النوع من الابتداء ثبت بالضرورة والاخرون
في الافعال لجواز ان لا يكون لها محل من الاعراب بخلاف الاسم فان
خلوه عن الاعراب غير معهود فلا بد ان يخرج له وجه نعم للخصم ان يقول
ان القسم الثاني من الابتداء يؤول بالاخرة الى انه مسند اليه
لان قولك اقائم زيد في قوة ان صاحب القيام هو زيد ولا يتصور
ذلك في الفعل وما هو بمعناه ولهذا جعل بعضهم عامل الرفع في المبتدأ
مطلقا كونه مسندا اليه لان المعنى لا ينسخ فيه ان المعنى لو كان على
الانسخ وبه تحقق لم يكن صيغة الماضي على الحقيقة اذ ليس المعنى
على المضي فالظاهر ان بناء اسماء الافعال ما قاله الشيخ الرضي وهو انها
ثبت كونها اسماء لا اصلها البناء وهو مطلق لفعل سواء بني على ما هو الاصل
كالماضي وكالامر او خرج عنه كالمضارع فعلى هذا الحاجة الى العذر المذكور

قوله مثل رويد زيد في الاصل تصغير ارواد مصدر ارود اي رفق
تصغير الترخيم اي ارفع رفقا وان كان صغيرا قليلا ويجوز ان
تصغير رود بضم الراء وسكون الواو بمعنى الرفق عدي الى المفعول
به مصدرا لا اسم فعل لتضمنه الامهال وجعله نحو رويدك زيدا
يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدرا
مضافا الى الفاعل **قوله** مثال لما هو بمعنى الامر وهو متعد ويستعمل
فيما نقل عنه نحو رويد زيد اي ارود كما ان هيهات المثال الثاني مع انه
بمعنى الماضي لازم ولم يستعمل فيما نقل عنه ففي هذين المثالين
اشارة الى اقسامها **قوله** بفتح التاء قال الشيخ الرضي فتحت
التاء نظرا الى اصله حين كان مفعولا مطلقا جعل بمعنى الفعل وكسرت
لكونه مبنيا وضمت للتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد اذ معناه
ما ابعده وكان القياس على تقدير ان اصله هيهية كزلزلة ان لا
يوقف عليها الا بالهاء لكن يوقف عليها في الاكثر بالتاء تنبيها على
الحاقها بالافعال فكان تاؤها تاء قامت وقال بعض النحاة ان
مفتوحة التاء مفردة كسلمة والوقف عليها بالتاء والمضمومة
التاء يحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف بالهاء والتاء **قوله** وهو ان
صيغها مخالفة لصيغ الافعال وان اللام تدخل على بعضها وهو تنوين

التمكن عنه بعضهم جر وعن التمكن وجعل دليلا على كونه موصولا
بما بعده كما ان حذف دليل الوقف عليه وكذلك تنوين التنكير عنه
الجمهور وليس لتنكير الفعل لانه غير صالح لذلك بل لتنكير راجع الى
المصدر الذي ذلك الاسم قبل جيء ورته اسم فعل كان لمعناه وهو دليل
على ان ما لحقه كان معرفا فمعنى صه بلا تنوين اسكت السكوت المعهود
المعين وتعيين المصدر بتعيين متعلق السكوت عنه فحاصله افعل
السكوت عن هذا الحديث فجاز ان لا يسكت المخاطب عن غير
هذا الحديث ومعنى صه بالتنوين اسكت سكوتا ما قوله اذ العربي
الفصيح قال قدس سره في الحاشية الفصيح الخالص قوله بحسب الوضع
وان كان ربا قوله مثل الضارب امس لو قال بدل امس في المواضع
لكان اظهر قوله المشتقة الثلاثي يعني ان قوله الثلاثي صفة
لام ولا يخفى ان تقدير المشتقة الصفة تقدير الكاين قوله اي قياسي
او ذو قياس قوله على انه لم يأت اي على اسم الفعل الرباعي بمعنى الام
لم يأت الا نادرا وهو كلمتان قرقار اي صوت التصويت وعرعار اي تلاعبوا
بالعرعرة وهي لعبة للصبيان قال بعضهم قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار
حكاية صوت الصبيان وفيه ان الحكاية لا تغير فلو كانا صوتين لقيل قرقر
وعرعر كغاق غاق قوله حال كونه مصدرا صاحبا ضمير قوله مبني معرفة اي

علم

علم جنس كسمان ونحوه كفجار صفة اخرى لمصدر او يجوز ان يكون خبر محذوف
اي هو كفجار وهمل معترضة قال الشيخ الرضي وقال ايضا ان من كان مذهب
ان جميع الاوزان فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مؤنثة فانه اسمى
بها مذكر وجب عدم انصرافها ويجوز عنده كفجار جعلها منصرفة وهذا اقسام دليل على
ترددهم في كونها مؤنثة قوله وصفة لمؤنث لم يجيء في المذكر وجميعها يستعمل
من دون موصوف ويستعمل اما لازمة للنداء اسماعا كخبث يا فساق واما غير لازمة
له وهي على ضربين احدهما ما صار بالغلبة كحلق المنايا والضرب الثاني
ما بقي على وصفيتها كحذو قطاط اي قاطه كافية قوله واما عدل انما اعتبر ذلك
لانها لو نه غير كافية والا لزم بناء مسلم وكلام لكن ثبت ان دليل على العدل
وثبوت المجهور وثبوت فاسقه لا بدل ان على كون فجار وفساق
معدولين عنهما لجواز ان يكونا مرادفين لهما وان ادعى ان العدل
مقرر لاضطرار وجوده بها بينين كما في منع الصرف قلنا لا دليل على كون
نزال معدولا عن انزل وما استدلوا عليه في غاية الضعف قال وان يقال
ما قال الشيخ الرضي وهو ان قسم المصادر والصفات بني لمشابهة
لنزال لامرين زنه ومبالغة اذ في الكل مبالغة قوله علما للاعيان حال من مفهوم قوله مبني في
الحجاز ومعرب في تميم اي اختلف فيه حال كونه علما للاعيان وانما قال ذلك لانه ان
تعلق لكل من قوله معرب ومبني لزم توارد العاملين على معمول واحد وان تعلق باحدهما لزم خلو الاخر من التعلق بهذا الحال

اللهم الا ان يقدر للاخر كما في باب التنازع قوله لم يرتبه فعال بمعنى الامر فيه
ان هذا القسم اما علم مرتجل او منقول عن معنى الوصفي فان كان
منقولا راعوا معناه الاصلي وكان فيه مبالغة وان كان مرتجلا حملوا
على المنقول لانه اكثر من غيره قوله وجه الاكثرين ان البناء فلا وجه
البناء في ذي الراء قصد الامالة اذ هي امر مستحسن وصحيح

للامالة كسر الراء وهي لا يحصل الا بتقدير البناء

لانه اذا اعرب بفتح الحرف فلم يكسر

تمت الحاشية بعون الله

وحسن توفيقه

تمام

وقد وقع الفراغ من هذا النسخة الشريفة المباركة في
سنة بارص وفي شهر صفر وفي يوم السابع وفي وقت
العصر في سنة اربع وثمانين ومائة والف وكتبه
عبد الغفور افندي وكاتب العبد الحقير الفقير الضعيف المحتاج الى
رحمة الله الغني عن العالمين سلامي بن علي بن محمد حاجي الله
اللهم اغفر لي ولوالدي واحسن

تاريخ سنه ١١٨٤ — الى والي هانئة — تاريخ ١١٨٤

تمام

مباحث من مولانا شيخ مشايخ الاسلام حماه الله تعالى عن طوارق الليالي والايام في قوله عز وجل
له ما في السموات وما في الارض تقرير لقيوميته واحتجاج على تفرده في الالوهية والمراد بما
فيهما ما وجد فيهما داخلا في حقيقتهما او خارجا عنهما متمكنا فيهما فهو ابلغ من قوله له
السموات والارض وما فيهن من تفسير القاضي البيضاوي باواحد العصر باعلامة العلما
وحين لا قدم باحتي بالقدما ومن اقرا غير وجه المشكلات بدت له براهين تحت منبر الحكما
لقيت من علمكم في رأيه سعي مشحوتة في معانيه فضلكم حكما ومن براعتكم او من براعتكم
جرت سعيا لعروج الشكحى لذاك وجهت وجهي في السوال الى جناب مولى اراه
المتفرد العلما مما قد انفرد المولى الاجل به اذ قال في اية الكرسي بما وقال عز وجل
بهذا فهو ابلغ من له السموات وجه الابلغية على دليله فهو كالمدعي بلا سند وظاهر
انه لا فرق بينهما وحضرت العالم النحرير سيدنا ابو السعود ثنى عن ذكرها العلى فهل تحامى اعتراضا واشار الى ضعف وهذا لدواكيا علما
ولم يكن ظاهر وجه الدلالة في مدلولها ولعل العبد ما فهما فاجبتم عليه بشرح الصدر وظنها البعض بعد الظن ناشية المجردات التي قالت به
من حرج ولا تواضع فهذا دين الحيا بقيت صدر الارباب بر حست شوقي الى فعائل النعما الحكمى

الجواب الصدر ورد لا ح الله تعالى اعلم

الحمد لله الذي حمد الثابت كرمه له على الوقاية مما يوجب الزللا والشكر له شكر الحامدين له على الاصابة فيما قال او عملا
ثم الصلوة على حائز رتبة الاكرمين ومن تبع الرسلا وبعد فالقول ما قد قال فارس ملك الفضل صاحب تفسير لما نزلا
لان ذلك كلام ما له فطن على طريقة برهان اذا اشتملا فالو يكون كلاما لا بسا ابدا من البلاغة وشي فيه قد رفلا
ونظم ما قاله الرحمن مشتمل على الطريقة لا يخفى على النبلا اذ كل ما كان جزءا للسماء للغبرا ولو كان ملكا للذي جعلا
يكون السموات العلى كذا الارضون ملكا له عز اسمه وعلا فهذه نكتة خفيت عن البعض من سادتنا الفضلا

كتبه الفقير محمد بهائي
عفي عنه

لمترجمه
سبعة وتر شفعها ونردوتر هاشفع شفعها ووترها فاشل نقشها

ولا يضاف الصفة الى موصوفها وبالعكس
العكس تصورى والنفى وقوى فلا تناقض

لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى وقرئ سكرى لانه بمنزلة العلة تفسير

نافهم فانه مزلة الاقدام امتحان الاذكياء

احمدك اللهم يا مجيب كل سائل اثر صيغة المضارع ليدل على الاستمرار التجددى
دون الماضى وعن الاسمية فالمقيد ناظر الى الاول والقيد ناظر الى الاخر شرح لعلى

قال البرطعلى

اذا لم يبا لك الزمان فحارب وباعد ان لم تنتفع بالاقارب
ولا تحقرن كيدا ضعيفا وربما تموت الافاعى من سموم العقارب

تقبل ايها المأمون نصحى فلا تغتر بالقصر المشيد
فانك ميت لا شك فيه لموت ابيك هارون الرشيد

قالت عائشة رضى الله عنها جاء النبى عم من سفر

جاء الحبيب الذى اهواه من سفر والشمس قد اثرت فى وجهه اثرا
فقلت وا عجبا شمس على قمر والشمس لا ينبغى ان تدرك القمرا

كتبت خطى هذا ثم قلت له يا خطى انى سوف ارتحل
وما كتبت الا ان قرء احد يقول يا رب ارحم لكاتبه الرجل

ويمكن وصل الحبل بعد انقطاعه
ولكنه يبقى به عقدة الربط
فلم يكن بدرى الا
يمكن به طول شوق قلبى

لا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل فى سم الخياط الآية
معا

داوان نذير كتى التونه نكزر كوهرى تاج مكرحاره نه نكزر
كنجه اوله صو اوله يا تلعه مكره يوانه دزجنونه نكزر
اول نذير كه او لا ابوز آدى وار وزنى تمام اولمغيون التمه دار
حالكه يكسان حره وى صنعتى وار
التى يه فهم ايليوب يكسان برى
لعدقوام

دوضيلى نارينه لولكونه نفيه يتم الله سور سكى اول ناره عده
عارضكى عرق آب ايه ربقز دوخبل

مهمل اولمزلر حبه فعل اختيارى خريص اوشتر لر مستكر بوكلفنه اجرانم بلو
عاشقا معشوقنه لو دسه اختيار الدا الكور خال حبر كبى كافرضيته هسكى تونار
اوحه بنمز صوبه بنمز زلفى جاه ودلكوزل
كوزللر محرابه اولمزه مك بكلشى جراى باقى
اولور واله باله بهان بلوار لكور سنكر

دهانك برجواهره دليل يعقوت مرجانندر ذره بانه شهادة كر نهنكى لابرارت سر
الكا مغرور اولوب قيمه غريب عاشقده برجانندر تيمه واجب ايته نوعا راوقت طوفانشن
فتنه اوستاد اولوب خلقى زمانه ابدر رقم اتمه جد صيل برهانه
سنى باش اوزله تلكور بهانه جفرجاه ون حراوى آسمانه
يوزلى تشبيه ايدر رسم نوله جنة باغه
تازه شفتالى برانده الكلى اولمز بازى قيش

ياور اولورسه اگر لطف خدا برقوله
برقوله محتاج ايلمز ده بيره او له بادشاه

افتاد المنعم ... نهد
شهوره ... قطعه اولور ... اولور ...
دولت ... نيم ... دولدم

بيت

حلالو خارك الجنيده فتنه بكحوفه دبال اتونك
چالكندك كندو كركورب بيان غول افعال اتديك

بونك كنلر وكه ديروب اكا طاعة ايدوب حوروب
كوزيك اغياره بكى كورب عثمان تلوينيه بال اتديك

ارمدبك بياك حالك براقدك قول افعالك
تكرو انتظير ايدوب حالك الكابرا وزكه حال اتونك

الطا ليه برچاره بني وره اول اغياره
بولسم اول كوزل باره دیوب برعرض حال اتديك

اى احمد باتمه بوچاره صقين الدانمه اغياره
بونى سن كوزل باره دیوب برذوربو خال اتديك

قال بعض العلماء ان الله تعالى خلق السموات والارضين في يوم الاحد فمن اراد البناء فليبن فيه
وخلق الشمس والقمر في يوم الاثنين فمن اراد السفر فليسافر فيه وخلق الحيوان في يوم الثلث
واباح ذبحها واحراق دمها فمن اراد الحجامة فليحتجم فيه وخلق البحار والانهار في يوم الاربع واباح شرب
مائها فمن اراد شرب الدواء فليشرب فيه وخلق الجنة والنار في يوم الخميس وجعل الناس محتاجا الى
دخول الجنة والنجاة عن عذاب النار فمن اراد ان يسأل حاجته فليسأل فيه وخلق ادم وحواء
في يوم الجمعة وجعل زوجها فيه فمن اراد التزوج فليتزوج فيه نقل من كنز الاسرار

شنشنة اعرفها من اخزم
اى طبيعة

بيت
الست بركم له جيسته بيزنبر — صبت على مصائب لو صبت على الايام صرن لياليا
نه داخل ديجانده نه فمقام بزنبريه

بيت
هزبى اذا ما القوم ابدوا فكاهة تفكر آاياه

قول الشاعر
اواسمع منهم يعنون ام غيرا
اذا شمت دمشن يمين لطول الحمى
بيت
تعالى طعنه دشمانذن نه غم دارباب عرفانه
بدله شمالا
اطرلرخ طاشلرى هركزه رخنه ديوجه اده
يقيم بالجمع
اى لبنه المنسوب الى العنبر

قول ابن الوردي بهذا ابو الصفو فى طلعة محاسنه
من نسل شيبان بين الضال والسلم
ايا منزلى سلمى سلام عليكما هل الازمن اللاتى مضين رواجع
وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلث الاثافى والديار البلاقع

بالتشديد
المراد من العمى الحيرة فى العلم
جمع بلقع بمعنى الخالى

[illegible] سلده و [illegible] عليكم [illegible]
معناى [illegible] [illegible] [illegible]
معناى صبر [illegible]
معناى عجز [illegible]
معناى [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
معناى حلال [illegible]
معناى [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]